

د. عبد القادر الفاسي الفهري

# البناء الموارث

نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة



دار النشر للنشر

د. عبد القادر الفاسي الفهري

# البناء الموائع

نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة

دار توبقال للنشر  
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة المطار  
بالتدوير، الدار البيضاء 09 - المغرب  
هاتف : 24.86.03/42

---

تمّ نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة  
المعرفة اللسانية  
أبحاث ونماذج

الطبعة الأولى 1990  
جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني 1989/958

---

## المحتوى

5	إهداء .....
7	تصدير .....
11	فهرست تحليلي .....
17	الفصل الأول : مبادئ وقوالب .....
	الفصل الثاني : بناء الكلمة وبناء الجملة : بعض ملامح
37	التوازي .....
93	الفصل الثالث : التطابق، الاتصال الضميري، والمبهمات ..
145	الفصل الرابع : الصفة، الجهة، ومستويات البناء .....
175	الفصل الخامس : البناء لغير الفاعل محمولاً جهياً .....
	الفصل السادس : الحد وإسقاطات وظيفية أخرى في
227	المركبات الالامية .....
267	المراجع .....

## تصدير

جميلة هي المعرفة إذ لاقرار فيها، ولا تحجر، ولا راحة. بل كل شيء يتجاوز.  
لا تثبت الصورة ظرفاً حتى يتراءى تعككها. وتبرز خطوط جديدة، أو نقاط في  
خطوط، ثم تكتمل صورة مغايرة. وما يكاد العالم يطرب للاكتمال حتى يوارية  
كنه آخر، ويتغير الحيز، وتتبدل الأدوار والعلائق.

مرحى للمبدع في الشعر والقصة ! إنه يلتذ ما طاب له الالتذاذ بالصورة  
ولفته وقوف، تذيب وينوب فيها. لغة العالم لا تذيب ولا تطول. والظرف لا يسمح  
بالتوقف. اللذة هنا تحذ. قدرة على البدء كل مرة. السنون المقضاة في البحث  
والتنقيب تختزل في حبة. والعالم يولد كل مرة جديداً. العالم دائماً أول.

اللساني يقرأ النثر القديم فيراكم ويتجاوز، والنثر الحديث فيتجاوز، ونثره  
هو ويتجاوز. محكوم عليه كآلته أن ينخرط يوماً ضمن «جيل» جديد. لا اكتمال  
في وسعه ولا شيخوخة.

اللساني لا يقول كلاماً معاداً أو مكروراً. حتى ولو حسب بعضهم أن كل  
القول في اللغة قد توقف، وكل شيء موجود عند السلف ممن واراهم التراب. العلم  
في المقابر، واللغة أيضاً لا توجد إلا هناك، وغيرها «فُسَد». فلم تبقى حاجة إلا إلى  
الشرح وأصحاب الحواشي. نحن نجهل، والصوتى يعلمون ! إنه لعالم مظلم !  
ولحسن الحظ أن العوالم تتعدد. إننا لا ننخرط ضمن ذلك العالم.

اللساني يشعر أنه يتقدم ويتجاوز التجاوز أرضه معرفة / صورة تخلف معرفة / صورة أخرى. كل معرفة / صورة تتألف نقاطها وخطوطها من ذوات تثبت أنطولوجيتها باستدلال يتأسس على مبادئ ومسلمات تثوي وراء بناء وتعالق ملامح الذات. التقدم أساسه تصور. علائق بين كائنات أو ذوات. التصور وليد ملكة معرفية تتكون لدى من يستطيع أن يرى ويشعر. يشعر بما لا يشعر به غيره حين يقارب الظاهرة اللغوية، ويرى ما لا يرى من لم يترسخ في المجال، ولا تفتقت طاقته على الرؤى.

التصور لا يحصل إلا بأدوات. الأدوات منها الحسي والمجرد. التقانة شرط، والنمذجة شرط، وأدوات التنظير والعنجه شرط. لا ملكة بدون أدوات، ولا أحكام نقدية ولا نقد ينضج بدون ملكة معرفية.

اللساني العربي يتحدى سياق الغوغاء العشوائي. أطفالنا تحدوا جرائم صهيون بالحجارة. أرواحهم تصرخ من أجل الحرية والاستقلال. لا خرج إلا النصر للانتفاضة. ولا رضوخ لتفاهت الضمير العربي المهيمن. جاذبية مقام الإحباط لا تكفي للمخفق. والفكر أيضاً لا يُخنق بالتهديد.

اللساني العربي يتقدم. تقدمه في امتلاكه معجمه الفني أو مصطلحه. المصطلح اللساني العربي قطع أشواطاً محترمة. اللسانيات عادت تلقن بالعربية. اللغة العربية عادت تبلغ الثقافة اللسانية الجديدة والمستجدة، وتبدع فيها باللفظ العربي. اللساني العربي فتح طاقة العربية اللسانية.

تمثل اللساني العربي للظاهرة اللغوية يتجدد. تمثله للذرات الصوتية والتركيبية والصرفية والدلالية ومبادئ تأليفها لم يعد كما كان. تمثله للمعجم مستجد محدث. اللغة عادت شغافة، ووسائل توليدها شغافة، وقواعد اشتقاقها شغافة. السماع يتضاءل حجمه. السماع لم يعد يحكم اللفظ، ولا المعنى. كل شيء عاد للمبادئ والقواعد. العربي لم يعد يحتاج إلى ذاكرة ضخمة، كل شيء فيها مُلقّن، لا يقبل التحليل أو التأويل. النقل يتضاءل، والعقل ينمو، والآلات التي تعالج العربية تبني بدون مركب.

القواعد والضوابط لم تعد عفوية عشوائية تقريبية. كل شيء فيها يُبرر. رموزها تندرج ضمن أنساق صورية محددة المعالم والخصائص. صياغتها والمعاملات التي تنتج عن تطبيقها مضبوطة. الآلة الصورية متسقة.

في هذا الإطار الواضح الشفاف المشحون بالأمل، نضع لبننة. هذا الكتاب ينسج مبادئ بناء الكلمة العربية، ما هو كلي فيها وما هو خاص أو مُوَسَّط (parametrized). نَفِّين وسائط محددة معقولة. وننسج قواعد وضوابط التركيب، وملامح الذوات التركيبية والمعجمية. كل شيء يسير في اتجاه القولية، وفرز المعلومات والظواهر عن بعضها بعضاً، بهدف المعالجة الملائمة. التفاعل بين المعلومات في الإنجاز لا يعني أنها في التحليل مخلوطة. القوالب ذات استقلال ذاتي، وإن اختلط في المتوالية المحققة الصوت والصرف والتركيب والدلالة والسياق. قوالب الآلة مضبوطة. الآلة محدودة، وإن كانت الخروج غير محدودة.

جميل أن يشعر المرء بالتقدم والأمل، وإن كان لا يرتاح لليومي والسياسة. ولو توحد العلم والسياسة، لتحول يأس الأمة إلى أمل. الأمل دوماً بجانب العلم والمعرفة. لا أمل إلا باحترام العلم. ولا احترام له بدون احترام الإنسان.

والله الموفق





## المحتوى التحليلي

5	إهداء .....
7	تصدير .....
17	الفصل الأول : مبادئ وقوالب .....
21	1. النموذج ومستويات التمثيل .....
22	2. قوالب ومفاهيم .....
22	1.2. نظرية من التمثيلات المقولية .....
24	2.2. الموضوعات والنظرية المحورية .....
26	3.2. القالب الإعرابي .....
27	4.2. القالب العامل والعلائق البنيوية .....
29	5.2. الربط .....
30	6.2. الإسناد .....
30	7.2. قالب النقل .....
32	8.2. مبادئ تمثيلية .....
33	9.2. الصرافة .....

## الفصل الثاني : بناء الكلمة وبناء الجملة : بعض ملامح

37	التوازي .....
38	1. نظرات في المكون الصرافي .....
43	1.1. التقويس في الكلمة العربية .....

45	2.1. المقولات التركيبية العربية . . . . .
48	1.2.1. عدم كفاية الموقف المعجمي القوي . . . . .
49	2.2.1. المعجمية الضعيفة وافترض الجذع . . . . .
51	2. الرتبة داخل الكلمة ورتبة الكلمات . . . . .
51	1.2. رتبة المكونات الصرفية . . . . .
55	2.2. البنى ف ف ا م ف . . . . .
57	3.2. هل في العربية م. ف. ؟ . . . . .
58	1.3.2. التقل . . . . .
61	2.3.2. الربط . . . . .
65	3. الجمل الاسمية . . . . .
65	1.3. الزمن . . . . .
66	2.3. التطابق . . . . .
68	3.3. إعراب معمول فيه أم إعراب التجرد ؟ . . . . .
73	4. إعراب الرفع، الفاعل المحوري، والفاعل الوظيفي . . . . .
73	1.4. الفاعل المحوري والفاعل الوظيفي . . . . .
75	2.4. اتجاه إسناد الإعراب . . . . .
76	3.4. مخصص تط ومخصص ز . . . . .
79	5. الزمن، الجهة، الوجه، والموجه . . . . .
82	6. تحاليل منافسة . . . . .
83	1.6. ضد الصعود إلى المصدر . . . . .
84	2.6. إنزال الفاعل . . . . .
87	7. بعض النتائج . . . . .
92	8. خاتمة . . . . .
93	الفصل الثالث : التطابق، الاتصال الضميري، والمبهمات . . . . .
95	1. تفاعل النسقين الضميري والتطابقي . . . . .
95	1.1. خصائص وإشكالات أساسية . . . . .

102	2.1. تحليل الاتصال وتحليل العلامة . . . . .
106	3.1. اسماء وأسماء التظابق . . . . .
110	2. دور التظابق في النحو . . . . .
110	1.2. حالة التظابق ومشكل الاشتراك . . . . .
113	2.2. الاسمية . . . . .
117	3.2. بعض النتائج . . . . .
123	4.2. التظابق مع المفعول، الإسماء، ومسوعات ظهور تط . . . . .
126	5.2. نتائج أخرى بالنسبة للاتصال الضميري . . . . .
129	3. المبهمات والتظابق . . . . .
130	3.1. خصائص وإشكالات . . . . .
132	3.2. الطبيعة المبهمة لبعض الضائير . . . . .
132	3.2.3. الوسم المحوري . . . . .
133	3.2.2. مراجعة قيد الفاعل . . . . .
134	3.3. نحو التظابق والمبهمات . . . . .
134	3.3.1. التظابق غير الضميري . . . . .
136	3.3.2. التظابق الضميري . . . . .
137	3.3.3. استخراج الفاعل والمبهمات . . . . .
140	3.3.4. المبهمات والساء لغير الفاعل . . . . .
141	4.3. توزيع المبهمات ومسوعات ظهورها . . . . .
144	4. خلاصة وحاشية . . . . .
145	<b>الفصل الرابع : الصفة، الجهة، ومستويات البناء</b> . . . . .
147	1. الصفات وخصائصها . . . . .
147	1.1. طرر الصفات . . . . .
149	2.1. بعض الخصائص الجدية . . . . .
154	3.1. عن الطبيعة المقولية لاسم الفاعل . . . . .
159	4.1. صفات على «فاعل» ومشكل المحافظة على الانتقاء . . . . .

159	1.4 1	المحافظة على الجهة والشبكة المحورية
163	2.4 1	في اشتقاق الصفات اللارمة
163	5.1	اسم الفاعل، الصفة، وإسناد الجر
168	2	جهة الباء
168	1.2	الناء والجهة
169	2.2	نظرية هكسبتم المحورية
170	3.2	اسم الفاعل
173	4.2	اسم المفعول
175		<b>الفصل الخامس : البناء لغير الفاعل محمولاً جهياً</b>
178	1.	خصائص الباء لغير الفاعل
178	1.1	ثلاثة تراكيب مبنية لغير الفاعل
180	2.1	الخصائص المحورية
183	3.1	تمثيل الموضوع الضمي
185	4.1	الخصائص الإعرابية
189	2.	خصائص علامة البناء
190	1.2	حرفة الباء في إسقاط مستقل
193	2.2	التعيين المحوري
196	3.2	دور اللاصقة
198	3.	بعض التنبؤات والنتائج
198	1.3	باء الأشخاص
204	2.3	لاصقة الباء والتحول المقولي
206	3.3	اللاصقة والاشتراك
207	1.3.3	خصائص الوسيط
210	2.3.3	الباء الملازم
211	3.3.3	المطاوعة والصراقة

215	4.3. البناء لغير الفاعل في الإنجيلية .....
222	4. نتيجة نظرية هامة .....
224	5. خاتمة .....

### الفصل السادس : العدد وإمقاطات وظيفية أخرى في

227	المركبات الاسمية .....
228	1. المركبات الاسمية والإضافة .....
228	1.1. الاسم وحدوده .....
230	2.1. التعريف والإضافة .....
233	3.1. التوزيع التكاملي .....
237	4.1. اكتساب التعريف والتكبير .....
239	2. المصادر وبنائها .....
240	1.2. مشاكل أولى .....
241	2.2. اللاصقة وخصائصها المحورية .....
246	3.2. مستويات التحول المقولي .....
248	4.2. إعراب الجر والمفعولات المحورية .....
253	3. أسماء الفاعلين .....
253	4.3. خصائص اسمية وإعرابية .....
261	4. أسماء المفعولين .....
262	4.1. خصائص اسمية وإعرابية .....
255	2.4. خصائص محورية وانتقائية .....
264	5. نحو نظرية جديدة للمفعولات .....
267	المراجع .....



## الفصل الأول

### مبادئ وقوالب

شغل البرنامج التوليدي مد بذاته بأسئلة تمحورت حول «معرفة» اللغة، جمعته يهم في قيام ونمو ما دعي بالثورة المعرفية الحديثة (the cognitive revolution)، ومن صر هذه الأسئلة ما يلي :

(أ) ما هي طبيعة معرفة اللغة ؟

(ب) ما هو مصدر هذه المعرفة ؟

(ج) كيف تستعمل هذه المعرفة ؟

فإذا كن الإنسان، بخلاف غيره من المخلوقات، يستطيع الوصول إلى معرفة للغة مثل الإنجليزية أو اليابانية أو العربية، فإن من المعقول أن تعد هذه المعرفة حالة واقعية للذهن / الدماغ، أو «عصاة» له بيته وحوائصه المعيرة وتشاطر النظرية اللسانية العلوم المعرفية الأخرى في الإقرار بأن عدداً من مميزات الذهن / الدماغ يمكن مقاربتها على شاكلة أنساق حاسوبية مفعمة، تكون التمثيلات وتعبير فيها، وتُستعمل في تنفيذ الأفعال أو التأويل.<sup>(1)</sup>

وقد ساهم النحو التوليدي، بدراسه للغة البشرية، في توضيح طبيعة وأساق المعرفة والاعتقاد والفهم والتأويل الح، وفي التقدم التقني للحوسبة (computation) والأساق الصورية

(1) انظر شومسكي (1966 أ) و (1989 ب).

والمعرفة اللغوية، أو نمو / تعلم اللغة، يمكن تمثيلها على أنها حالات ذهنية انتقالية. والحالة الأولى (وهي عصر من الهبة البيولوجية الفطرية التي تدعى أحياناً بالملكة اللغوية (language faculty) تؤول، في ظروف عادية للتفاعل مع التجربة المجتمعية (المحدودة)، إلى حالة قارة في مرحلة النضج، عبر حالات وسيطة. وتمثل هذه الحالات شكلاً من أشكال اللغة المكتسبة، أو نسق معرفة لغة بعينها.

ومعرفة لغة ما يرصدها نمو توليدي خاص، أو نظرية لحالة النضج / الدماغ في مرحلة معينة. وأما النحو الكلي، فهو نظرية للحالة الأولى، أو هو جهاز اكتساب اللغة الذي يتفاعل مع تجربة محدودة للوصول إلى لغة معينة.<sup>(2)</sup> والمقصود بالنحو التوليدي هو النحو الذي يرسم بوضوح صور ودلالات عبارات اللغة. واللغة، هي هذا التصور، إجراء توليدي خاص يسند لكل عبارة في اللغة تمثيلاً للشكل وللمعنى. وتولد اللغة (توليداً «قويماً» مجموعة من الأوصاف البنيوية.

وبهذا، يكون انشغال التوليدي باللغة انشغلاً ذهنياً مفهوماً (intensional)، بالأساس، وليس انشغلاً بالتمظهرات السلوكية أو العتوج، أو بمجموع العبارات التي تُنتجها جماعة لغوية، أي ما يمكن أن نتعنه بأنه انشغال خارجي ماصدقي. فهذا الهم يأتي في الدرجة الثانية، أو هو فرع، ولا يمثل موضوع الدراسة الأول.<sup>(3)</sup>

ومن النتائج المباشرة للمقاربة المعرفية للغة أنه لم يعد بالإمكان دراسة لغة من اللغات دون الإجابة عن هذه التساؤلات الجوهرية، ودون أنه ينتائج اللسانيات

(2) في مقابل هذا، نجد من يمتد أن الإعراب يكسب اللغة باستعمال آليات تعلم صحتها أو تعلم صحتها، كما يلاحظ تشومسكي (1986 أ). وقد عدت اللغة نسقاً حائلاً، أساساً، تستند التجربة المتوفرة. ثم إن إنتاج وتوليد صور جديدة يصل بالقياس، وليس ما لا يعرف على ما يعرف، ولا يطرح (في هذا التصور) أي مشكل يذكر إلا أن مشكل فقر المعية دليل على أن التعلم المبرط (overlearning) لا يمكن أن يمثل حلاً مقبولاً.

(3) هناك خلاف بين علماء اللغة في مثل العلاقة بين الجهاز التوليدي والتمظهرات السلوكية الكلامية. ويسبب تشومسكي (1986 أ) الموقف الداخلي المفهومي إلى هوبولت Humboldt، والموقف الخارجي الماصدقي إلى ويتني Whitney. ويسبب أن يكون التصور الماصدقي أقرب إلى واقع اللغة من الموقف الأول. وليس الكيفية، فإن تشومسكي يستدل على أن الجماعة اللغوية (speech community) لا بد أن تكون مؤتملة. وإن كنا نعرف أن المحيط فيه مريج من الأساق الفاتحة من تنوع اللهجات واختلافها، وتضارب خصائصها أحياناً، إضافة إلى عدم تجانس التجربة. ومع ذلك، قد يكون من الغريب أن نعرض أن التعلم يقع بطرق وشروط متنوعة ومتصارعة، ولابد من التجريد الذي يخلق الإطار التصوري المقبول.



العامة والمقدرة عوصف لغة معينة أو تحليلها يصبح وصفاً لأحكام المتكلم المستمع لهذا اللغة عن العبارات التي ينتجها أو يؤولها (أحكام النحوية والمقبولية، الخ)، و«تعلم» المتكلم لغة معينة لا تسهم فيه التجربة الخارجية إلا بقسط ضئيل ومحدود، بموجب «فقر المسبب»، أو ما دعي بمشكل أفلاطون<sup>(4)</sup> فالمتكلم «يعرف» أساساً اللغة التي «يتعلمها»، لأنه مرود فطرةً بجهاز مبادئ وقيود يحدُّ اللغة ويحصرها، بناء على دلائل تجريبية محدودة. وعليه، تصبح كل دراسة لسانية للغة خاصة متوحيحة لهدفين في نفس الوقت :

(أ) رصد مظاهر الملكة اللغوية العامة.

(ب) رصد الفروق السقية بين اللغات، التي تمثل تجسيدا للملكة الخاصة المكتسبة.

ومن النتائج المباشرة للثورة المعرفية كذلك أن الدراسة اللسانية لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل الحوسبة، والقوة التوليدية للنموذج المتبنى، كما أنه لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل قابلية اللغة «للتعلم» (learnability). فهذه الإشكالات الجوهرية وغيرها أفرقتها الثورة المعرفية.

ولعل نموذج المبادئ والوسائط (Principles-and-Parameters) الذي اقترحه تشومسكي (1981) في إطار مادعي بنظرية الربط العاملي (Government and Binding Theory) يمثل صورة متقدمة خاصة للبرنامج التوليدي الذي انطلق في الحسبان وإذا كان هذا النموذج العام يقدم أجوبة عن إشكاليات التعلم والحوسبة، فإنه يلبي كذلك في صيغة تنظيمه وبما عدا من المتطلبات المعصرية للنظريات ومن أبرز مزاياه في هذا الصدد طابعه القائي (modular). فعلاوة على

(4) مشكل أفلاطون هو الاتي لماذا نعرف كب هائل من الأشياء مع أن تجربتها محدودة. وقد صاغ المشكل بتراند راسل Bertrand Russell في التساؤل التالي: «ما الذي يجعل مخلوقات البشرية، التي لها اتصال قصير وشخصي ومحدود بالعالم، قادرة، مع هذا، على معرفة الكم الذي نعرفه؟». وشيئ من التساؤل مشكل فقر المسبب (poverty of stimulus). فالمتعلم للغة لا يواجه في محيطه إلا تجريباً محدودة، ومع ذلك، فهو يتوصل إلى تعلم كل خصائصها.

أسسه الفلسفية / التصورية والمنهجية وبرامجها الإستمولوجي، يمتار النموذج بمحتوى نظرياته الفرعية أو قوالبه وهذه الأخيرة مرنة بما يكفي لصياغة المبادئ والصواب الوصفية والنظرية، بل إنها تسمح لمقترحات مختلفة داخل نفس النموذج.

ومن شأن هذه القالبية أن تحد من ظاهرة تعدد النماذج اللغوية، وتشتت وسائل صياغة النتائج اللسانية وإبلاغها ومن شأنها، كذلك، أن تسهل المقارنة بين النظريات وهذا يجب أن نكون حذرين، لأن ما يبدو وكأنه تعدد هائل للنماذج راجع إلى كثير من المغالطات والحلطات في الأدبيات، إذ هناك خلط بين النماذج والنظريات، وهناك تعدد خطابي تويقي أكثر مما هو فعلي ثم هناك مشكل التقدم التقني أو التصوري الذي يتجسد (أو لا يتجسد) في نموذج من النماذج.

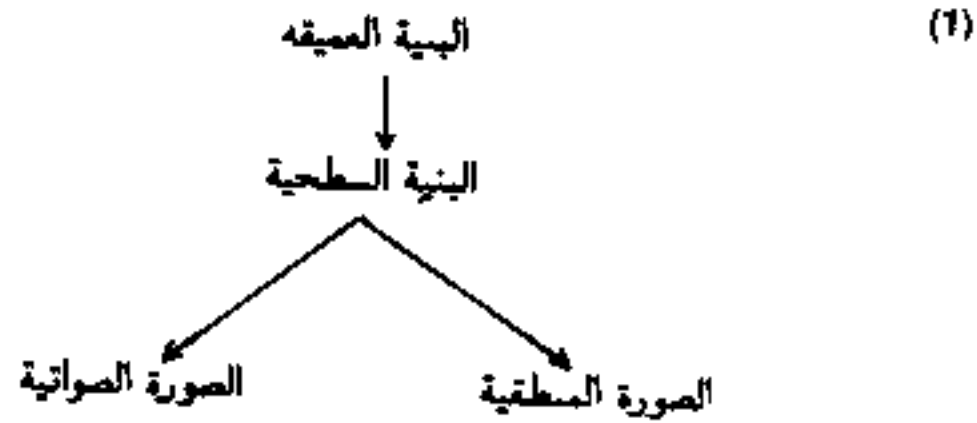
فمن المعروض أن يكون التاريخ الفكري العلمي خطياً ومتصلاً وتراكبياً إلى حد، على الأقل في العالم المتقدم. فإذا طرحت إشكالات، ولو كانت قديمة، فإنها تطرح في صيغة تقنية، وبتمثل تقني جديد يعتمد الأساق الصورية والحاسوبية الجديدة، مثلاً، ولا يمكن طرحها في صيغة الكلام الغوي أو «الأفكار». فالوسائل التقنية والرياضية الصورية تحكم الإشكالات المطروحة، وصورة نتائجها، وتتحكم في الروايات التي تقاس بها الكفاية مذكر هنا، مثلاً، رائد تيوريك (Turing) بالنسبة للواقعية (realism)، والقيود النظرية على نمو اللغة (والفكر)، وقيود التحية (subagency)، بالنسبة للتحويلات، إلخ. ثم نذكر شرط القالبية بالنسبة للقواعد. فهناك نماذج، مثلاً، لا تزال تعلط في القاعدة الواحدة بين التركيب والصرف والدلالة، وهذا يعد من رواسب نمذجة في مرحلة معينة من تاريخ النمذجة اللغوية.

إذا ما اعتبرنا القالبية من مقومات التقدم في النمذجة، أمكن تمييز النماذج القالبية عن غيرها. وداخل الطبقة الأولى، يمكن المقارنة بسهولة بين محتويات القوالب، والمفاضلة بين المقترحات هي كل قالب على حدة. وهذا لا يعني أن القالب لا يرتبط أحياناً بالمنطقات الفلسفية والمنهجية، ولكن المقارنة تغل مع

ذلك ممكنة. ويصبح ممكناً تعرية ما يُقْلَفُ أو يُتَنَقَّلُ في النماذج المختلفة، مع أن محتواه واحد، وما يقع من «اتصال مكبوت».<sup>(5)</sup> وإذا ما آمننا بمفهوم التقدم في العلم والتقنيات، تصبح كل أسلحة تتوحي إعادة الشروط التي أنتج فيها السلف (فتوفق إلى حد) غير واردة، بل إنها تؤدي إلى عكس ما نرومه، أي إلى تفاقم مشكل أورويل.<sup>(6)</sup>

### 1. النموذج ومستويات التمثيل :

النموذج النحوي الذي تنبأه قسم إلى عدة مكونات أو مستويات تمثيلية منظمة بالشكل التالي :



فالبنية العميقة تولدها القواعد المقولية التي تصبغها مبادئ من الموضحة تحته. وتسقط الوحدات المعجمية في هذه البنية محملة بخصائصها الدلالية المحورية، والتعريفية، على الخصوص. وهناك مبادئ تتحكم في أشكال الربط بين ما يُسْقَطُ

(5) قصد بالاتصال المكبوت ما يحدث عند بعض الباحثين من حرقاء بخرط بتحليل الفهر إلى درجة أنه يحوله إلى جزء من خطابه، ويتناسى سببه إلى غيره، بل يسبه إلى نفسه أو يظفه في صورته تتيح له، مظهرها على الأقل، أن يسمى من الأسانيد.

(6) يعرف شومسكي (1986) أ. مشكل أورويل (Orwell) كـ «ي» لعلها حرف كذاً شيئاً مع أن لديها أدلة كثيرة + والأسماء المعطاة تؤدي إلى فقدان المعرفة لأنها تصبح كل شيء عند المؤلف. مع أن الأصل أننا «نعرف» وهذا الموقف لا يعني طبعاً ما نساغفه مع بعض (أو كثير) من القدماء إلا أن التسامح الاستدلالي التام لا يمكن أن يحدث لأسباب واضحة سبق أن فصّلنا فيها القول في عدة مناسبات (انظر الفلبي 1988) (أ) و (ب) على الخصوص.

من المعجم، وما يولده التركيب، حتى يقع التوافق بين المعلومات والعلائق المعجمية والعلائق والمكونات التركيبية<sup>(7)</sup> وأما البنية السطحية، فهي ناتجة عن البنية العميقة بانطباق القاعدة التحويلية العامة . «نقل أ» ومعلوم أن هذا التحويل تكون حُرُوجُه مقيدة بمبادئ عامة، وبوسائط تختلف اللغات في تثبيتها. ويقع تأويل هذه البنية إما سطوياً أو صوتياً. والصورة المنطقية (Logical Form) هي مستوى نحوي يمثل فيه للعلائق المنطقية بل إن هذه الصورة تُنقلُ إليها قواعدُ تنطبق على شاكلة القواعد التركيبية مثل قاعدة صعود السور (Quantifier Raising)، وقاعدة تأويل البؤرة (Focus Interpretation)، وقاعدة نقل المركب الاستهامي إلى صدر الجملة في اللغات مثل المصرية والصينية (التي لا يقع فيها انتقال للمركب الاستهامي في البنية التركيبية، ولكن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن خصائص الاستهام الحيرئة (scopal) تجعله يشتغل في الصورة المنطقية)، دون أن يكون لذلك تأثير ملحوظ على الرتبة في اللغة<sup>(8)</sup>

وأما الصورة الصوتية (أو المكون الصوتي في النحو)، فهي تتفاعل مع الرتبة عبر قواعد «أسلوبية» من النوع الذي اقترحه روشمون (1978) Rochemont، أو قواعد الحق التي أوردناها في الفاسي (1981). فهذه القواعد تتبع كل القواعد التركيبية، وهي لا تؤثر، عادة، في التأويل المنطقي.

## 2. قوالب ومفاهيم

### 1.2. نظرية من التمثيلات المقولية

لنبداً أولاً بطبيعة المقولات. يمكن تمييز المقولات «المعجمية» (lexical) والمقولات غير المعجمية، أو الوظيفية (functional)، أو الصُرفية (inflectional) والمقولات المعجمية مبنية في نق تشومسكي (1970، 1986 ب) على السمات

(7) عن المعجم وبنية وبنية المناخل المعجمية، انظر الفاسي (1986 أ و ب).

(8) عن المصرية، انظر فرمالي (1981)، وعن الصينية هوانك (Huang 1982).

[+س، +ف] (س = اسم، ف = فعل). وهذه السمات تمكن من تحليل المقولات التقليدية (اسم، فعل، صفة، حرف). فالاسم [+س، -ف]، والفعل [+ف، -س] والصيغة [+س، +ف] والحرف [-س، -ف]. إلا أن هذا النسق من السمات يطرح عدة مشاكل، كما سنرى. وأما المقولات غير المحددة، فهي المصدر (أو مصدر) من اقتراح الفاسي (1980)، والصيغة (INFL) التي تضم التطابق والرمز والموجهات (models)، عند تشومسكي (1986 ب). وهذه المقولات وغيرها تسقط حسب الخطاطات العامة التالية :

- (2) أ)  $\bar{S} \leftarrow S^*$  من  
ب)  $\bar{S} \leftarrow S$  من  $S^*$

ف من متغير مقولي، وعدد الخطوط فوق من يمثل عدد الإسقاطات، والنجم يفيد عدداً محدوداً من هذا الإسقاط. ويمكن تعريف عدد من العلاقات داخل هذه الخطاطات، فمثلاً، نعتبر  $\bar{S}$  في (2 ب) فضلة لـ  $\bar{S}$  (أو  $S$ )، و  $\bar{S}$  في (2 أ) مخصصاً لـ  $\bar{S}$  (أو  $S$  أو  $S^*$ ). وأما  $S$ ، فهو رأس  $\bar{S}$  أو  $S^*$ . وبنفس الكيفية، يمكن أن نقول إن  $\bar{S}$  «فاعل» في (2 أ)، و «مفعول» في (2 ب). فهذه المفاهيم علاقة أو وظيفية، لامقولية.

وقد اقترح كين (1984) Kayne أن يكون عدد ورود  $\bar{S}$  محدوداً في 0 أو 1، إذ التفرع عنه ثنائي (binary) على الأكثر. واتجه عدد من اللغويين هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى، فإن اللغات تختلف بالنظر إلى تموقع الرأس بالنسبة للمكونات الأخرى داخل المركب فمنهم من اقترح وسيطاً لتموقع الرأس (الرأس - في - الصدر head - first، كما هي العربية، مثلاً، أو الرأس - في - الآخر، كما في اليابانية، مثلاً). ومنهم من جعل هذا الترتيب ناتجاً عن تثبيت وسيط اتجاه الوم المحوري (theta - marking)، بحيث يكون الرأس في الأول إذا كان الوم المحوري إلى اليسار، ويكون في الآخر، إذا كان الوم إلى اليمين. وعلى كل، فإن قيود نظرية  $\bar{S}$  تكون واردة في البنية العميقة فقط، ولا تنطبق في المستويات الأخرى للتركيب، وخصوصاً عند انطباق تحويل إلحاق (adjunction).

وقد افترض العاسي (1980) وشومسكي (1986 ب) وأسي (1987) Abney وآخرون أن هذا النظام يمتد إلى المقولات غير المعجمية كالمصدر (complementizer) والصرف (inflection) والحد (determiner). إلا أن من المؤكد أن نظام السمات المبني على [ + ف، + س ] لا يمتد إلى هذه المقولات ومقولات أخرى، علماً بأن دراسات حديثة جداً اعتبرت أن الصرف ليست مقولة وظيفية أولى، بل يمكن تعويضها بمقولات أكثر طبيعية ودقة مثل الرمز والتطابق والجهة، إلخ (انظر الفصلين الثاني والثالث على الخصوص).

ويعد هذا البحث مساهمة في تحديد وتوضيح طبيعة المقولات والعلاقات التي يفررها سق س. وسيتبين أنه إذا كانت (2) تمثل الخطاطة العامة لصور القواعد الممكنة في هذا النسخ، فإن مسألة طبيعة المقولات، وعددها، والسمات التي يمكن أن تستخلص منها، تظل شائكة ومفتوحة. وهناك مقترحات في هذا الصدد في الفصل السادس.

وبريد التنبيه إلى أننا سستعمل أنظمة رموز غير متجاسة. فستعمل الأرقام للتدليل على عدد الخطوط (س<sup>2</sup> عوض س<sup>1</sup>، أو ص<sup>2</sup> عوض ص<sup>1</sup>)، كما ستعمل رموز م.س. أو م.ف. أو م.و. (مركب اسمي، مركب فعلي، مركب وصفي، إلخ) للدلالة على س<sup>2</sup>، و<sup>2</sup>، إلخ. وأما ف<sup>2</sup>، فستعبرها إسقاطاً أقصى يضم الفاعل إلى جانب المفعول، بناء على اقتراح كورودا (1986) Kuroda، كما ستعمل ف<sup>2</sup> للدلالة على المركب الفعلي التقليدي. ومن جهة أخرى، ستعمل أحياناً الإسقاط الصرفي للإحالة على المركبات التقليدية (مثلاً حد<sup>2</sup> هو إسقاط حدي أقصى يعوض م.س. التقليدي)، كما ستعمل الترميز التقليدي أحياناً إذا لم تكن هناك حاجة إلى دقة (م.س.، م.ف.، إلخ).

## 2.2. الموضوعات والنظرية المحورية

من المفروض أن كل حمل ينتهي عدداً من الموضوعات بحسب تعديده، أو لرومه، أو انتقائه لمركب حرصي من نوع خاص، أو جملة، إلخ. فهذه الموضوعات (arguments) توضع عادة في شكل لائحة تدعى بالشبكة الموضوعية - العملية

للمعمل (أو للوحدة المعجمية بصمة أعم)، وهناك أيضا من يسميها الشبكة المحورية (theta-grid) نسبة إلى «المحور»، وبصفة أدق إلى الأدوار الدلالية المحورية التي ينتجها الحمل. وفي الأدبيات خلط وتردد في المصطلحات، إذ يسمي بعضهم موضوعاً ما يسميه الآخر دوراً محورياً، أو العكس.

ومعلوم أن البنية الموضوعية شيء والبنية المحورية شيء آخر. فأفعال مثل «ضرب» و«عرف» لهما موضوعان، ولكن الموضوع العاقل «مفند» في «ضرب» و«معان» في «عرف» وهناك عدة اقتراحات حول طبيعة الأدوار الدلالية ومصدرها، وطرق ربطها بالموضوعات، أو العكس. إلا أننا سكتفي هنا بالحديث عن جانب واحد، أساساً، ويتعلق الأمر بالوسم المحوري (theta marking).

فالبنية الموضوعية - العملية لوحدة معجمية تمثل عدد موضوعاتها. وقد تأخذ هذه البنية شكل شجرة تمثل فيها الموضوعات بمتغيرات (كما اقترح ذلك هيل وكيرر (1987) (Hale & Keyser). ويشترط المقياس المحوري (Theta Criterion) الذي اقترحه تشومسكي (1981) أن يحقق كل موضوع بمكون تركيبى ملائم (م، س أو ج)، ويجب أن تكون المقابلة ثنائية الجهة، وهذا المبدأ له صياعات متعددة في الأدبيات، نذكر منها الصياغة الأصلية التالية :

(3) كل موضوع له دور محوري واحد فقط، وكل دور محوري يسد إلى موضوع واحد فقط.

والية الإسناد المحوري (theta assignment) هي التي تربط العلاقة بين المكونات التي تحتل مواقع في التركيب وبين المتغيرات الموجودة في البنية الموضوعية - العملية للوحدة المعجمية. ومن صروب الإسناد المحوري الإسناد المباشر عن طريق المعمل (ويسند فيه المعمل دوراً إلى فصلته أو مفعوله)، والإسناد بالحرف (وهو غير مباشر عادة)، والإسناد بواسطة المركب الفعلي بالمركب الاسمي العاقل يتلقى دوراً من المركب المعنى عبر الإسناد (predication) في نظرية وليمر (1981) Williams وهو في هذا التصور خارج إسقاط الفعل، ولذلك سمي موضوعاً خارجياً (external argument). وأما الموضوعات الأخرى، فهي داخل إسقاط المعمل،

ولذلك سميت موضوعات داخلية (internal)، وهناك من يستعمل عبارات دور خارجي ودور داخلي للإحالة على نفس ما ذكرناه.

وتسمى المواقع التي يتلقى فيها المركب الاسمي دوراً محورياً مواقع محورية (theta positions)، هي حين تسمى المواقع التي لا يمكن أن يتلقى فيه دوراً محورياً مواقع غير محورية (theta bar positions) ومن المبرور أن تكون كل الموضوعات في مواقع محورية في السنية العميقة، إلا أنها قد تستقل منها بعد ذلك إلى مواقع غير محورية

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن المقياس المحوري يصدق على السلاسل (المكونة من عدد من المواقع)، لا على المواقع الفردية ويكون من الأكفى وصفا إعادة صياغة (3) كالتالي :

(4) كل سلسلة تتلقى دوراً واحداً فقط، وكل دور يسد إلى سلسلة واحدة فقط وتنحصر طبقة مسندات الأدوار عادة في المقولات المعجمية، وخاصة الفعل والحرف والصفة. إلا أن هناك ما يعيد أن المقولات الوظيفية تلعب دوراً في الوسم المحوري. ومن أجل هذا، تقوم بمراجعة النظرية المحورية على ضوء اقتراحات هكنبتم (1985) و (1986) Higginbotham، الذي يقر بأن العلاقة بين الموضوعات والأدوار الدلالية (أو الإسناد المحوري) يمكن أن تشيع بثلاث آليات محتملة هي الوسم المحوري (theta marking)، والتميز المحوري (theta identification) والربط المحوري (theta binding). وسقدم لهذه الآليات بتفصيل في الفصل الرابع.

وهناك تشديد عند تشومسكي على أن السنية العميقة هي تمثيل محص للسنية المحورية، ويؤكد هذا الاتجاه المبدأ التالي الذي اقترحه بيكر (1988) Baker (5) افتراض انتظام الإسناد المحوري (UTAH) :

العلائق المحورية المتماثلة بين الوحدات المعجمية تمثل بعلائق سيوية متماثلة بين هذه الوحدات في السنية العميقة

### 3.2. القالب الإعرابي

يُسند الإعراب إلى مركب اسمي (أو وصفي أو ظرفي) بواسطة مقولة تعمل فيه. والإعراب هنا مجرد، قد يتحقق صوائيا أو لا يتحقق.



وتلعب المصفاة الإعرابية (Case Filter) دوراً أساسياً في القالب الإعرابي، إذ تقرر بأن كل مركب اسمي ذي محتوى صوتي يجب أن يتلقى إعراباً. ويصوغ تشومسكي هذه المصفاة كما يلي :

(6) \*م.س.، إما كان م.س.، له محتوى صوتي وليس له إعراب.  
فهذه المصفاة تطبق على المركبات الاسمية فقط، ولكنها يجب أن تعمم لتشمل الظروف والصغات، كما هو واضح من وقائع العربية.

ومسببات الإعراب في تشومسكي (1981) هي أساساً الفعل والحرف والصيغة. ويصيف تشومسكي (1986 أ) الاسم والصفة إلا أنه يميز نوعين من الإعراب : إعراب بنيوي (structural) يسند الفعل إلى معموله، أو التطابق والزم إلى الفاعل، وإعراب محوري أو ملازم (inherent)، ويسند الاسم أو الحرف أو الصفة، بموجب علاقة محورية. ويفترض أن النوع الأول يُستد في البنية العميقة، بينما النوع الثاني يسند في البنية السطحية.

وقد بينا في البحث أن العلامات الإعرابية في العربية على ثلاثة أضرب : إما للتجرد، أو للإعراب البنيوي، أو للإعراب المحوري. واقترحنا أن الجرف في العربية بنيوي، وليس محورياً، خلافاً لما اقترحه تشومسكي (1986 أ) ومن جهة أخرى، يبين الفصل الثالث أن إعراب الرفع قد يسند التطابق. وينتج عن هذا التنوع في الإسناد تنوع في الرتبة.

ومن أجل رصد الفروق الرتبية بين اللغات، اقترح بعض اللغويين توسيط اتجاه إسناد الإعراب (إلى اليمين، أو إلى اليسار). وقد بينا أن هذا التوسيط لا يمكن أن يكون وراء الفرق في الرتبة بين اللغات التي يتصدر فيها الفاعل مكونات الجملة، واللغات التي يأتي فيها بعد الفعل.

#### 4.2. القالب العائلي والعائلي البنيوية

يلعب مفهوم العائلية (government) دوراً أساسياً في نظرية الربط العائلي وهو مفهوم بنيوي تعددت صياغته واحتلقت بين لغوي وآخر، ومؤلف وآخر لنفس اللغوي ويصوغ تشومسكي (1981) هذا المفهوم كما يلي :

(7) أ يعمل في ج في

ب [ ج ا ج ا ]

حيث

. أ = من

- إذا كان ب إسقاطاً أقصى، فإذا كان ب يعلو ج، فإن ب يعلو أ
- أ يتحكم مكوبياً في ج.

ويمكن صياغة مفهوم التحكم المكوبي (c-command) كما يلي (بناء على ما جاء في رينهارت (1976) (Reinhart) :

- (8) تتحكم عجرة أ مكوبياً في عجرة ب إذا كانت أ ب لا تعلو أيًا منهما الأخرى، وأول عجرة مفرّعة (branching node) تعلو أ تعلو ب.
- ويحدد تشومسكي العمل المناسب (proper government)، وهو مجموعة فرعية للعمل متعدد بحسب العامل، كما يلي :

(9) العمل المناسب

- أ تعمل عملاً مناسباً في ب إذا
- أ معجمية أو
- أ مقترنة ب ب (comdexed)

ويدخل تشومسكي (1986 ب) مفهومين جديدين للعمل هما . العمل بالسابق (antecedent government) والعمل المحوري (theta - government). أما مفهوم العمل المحوري، فيصوغه كالتالي :

- (10) أ تعمل محورياً في ب إذا
- أ من مستوى من و تم محورياً ب
  - أ و ب أختان.

وأما مفهوم العمل بالسابق، فهو أساساً مفهوم لاسنيك وسايطو (1984) (Lasnik and

Saito

(11) أ تعمل سابقاً في ب إذا

- أ و ب مقترتان

- أ تتحكم مكوبياً في ب.

- ليست هناك ج (ج إما مركب اسمي أو جملة) بحيث أ تتحكم مكوبياً في

ج، وج تلو ب (إلا إذا كانت ب هي رأس ج).

وهذان المفهومان يمكنان تشومسكي من إعادة صياغة مفهوم العمل الملائم

كالتالي :

(12) أ تعمل عملاً مناسباً في ب إذا كانت أ تعمل محورياً في ب، أو تعمل سابقاً

في ب.

ولن ندخل هنا في تفاصيل الاستدلال على صياغة أو أخرى لهذه المفاهيم،

بل سنعترض أن التعاريف المذكورة صالحة، مادام التوظيف المتوخى يحتاج إلى

هذه الصياغات فقط.

ومعلوم أن من ضمن المبادئ التي توظف مفهوم العمل المناسب مبدأ المقولة

المارة (The Emphy Category Principle). ويمكن صوغه كالتالي :

(13) [أث] يجب أن يكون معمولاً فيه عملاً مناسباً

(أث اختصار للأثر).

## 5.2. الربط

تُرَبِّطُ المركبات الاسمية حسب طبيعتها الإحالية والعلاقة البنيوية التي

تجمعها إلى السابق، أو لا تربط. فالموائد (anaphors) والمصرات (pronominals)

والعبارات المحيلة (r-expressions) تتحكم فيها، فيما يبدو، مبادئ الربط التالية :

(14) أ) كل عائد مربوط في مقولته العاملة (governing category)

ب) كل مضمحل حر في مقولته العاملة

ج) كل تعبير محيل حر.

ويمكن تعريف علاقة الربط كالتالي :

(15) أ تُرَبط ب إذا

- أ تتحكم مكونيا في ب

- أ مقترنة ب ب

ويمكن أن نسط فنقول إن المقولة العائلية هي إما المركب الاسمي الذي يحوي احتواء أدنى أ و ب، أو الجملة التي تحويهما. إلا أننا سنرى عدم كفاية هذه المبادئ في الفصل الثاني من هذا البحث، وصورة مراجعتها.

## 6.2. الإسناد

يقترح ويليمز (1980) قاعدة (كلية) للإسناد (predication) يسوعها كالتالي .

(16) أقرن م.س. ب س

وهذه القاعدة مشروطة بقيد التحكم المكوني التالي :

(17) إذا كان م.س. و س مقترنين، فإن م.س. يتحكم مكونيا في س، أو في متغير في س.

وتعتمد روتشتين (1983) Rothstein صياغة قاعدة الإسناد في قاعدة تسميها قاعدة ربط الحمل (Predicate linking) .

(18) أ كل مركب ليس موسوماً محورياً يجب أن يربط في البنية السطحية إلى موضوع يتحكم فيه تحكماً مكونياً مباشراً، ويتحكم هذا الأخير فيه كذلك

ب) الربط يكون من اليسار إلى اليمين (في الإنجليزية).

والإسناد يلعب دوراً في توحيد ظهور التطابق (انظر الفصل الثالث)، كما يلعب دوراً عاماً بصفته مسوغاً (انظر مبدأ التأويل التام).

## 7.2. قالب النقل

تنطبق القاعدة «نقل أ» بصفة مطلقة، ويبدو قيود على تطبيقاتها (في صياغتها)، إلا ما ينتج عن تفاعل المبادئ المختلفة في القوالب النحوية المختلفة. ومن هذه القوالب، نظرية المحدودية (bounding theory)، ونظرية المقولات

العارة، والنظرية الإعرابية، والنظرية المحورية، إلخ. ولتفحص بعض هذه القيود التي تبدو التي تبدو وكأنها قيود على النقل، إلا أنه يمكن استخلاصها من مبادئ مبررة بصمة مستقلة.

نظراً أولاً في نمط النقل الذي يكون استبدالاً (substitution). هناك خصائص عامة للاستبدال يوردها تشومسكي (1986 ب)، ونلخصها فيما يلي .  
(19 أ) ليس هناك نقل إلى موقع العضلة.

(ب) لا يُنقل إلى موقع الرأس إلا من<sup>٥</sup>

(ج) لا ينقل إلى موقع المحمص إلا إسقاط أقصى.

(د) لا تنطبق ما نقله، إلا على أدنى إسقاط أو أقصى إسقاط (من<sup>٥</sup> أو من<sup>٢</sup>)

و (19 أ) يمكن استخلاصه من المقياس المحوري، لأن هذا الأخير يؤدي إلى حصر الانتقال في الانتقال إلى المواقع غير المحورية. وبما أن موقع الفضلة موقع محوري، فإن هذا يفضي إلى سلسلة لها دوران محوريان، وهو ما يمنع المقياس المحوري.

وأما (ب) و (ج)، فيمكن استخلاصهما من قيد المحافظة على البنية (Structure Preserving Constraint) الذي اقترحه إيموندز (Emonds 1976).

وهناك عدة حالات انتقال يمكن أن تعد من نمط الاستبدالات. مثلاً، انتقال م-س. المفعول في البناء لغير الفاعل إلى مكان الفاعل (أي مخصص ف)، وكذلك انتقال الفاعل المحوري إلى مخصص الرسم، أو التطابق، ليصبح فاعلاً صرفياً أو وظيفياً (انظر الفصل الثاني). كذلك انتقال المركب الاستفهامي إلى مخصص المصدر، كما في العاصي (1980). وهناك عدة اعتبارات تدخل في هذا النقل، فتجعله صرفياً، كتنقي الإعراب (في البناء لغير الفاعل)، أو الورد في موقع يحدد حيز المركب في الصورة المسطوية (كما هو الشأن في الاستفهام والتبشير، إلخ).

ولنظر ثانياً في الإلحاق (adjunction). فنقل الفعل إلى الزمن فالتطابق يمثل حالة إلحاق. والعلة في هذا النقل هنا صرفية، لا إعرابية أو منطقية، إذ يجب أن يلتصق الجذر الفعلي، وهو صرفية مبروطة (bound morpheme)، بصرفية

مربوطة أخرى هي لاصقة الرمز أو التطابق. وهذا التنقل للرؤوس محكوم بقيد نقل الرأس (Head Movement Constraint) الذي اقترحه ترييس (1984) وبيكر (1988). ويصوغ بيكر هذا القيد كالتالي :

(20) لا يمكن من<sup>0</sup> أن يتنقل إلا إلى من<sup>0</sup> الذي يعمل فيه عملاً مناسباً.

ويقترح تشومسكي (1986 ب) استخلاص هذا القيد من مبدأ العقولة الفارغة. وعلى كل، فإن قاعدة «انقل أ» تنطبق بصورة مطلقة، ولكن خروجها (outputs) تكون محكومة بالمبادئ العامة التي تصبط المكون (أو المجال) الذي تنطبق فيه. وهي تنطبق في مكوبات النحو المختلفة، في التركيب، والمعجم، والمكون الصوتي، والصورة المطقية. إلا أن خروجها تحصص لمبادئ مختلفة، حسب المكون الذي توجد فيه، كما سببر في هذا البحث.

## 8.2. مبادئ تمثيلية

وخص المبادئ التي تلعب دوراً أساسياً في العلاقة بين التمثيلات الموجودة في المكوبات المختلفة، أو في تسويع وجود هذه التمثيلات، مادعي بمبدأ الإسقاط (Projection Principle) وكذلك مبدأ التأويل التام (Principle of Full Interpretation)

فمبدأ الإسقاط يمكن صياغته كالتالي (بناء على ما ورد في تشومسكي (1981)) :

(21) التمثيلات في كل مستوى تركيب (أي البنية السطحية والبنية العميقة والصورة المطقية) مُنقطة من المعجم، وهي تحترم الخصائص التعريفية للوحدات المعجمية.

وأما مبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle)، فهو يصيب إلى هذا المبدأ أن كل النجمل لابد أن تكون لها فواعل.

ويقترح تشومسكي (1986 أ) مبدأ عاماً يسميه مبدأ التأويل التام. ويمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي

(22) كل عنصر يظهر في الصورة الصوتية أو الصورة المطقية يجب أن يُنَوَّغ ظهوره تأويل ملائم.

ومن صر التأويل الملائم : التمرير العقولي (بالنسبة للعضلات) والإسناد.

## 9.2. الصّرافة

إذا كانت الصرافة تعنى بالخصائص الصورية لباء الكلمات والوصول إلى تحديد لما يمكن تسميته بالموضوعات الصرفية (morphological objects)، فإن ذلك يعني، عملياً، البث في سلامة أو عدم سلامة البنى من مستوى من<sup>9</sup> الناحية عن تطبيق عدد من القواعد في نحو لغة معينة، وكذلك تزويد هذه البنى بالصورة الصوتية اللائقة التي لا تحتاج إلا إلى تطبيق قواعد صوتية محصنة للخروج إلى الصورة الصوتية المحققة. وهناك نقاش في الأدبيات حول وجود مكون صرفي مستقل، أو عدم وجوده، وامتصاص التركيب، من جهة، والصوتية، من جهة أخرى، لما يمكن أن يكون مجال هذا المكون. ولكنا، سقر بوجود هذا المكون (انظر التفاصيل في الفصل الثاني)، ووجود قواعد صرافية تتوسط الانتقال من السية السطحية إلى البنية الصوتية للكلمة.

وستوحي تصورنا من عدد من الأعمال التي قام بها وليمز، وخصوصاً وليمز (1981 أ وب)، وكذلك وليمز ودي شيلو (1987) Williams & Di Sciullo، ساء على بعض مقترحات سلكرك (1982) Selkirk، وستستفيد كذلك من بعض أفكار بيكر (1988) وهالي (1989) على الخصوص. فمن صم الطروحات التي أتى بها وليمز (وكذلك سلكرك) ما يلي .

- أن الكلمات لها رؤوس شأنها في ذلك شأن المركبات في التركيب. والذي يعين الرأس عادة أن المركب يرث خصائصه، فتصير خصائص للكل.
- أن اللواصق (وخصوصاً اللواحق) تمثل رؤوساً بالنسبة للكلمات
- أن اللواصق مقولات مجمية مثل الكلمات «دات المحتوى» (content words).

- أن اللواصق لها بنية موضوعية محورية.
- أن اللواصق لها عين خصائص الجذوع والكلمات، باستثناء أنها مربوطة ضرورة.

- أنه لا تمييز بين الصرف الاشتقاق (derivational) والصرف الصوري (inflectional)، وهذه نتيجة لخصائص الرأسية التي تمكن دمج الثاني في الأول

- أن اللواحق لها عنوان مقولي، فهي س (اسم) أو ف (فعل) أو و (وصف)  
وقد اقترحت سلكرك (1982) أن تكون قواعد بناء الكلمات قواعد مركبية  
(phrase structure rules) تعي برصد سلسلة المكونات التي تؤلف الطبقات الصرفية  
المشوقة. وتطبيق أول لهذا التصور على العربية يؤدي إلى قواعد من النوع التالي  
(انظر الفصل الثاني للتفصيل) :

(23) أ) جذر ← جذر جذر

ب) جذر ← لص جذر

ج) جذر ← جذر لص

د) جذع ← جذر لص

و) كلمة ← جذع لص

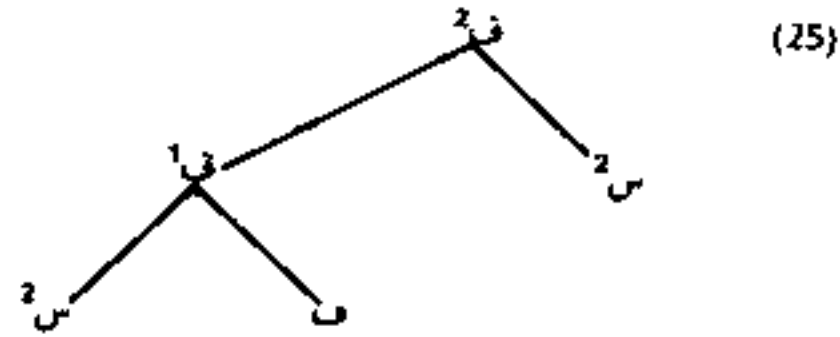
(لص = لاصقة) لاحظ أن العربية لا توجد فيها قاعدة منتجة مثل القاعدة  
الفرنسية التالية

(24) كلمة ← كلمة كلمة

هذه القاعدة تكون «المؤلفات» (compounds) مثل coffre fort أو chou-fleur، الح  
هذه الكلمات مكونة من كلمتين، وهو شيء مطرد في الفرنسية والإنجليزية  
ولغات أخرى. إلا أن هذا لا يطرد في العربية، بل إن ما يطرد عادة هو «المحت»،  
أي تكوين جذر انطلاقاً من جذرين. وأما التأليف (compounding)، فلا نجده إلا  
هامشاً في المركبات المرجية مثل «بلعبك» و«حصرموت». ويوجد أيضاً في بعض  
الكلمات مثل «قلم»، و«كعما»، الخ، وجلها أدوات.

وقد استدلت دي شولو ووليمر (1987) على أن الرأس في الصرف يحتل  
تعيينه عن الرأس في التركيب فالرأس في التركيب يعين باعتبار الصف المقولي  
(نفس الصف) وعدد الخطوط. تقول، إن ف<sup>1</sup> رأس ل ف<sup>2</sup> في البنية التالية :





إلا أن هذا يتعدى هي بنية صريحة مثل (26 أ) أو (26 ب) .



ولذلك، فإنهما يقترحان تعييناً سياقياً لرأس الكلمة هو الآتي :

(27) رأس كلمة هو أقصى عنصر إلى اليسار فيها

إلا أن هذا التحديد لا ينطبق في كل الحالات، وهي كل اللغات.

إن عدداً من الأفكار والقيود التي أتت بها دي شولو ووليمز مفيدة، ولكنها لا تأخذ معنى إلا عندما تقر بأن عدداً من المبادئ التي تتحكم في بناء الكلمة، بما في ذلك موقع الرأس، هي مبادئ تركيبية. بعض الكلمات تبنى عن طريق قاعدة «انقل أ» التي تنقل رأساً إلى رأس آخر، ويختلف الناتج بحسب كون النقل استبدالاً أو إلحاقاً، وبحسب العمل الاعتيادي في اللغة (canonical government)، إذا كان العمل يعتبر الترتيب، كما اقترح ذلك كين (1984) Kayne، وبحسب الخصائص الحيرية للكلمة، إلخ. فهذه كلها خصائص تركيبية (بالمعنى العام)، ويكون من الاعتباط صياغتها في شكل قيود على القواعد الصرفية. أضف إلى هذا أن بنية الكلمة تعكس في كثير من الأحيان بنية المركب أو الجملة. وهذا راجع، أساساً، إلى أن بناء الكلمة تركيبية. فقيد المرأة الذي صاغه بيكر (1985) يقر بأن الاشتقاق الصرفي يجب أن يعكس الاشتقاق التركيبي (وكذلك العكس) ولا يمكن رصد قيد المرأة في مقارنة صرفية محضة لبناء الكلمة

ومن جهة أخرى، يلزم التمييز بين الصرفيات المحسوسة والصرفيات المجردة. فالصرفيات المحسوسة لها صورة صوتية تنطبق عليها قواعد صرفية أو صوتية مباشرة. أما الصرفيات المجردة، فتحتاج إلى قواعد تهجية (spelling rules) تنقل الصرفية المجردة إلى صورة صرفية محسوسة. وتحتاج الصرفيات المحسوسة أحياناً إلى قواعد تعديل (readjustment rules) لتغير الصورة الأصلية إلى صورة أخرى قبل انطباق قاعدة صرفية أو صوتية عليها.

هذه القواعد تُكوّن، في رأينا، نواة المكون الصرفي الذي يعمل على حَرْج التركيب، قبل انطباق القواعد الصوتية المحضة (لمريد من التفصيل، انظر الفصل الثاني).

كانت هذه إذن بعض المبادئ والصوابط التي تتورع في القوالب المختلفة. ولا نزعم أننا أخطأنا بها بكل ما نحتاج من عناصر التحليل، ولكنها، على الأقل، عناصر ممهدة لما نتناوله في الفصول المختلفة. ولحسن الحظ أنه حصل ما يكفي من التراكم في اللسانيات العربية على مستوى إطار الوقائع، وتداول كثير من المصطلحات التي وضعنا، وتمثل للمادج اللسانية المحتملة، وإفراز لإشكالات لسانية عربية، بعيداً عن الإسهاب في الإشاء السريع فهذا يوحى بأن هناك يوادر تفاؤلاً، رغم كل ما شهدته من تشتت وتراجع ودواعٍ للإحباط.

## الفصل الثاني

### بناء الكلمة وبناء الجملة : بعض ملامح التوازي

قليلة هي الدراسات التي تعالج بشكل طبيعة الكلمة العربية وصورتها، والمبادئ التي تضبط سلامة تكوينها. وهذه الثغرة في علم العربية (من صر «ثغرات» كثيرة في علم هذه اللغة) يوارىها كثير من الخلط وعدم الوضوح في التنظير للكلمة في البحث اللساني الحديث بصفة عامة، وكذلك عدم الاتفاق على مسلمات في حصص التمثيل لها. وواضح أن هذا التشتت ناتج بالأساس عن كون ماهية الكلمة متعددة الأبعاد والجوانب. فالكلمة ذات متميزة بعلامتها الصرفية والتركيبية والدلالية والمعجمية والصوتية، الخ. ومن أجل رصد هذه السمات وهذا التميز، تعددت النظريات والمقاييس للفصل بين ما يمكن معالجته في التركيب أو المعجم أو الصرافة أو الصوتية، مدرجة معالجة الكلمة داخل هذا المكون أو ذاك. فمن اللغويين من اعتبر معالجة الكلمة، بما في ذلك مختلف قواعد تكوينها، من محض اختصاص المكون المعجمي، ومنهم من استدل على تركيبية هذه القواعد وفريق ثالث أنكر أن تكون صواب البناء من الصنف الأول أو الثاني، بل إنه دافع عن طبيعتها الصرفية وبموازاة مع هذا، يدور نقاش حول استقلال الصرافة، أو عدم استقلالها، عن التركيب والصوتية، أو عن المعجم، والذين يسمون باستقلالية الصرافة، لا يتفقون دائما حول مجالها. وهدفنا هنا أن نوضح تصورا للمودج العام الذي يمكن أن يتم داخله رصد بناء الكلمة العربية بصفة طبيعية.

وقد اخترنا نموذجاً لبناء الكلمة في هذا الفصل بناء الفعل. والذي يبرر من تمحص خصائص بناء هذا الصف من الكلمات أن الفعل يعكس كثيراً من خصائص الجملة، سواء أتعلق الأمر بطبيعة المكونات التي تقوم عليها الجملة، أو بتراتب هذه المكونات، مما يوحي بأن بعض القواعد التركيبية التي تولد المركبات والجمل قد تصطبغ أيضاً ببناء الكلمات. وسرى في جزء من هذا الفصل، وكذلك في فصول أخرى من هذا الكتاب كيف يتم هذا.

## 1. نظرات في المكون الصرفي

تحدد النظرية الصرفية ثلاث مجموعات من الدوات ضرورية لقيام أسسها (أ) مجموعة من الدوات أو الموصوعات الصرفية (morphological objects) وهي الجذور (أو المادة الصامتة الأصلية)، والجدوع (أو المادة المقطعية التي تتموضع في علائق الاشتقاق)، واللواصق (بما عيها السوابق واللواحق والأواسط)، التي تتصل بالجذور لتكون الجدوع، أو بالجدوع لتكون جدوعاً مركبة، أو كلمات تدخل التركيب

(ب) مجموعة قواعد، تؤلف بين الموصوعات الصرفية.

(ج) أبجدية لأجراء الكلام، هي [ - س ] (سمة الاسم) و [ ف ] (سمة الفعلية) أساساً، وتمكن من رسم الكلمات مقولياً. وهذا الوسم المقولي هو ما يمثل الصلة بين الصرف والتركيب.

وقد اعتاد علماء الصرف أن يفرقوا بين صنفين من أصناف الأنظمة الصرفية . صنف تحليلي (analytic) أو سلسلي (concatenative)، وصف تركيبى (syntactic) أو فئجي (fusional) أو غير سلسلي (non-concatenative). فالفرنسية، مثلاً، ذات نسق سلسلي. ونمثل لذلك بالكلمتين التاليتين :

(1) petites (maisons)

(2) nous chanterons

وتحليل هاتين الكلمتين كما يلي :

(1) (أ) [s] [e] [petit]

(2) (أ) [ons] [r] [e] [chant]

فالصفة (أو الاسم) هي الفرنسية تبني انطلاقاً من جذع (stem أو radical)، تتبعه حطياً لواحق صرفية مثل الجنس [s]، أو الجمع [s]. وينفس الكيفية، فإن الفعل المنصرف يتكون من جذع هو عبارة عن فعل غير متصرف (هنا [chant])، متبوعاً بعنصر الزمن [r]، الذي يدل على المستقبل، متبوعاً باللاصقة التي تدل على الشخص والعدد [-ons].

وأما العربية، فنسقاها الصرفي غير خطي أو غير سلسلي، بالنظر إلى عدد من التصريفات. فجمع «دار»، مثلاً، «دوره» أو «دياره»، وليس هناك إمكان للجمع، حطياً بين جذع «دار» وصرفية أخرى تدل على الجمع، لأن الجمع «يكسر» هيئة المفرد، أي إنه لا يقبل افتراض وجود حركة في المفرد تثبت في مصدر الاشتقاق، وتنضاف إليها حركات وصوامت أخرى خطياً.<sup>(1)</sup>

وتفس الظاهرة نلاحظها في بناء الزمن في الفعل. فليس الفعل جذعاً تلصق به وحدة صرفية تنضاف حطياً إلى صورة فعل غير متصرف، بل إن الجذع الفعلي في العربية يكون دائماً متصرفاً محتوياً على الزمن (Tense) والجهة (Aspect)، وكذلك البناء (Voice). وهو يدل أيضاً على الوجه (Mood). تقول «دخُل»، فيكون الجذع فعلاً متصرفاً دالاً على الماضي والبناء للمعلوم، وتقول «يدخل»، فيتصرف للحاضر أو للمستقبل، و«دخُل» فيكون للأمر، وهكذا. وليس في بناء الكلمة هنا «تراكم»، كما هو الحال في الصرف السلسلي، بل إن بناء الزمن يقتضي العودة إلى الجذر، أو على الأقل، ليس هناك تسلسلة في البناء.

وقد أفرز البحث في الأنساق الصرفية السلسلية اتجاهات وآراء متعددة نجملها في اتجاهات ثلاثة :

- اتجاه أول، يمكن معتمه بالتصور العشوي للصرف (redundancy view). ففي هذا التصور، تثبت كل الكلمات، المتصرفة منها وغير المتصرفة، في المعجم.

(1) هناك طبعاً، جميع للمذكر والمجمع المؤنث السالم اللذان لا يكسران الكلمة وإنما يكونان إضافة علامة الجمع إلى الجذع في الحالات المطروحة. ونعود إلى التفرق بين التفسير والسلامة في الفقرة الأخيرة من الفصل.

والقواعد الصرفية تمدّ من القواعد الحشوية التي تحتسب كلفة إمكان التنبؤ بوجود وحدة معجمية أو عدم وجودها. فالموقف الحشوي لا يقر بوجود مكون صرفي في استقلال عن المعجم، بل إن كل القواعد الصرفية فيه هي قواعد معجمية حشوية<sup>(2)</sup> - اتجاه ثان، يمكن أن يمتد بأنه تصور استقلالي (autonomist). وهو ينكر أن يكون الصرف جزءاً من المعجم، أو تكون القواعد الصرفية مجرد احتساب لما يتكرر في المداحل المعجمية التامة التحصيل. بل إن دور القواعد الصرفية، في هذا التصور، لا يختلف جذرياً عن دور القواعد التركيبية. ولذلك كانت القواعد الصرفية أيضاً قواعد إعادة كتابة حرة سياقياً (context-free rewriting rules)، كما اقترحت ذلك سلكرك (1982). واتجه بعضهم إلى الاعتقاد أن التكرارية (recursion) هي من خصائص التأليف الصرفي. ومعلوم أن التكرارية حد فاصل بين ما يكون في القواعد أو النحو (بمعناه العام)، وبين ما يعالج في المعجم<sup>(3)</sup>.

(2) ففي هذا التصور إن الكلمات المطردة أو التي يمكن التنبؤ بخصائصها مساباً، لا يكون له كلفة. فكلما ارتفع أس الحشوية كلما انخفض أس الكلفة. ومزية هذا التصور أنه يمكن من رصد الاطرادات الفرعية، والإباضية المحدودة بين الكلمات، كما يمكن من رصد الاطرادات الأكثر إنتاجية. وهناك وسائل لتشخيص الأس الذي يقوم عليه حد الثب أو التحرر، من صفة ظاهرة التحول الدلالي (semantic drift) التي تنحى الكلمات. وقواعد الحشو هي أساساً قواعد وصفية دالية، ليس بها قدرة سيولة وصورتها العامة كالتالي

$$(1) \quad \left[ \begin{array}{c} \text{س} \\ \vdots \end{array} \right] \longleftrightarrow \left[ \begin{array}{c} \text{س} \\ \vdots \end{array} \right]$$

هذه القاعدة تعني أن وجود مدخل من خصائص معينة (مثلاً لها بالنقط) يقتضي وجود مدخل من خصائص معينة، وكذلك العكس

والموقف الحشوي الذي طوره دجاكندوف (1975) بناء على عمل أول لهالي (1973)، وإن كان يقر بوجود عبارات مكوّنة في المعجم (ليست بكلمات، وإنما هي مركبات)، وأن «كلمات ممكنة لا توجد في المعجم، ومع ذلك يمكن خلقها وتسميتها»، إلا أنه مع ذلك لا يكف عن اعتبار المعجم لائحة لكل الكلمات في اللغة، واعتبار قواعد الصرف نظرية لهذه اللائحة. انظر في هذا الصدد، انتقاد دوشلو وويليس (1987) Di Sciullo & Williams لهذا الموقف.

(3) انظر دوشلو وويليس اللذين يوردان كلمة anti-missile و anti-missile، الخ، كمثال للتكرارية في الكلمات. وفي تصور هذين المؤلفين أن المعجم هو مجموعة النوات المعترنة، أو ما يسميها باللائحيات (latencies)، فهيست بها بية، ولا يصح لقانون، وهو مصاص مخالف لخصائص الكلمات المعترنة. فكل كلمة ليس لها شكل أو ساويل هي طريق قواعد بناء الكلمات (أو الصرف)، يجب أن تخرس في الذاكرة، وكذلك قراءاتها. عاليت هو خاصية للدوات المعترنة أو اللاتحيات (latencies) ليست خاصة بالكلمات أكثر من هي خاصة بالمركبات. ولذلك فإنهم يرفضون أن تكون قواعد الصرف حشوية بالنسبة لمجموعة مصنوعة من الدوات، بكيفية مخالف ما يجري مع قواعد التركيب. بل إن اختيار قواعد الصرف حشوية (من فئات الكلمات) لا يختلف عن اختيار قاعدة تركيبية مثل م. قد - م. + م. من قاعدة حشوية بالنسبة لمجموع المركبات الفعلية.

وقد نادى بعض أصحاب هذا الاتجاه بما دعي بالذرية التركيبية للدوات الصرفية أو الكلمات (syntactic atomicity of words)، أي أن التركيب لا يمكن أن يحلل الدوات الصرفية. كما أنهم حصوا المعجم بما يُثبت ويغري، وأنكروا أن تكون الإنتاجية (productivity)، أو عدمها، مقياساً فاصلاً بين ما هو ضمن سق القواعد، وما هو ضمن المعجم (4).

- اتجاء ثالث يمكن نعتة بأنه تركيبي والأساس التمثيلي الذي يرتكز عليه هو أنه ليس هناك مكون صرفي (أو مكون للكلمات) مستقل كل الاستقلال عن التركيب (وكذلك الصوانة)، بل إن بناء الكلمة في جوهره بناء تركيبي، يخضع أساساً للمبادئ التركيبية. وما يجعل الصرف خاصاً هو أن العمليات الصرفية محدودة في إسقاطات من في الشجرة التركيبية، أي هي المكوبات ما قبل النهائية. وهذه المكوبات تسمى عادة كلمات. ومن جملة مرايا هذا التصور أن القيود التركيبية يتعاضد تكرارها في مستوى الكلمة. وهذا ما دعاه بيكر (1985) Baker بمبدأ المرآة (Mirror Principle). وسنعود إلى هذا المشكل أسفله (5).

أما في الأدبيات عن الصرف العربي، فباستثناء ما يقوم به الأستاذ المغروشي من تعديد صرفي خارج المعجم فإن الموقف الوحيد المعبر عنه بهذا الصدد هو موقف مككرتي (1979) McCarthy، فيما نعلم، وهو موقف حشوي أساساً، كف سبين. فمككرتي يعتبر، بعد هالي (1973)، أن المعجم يضم جميع أشكال الكلمات، بما فيها الكلمات المتصرفة والقواعد الصرفية تغلب دوراً في تقييم المعجم أساساً، وإن كان يرجع إليها في توليد وتأويل المولّدات (neologisms). وهي قواعد سياقية أساساً (context-sensitive).

(4) مستقل مقياس الإنتاجية (productivity) أو الاطراد، للفصل بين ما يوجد من التركيب، وما يوجد من المعجم (انظر تشومسكي (1970) وبلكر (1982) على سبيل المثال، وكذلك فاب (1984)). ويلاحظ ديشيلو وويليمز، من حق، أن الفرق في الإنتاجية ليس محدداً بمستوى التمثيل، بقدر ما يحدد القيود السياقية للاصقة (ن.ج.ص. 8). وقد صد هذا اللغويان إلى وضع مقاييس أخرى للصرفيات وطبيعتها، وسنداتها. من هذه المقاييس أن مفهوم الرأسية (headness) في الصرف يحدد سياقياً (إذ هو إلى اليمين في الإنجليزية)، بخلاف مفهوم الرأس في التركيب، إلا أن هالك ما يشكك في هذا المقاييس.

(5) عن هذا المبدأ، انظر الفصل الأول.

ويلاحظ مكرتي أن الدراسات الصرفية التي سبقت عمله تحدد علاقة «مشتق من» بتفحص التقويس الداخلي للكلمة (internal bracketing). غير أن نفس العلاقات الاشتقاقية بين الكلمات توجد في العربية، ويجب أن يرصدها النحو، لكن دون اللجوء إلى التقويس، إذ... ليس هناك علاقة بين صورة الأصل وصورة الخرج باستثناء صوامت الجذر [..]. كل خاصية للأصل، باستثناء الجذر، تتجاهل في صورة الصيغة المشتقة. هذه الواقعة المثيرة للانتباه هي أهم خاصية للصرف السامي المتميز بالجنس والورن. وهذا يعني، صورياً، أن أية قاعدة تربط فعلاً مشتقاً بأصل له يجب أن تتجاهل الخصائص الصورية باستثناء الجذر. [وعليه]... يصير أن نرى كيف يمكن لمقاربة قطعية تحويلية في أساسها أن ترصد هذه العلاقات...»<sup>(6)</sup>

وهكذا، نرى أن مكرتي ينكر أن يكون هناك تقويس في «علم» المشتقة من «علم» أو «كذب» المشتقة من «كذب»، أو «مريض» من «مريض» أو «كبر» من «الله أكبر»، أو «كاتب» من «كتب»، أو «مراسل» من «أرسل»، أو «سافر» من «سفر»، أو «أجلس» من «جلس»، أو «أشام» (ذهب إلى الشام) من «شام»، أو «استوجب» من «وجب»، أو «استسلم» من «أسلم»، أو «استوزر» من «وزير»... إلخ. (ص. 279). ثم إنه يسكر أن تكون الصيغة الجديدة قد احتفظت بعناصر صوتية من الصيغة الدخلى في الاشتقاق.

(6) انظر ص. 280 وحتى يمكن مكرتي من رصد العلاقات الاشتقاقية، يقترح أن يكون مثلاً لها مباشرة في المسج بواسطة مداخل مبنية تأخذ شكل أخطوط توجه (directed graph). وعليه، يمكن أن نقول إن من مشتقة من ص إذا كانت ص تشرف على ص في أخطوط يمثل مدخلاً معيماً ما. يقول مكرتي «أحدد المدخل المعجمي للشكل ج، الذي أحده عليه ب ع (ج) - بأنه أخطوط موجه جذر ج. أي أن المدخل المعجمي هو شجرة ذات جذر وله عدد معين من الفروع. وبالنسبة لكل ب التي تعلوها أ هي ع (ج)، نقول إن ب مشتقة من أ. وإذا كانت أ و ب تعلوها ج هي ع (ج)، فإننا نقول إن أ مرتبطة صرياً ب ب. ص. 388. وأما تخصيص المعلومات الفردية، وبالأخص المصنوع والصوتية والخصائص الصرفية التي لا يمكن التنبؤ بها، فهي مسورة في جذر المدخل فقط. وأما الجذر غير الأصلية، فلا تحمل معلومات فردية إلا بكلفة وصل المداخل عن بعضها بعضاً ولما قياس التقويس، هو أن أية علاقة للأشرف المباشر في مدخل معجمي يمكن التنبؤ بها بواسطة قاعدة صرفية تكون بدون كلفة. والقى الصرفي التالي لن ينص إلا مجموع قيم الجذر الجذور في المداخل المعجمية، مضافاً إليها مجموع قيم القواعد الصرفية (ن.م. ص. 390). ويصعب مكرتي أنه ليس ثمة ما يدعم الفصل التقليدي بين التصريف (inflection) والاشتقاق (derivation) في الأدبيات العربية. مقولات العدد في الاسم والجهة والبناء في الفعل التي تمتد تصريفية بالدرجة الأولى (باعتبار المقاييس التركيبية والدلالية) توافقت نفس الآلية الصورية التي يولدها الاشتقاق.



ومع أن كلام مككرتي يبدو معقلاً ومعقولاً لأول وهلة، إلا أن هناك ما يبين عكسه، ويبين أن الموقف الحشوي لا يقوم، وأن الكلمة العربية فيها تقويس، وإن كان سقوط المعلومة الصائتية (غالباً، لا دائماً) صحيحاً. ولكي تتضح معالم النقاش، يجب أن نفصل مشكل تكوين الكلمة عن مشكل الملائق الاشتقاقية بين الصيغ، عن مشكل معجمية التكوين، أو هدم معجميته. وهذه المشاكل الثلاثة مختلطة في استدلال مككرتي (وهي زهر كثير من الناس). وتتضاف إلى هذه المشاكل مشاكل تتعلق بالاشتقاق بين الجذور الصامتية، وكذلك مشكل العلاقة الدلالية بين جنر وآخر. فالكلمة العربية يتم بناؤها في مراحل، من الجذر المجرد إلى الجذر المزيد إلى الجذع البسيط فالمركب فالكلمة التامة. وقد يكون البناء في بعض مراحله معجمياً، وقد يكون تركيبياً. إلا أن البناء الصرفي للكلمة ليس هو البناء الصوتي، كما سنبين، بل إن البناء الصرفي هو دخل للبناء الصوتي الذي يخضع لمبادئ صوتية. والمهم في استدلالنا أن يبين نقطتين : النقطة الأولى هي أن بناء الكلمة الصرفي يتحكم فيه التركيب جزئياً (وكذلك المعجم)، والنقطة الثانية هي أن المشاكل الصوتية التي أثارها مككرتي لا تنفي التقويس في الكلمة الصرفية، وإن كان التقويس قد يقط في الكلمة الصوتية. ثم إن المعجم لا يمكن أن يحتوي على كل الكلمات المتصرفة، دون أن يتضخم بشكل غير معقول، كما سري.

### 1.1. التقويس في الكلمة العربية

لنأمل الجملتين التاليتين :

(3) سيصربونه

(4) أخرجتم

فالمتواليان في (3) و (4) من وجهة نظر الصرف كلمتان سليمتان، وهما في نفس الوقت جملتان، باعتبار التركيب. ومن جهة التركيب كذلك، يجب أن ترد هاتان الكلمتان تحت إسقاط من في البنية الطحجية، حتى تكونا عنصرين أو وحدتين تشتغل عليهما قواعد الصرف، ثم القواعد الصوتية ومن جهة أخرى، يجب أن تكون كل كلمة من هاتين الكلمتين قابلة للتحليل والتفكيك، حتى يحصل التأويل،

ويستعاد من هذه الكلمة ما يستفاد عادة من الجملة. مثلاً السين هي (3) (أي س) تدل على الزمن المستقبل، وإنشاء ما يسمى عادة بولو الجماعة، تفيد وجود فاعل ذكر جمع غائب، و [ن] تدل على الوجه البياني أو التصيبي (indicative mood)، و [ة] صير معمول، و [يضرِب] يدل على الجذر مقروناً ببناء جهي معين، الخ... والملاحظ أن كل هذه العناصر سلسلية أو تراكمية، ويمكن ضم بعضها حطياً إلى بعض. باستثناء العناصر المكونة لـ [يضرِب]، وهي أساساً الجذر الفعلي والزمن أو الجهة والبناء للمعلوم هذه عناصر غير سلسلية. وحتى ولو افترضنا أن دمج هذه العناصر الأخرى في ترتيب معين، لا في ترتيب آخر، يقتضي افتراض بنية شجرية للكلمة، أو بنية «مقوسة»، حتى يقع صبط السياق الذي ترد فيه اللاحقة، وعن هذا الصبط، يترتب لعن متواليات مثل: \*يضرِبُونَه، \*يضرِبُونِس. الخ، فهذه المتواليات كلها سليمة دلاليًا وصواتيًا، ولكنها غير سليمة صرفيًا. فعندما ننظر إلى تركيب المكونات داخل مثل هذه الكلمات، لا ماض من التسليم بأن بنية الكلمة في العربية يجب أن تكون مقوسة.<sup>(7)</sup>

ويبقى أن ساقش هنا هل التقويس تام أم جزئي. ما نقصده بالتقويس الجزئي هو أن الكلمة يمكن أن يكون فيها تقويس بالنسبة للجزء السلسلي فيها، ولا يوجد تقويس بالنسبة للجزء الآخر، وخاصة الجذع البسيط. وسنبين، في الفقرة العرعرية الموالية، أن التقويس ضروري، حتى بالنسبة للجزء غير السلسلي، وأن الكلمة العربية تبنى أساساً في التركيب، والتركيب يفرض التقويس، وإن هذا الأخير لا يظهر دائماً في مستوى الصرف.

وتمهيداً لما سقوله، نتعرض هنا إلى مشكل ما دعي بدرية الكلمة تركيبياً (syntactic atomicity of words)، وهي أطروحة تبناها أصحاب الموقف المعجمي القوي (strong lexicalism)، وكذلك أصحاب الاتجاه الاستقلالي في الصرف، وهو اتجاه يرفض مطلقاً أن تكون الكلمة قابلة للتحليل بواسطة قواعد التركيب، بمعنى

(7) الاختيار الآخر هو القول بوجود مئات تتحق على الجذر كـ يفترض ذلك انبرسي (1985). إلا أن القواعد التي تقوم بدور التهجئة (spelling) يجب أن تحدد كذلك صبه الترتيب، وإن يكون ذلك إلا وصفاً احتياظياً. في اعتقاد الموقف السامي، انظر هالي (1989).

أن التركيب لا يمكن أن يعمل على جزء من الكلمة. فلو سلمنا بذرية الكلمات مطلقاً في التركيب، لاضطررنا إلى اعتبار «عائلته» أو «بقلوبهم»، أو «لتجدن» كلها كلمات غير قابلة للتحليل التركيبي، وهي كلمات تضم عدداً من الروابط مثل الاستمهام والعطف والتوكيد، وكذلك أدوات أخرى مثل التعريف، إضافة إلى الرمز، وكلها ستولد في المعجم فقط، بالنسبة للمعجميين، أو في الصرف فقط، بالنسبة للصرفيين. فتركيب الكلمات سيكون كبيراً، ولو وسع المعجم بهذا الشكل، لكان شاسعاً يعادل، عملياً، ما يقوم به التكرار (recursion)، وإن كان التأليف غير تكراري، ومحدوداً كذلك. أما بالنسبة للصرف، فإن المشكلة لا يطرح، ما دام هذا المكون يصم قواعد تنتج عن طبيعتها خروج متعددة، وإن كانت منتهية إلا أن المشكلة يطرح في علاقة التركيب بالصرف، وما دامت هذه المتواليات ستولد مثيلات لها عن طريق القواعد التركيبية، فإننا سوف نجد أنفسنا نكرر في الصرف قواعد مماثلة لما يوجد في التركيب وسيتبين هذا الشكل في الفقرة الموالية.

## 2.1. المقولات التركيبية في العربية ونظرية س

صن المقولات التركيبية التي اعتاد اللسانيون التوليديون أن يفرقوا بينها العمل (= ف) والاسم (= س) والصفة (= و). الح وقد سماها النحو التقليدي بأجزاء الكلام أو أنواع الكلم. فما هو الوصف الصرفي لهذه المقولات في اللغة العربية ؟ هل هي جذوع (كما هي الفرنسية أو الإنجليزية)، أم جذور فقط ؟ وبمباراة أخرى، ماهي الصورة المعجمية التي تمثل هذه المقولات، أو تُصَوَّن بها هذه المقولات ؟ في لغة مثل الإنجليزية (أو الفرنسية أو لغات أخرى كثيرة)، ليس هناك أدنى تردد في الإجابة عن التساؤل السابق. عندما نقول

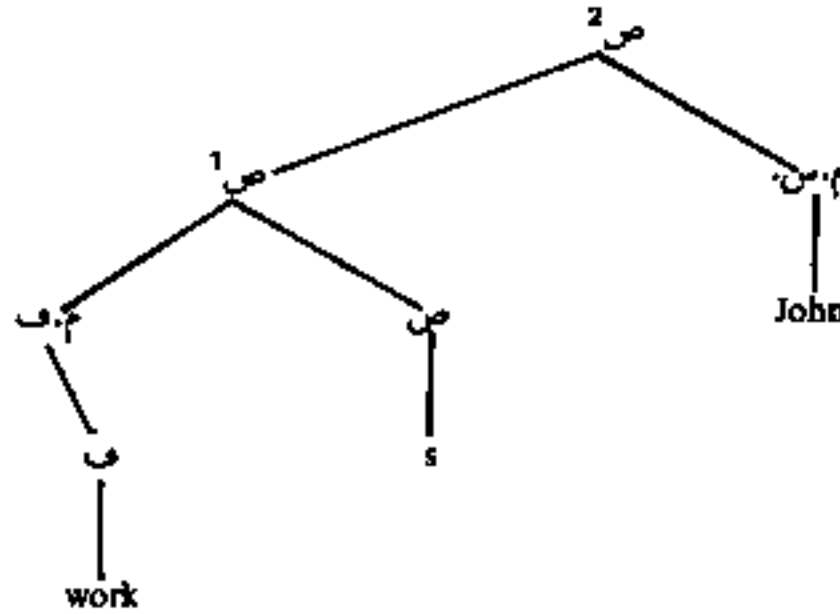
(5) أ John works

ب John worked

ليس هناك شك في أن الصورة المعجمية التي تمثل المقولة أ هي الجذع «works» أما اللواحق «s» و «ed»، التي تنتمي إلى الجزء النحوي الصرفي للكلمة، فإنها تتصل بالجذع أو لا تتصل به في المعجم، حسب النظرية التمثيلية المتبناة

بالنسبة لتكوين الكلمات (أهي معجمية، أم تركيبية، إلخ). والنظرة السائدة هي نظرية الربط العاملي هي أن الصرفيات الوظيفية (functional morphemes) تولد في التركيب تحت عجرة الصرفة (= ص)، وهي العجرة التي تولد تحتها عادة لواصق التطابق والزمن، كما في ثومسكي (1981) و (1986)؛<sup>(6)</sup>

(6)



في (6)، التي تمثل البنية العميقة لـ (5 أ)، تحدر الصرفة في البنية السطحية لتلتصق بالفعل، مما يتيح تكوين الفعل المتصرف.  
لتأمل الآن الجمل العربية التالية :

(7) أ) كتب الرجل الدرس

ب) يكتب الرجل الدرس

ج) كُتب الدرس

فالجدوع الفعلية في هذه الجمل (كتب، كُتب، يكتب) لا يمكن اعتبارها مقابلات درية للوحدة المعجمية الإنجليزية «work»، لأن هذه الصور تحمل كذلك معنى الرمس والباء (للمفاعل أو لغير الفاعل). فهذه المعاني النحوية تحملها الحركات الداخلية، ولا يمكن اعتبار هذه الحركات جزءاً من صورة المقولة

<sup>(6)</sup> تمثل بالإسقاط الأقوى بالأس 2. وسنستعمل هذا الترميز إلى جانب الترميز التقنيدي حيث ف-م-ف مركب فعلي وف 2 كذلك

المعجمية. ففي الصورة [كُتِبَ]، مثلاً، المبنية لغير العاقل الماضي، لا يحتفظ بأية حركة من حركات البناء للمعلوم، الذي سمي به بالبناء للفاعل، وعليه، يسهل أن نستنتج أن الحركات الموجودة في الفعل المنصرف هي حركات تنتمي إلى الجذر الوظيفي الصرفي في الكلمة، وليس إلى جزئها المعجمي. ومُلازِمَةً لهذا، فإن اقتراف وجود مقولات تركيبية مبنية في العربية يؤدي حتماً إلى التسليم بأن صورة هذه المقولات يجب أن تتكون من الصوامت فقط، دون الصوائت، حتى يمكن اعتمادها أصلاً بالنسبة لكل الجدوع الفعلية التي أسلفنا ذكرها.<sup>(9)</sup>

ومع أن المادة الأصلية في المعجم يجب أن تكون هي الجذر، فإن المادة أو الصورة التي تسقط في التركيب لا تكون كذلك ضرورة. ولذلك يحق التساؤل : ما هي الصورة التي تسقط في التركيب ؟ أهى الجذر أم الجدع ؟ فكل اختيار من هذين الاختيارين له نتائج، بالنسبة لبنية المركبات، وبنية الكلمات كذلك.

هـب أن الجدع هو الذي يسقط في التركيب. معنى هذا أنه يجب أن يولد تحت إسقاط مشترك لـ ف و هـ في نفس الوقت، إذ لا يصح أن تدرج [كُتِبَ]، مثلاً، تحت ف وحدها، لأن هذه المتوالية تفيد الزمن والجهة والبناء للفاعل (active voice)، إضافة إلى معنى الجذر الفعلي. ونفس الملاحظة تصدق على [كُتِبَ] و [كُتِبَ].

أما إذا افترضنا أن الجذر هو الذي يسقط في التركيب، فإن هذا الأخير لا يمكن أن يكون محصاً مقولياً في المعجم، وذلك لأن نفس الجذر يصلح لتكوين الأسماء والأفعال والصفات، الخ، فلا يرث السمة المقولية إلا عندما يدخل التركيب. لاحظ أن صيغة الفعل تنضم أيضاً الوجه (mood) والتطابق. وهاتان الصريحتان من اللواحق (suffixes)، لا من الأواسط (infixes) إلا أن موقفاً معجمياً قوياً سيدخل أيضاً هذه الماصر في الكلمة المستقطعة وعليه، يمكن فرز ثلاث

(9) نتحدث هنا عن الحالات التي يطرد فيها الاشتقاق أي حالات الفعل المنصرف والمشتقات عموماً في هذه الحالات، بشرط وجود جنس يكون هو أساس الاشتقاق. إلا أن هذا لا يعني أن كل الكلمات مستقطعة من المعجم في شكل جذور، بل في تلك الأسماء غير المشتقة كـ رجله ودمره. هذه الكلمات توجد في صورة جذور في المعجم إلا أن بجانب هذه الجذور، لابد من وجود الجذور لتكوين جموع التكسير والتصغير والأفعال المبينة إلى غير ذلك، من هذه الجذور. وذلك لأن المعلومات الصائبة في الاسم المعرد تسقط في هذه الاشتقاقات.

فرصيات متنافسة تصد الصورة التي تسقط في التركيب لتكوين الكلمة المعربة  
في العربية  
(أ) المعجمية القوية - ومعادها أن الكلمة المسقطية تصم جميع اللواحق التي تنصل  
بها

(ب) المعجمية الضعيفة - الكلمة المسقطية هي الجذع السيطر، دون اللواحق

(ج) التركيبية القوية - يسقط الجذر المعجمي فقط

في إطار النحو المعجمي الوظيفي، تسيباً فرصة معجمية في العنسي العهري  
(1981) و (1985)، ولم يحدد موقفاً من (أ) و (ب) أما في العنسي العهري  
(1987) و (1988 ب)، فقد دافع عن الموقف التركيبي القوي في إطار نظرية  
الربط العاملي وهدف في هذا الفصل (وفي البحث بصفة أعم) أن تقدم مريداً من  
الدعم لهذا الموقف.

### 1.2.1. عدم كفاية الموقف المعجمي القوي

في نظرية الربط العاملي التي تبناها، هناك عدة امراضات تتساقى  
والموقف المعجمي القوي.<sup>10</sup> لسذكر، أولاً، أن يعتمد على سق خاص للتمثيلات  
العقولية، أو نظرية خاصة لـ س. فمن ضمن القواعد المعتمدة في هذا السق ما  
يلبي<sup>11</sup>.

(8) أ) ص<sup>2</sup> ← حد<sup>2</sup> ص<sup>1</sup>

ب) حد<sup>2</sup> ← حد<sup>2</sup> حد<sup>1</sup>

ج) ص<sup>1</sup> ← ص<sup>1</sup> ص<sup>2</sup>

د) حد<sup>1</sup> ← حد<sup>1</sup> س<sup>2</sup>

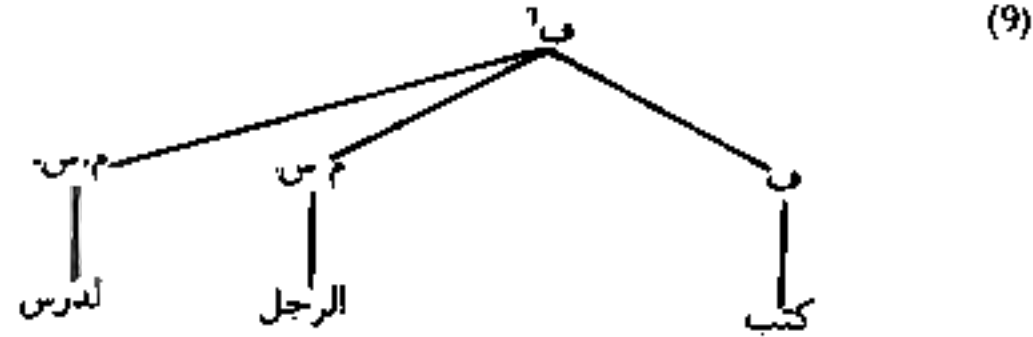
هـ) ص<sup>2</sup> ← حد<sup>2</sup> ف<sup>1</sup>

و) ف<sup>1</sup> ← ف<sup>1</sup> حد<sup>2</sup>

(10) عن الموقف المعجمي القوي (strong lexicalism) - نظر بيوييد (1981) Lapointe

(11) سبب هذا ما يبيته في تصور لاحقته فالحد هو إسقاط المركب الاسمي للقيدي. والصرفه هي رس الجمع  
وسبب س<sup>2</sup> أو حد<sup>2</sup> أو م س - حيات نلحاله على المركب الاسمي، حي لا تدعو الضرورة إلى التفرير  
الإسقاط الوظيفي والإسقاط المعجمي

وفي هذا السق، فصلنا المقولات التي تدعى بالمعجمية lexical (ف، م، و، ع) عن المقولات التي تدعى بالوظيفية functional (ص، حد) رد على هذا أن المركبين الاسميين الفاعل والمفعول مولدان في مستويين مختلفين لبنية الشجرية. هذه المبادئ يجب التخلي عنها إن نحن تسيب الفرصية المعجمية القوية، إذ أن هذه الأخيرة تعرض أن يكون الفاعل والمفعول مولدين في نفس المستوى، حتى يتمكن الفعل المتصرف من العمل فيهما معاً، يعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، كما في (9) :



إلا أن في هذا التحليل إصعافاً لنظرية المركبات هذه الأخيرة قد لا تسمح بتعدد الفصلات (أو المحصلات)، بل قد تعصرها في فصلة واحدة (أو محصل واحد)، تمشياً مع مبدأ التعرّيع الثنائي (binary branching) الذي اقترحه كين (1984) Kayne وفي هذا التحليل أيضاً إصعاف للنظرية الإعرابية، إذ من المعقول افتراض أن العامل الواحد يسد إعراباً واحداً، ولا يسد إعراباً من طبيعتين مختلفتين أصف إلى هذا أن بنية مثل (9) تقودنا إلى الاعتقاد بأن الفاعل والمفعول متساظرين في بنية الشجرية تناظراً تاماً، وعليه يجب ألا نستظر وجود خصائص سيوية تختلف من الفاعل إلى المفعول، وهذا مخالف للواقع، كما سيبين

### 2.2.1. المعجمية الضعيفة وافتراض الجذع

إذا تبسبنا صيغة لنظرية سن كتلك التي قدمناها في الفصل الأول، والتي مثلنا لها أعلاه، فما يصبح محل نقاش هو مشكل معرفة هل المقولات الضرفية «مباشرة»، بحيث هناك طبقة منها (الرمز والجهة والبناء) تنضم إلى الجذر المعجمي

لتكوين الجذع الفعلي في المعجم، ويُقَطُّ الكل في التركيب تحت المقولة ف، وهناك طبقة أخرى من العناصر الوظيفية تولد تحت ص في التركيب. والممثل الأساسي لهذه الطبقة هو التطابق، وكذلك الوجه. ففي الاختيار الأول، افترض الجذر، نحتاج إلى قاعدة مركبة مثل (10)، وفي الاختيار الثاني، نحتاج إلى قاعدة تركيبية مثل (11)، وقاعدة معجمية مثل (12) .

(10) ص ← من / جهة / بناء + تط + وجه

(11) ص ← تط + وجه

(12) ف ← ف + جهة / زم / بناء

فالفترض الجذعي، كما صفاه، لا يتناهر والنظريات التي أسلفنا الكلام عنها، وعلى الأخص نظرية من ونظرية الإعراب. فالفاعل يمكن أن يولد مخصصاً لـ ف، والمفعول فصله لـ ف. وكل مركب اسمي يتلقى إعراباً من عامل مختلف. فالفاعل يسند إعراب النصب للمفعول، والتطابق يسند إعراب الرفع للفاعل. وافترض الجذع لا يتناهر ووجود مركب فعلي في العربية.

إلا أن هناك عدة مشاكل يثيرها افتراض الجذع، وسنعود إليها في فصول أخرى. ونذكر من هذه المشاكل، الآن، أننا نعتقد أن التطابق لا يسند الإعراب للفاعل في جملة رتبها ف.ها.مف، أي في جمل مثل (7). بل إن الزم هو المسؤول عن إسناد هذا الإعراب. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا سنسقط مجدداً في المشكل المشار أعلاه، بصدد وجود عامل يسند إعرابين محتملين. ونذكر أن إسناد الإعراب في بي المصادر أو الصفات يثير كذلك مشكلاً. فالمصدر «العامل»، مثلاً، يسند النصب إلى مفعوله، ويسند الجر إلى فاعله. وإذا كان التحليل الذي تقترحه في الفصل السادس صحيحاً، فإن المصدر يجب أن يكون «فعلاً» في مستوى من مستويات التحليل، و«اسماً» في مستوى آخر. والصورة الوحيدة التي يمكن أن تعتبر فعلاً في المصدر هي الجذر. أما عندما تضم اللاصقة الداخلية إلى الجذر، فإن الناتج يصبح اسماً.

وهناك مشكل ثالث في افتراض الجذر يتعلق بالتنظيم الداخلي للكلمة. فإذا كانت بنية الكلمة تعكس بنية المركب وبنية الجملة، فإن افتراض الجذر يمكن من



التسبؤ بالنظام الداخلي للكلمة، بخلاف افتراض الجدع. أما إذا افترضنا أن الجدع يُكوّن في المعجم، فإن خصائصه المطردة ستكون مباشرة وتقديرية، عوض أن تكون متباً بها. وهذا موضوع تنطرق إليه في الفقرة الموالية

## 2. الرتبة داخل الكلمة ورتبة الكلمات

ضمن الإشكالات الهامة في بنية الجملة تحديد طبيعة وعدد المقولات الوظيفية الصرفية التي ترأسها، وكيف تقط أو تصم، وما ترتيبها بالنظر إلى بعضها بعضاً، في البنية العميقة والبنية السطحية. وبما أن عدداً من هذه العناصر الصرفية تكون جبراً من العمل، فإن من الضروري أن ننظر كيف تعكس رتبة الصرفات داخل هذه الكلمة رتبة المكونات في الجملة.

وبعد العمل الرائد لأبي (Abney 1987) حول المقولات الصرفية، اقترح عدد من اللغويين أن تحلل المقولة التقليدية ص، التي ترأس الجملة، إلى عدد من المقولات، كل واحدة منها تمثل إسقاطاً مستقلاً (انظر العاسي المهري (1987 أ) و (1988 ب)، پولوك (Pollock 1988)، وأوحلا (Ouhalla 1988). ففي هذا الإطار التعميكي للصرف، تتعرض للإسقاطات الوظيفية التي ترأس الجملة. والمقولات التي تنمحصها هي : المصدر ( = مص ) Complementizer، والموجه (Modality)، والسمي، والموجه (Mood)، والرمس (= ر) والتطابق (= تط) والجهة (Aspect)، والبناء (Voice).

### 1.2. رتبة المكونات الصرفية :

لتأمل الجمل التالية :

(13) أما رأيت الرجل ؟

(14) أ زعم أن سيحضر

ب زعم أن قد حضر

(15) سوف لا يحضر الرجال

فمن الواضح أن الحروف المصدرية (الهمزة أو أن) تسبق كل المكونات الصرفية الأخرى. وهذا ما دعانا إلى اعتبار الجملة مركباً مصدرياً يرأسه المصدرى.<sup>(12)</sup> إلا أن رتبة المكونات الأخرى ليست واضحة بنفس الشكل. فهي الحالات البسيطة، تكون الرتبة كما يلي : موجه - نفي - ف - بناء / زمن / جهة - تط - وجه.

والموجه (Modality) تمثله حروف مثل السين أو «سوف» أو «قد». فهذه الحروف دورها تكييف المعنى الزمني للعمل. «قد»، مثلاً، تدل على تمام الحدث أو وقوعه بالفعل (عندما يكون الفعل ماضياً)، وتدل على التشكك أو الإمكان (مع الأفعال المضارعة). من جهة أخرى، تدل «سوف» على معنى المستقبل، وكذلك السين. فهذه الحروف «الموجهة» تأتي في الرتبة بعد المصدرى كما يدل على ذلك المثالان في (10)، وقبل النفي، كما في (15). والنفي يتبع الموجهات، ولكنه يسبق التطابق والزمن.<sup>(13)</sup>

والمصدريات والموجهات وأدوات النفي لها حكم مخالف للعناصر الأخرى في اللائحة، لأنها كلمات مستقلة بذاتها عن الفعل، وإن كان بعضها يلتصق بالفعل أحياناً مثل السين. فهذه الطبقة للمقولات الصرفية تختلف عن طبقة العناصر التي تذوب في جذع الكلمة، بل هي العناصر التي تجعل الكلمة قابلة للنطق بها. ويمثل هذه الطبقة الجذع المركب ف - بناء / جهة / زمن - تط - وجه. ونستعمل الخطوط الأفقية هنا للفصل بين الصرفيات التي تكون الجذع، والخطوط العمودية للدلالة على أن هذه المقولات دائبة بعضها في بعض، تُكوّن صرفية واحدة لا يمكن تحليل عناصرها صوتياً، وإن كان تفكيكها في المستوى الدلالي النحوي ممكناً وهكذا، فإن البناء والجهة والزمن لا تمثل إلا صرفية واحدة، بينما تط تمثل صرفية أخرى، وكذلك الوجه. إلا أنه يجب التنبيه إلى أن الصرفية الواحدة لا تقابلها مقولة تركيبية واحدة بالضرورة. فالزمن والجهة والبناء قد تمثل أكثر من مقولة تركيبية، كما سنبين، إلا أن هذه المقولات مدمجة ودائبة في صرفية واحدة ومع

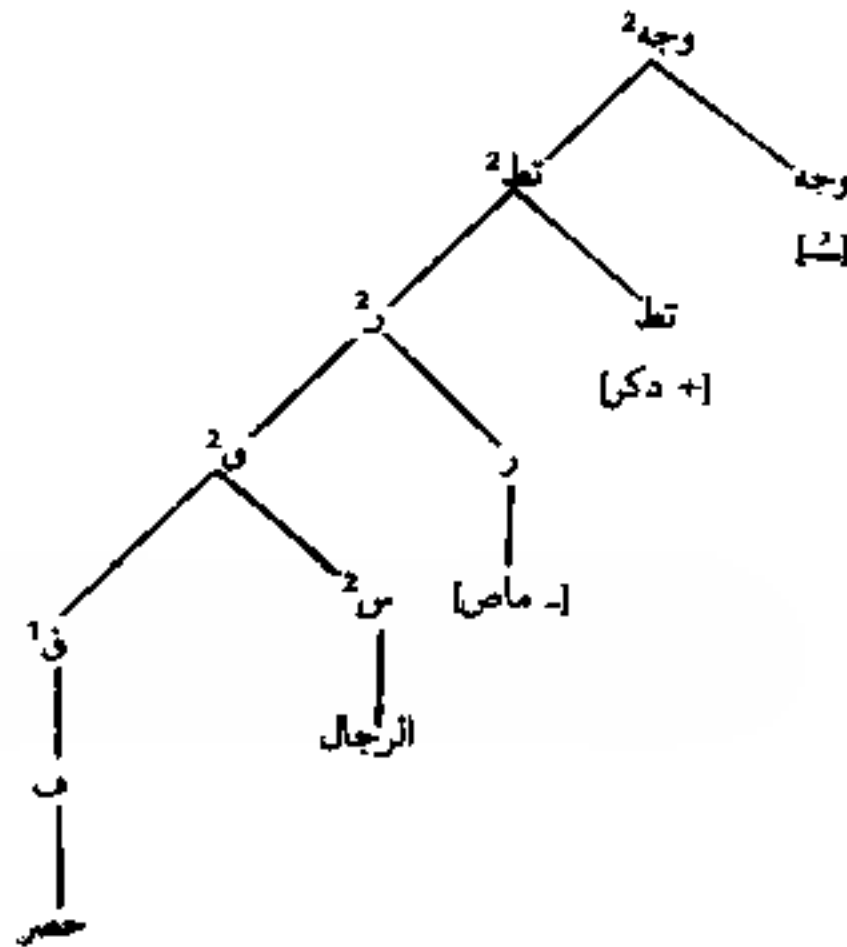
(12) انظر النسي المعري (1988)، وهو أول بحث اقترح فيه أن المصدرى هو رأس الجملة، وله إشارات تركيبية مثل الرؤوس الأخرى.

(13) قد يقترح البعض أن هذه الموجهات هي تحقيق للزمن المطلق، وعليه فإنها هي التي يمكن أن تعتبر إسقاطاً للزمن ولكن هنا الموقف بعيد، كما سيبين أسفله.

ذلك، سنعتبر، تبسيطاً للعرض هنا، أن الزمن والجهة والبناء تمثل مقولة تركيبية واحدة بصورتها بزمن (= ز).

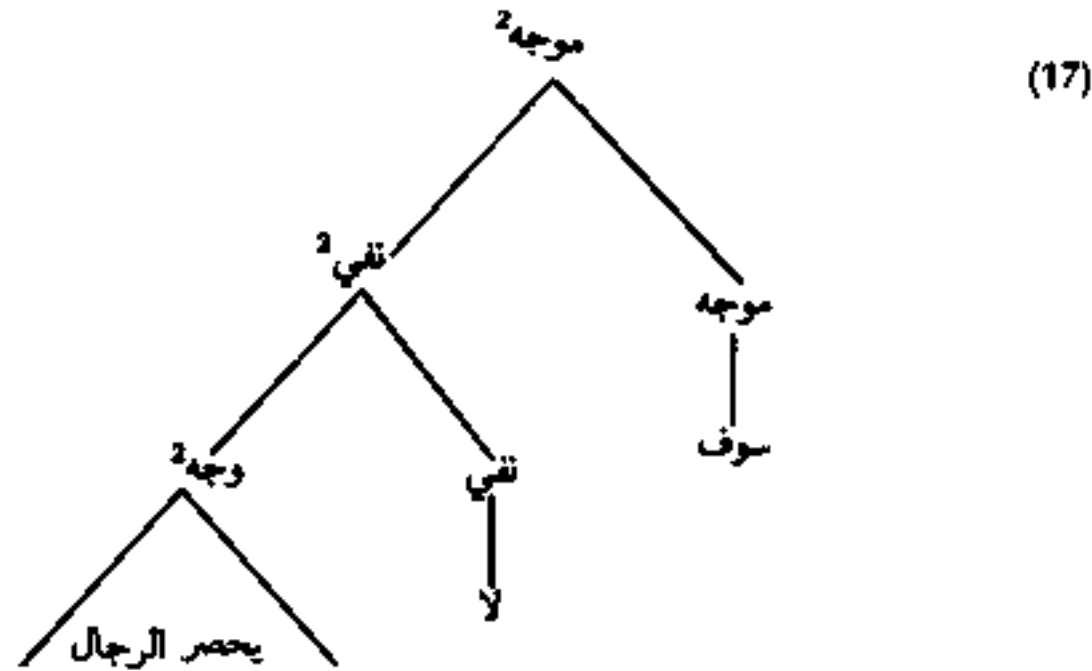
فكيف يرصد النحو إذن رتبة المكونات الوظيفية ؟ لنعرض أولاً أن هذه الماصر الوظيفية رؤوس إسقاطات تركيبية، وأن رتبتهما تعكس مباشرة العلائق العميقة أو السطحية في الشجرة. وبما أن رعبارة من حركات داخلية تشارك في تكوين الجذع، فإن من الطبيعي أن تقترن أنه أسفل إسقاط في الشجرة، أو بالأحرى، هو أسفل إسقاط وظيفي يملو إسقاط الجذر، الذي يتخص العناصر المعورية / الدلالية (thematic). وبالمقابل، فإن التطابق أعلى من الرسم، لأنه لاحقة (suffix) في الماصي، وسابقة (prefix) ولا حقة في المصارع، ولا ينتمي إلى الجذع الأصلي. والوجه يأتي بعد التطابق. وبناء عليه، تقترح أن تكون البنية العميقة لجملة مثل (15) هي (16)، متجاهلين الموجه والنمي :

(16)



هي البنية السطحية، ينتقل الجذر المعلي إلى ز، ثم إلى قط، ثم ف - ز - قط إلى وجه، بواسطة قاعدة نقل الرأس إلى رأس آخر (head-to-head movement)، فينتج عن ذلك الترتيب الذي برزوه.<sup>(14)</sup> ثم تنطبق القواعد الصرفية والصواتية على خُرج البنية السطحية.<sup>(15)</sup>

ولنعد، الآن، إلى النمي والموجه. هب أنهما يوجدان داخل إسقاط العرفة الجمالية، وأنهما يرأسان إسقاطات مستقلة بذاتها. بخصوص هذين العنصرين، تكون للجملة (15) بنية مثل (17) :



هذه الأمثلة التي حللنا تمثل البنى النواة، وهناك أمثلة تبدو وكأنها لا تتمشى مع هذا التحليل. وسنقوم في باقي الفصل بتقديم مريد من الاستدلال على هذا التفكير الصرفي، وكذلك على الرتبة المقترصة، كما نقوم بتحليل البنى التي تبدو وكأنها أمثلة مصادرة رد على هذا أننا نقوم بتحليل آليات وخصائص النحو الصوري المفترض. وقبل أن نقوم بهذا، نناقش رتبة المكوبات داخل الجملة في الفقرة الموالية.

<sup>(14)</sup> ص. خصائص هذه القواعد الصورية، انظر تريغس (1984) Travis، تشومسكي (1986) أو ويكر (1988).

<sup>(15)</sup> انظر النموذج العام لبناء الكلمة في الفقرة الأخيرة من الفصل.

## 2.2. البنى فد - فا - مف :

معلوم أن البنية الأصلية في الجملة العربية هي ف - ها - (مف) (مو)، حيث من رمز متغير، قد يكون مركباً حرفياً، أو ظرفياً، أو أحد الملحقات (كالحال مثلاً). وهذه الرتبة تظهر مع الأفعال المتعدية واللامية، وهي الجمل الدامجة والمدمجة. ومعلوم أن الفاعل يسبق المفعول في العربية، كما هو واضح من الأمثلة التالية :

(18) انتقد عيسى موسى

(19) من انتقد موسى ؟

(20) عيسى انتقد موسى

ففي كل هذه الأمثلة، لا تأويل إلا التأويل الذي يكون فيه المركب الاسمي الأول هو الفاعل، والثاني هو المفعول، مع أن الرتبة مفعول - فاعل موجودة في العربية في جمل مثل (21) :

(21) أ) أيُّ رجل انتقدت

ب) زيدا انتقد موسى

ج) شكاً زيدا هذا الرجل الذي ترى

ففي (21 أ)، يتقدم المفعولُ الفاعل نتيجة لتطبيق قاعدة الاستفهام التي تنقل المركب الاستفهامي إلى مص. وبما أن هذا المكون يحمل إعراب المفعول، فإن اللبس مأمور، بخلاف ما هو عليه الأمر في (19) أو (20). وبفس الكيفية، فإن المركب الاسمي الفاعل قد رُحِّلَ إلى يسار المفعول بقاعدة رحلقة المركب الاسمي «الثقيل» (Heavy NP Shift).<sup>(16)</sup> ففي كل هذه الحالات، لا يقدم المفعول على الفاعل إلا إذا اكتمل اللبس.

<sup>(16)</sup> عن هذا الصب من القواعد، انظر القاسي الفهري (1987). ولا شك أن هذا النوع من القواعد مشرله lowering في جل الأمثلة. إلا أن لارسن (1988) لا يعتبر الأمر كذلك بل إن هذا التركيب منه يتم عن طريق قاعدة صاعدة.

والرتبة هـ - مف أصلية كذلك هي المركبات المصيرية. فتأويل الصائر يحصع لترتيب معين هو هـ - ما معاً<sup>1</sup> معاً<sup>2</sup>، سواء أكانت الصائر متصلة، كما هي (22 أ)، أو مريجاً من المتصلات والممصلات، كما هي (22 ب) .

(22) أ) أعطيتيه

ب) أعطيتني إياه

فإذا كانت الضائر المتصلة صائر يتم نقلها من موقعها الأصلي لتندمج في الفعل، كما هو مبين في العاسي المهرري (1984)، وكذلك في الفصل الثالث من هذا العمل، فإن وقائع الاتصال تقدم الدليل على أصلية رتبة هـ - ما - مف. وقد يقع تغيير للرتبة الأصلية مع الصائر، مما يتيح رز الأصل الرئسي. لتأمل الجمل التالية .

(23) أ) شك الولد أبوه

ب) شكأ أبوه الولد

(24) أ) دخل مكتبه هنا الرجل الذي ترى

ب) رجع إلى بيته عالماً الكبير

فهناك قيود على العلائق البسوية بين المصير والمفسر، وهذه القيود يمكن صياغتها باستعمال مفهوم «السبق». ففي (23 أ)، يسبق المفسر المصير في الرتبة الخطية. أما (23 ب)، فهي لاحنة لأن قيد السبق الخطي (linear precedence) غير محترم. وأما التراكيب (24)، فهي سليمة رغم كونها لا تحترم السبق الخطي. وهذا ما يسميه الساحة التقدم في الرتبة، لا في اللفظ، يقصدون التقدم في أصل الرتبة. ويمكن إعادة صياغة هذه الملاحظة الوصية في القيد التالي :

(25) المفسر يسبق المصير إما في الرتبة السطحية أو الرتبة العميقة (أو هما معاً)

ويمكن تحسين صياغة هذا القيد على العلائق البنيوية بين المصير والمفسر فعلى افتراض أن المركب الاسمي الفاعل في (24) قد زحلق إلى يسار المفعول تاركاً أثراً في موقعه الأصلي، فإنه يمكن إعادة النظر في هذه الوقائع وصياغة قيد عليها باستعمال مفهوم السبق السلسلي (chain precedence)<sup>(17)</sup> فهذا المفهوم يمكن صوغه كما يلي .

(17) اقترحنا هذا القيد في معاصرة عن الرتبة في العربية بـ MIT في أكتوبر 1985

(26) تسبق سلسلة س<sup>1</sup> سلسلة س<sup>2</sup> في البنية المكوبية إذا وفقط إذا كان كل عضو في س<sup>1</sup> يسبق كل عضو في س<sup>2</sup>.  
وباستعمال هذا المفهوم، نعيد صياغة (25) كما يلي .  
(27) الضائير لا تسبق سلسلها معسراتها.

فالوقائع التي أوردناها أعلاه يمكن إعادة تحليلها باستعمال مفهوم السبق السلسلي، وكذلك القيد (27). ففي (23 أ)، ينتمي الضير إلى سلسلة مكونة من مركبين اسميين، لا يسبق إلا عضو واحد منهما المفسر. وعليه، فإن الضير لا يسبق سلسلها مفسره وبالمقابل، فإن الضير في (23 ب) يسبق سلسلها مفسره. أما في (24)، فإن الضير يسبق مفسره خطياً، لكنه لا يسبقه سلسلها، على افتراض أن الأثر الذي يمثل رأس السلسلة التي يوجد فيها المركب الاسمي العاقل المزحلح يسبق المركب الاسمي الذي يتصلب الضير.

هذه الوقائع ووقائع أخرى أوردناها في أماكن أخرى تبين أن اللغة العربية رتبها هي فا مف (س).<sup>(18)</sup> إلا أننا لم نقل شيئاً عن رتبة الفعل بالنسبة لهذه المكوبات. ولأن الفعل في صدر الجملة في البنية السطحية، فإننا سنتساءل هل هناك ما يدل على أنه يَكُونُ مع المفعول مركباً واحداً (أي مركباً فعلياً م.ف) في مستوى عميق.

### 3.2. هل في العربية م.ف. ؟

يتصدر الفعل العاقل والمفعول في بنية الجملة السطحية. إلا أن رتبته العميقة غير محددة. فقد يكون مولداً أصلاً في المكان الذي يَنْطَع فيه، وقد يكون انتقل إلى المكان في السطح فقط. فهل هناك ما يبين أن الفعل والمفعول يكونان مركباً واحداً في البنية العميقة ؟

ففي اللغات التي يحتل فيها الفاعل والمفعول (وكذلك الفضلات الأخرى والملحقات) مواقع بنوية غير متناظرة في البنية الشجرية، فإن الخصائص المتباعدة لهذه المركبات غالباً ما يتم استخلاصها باستغلال عدم التناظر الموجود في البنية

(18) انظر داود مبد (1983) الذي يبين أن الرتبة في العربية فا معه ولكنه يشكك في أنها ف فا معه بل يعتبر ف فا ف معه.

الشجرية. ويوظف عادة مفهوم التحكم المكوني (c-command) وكذلك مفهوم الماملة الببوية (structural government) لتشخيص هذه المروق ووصفها. هل هناك ما يدل على قيام عدم التناظر بنيوياً بين الفاعل والمفعول ؟ سنمطي أمثلة لهذا بالنظر إلى خصائص الربط والنقل. إلا أننا نريد أن نشهر، قبل ذلك، إلى حجة نظرية استعمالها بعض اللغويين، وهي كلية المركب الفطلي.<sup>(19)</sup> والمقصود ه أن م.ف. موجود في جميع اللغات بحكم اتعائه إلى النحو الكلي (أو الملكة اللبوية العامة)، لا إلى نحولة بعينها. ولذلك، لا محتاج منهجياً، إلى إقامة الدليل على وجوده في كل لغة على حدة. هذه الحجة النظرية قد تكون مقنعة، ومع ذلك ليس هناك ما يفي أهمية معرفة هل هناك ما يدعم هذا التبرير النظري من داخل اللغة نفسها.

### 1.3.2. النقل

إذا كان الفاعل والمفعول يحتلان مواقع بنيوية غير متساظرة (asymmetric)، كأن يكون الفاعل مخصصاً لإسقاط العمل، والمفعول فضلة له، وإذا كانا يحتلان مواقع ماملة مختلفة، كأن يكون الفعل عاملاً في المفعول، والزمين عاملاً في الفاعل، فإن هذا يتنبأ بكون إمكانات تنقل كل من الفاعل والمفعول ليست متكافئة. مبادئ المقولة الفارغة يفرض أن يكون الأثر ممولاً فيه عملاً مناسباً (properly governed). والعمل المناسب إما عمل معجمي (lexical government)، أي عمل رأس معجمي في مركب فضلة، وإما عمل بالمفسر (antecedent government)، والمقصود به أن مركباً اسماً يتحكم بيكونياً في مقولة فارغة ويقرر بها في مجال محلي محدد. وبالمقابل، فإن بنية مسطحة (flat)، مثل (9) أعلاه، يعمل فيها العمل المتصرف عملاً مناسباً في الفاعل والمفعول توحى بأن هناك تناظراً في التنقل بالنسبة لكل منهما. وسنبين أن تنقل المفعول لا يطرح مشكلاً، هي حين أن تنقل الفاعل لا يتم بدون مشكل، خلافاً لما تتنبأ به البنية المسطحة.

(19) يشل هذا الاستدلال، انظر وايمر (1984) Williams



فلننظر أولاً في الحالات البسيطة للتنقل في الاستفهام والتبشير. ففي هذه

(28) جاء الأولاد

(ب) \* الأولاد جاء

(29) (أ) جاء أي أولاد ؟

ب) أي أولاد جاء ؟

(30) أ) أي رجل ضرب عمرو؟

(ب) زیداً ضرب عمرو

هب أن العربية لها قواعد مركبية مثل (8) أعلاه. ففي البنية الطحمية، ينتقل

الفعل إلى ص، للاتصاق بالصفة هناك، فتتولد عن هذا رتبة ف - فا - (مف)، كما

في (28 أ). أما عن (29 ب)، فإن المركب الاستفهامي ينتقل إلى مخصص مفعول

كما هي (31)، عبر المنحنيات .



فهي هذه البنية، تعمل ص في الأثر الموجود في موقع الفاعل إلا أن الأثر ليس معمولاً فيه عملاً أساسياً، لأن الرمن ليس رأساً معجمياً، بل هو رأس وظيفي. وبالتالي، فإن الناتج يكون غير سليم، لوجود خرق لمبدأ المقولة الفارعة ولا يوجد هذه الحرق في حالة المفعول. ولتأمل الآن الأمثلة التالية :

(32) أ) الأولاد جاءوا

ب) أي أولاد جاءوا

نوجد، في هذه البنى، علامة في الفعل تدل على العدد والجنس والشخص، وهي نفس السمات التي يدل عليها الصير. ولا يهمنا هنا أن تكون هذه العلامة ضميراً متصلاً أو علامة تطابق (تتطابق مع ضمير فارغ هو صم).<sup>(20)</sup> المهم أن هذه العلامة تبرز وجود مقولة فارغة في موقع الفاعل في محصص المركب المعلي. وهذه المقولة مقروبة مع التطابق الذي يتيح ظهورها.<sup>(21)</sup> وهذا يبين أن النقل العادي للفاعل من محصص ص<sup>2</sup>، بدون وجود عنصر صيري، غير ممكن. وليس هذا الشرط موجوداً في حالة المفعول

ولننظر الآن إلى حالات تنقل أكثر تعقيداً. فالمصدرين «أن» و«أن» يسلكان سلوكاً مختلفاً في تحديد مجال النقل، إذ يسمح الأول باستخراج الفاعل إلى ما قبله، وترك أثر بعده، ولكن الثاني لا يسمح بذلك. إلا أن كليهما يسمح باستخراج المفعول، كما تبين ذلك للأمثلة التالية .

(33) أ) من تريد أن تصرب ؟

ب) من تريد أن يأتي ؟

(34) أ) من تظن أن عمراً انتقد ؟

ب) من تظن أن انتقد عمراً ؟

فالمصدرين يحتلّان من جهة أن المصدرين «أن» يتطلب وجود م.س. بؤرة يعمل فيه النصب، إلا أن «أن» لا يقبل وجود هذا المصدرين، في استقلال عن مشكل النقل

20 أنظر النسي النهري (1984) بعدد هذا الإشكال، وكذلك (1985). ثم انظر الفصل الثالث.

21 من شروط ظهور صم، انظر ردي (1986) Rizzi.

(35) أ) تريد أن يصرّب الرجل الولد

ب) \* تريد أن الرجل يصرّب الولد

(36) أ) \* تظن أن يصرّب الرجل الولد

ب) تظن أن الرجل يصرّب الولد

وبناء على هذا الفرق، فإن البنية (34) أ) تصبح سليمة عندما يوصل المصدر بصير، كما هي الجملة التالية :

(37) من ظن أنه انتقد عمراً ؟

وهنا أيضاً نجد فرقاً بين الفاعل والمعمول فنقل الفاعل يحتاج إلى ضمير، بينما نقل المعمول لا يحتاج إلى ذلك، مما يكرس عدم التناظر. وعدم التناظر هنا يمكن أن يمثل له شجراً.

### 2.3.2. الربط :

اقترح تشومسكي (1981) ثلاثة مبادئ أساسية في نظرية الربط (Binding Theory)، أي ربط الضائر والموائد إلى مفسراتها هذه المبادئ هي :

مبدأ أ

كل عائد مربوط في مقولته العاملة.

مبدأ ب

كل صير حرّ في مقولته العاملة.

مبدأ ج

كل تعبير محيل حرّ.

ومفهوم الربط يمكن تحديده كما يلي :

(38) أ تربط ب إذا

أ) أ تتحكم مكونياً في ب.

ب) أ مقرونة ب ب.

أما مفهوم المقولة العاملة، فنحصره كما يلي :

(39) أ مقولة عاملة ل ب إذا أ أصفر م.س. أوج يحوي ب والعامل في ب.

لننظر أولاً في العوائد (anaphors). فالعائد يجب أن يربط في م س. أو في ج. وعليه، نجد الأحكام النحوية التالية تتماشى مع نظرية الربط .

(40) أ) قتل الرجل نفسه

ب) \*قتل نفسه الرجل

ج) أقتلني انتقاد الرجل نفسه

(41) أ) ظن الرجل نفسه غيباً

ب) \*ظن الرجل أن نفسه غيب

ج) ظن الرجل أنه غيب

(42) أ) \*يحب الرجل أستاذه نفسه

ب) يحب الرجل أستاذه

ففي (40 أ) و (40 ج)، نجد العائد (مير النفس) مربوطاً في ج أو م.س، على التوالي. إلا أن التركيب (40 ب) لاجز. ويُعزَّر هذا اللحن إذا افترضنا أن العائد الفاعل يتحكم مكوبياً في مفعوله، دون أن يكون العكس صحيحاً. وعليه، فإن المفسر هناك لا يمكن أن يربط العائد، خارقاً المبدأ أ في نظرية الربط. أما الجملة (41 أ) فتختلف عن الجملة (41 ب) من جهة أن المقولة العاملة للعائد في التركيب الأول هي الجملة الدامجة، والمفسر موجود هناك، بينما المقولة العاملة للمنعكس في (41 ب) هي الجملة المدمجة، وليس فيها مفسر وهذا ما يتج عه سلامة الجملة الأولى ولحن الثانية ففي السياق الأخير، لا يمكن إدراج إلا مضم، كما في (41 ج). ونفس الشيء يمكن أن يقال عن المركب الاسمي السدي يحوي منعكساً في (42 أ)، والذي يعد مقولة عاملية بالنسبة للمنعكس. فهو لا يحتوي على مفسر. ولا يمكن إنتقاد البنية إلا بوضع مفسر هناك، كما في (42 ب)

فلو كانت البنية «مسطحة»، لما أمكن أن تفرق بين (41 أ) و (41 ب)، باستعمال علاقة التحكم المكوبي وقد يتبادر إلى الذهن أن الفرق يعكس رصده باستعمال علاقة سبق إلا أن لحن التركيب الآتي يبين أن هنا المفهوم ليس وارداً في تحديد العلاقة البيوية بين المنعكس ومفعوله :

(43) \*قتل الرجل نفسه

فهي هذا التركيب، يسبق المفسر العائذ خطياً، ومع ذلك فالتركيب غير سليم. ويمكن رصد هذا اللحن باستعمال مفهوم التحكم المكوني، واقتراض أن الفاعل «أعلى» هي البنية الشجرية من المفعول. فكون البنية الانعكاسية (43) لا حصة، بينما البنية الصيررية الموازية لها سليمة (قارن بـ (23 أ) أعلاه)، يبين أن التحكم المكوني هو الوارد في تحديد العلاقة بين المفسر والعائذ. وكلازمة لهذا، فإن بنية الجملة يجب أن تكون سُلْمِيَّة شَجَرِيَّة، وإلا لتحكم المفعول أيضاً في الفاعل، ولما أمكن استغلال عدم التناظر بينهما في التحكم المكوني، لرصد الفرق المقصود ولتجسه، الآن، إلى ربط المصبرات فهي (41 ج)، نجد المصبر متصلاً بالمصدري في البنية السطحية. وهناك اختياراتان في هذه الحالة، فإما أن نعتبر المتصل بمثابة علامة تطابق تتيح ورود صير فارغ في موقع الفاعل (أي في محصص ف أو محصص ص)، وإما أن يكون صيراً مدمجاً في المصدري، يترك أثراً في تنقله من مكانه الأصلي. ففي الاختيار الأول، يكون المضمر حراً في ج، تمشياً مع المبدأ ب في نظرية الربط. وفي الاختيار الثاني، فإن أثر م.س. يعتبر عائداً، ويجب أن يربط في ج. إلا أنه ليس مربوطاً، وهذا يطرح مشكلاً بالنسبة لنظرية الربط، التي يجب أن تراجع حتى تمكن العائذ من أن يكون مربوطاً إلى موقع غير موقع موضوع (argument position). وستجاهل هذا المشكل هنا وبركر فقط على الدور الذي تلعبه نظرية الربط في تحديد البنية المركبية. ففي (42 ب)، نجد المصبر حراً في م.س. لاحظ أن المضمر في (42 ج) و (42 ب) يمكن أن يقرن بمصبر خارج مقولته العاملة، ومن هنا قراءة الشُّرْكة الإحالية (coreference) الممكنة في هذه التراكيب.

ولنتأمل الآن الأمثلة التالية :

(44) أ) لم يفرج ليلة رفاوه صاحبها المسكين

ب) شكّا الولد أبوه (= (23 أ))

ج) \*شكّا أبوه الولد (= (23 ب))

فهي (44 أ)، يمكن التنبؤ بأن الصير له سلوك مطابق لسلوكه في (42 ب)، بقبوله لقراءة الشُّرْكة الإحالية. فهو حر في م.س. الذي يحويه، ومربوط في ج. ونفس

الشيء يجب أن يصدق على المثالين الآخرين، إلا أن الأمر ليس كذلك، حلاًماً لما كما نتوقعه فلماذا إذن هذا الفرق في المقبولية بين المثالين الأولين في (44) والمثال الأخير ؟ وخصوصاً بين (44 ب) و (44 ج) ؟ ليس هناك في نظرية الربط، كما توجد عند تشومسكي، فيما نعلم، ما يمكن أن يميز بين هذين التركيبين. والسبب أن نظرية الربط ترصد عدم التناظر باستعمال علاقة التحكم المكوني فقط أساساً للتحليل. أما الفرق بين المثالين المذكورين، فيتطلب، فيما نعتقد، توظيف مفهوم السبق (الحظي) لتقييد العلائق بين المفسر والمصر، كما ألفتنا

وورود علاقة السبق تدعمها كذلك الأحكام النحوية في التراكيب التالية -

(45) أ) تحبه أم زيد

ب) أم زيد تحبه

ج) وجدت جاره عند زيد

د) وجدت عند زيد جاره

فالمركبان الاسميان في (45 ب)، وإن كانا يشتركان في الإحالة، إلا أنهما ليسا مربوطين بالمعنى الذي تحدده نظرية الربط، أي أن الضير لا يتحكم فيه المفسر مكونياً فهما مقرونان إحصائياً بطريقة «محايدة» (غير نحوية).<sup>(22)</sup> فإذا انطبق هذا الاقتران المحايد في (45 أ)، وليس هناك من سبيل لتفسير عدم سلامة البنية. وهذا ما يوحي بأن النحو يجب أن يلجأ إلى مفهوم آخر غير التحكم المكوني، لتحديد مجال الاقتران الإحصائي، سلباً. والمفهوم الذي نحتاجه هو مفهوم السبق الذي اقترعناه. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرق بين (45 ج) و (45 د)

واضح، إذن، أن التحكم المكوني والسبق يلعبان دوراً في تقييد العلائق بين المفسر والضير. إلا أن العائد لا تقيده علاقته بالمفسر إلا بالتحكم المكوني، كما يسا. واعتماداً على ما أوردناه من عدم التناظر في النقل والربط بين الفاعل والمفعول، يمكن اعتبار المفعول فصلاً للفعل في أصل البنية، بينما الفاعل مخصص

(22) عن هذا الاقتراح، انظر ريمهارت (Reinhart 1963) وهي تدعي أن سبق درهي لا نحوي. ويصدد استعمال مفهوم السبق في تقييد مفسر المصير، انظر إيفانز (Evans 1980).

للمركب الفعلي، يتحكم في المفعول مكونياً، ولكن هذا الأخير لا يتحكم فيه.<sup>(23)</sup>

### 3. الجمل الاسمية

تبدو الجمل الاسمية البسيطة وكأنها لا تخضع للتحليل الذي أوردناه آنفاً، بصدد تفكيك الماصر الصرفية للجملة. مع عدم وجود عمل في هذه الجمل يمكن أن تلتصق به صرفة الزمن وصرفة التطابق الجملي يوحي بأن هذه الجمل ليس فيها زمن ولا تطابق من النوع المذكور، ويجعلها، مظهرياً، مختلفة عن الجمل الفعلية التي ترأسها صرفة رسمية وصرفة تطابق جملي. إلا أننا سنبين أن الجملة الاسمية لا تختلف في شيء من هذا عن الفعلية، وأن الزمن والتطابق حاضرا في بنيتها.

#### 1.3. الزمن

اقترحنا في الفاسي المهرى (1981) و (1985) أن بنية جملة اسمية مثل (46) هي عينها بنية الجملة الرباطية في (47) :

(46) الرجل مريض

(47) كان الرجل مريضاً

والعمل الرباطي «كان» الموجود في (47) موجود أيضاً في بنية (46) العميقة، وإن كان لا يظهر في بنيتها السطحية، على افتراض أنه لا يتحقق في السطح عندما تكون سمتة الرسمية [- ماص] وبالمقابل، فإن الزمن [+ ماص] يفرض أن يكون الفعل الرباطي محققاً في السطح حتى يتحمل الزمن. وإحدى مزايا هذا التحليل، الذي دافعنا عنه آنذاك، هو أنه يمكن من تقديم تحليل موحد للجملة الفعلية وغير الفعلية. وقد اقترحنا في العاسي المهرى (1987) أ) تحليلاً للجملة الاسمية مماثلاً لهذا التحليل، إلا أنه لا يفترض وجود عمل رابطة في البنية العميقة للجملة (46).<sup>(24)</sup>

(23) من الأدلة المقدمة على عدم نشاط الفاعل والمفعول وجود عبارات مكوكة تنص المفعول لا الفاعل. انظر تشومسكي (1981)، وبالسبة للعربية مشوه (1986) Mouchaweh. وانظر كذلك مريتر (1984) Marantz. وفي انتقاد هذا الاستدلال، انظر بريون (1982) Bresnan.

(24) مناج إلى مريد من البحث لتعدد حيثيات صغورية الرابطة (visibility). ففي لغات مثل الإنجليزية والعربية تحقق الرابطة مهما كان الزمن والجهة وليس الأمر كذلك في العربية. وبغضير أوجلا (1986) أن الرابطة صوب من المبهمة أي أنها بالنسبة للفعل بمثابة الصور المبهمة، وأن ظهورها يتحكم فيه عوامل صرفية معقدة، إذ هي إجبارية مع لاصقة تشرط مقولة صهي لإشباع ترويحها الصرفي.

هناك دليل تجريبي على تضم الجملة الاسمية لصيغة الزمن. فالظروف الزمنية هي بمثابة وصف لعنصر الزمن الموجود في بنية الجملة. وبحسب تموضعها في الزمن، يمكن أن توافق أو لا توافق زمن الفعل. فالتركيب (49)، مثلاً، لاحق، لأن هناك تناقضاً بين زمن الفعل والزمن الذي يدل عليه الظروف، بخلاف ما هو عليه الأمر في (48) :

(48) يأكل الرجل الآن

(49) \*يأكل الرجل أمس.

فإذا كانت الجملة الاسمية تتضمن عنصراً زمنياً، فما تسبأ به هو أن هذا العنصر سيكون متلائماً مع بعض الظروف الزمنية، ومتنافراً مع أخرى. وبالفعل، فإن الفرق في المقبولية بين الجملتين الفعليتين السابقتين يوازيه فرق بين الجملتين الاسميتين التاليتين :

(50) الرجل مريض الآن.

(51) \*الرجل مريض أمس.

وهكذا، فإن رائص الظروف الزمني يبرز أن الجملة الاسمية تتضمن عنصراً صرفياً زمنياً، وأن سمة هذا العنصر هو [ - ماضٍ ]. وهو خلاف ما يُعتقد عادة.<sup>(25)</sup>

### 2.3. التطابق

اعترضا في العاصي الفهري (1987 أ) أن جملة اسمية مثل (46) لا تتضمن عنصراً تطابقياً جملياً، وإنما التطابق الوحيد الموجود فيها هو التطابق الملتصق بالصيغة. ورغم كون عنصر التطابق الجملي لا يظهر في الجملة الاسمية عادة، إلا أنه قد يظهر في بعض الجمل الاسمية المنمية.

وفي العربية نوعان من حروف النفي أساساً، حسب حيرها وحصائصها الإعرابية. فبعض الحروف «جملية»، بمعنى أن حيرها الجملة بأكملها، وهي ترأس

(25) قد يستند من أن وجود الزمن في الجملة ضروري من وجهة نظر منطقية، لأن الزمن عنصر أساسي في تكوين الجملة منطقياً، وعليه يكون ضرورياً في كل جملة. كما أن عنصر ضروري لتحقيق قوتها الإنجازية. لنظر العاصي الفهري (1988)، وكذلك أوسلا (1988) في هذا الشأن. إلا أن الصيغة المنطقية لا تقول شيئاً عن التركيب. فهي لا تقول لدينا يجب أن يكون الزمن إسقاطاً معياراً للمصدرية أو لدينا يجب أن يكون داخل إسقاط من.

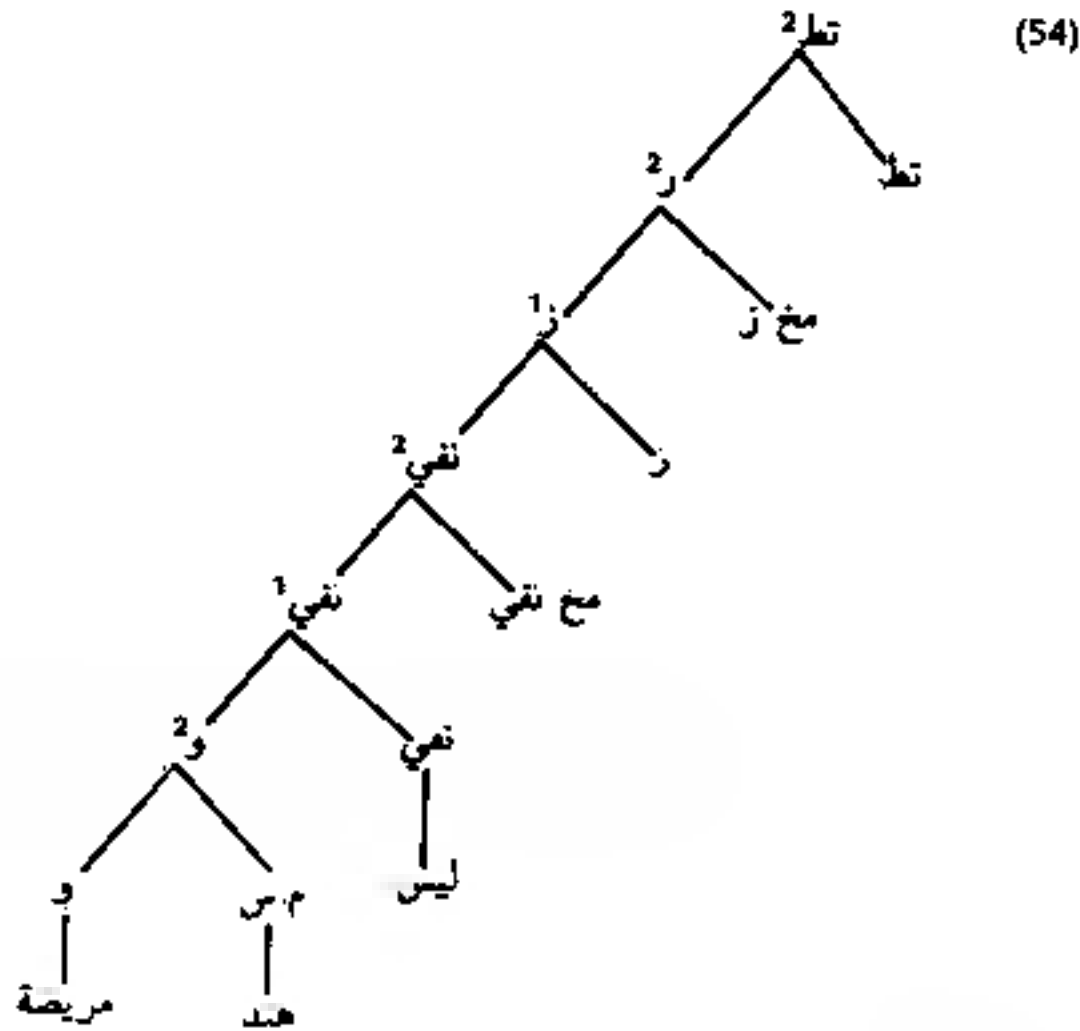


إسقاطا للنفي يعلو إسقاط التطابق، كما هو مبين أعلاه. وبعضها الآخر مركبي، بمعنى أنها مولدة لرأس إسقاط مركب، وإن انتقلت فيما بعد إلى رأس الجملة. فهذان النوعان تمثل لهما بالجملة التاليتين، على التوالي :

(52) ما هـد مريضة

(53) ليست هـد مريضة.

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن موقع حرف النفي في (53) ليس أصليا، بينما قد يكون حرف النفي في (52) مولداً أصلاً هناك. فالعرف «ليس» يسد إعراب النصب إلى الصفة. ومن المحتمل أن يكون هذا الإعراب دلالياً محورياً (thematic)، أي أنه يسد في البنية العميقة، بمجاورة «ليس» للمضلة الوصفية. ف «ليس» تنتقل أولاً إلى الرمن ثم إلى التطابق، والبنية العميقة المقترصة هي (54) :



من الملاحظ أن علامة التطابق التي تظهر مع «ليس» هي عيها التي تظهر مع الفعل، وهذا ما دعا الحاجة إلى اعتبار «ليس» فعلاً. وظهور هذا الشكل من التطابق مع «ليس» يمكن أن يفسر إذا عرفنا بين التطابق «الرمزي» (أي التطابق الذي يعمل فيه (الرمز) أو الجملي، والتطابق غير الرمزي أو المركبي، على افتراض أن «ليس» تتصل بالرمز قبل أن تتصل بالتطابق.

وهكذا نرى أن بنية الجملة الاسمية تنقسم ر كما تنقسم نط، خلافاً لما اقترحه عدد من اللغويين التوليديين، الذين اعتبروا الجمل الاسمية «جُمُلات» (small clauses)، أي مركبات بدون صرفة.<sup>(26)</sup> وإذا كانت الجمل الاسمية تنقسم صرفة رسمية وتطابقية، فهل هذه الصرعات هي التي تسد الرفع للفاعل في هذه الجمل؟ أم إنه يتلقى إعراباً مجرداً؟ ففي الفقرة الموالية، بطرح مسألة إسناد إعراب الرفع لفاعل الجملة الاسمية

### 3.3. إعراب «معمول» فيه أم إعراب التجرد ؟

يعتبر إعراب الرفع في العريضة إعراب تجرد فهو إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسمية والوصفية التي لا يعمل فيها عامل بيوي أن تحمل إعراباً غير معمول فيه، كإعراب «أحر لحظة» لإيقاد البنية من المصعاة الإعرابية التي اقترحها تشومسكي (1981) فالمبتدأ، مثلاً، يأخذ إعراب التجرد في الجملة التالية

(55) الرجل جاء

ففي (55)، يتلقى المبتدأ إعراب الرفع، وعندما يوجد عامل بيوي، كما هو الشأن في (56) و (57)، فإن المبتدأ يتلقى الإعراب من هذا العامل .

(56) طسب الرجل جاء.

(57) إن الرجل جاء

(26) اقترحت مشوه (1986) هذا التحليل بالنسبة للعربية، بناء على ما ورد في كين (1984).

ومعلوم أنه لا يجوز أن يكون إعراب المبتدأ هـ إعراب مجرد، كما يدل على ذلك لحن الجمل التالية .  
(58)\* ظننت الرجلُ جاء.  
(59)\* إن الرجلُ جاء.

لنتفحص الآن الجملة الآتية .

(60) إن زيداً مريض.

ففي هذه الجملة، يستند المصدرى النصب إلى «زيد»، الذي يوجد في منخصص تط. والسؤال الذي يطرح هو : هل يولد «زيد» هناك أصلاً ؟ أم إنه يولد في مكان أسفل في البنية (فاعلاً للمركب الوصفي)، ثم ينتقل عبر المنخصصات إلى منخصص تط ؟

لا يمكن أن يكون الافتراض الثاني صالحاً إذا كان ز المجرد (أو تط المجرد) يستند إعراباً. فالسلسلة التي تُكوّن عن طريق النقل ستتلقى إعرابين : واحد من ز المجرد، وهو الرفع، والآخر من المصدرى، وهو النصب وهذا الارتجاج الإعرابي يمسعه قيد السلسلة الذي اقترحه تشومسكي (1986 أ) ويصير الحل الوحيد لإتقاد التحليل هو افتراض أن ز المجرد لا يستند إعراباً.

أما الافتراض الأول، أي أن «زيد» يولد أصلاً في منخصص تط، فإنه لا يصطرونا إلى هذا الحل. إلا أن هناك مشكلين يطرحان في هذه الحالة. الأول أن «زيد» يجب أن يكون ضمن سلسلة تتلقى دوراً محورياً، مُوَافَقَةً للمقياس المحوري. والصفة تتطلب فاعلاً لنفس الفرض. والمشكل الثاني هو أن الصفة يجب أن تتطابق مع «زيد» الذي يولد في مكان الموضوع (topic). فهذان المشكلان يمكن حلّهما إذا افترضنا أن ضم يولد فاعلاً للصفة، ثم يقع قرن «زيد» بـ«ضم»، فيحصل التطابق بين «زيد» والصفة بكيفية غير مباشرة ويبرر «زيد» في سلسلة تتلقى دوراً محورياً من الصفة. (27)

(27) يولد ضم في منخصص و (الموضوع)، وينتقل إلى منخصص تط لمراقبة تط. كما بين في الفصل الثالث. على حد التحليل يكون ضم هو الفاعل المحوري، بينما «زيد» موضع يظهر في موقع غير محوري. فالملاقة بين «زيد» و«ضم» توازي العلاقة بين الموضوع والعبر المتصل في جمل صلبية مثل «زيد جاء». لتحليل مشابه، انظر مشوه (1986).

من الصعب رؤى أي الافتراضات أكمى تجريبيًا، ولن نقرر في شأنهم هنا ولننظر في شكل إعراب الصفة. ففي جملة مثل (60)، يبدو أن أبسط افتراض هو أن الرفع مسد إلى الصفة مجرداً يدعم هذا أن وجود عامل بسوي يعبر إعراب الصفة، كما في الجمل التالية .

(61) أظن زيدا مريضاً

(62) كان زيد مريضاً (= (47))

ففي (61)، يعمل الفعل في طرفي الفصلة الوصفية فما هي بنية هذه الفصلة ؟ هل هي مركب وصفي أم جملة ؟ لقد اقترحنا في العاسي المهري (1987 أ) أن الفصلة هنا مركب وصفي يرأسه عنصر تطابق غير جملي، وليس فيها رمز. فلو كان الزمن موجوداً لأسند الرفع إلى الصفة، حلاقاً للواقع. فالحس التركيب (63) يبين أن الزمن غير موجود في الفصلة الوصفية .

(63) \*أظن زيدا مريض.

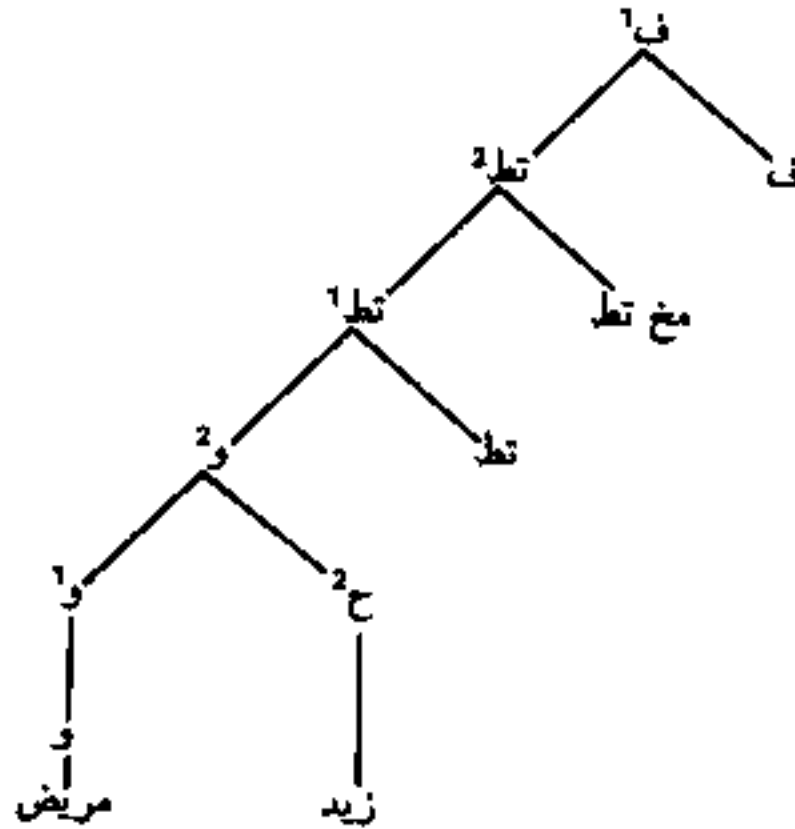
فيما افترضنا أن الزمن المجرد يسد إعراباً، فإن الفصلة لا يمكن أن تكون إلا مركباً وصفياً، ولا تكون مركباً جملياً. أما إذا افترضنا أن الزمن المجرد لا يسد إعراباً، فلا مانع من اعتبار فصلة «ظن» في (61) جملة، أي ص<sup>2</sup>

إلا أن هناك مشكلاً في اعتبار فصلة «ظن» إسقاطاً للصيغة (أو ص<sup>2</sup>). فهذا الإسقاط يجب أن يتلقى إعراباً، كما يبين، وليس هناك، فيما نعلم، ما يدل على أن إسقاط الزمن يمكن أن يتلقى إعراباً. بل إن هناك ما يدل على عكس هذا، وأن الزمن والإعراب مقولتان من طبيعة متباينة ومتنافرة.<sup>(28)</sup> وبناء على هذا، فإن اعتبار فصلة «ظن» في (61) مركباً وصفياً هو أكثر احتمالاً ومعقولية وتكون بنية

(28) انظر كيرن وهوكسترا (1988) Oatton & Hockstra، وكذلك فوكوي (1986) Fukui.

هذه الجملة كما يلي (إذا وضعنا جانباً التفاصيل التي لا تهمنا) :

[74]



والسبب العميقة «الجملة الاسمية» الفضلة هي «جُمْلَةٌ»، رأسها المعجمي هو الصفة. ورأس التركيب الوظيفي هو تط (غير الجملي). والتطابق هنا في سمتي الجنس والعدد. والإعراب المحوري مسند إلى التطابق. والصفة تنتقل إلى تط، لتدعمه وتلقى الإعراب هناك (بالتسرب من الإسقاط الأعلى). وفاصل الصفة يجب أن ينتقل إلى موقع موسوم إعرابياً لتلقى الإعراب ومخصص تط هو الموقع المناسب. فالفعل يسند إعراباً بنيوياً إلى مخصص تط، ويسند إعراباً محورياً إلى رأس تط. ولنعد الآن إلى (62). فإعراب الفضلة الحملية أيضاً محوري. فالفعل «كان»، شأنه في ذلك شأن «ظن»، يأخذ عضلة مركباً تطابقياً. إلا أنه، بخلاف «ظن»، ليس له فاعل محوري. فإعراب الذي يسنده «كان» إلى تط² يتسرب إلى تط، وإلى الصفة بعد أن تنتقل إلى موضع يتلقى فيه هذا الإعراب. والموقع المرشح لذلك هو موقع الفاعل في الجملة الخامسة، أي مخصص فيه. فهناك يتلقى الفاعل الرفع من

الصرعة. وتكون البنية الطحنية هي التالية: <sup>(29)</sup>



ففي هذه البنية، تنتقل الصفة إلى تط. والإعراب المسد إلى تط<sup>2</sup> محوري. فلو كان بنيوياً، لَتَّسَرَّبَ إلى محصن تط، مما سيمنع نقل المركب الاسمي هناك إلى مكان آخر يتلقى فيه إعراباً آخر. ويكون الناتج هو الجملة اللاحقة : \* كان زيداً مريضاً.

لنتأمل الآن الجملة (46) أعلاه. فكما نرى أعلاه، فإن «الرجل» يمكن أن يكون قد تلقى إعراب التجرد، نظراً إلى ما قلناه عن خصائص المبتدأ الإعرابية. أما إعراب الصفة، فقد يكون أيضاً بالتجرد. وهناك سببان يدعوان إلى مثل هذا التمثيل.

(29) منصوصات و در في مبه نظافي نمدن انجكيكيات التي لا محتاج إليها في الاستدلال.

والصفة المجردة، إذا كانت تتلقى إعراباً، فإنها تتلقى دون شك إعراباً بنويماً. وهذا الإعراب يرثه مخصص تط، ولا يمكن أن يتسرب إلى رأس تط. ثم إنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن إعراب الرفع يمكن أن يكون محورياً. وعليه، فقد يكون الإعرابان في (46) إعرابياً مجرداً، وإن كانت الجملة الاسمية لها بنية وظيفية تامة. وبالمقابل، فإن جملاً مثل (62) تمثل جملاً اسميةً تسند الصفة فيها إعراباً للفاعل. فإذا افترضنا أن التطابق الجملي يسند إعراباً عاملياً، فإن «الرجل» في (62) يتلقى إعراباً بنويماً.

#### 4. إعراب الرفع، الفاعل المحوري والفاعل الوظيفي

في هذه الفقرة، نشكك في افتراض أن الرفع يسند التطابق في جميع اللغات، كما ادعى ذلك تشومسكي (1987). وبين أن الرفع، وإن كان عامله هو التطابق في الجمل المنصرفة (finite clauses) في لغات مثل الفرنسية والإنجليزية، إلا أن الأمر ليس كذلك في الجمل غير المنصرفة، حتى في هذه اللغات نفسها. ومن جهة أخرى، ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الرفع يسند التطابق في العربية. فافتراضاً هو أن الرفع يسند الرمز (زا) في كل اللغات. إلا أن تط قد يرث إعراب ر ويسند أو لا يسند إلى غيره من المركبات الاسمية، بحسب صيريته (pronominality) أو عدم صيريته. ففي الفقرة العربية الأولى، نناقش التمييز بين الفواعل المحورية والوظيفية (أو البنيوية أو الصرفية). وفي الفقرات الموالية، نتطرق لإسناد الرفع وشروطه.

#### 1.4. الفاعل المحوري والفاعل الوظيفي

لاحظ كورودا (1986) أن هناك ثغرة تصورية في نظرية س، كما توجد مطابقة في الأدبيات. فمخصص و، بخلاف مخصصات المقولات الأخرى، لا يلعب دوراً في هذه النظرية. ويقترح كورودا أن يكون المركب الاسمي الفاعل مولداً في مخصص و في أصل البنية، وهذا هو الموقع الذي يتلقى فيه (عادة) دوراً

محورياً وللفاعل موقع آخر في البنية السطحية. فهو مخصص ص (أو تط) في الإنجليزية. وفي هذا الموقع، يتلقى الفاعل الرفع من تط وعليه، يكون موقع الفاعل المحوري (أو العميق) مخالفاً لموقع الفاعل الوظيفي (أو الصرعي أو السطحي).<sup>(30)</sup> ماذا إذن ص الفاعل في العربية ؟

رأينا أن الرتبة في عدد من الجمل في العربية هي و - فا - مع. فإذا كانت القواعد العقلية كلية، يجب أن نحدد الآلية التي ترصد الاختلاف في الترتيب بين الإنجليزية والعربية، باعتبار أن الإنجليزية رتبها فاعل - فعل - مفعول وبمقارنة مع هذا الاختلاف في أصل الرتبة، هناك اختلاف أيضاً في إسناد الإعراب في اللفتين قارن المجموعتين التاليتين من الجمل

(66) أ) أظن ريداً جاء.

ب) \*أظن ريداً جاء

(67) أ) \*Mary believes him is a liar

ب) Mary believes he is a liar

ففي الجمل العربية، يُنصب المركب الاسمي الموجود في محصل ص في بنية الجملة المدمجة الفعل الذي ينتمي إلى الجملة النامجة، كما في (66 أ). ولا يمكن أن تسند الصيغة الإعراب إلى هذا المركب، كما يبين ذلك لحن الجملة (66 ب). والأمر على عكس هذا في الجمل الإنجليزية فهي (67 ب)، تسند الصيغة الرفع إلى فاعل الجملة المدمجة، ولا يمكن أن يتلقى هذا المركب الإعراب من الفعل الدامج، كما يدل على ذلك لحن (67 أ). فهذا يبين بوضوح أن محصل ص ليس ضمن مجال ص الإعرابي في العربية، يسما هو ضمن هذا المجال في الإنجليزية وهذا يبين أيضاً أن محصل ص ليس هو موقع الفاعل الوظيفي في العربية، بل هو مكان للموضوع (topic)، كما يبين سابقاً

(30) ص هذا الفصل، انظر كيتكو، (1986) Kitagawa وآخرين.



أين يوجد إذن الفاعل الصرفي العربي ؟ الجواب المباشر هو أنه مفضلة له ص. هناك عدة إمكانات لرصد هذا الفرق تنظر فيها في الفقرة الموالية.

#### 2.4. اتجاه إسناد الإعراب والرتبة

اقترح عدد من اللغويين أن يرجع الفرق في الترتيب بين اللغات إلى الاتجاه الذي يسند فيه الإعراب.<sup>(32)</sup> ويمكن توسيط (parametrize) اتجاه إسناد الإعراب تبعاً لما هو وارد في (70)؛<sup>(33)</sup>

(70) أ) في الإنجليزية، تسند المقولات الوظيفية الإعراب إلى اليمين، في حين تسند المقولات المعجمية الإعراب إلى اليسار.

ب) في العربية، يسند الإعراب بصفة موحدة إلى اليسار.

بناءً على (70 ب)، ينحصر مجال المقولة المُسِنَّدة للإعراب في العربية في المقولات التي توجد إلى يسارها. ويدخل في هذا المجال المكونات أخوات

(31) يترجم تشومسكي (1981)، ص. 52، أن الصيغة قد تكون (+ ص) في الجمل المفعولة و- ص) في الجمل غير المفعولة. ففي حالة المفعولة يكون هناك قط (بنيات الشخص، والمعد، والجس)، ونقط يميز مطابقاً للم (الكبير)، وعليه فهو ذو طبيعة اسمية (+ ص - ص). ولأن قط يعتبر هو المفعول العامل الذي يسند الإعراب (في المفعولة)، فإن نظرية الإعراب توضح - ص) يصبح (+ ص - ص) مسداً للإعراب مثل - ص). باعتبار الصيغة معيئة أساساً، إذا اعتبرنا قط اسماً. والصيغة تصل في الفاعل إذا كانت تعوي قط، وتسند إعراب الرفع بموجب السمة + ص). إلا أن المشكل يظل مطروحاً، يقول تشومسكي، عندما ننحصر في المعامل المفعولة في الجمل غير المفعولة في الترميزية حيث يوجد فيها تطابق. فهل الزم أم التطابق أم خصائص أخرى (شجرية أو متعلقة بالفعل) هي التي تفصل وتسند إعراب الرفع ؟ اقترح تشومسكي لاحقاً (ص. 259) أن (أ) التطابق مقترن بالمركب الاسمي الذي يعمل فيه و (ب) الرفع يسند إلى المركب الاسمي الذي يعمل فيه قط.

(32) إحدى الاستراتيجيات الحديثة جداً في التركيب تفكيك المعلومات التركيبية، وإرجاعها إلى مبادئ هيود تصد بصفة مختلفة في هوالب مختلفة داخل النحو هي نظرية الرصد للعاملية، يحرى تفقد الرتبة السطحية وتتوجه في بعه يبعها إلى التفاعل بين سوا فاعلي مركبي أسمى وكلتي (تتحكم فيه مبادئ نظرية ص) وهذه مسند من الوسائط في النظريات المعرية المختلفة التي تكون النحو.

وقد اقترح التوسيط في اتجاه العمل، وإسناد الإعراب، وإسناد الأنوار المحورية، وإسناد (predication)، والرأسية في القواعد المركبة (headedness). انظر تريش (1984)، وكيم (1984). توسيط اتجاه الإعراب يحدد الرتبة في البنية السطحية، يحدد ويحدد اتجاه إسناد الأدوار المحورية البنية العميقة وعليه، يقلص دور القواعد المركبة. وتصبح المعلومات المركبة حشوية إلى حد كبير وقد اقترح هذا التفسير في تصور القواعد المركبة بدعى الكفاية التفسيرية. انظر سطل (1981) Stowell.

وإذا أخذنا بوسيط اتجاه الإعراب، من مصلات ص يمكن أن تتلقى إعراباً منه (في العربية)، ولا يمكن ذلك بالنسبة لمختصات.

(33) يستوي ما يرد في أصول أخرى، وخصوصاً كون مدخل المركب الاسمي في العربية مفعلة نلحد (أو لا)، كص في «دار ريد» فعينه يوجد في مكان الفصلة في البنية السطحية بالنسبة للرأس «طرفة» في حين أن هذا الفعل منخصص المد في الإنجليزية. ومثال ذلك John's house (لا تقول John's house).

المقولة المسندة، ورؤوس هذه المكونات (بالترتيب)، ومخصصاتها، وينتج عن هذا أن ليس هناك موقع سطحي موحد بالنسبة للفاعل الوظيفي في جميع اللغات، وإن كان موقع الفاعل المحوري قد يكون موحداً.<sup>(34)</sup>

فهذه هي المقاربة التي تبينناها في الفاسي الفهري (1987 أ). إلا أنه لم يكن بالإمكان آنذاك التفريق بين ز وتط، بالنظر إلى إسقاطات شجرية مختلفة. وعليه، اعتبرنا أن الفاعل الوظيفي يوجد في مخصص ف، وهو نفس المكان الذي يوجد فيه الفاعل المحوري. أما النظرية الجديدة لتفكيك الصيغة، فإنها تمكننا من وضع الافتراضين المذكورين أعلاه. فإذا كان الافتراض الثاني صحيحاً، فإن الفاعل الصُرفي يوجد في مخصص ف، طبقاً للوسيط في (70). وإذا كان الافتراض الأول صحيحاً، فإن تط يسند إعراباً إلى الفاعل الصرمي في مخصص ر، إذا تبيننا افتراض تشومسكي (1981) الذي يقر بأن تط يسند الرفع إلى الفاعل الهنيوي. ونتجاً مرة أخرى إلى وسيط اتجاه إسناد الإعراب لفصل العربية عن الإنجليزية.

لنفترض، الآن، أن الرفع في العربية يسند ر، لا تط. فإذا انتقل المركب الاسمي الفاعل إلى مخصص ز، فإن ز يسند الرفع إليه. وبناء على هذا، فإن الفرق الترتيبي بين العربية والإنجليزية لا يرجع إلى اتجاه إسناد الإعراب، لأن ز تسند الإعراب إلى اليمين كذلك. ففي الفقرة الموالية، نحلل هذا الاختيار وبعض نتائجه.<sup>(35)</sup>

#### 3.4. مخصص تط ومخصص ز

الاختيار الذي يطرح نفسه هو أن الفرق بين العربية والإنجليزية يوجد في الترتيب داخل الجمل المتصرفية فقط. ففي هذه الأخيرة، لا يسند الزمن الرفع للمركب الاسمي الفاعل لأسباب يجب شرحها. ولكن الأمر ليس كذلك في كل الجمل. ففي بعض الجمل الإنجليزية، يسند الزمن الرفع كما في الجمل التالية

(34) هذا ليس صحيحاً إذا صبرنا، تبعاً لثريش (1984)، أن اتجاه إسناد الأفعال المحورية يختلف من لغة إلى لغة.

(35) لا يزال السؤال مطروحاً بهذه المعرفة هل الاتجاه يجب أن يحدد بالنسبة للمفعول أو بالنسبة لإسناد الإعراب.

(وهي مأخوذة من كيرون (Guéron (1989) :

(71) أ) There seem to be people in the house

ب) There is a man in the room

فكيرون تشدد على أن «people» في (71 أ) تتلقى إعراب الرفع عن طريق الزمن، وكذلك شأن (man) في (71 ب) وبموازاة مع هذا، فإن الرفع في العربية يسند الزمن، حتى في الجمل المتصرفه، كما اقترحنا أعلاه. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تسد تط في الإنجليزية إعراب الرفع، ولا يحدث ذلك في العربية ؟

للاحظ، بعد كيرون (1989)، أن تط في الجمل المتصرفه في الإنجليزية (والعربية كذلك) لها كل السمات الصيرية، وخاصة سمة الشخص. فإذا كان تط صيرياً، فإنه يتطلب إعراباً. وهو يتلقى الإعراب من ز. إعراب ز «يمتصه» إذن تط وهكذا يُشعَر من وسم المركب الاسمي الفاعل إعراباً. ويكون على هذا المركب أن ينتقل إلى مخصص تط، ليربط إلى تط، ويورثه إعراب الرفع منه. بل إن في تصور كيرون أن تط يتلقى دوراً محورياً كذلك. أما تط في الجمل غير المتصرفه، مثل (71)، فإنه (إن وجد) لا يمتص إعراباً.<sup>(36)</sup>

فماذا عن العربية، وخصوصاً رتبة ف - فا - مف ؟ لماذا لا يصدق عليها ما يصدق على الإنجليزية ؟ يمكن أن نجيب ببساطة أن العربية لها تطابق «ضعيف» في هذه البنى. فتط في الجمل الذي يتصدرها الفعل إما فارغ، أو محدود في سمة الجنس فقط. وعليه، فتط هنا ليس صيرياً، ولا يتطلب إعراباً، شأنه في ذلك شأن تط في الجملة الإنجليزية غير المتصرفه. ولأن ر يجب أن يسند إعراباً، فإن المركب الاسمي الفاعل يتلقى الرفع في مخصص ز. ولو تنقل المركب الاسمي الفاعل إلى مخصص تط، لما تلقى الرفع هناك من تط، لأن هذا الأخير ليس له إعراب يستطيع أن يورثه إياه. وعليه، فتط يكون صيرياً أو غير صيرياً، حسب

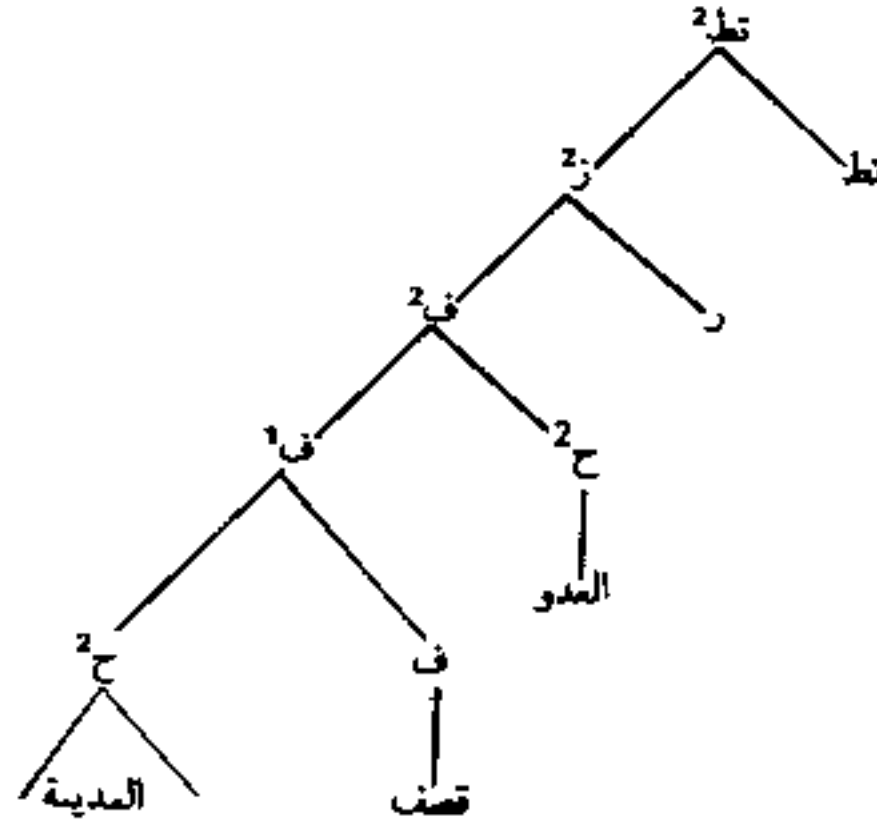
(36) قد لا يحتاج إلى اقتراح أن تط يتلقى دوراً محورياً، كما ينصح في الفصل الثالث. يجب أن نذكر هنا أن كيرون تتحدث عن الإحالة، لا عن الصيرية. فالواقع أننا حوينا كثيراً ما اقتراحته، ولكن التحليل مع ذلك يظل في نفس اتجاه ما اقترحت.

اللفات، وهذا الوسيط له انعكاسات بالنسبة لنظرية الرتبة، والتطابق، والنقل، وسعود إلى هذه النتائج في الفصل الثالث.(37)

ولأن ص يحلل إلى تط ور، فإن الفاعل الصرمي إما أن يكون مخصصاً للرمز، أو مخصصاً للعمل. وإذا كان الافتراض الثاني صحيحاً، فإن الفاعل الصرمي والفاعل المحوري يتموضعان في نفس الموقع وإذا كان الافتراض الأول صحيحاً، فإن الفاعل لا يظهران في نفس الموقع في السطح. فكل افتراض له نتائجه بالنسبة لإسناد الإعراب، وللتطابق. لتأمل الجملة (68)، وبنيتها (69) .

(68) قصف العدو المدينة

(69)



(37) يستند أوجلا (1988) كذلك المقاربة المعمدة على وسيط اتجاه الإسناد وهو يميز أن تط يسند الإعراب إلى الفعل في كل من الإنجليزية والبربرية (التي ترتب أيضاً بطريقة د - ها - ص)، إلا أن رتبة الزمن والتطابق وبنيتاهما مختلف من لغة إلى أخرى. ففي لغات د - ها يكون تط أصل في الشجرة، وهي لغات ف - د - يكون أصل. إلا أن الفعلين يس قائماً على هذا الزعم فالصرف لا يندمج هذا الترتيب، كب رأيساء إذ الزمن قبل التطابق. رد على حد أن هذا التحليل ليس هو الأمثل نظرياً، لأنه يشتق رتبة خارجيه من رتبة خارجية أخرى.

فهذه البنية تصم مركباً فعلياً مدمجاً يمثل فضلة بالنسبة للرأس الوظيفي ز والمركب الزممي يملؤه المركب التطائقي، كما ييسأ أعلاه. والعمل ينتقل إلى الرمز، ثم إلى التطابق للاندماج مع الصرعات. وهذا التنقل يتم عن طريق انتقال رأس - إلى - رأس آخر، ويخلق بنية ملحقة. ومثل هذه القاعدة الصاعدة سبق أن اقترحها إيموندس (1980) Emonds. وانظر كذلك كوپم (1984) Koopman وسپروت (1985) Sproat، وأحرين

أما عن المركب الاسمي الفاعل، فإنه يولد في محصص ف، ويجب أن ينتقل إلى محصص ر ليسد له تط الرفع هـاك، إن نحن جارينا تشومسكي (1981) في افتراض أن تط يسند الرفع في كل اللغات. والإعراب يسد إلى يسار تط في العربية، في محصص ر. وهذا الموقع يعتبر الموقع السيوي للفاعل في العربية. وبالعقابيل، فإن الفاعل السيوي في الجمل المتصرفية في الإنجليزية يتموقع في محصص تط وإذا كان هذا صحيحاً، فإننا يجب أن نحدد الآلية التي ترصد هذا الفرق. فما المانع إذن أن يكون الفاعل السيوي فصلة لتط في اللتين، لو مخصصاً لتط فيهما معاً ؟

##### 5. الزمن، الجهة، الوجه، والموجه

معايير الجهة (Aspect) والوجه (Mood) والموجه (Modality) معايير جديدة على النحو العربي، وإن كان المصطلح العربي القديم قد أدرج عندها في باب «الجهات»<sup>(38)</sup> ونظراً إلى شيوع مصطلح الجهة بما حددناه، فإننا نقترح مصطلحي الوجه مقابل Mood، وقد يسمى أحياناً «الضرب»، ونقترح مصطلح «الموجه» مقابل Modality.

ومعلوم أن في الأدبيات حلقاً وعموضاً في استعمال المصطلحات في هذه الأبواب، حتى في الأدبيات العربية. فمنهم من لا يفرق بين الزمن (Tense) والجهة (Aspect). ومنهم من لا يعتبر الوجه معياراً للموجه. ويريد الطين بلة أن بعض

اللغات مثل العربية والفرنسية ليس لها إلا لفظ واحد للدلالة على المقولة النحوية والمنطقية Tense وعلى المعنى التصوري الذي يدل عليه الزمن، أي Time. وأقرب مقابل عربي للدلالة على الزمن بهذا المعنى هو «الوقت»، وإن كان من الصعب أن نتحدث عن الظرف «الوقتي»، مثلاً، في قولنا «جئت هذا الصباح» فالشائع أن «هذا الصباح» ظرف زمني، وليس ظرفاً وقتياً. ومعلوم أن الظرف الزمني هو بمثابة وصف للرمز الصرفي (Tense).

نفرد بين الرمز والجهة. والجهة أساساً مجموع سمات الحدث التي تمكن من قياسه ووصفه زمنياً. فهو ممتد (durative) أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود (bounded) وغير محدود، وهو تام (perfective) وغير تام، الخ وقد تفرق بين جهة الوضع أو الحدث التي تدعى Aktionsart، وهي لازمة للفعل (قبل تصرفه)، وجهة البناء أو التصرف، وهي ما يدعى عادة بالجهة (Aspect) في دلالتها الضيقة. وهذه الجهة ليست معجزة عادة، وإنما يرثها العمل المتصرف (العمل أو الصفة)، عندما يدخل التركيب. ونستفصل الحديث عن الجهة في الفصلين الرابع والخامس.

ومعلوم أن الجهة تختلف عن الزمن من عدة وجوه. فالزمن، مثلاً، لا يمكن أن يكون ممجماً، وهو إشاري (deictic)، بخلاف الجهة<sup>(39)</sup>. وقد أسلفنا أن الزمن السعوي في العربية على نوعين، إما (+ ماض) أو (- ماض). و (+ ماض) تدل عليه صيغة العمل الماضي، و (- ماض) تدل عليه صيغة الفعل المضارع، إذ يفيد الحال أو الاستقبال. والسير و «سوف» تدلان أيضاً على الاستقبال، ولكسا أدرجناهما ضمن محققات الموجه، لا محققات الزمن. وحرف النفي «لن» يدل أيضاً على الاستقبال، الخ وهناك تداخل وذويان مقولتين أو أكثر من هذه المقولات الأربع في الأدلة أو الكلمة الواحدة.

وقد يقال إن الفعل العربي المتصرف لا يدل على الزمن، كما حددناه، وإنما يدل فقط على الجهة، والزمان مستعاد منها، وأن أساس الفعل هو بين الجهة التامة (perfective) والجهة غير التامة (imperfective). وإذا دل الفعل على الزمن، فإن الزمن فيه نسبي، لا مطلق<sup>(40)</sup> وعليه، فإن ما نسميه إسقاطاً للرمز قد يكون إسقاطاً

(39) للتفريق في خصائص الجهة في العربية، انظر النوكاني (1989).

40. جون هذا النوع من التحليل، انظر كيري (1976).

للجهة بل إن الزمى المطلق قد يكون موضعاً في إسقاط أعلى من إسقاط  
التطابق.<sup>(47)</sup> إلا أن هذا الموقف ليس له ما يدعمه. فدون الرمن والجهة في الفعل  
لا يختلف عن دون الموجه في النفي، أو الرمن في النفي... الخ. ومع ذلك لا  
تخلط النفي بالرمن بالموجهات، لمجرد إمكان دوناتها في بعضها بعضاً.  
ومثلما فصلنا الرمن عن الجهة، فصلنا الوجه عن الموجه، وهو فصل يصعب  
الدفاع عنه أكثر مما يصعب الدفاع عن الفصل الأول. وعلى كل، فإن كان الفرق  
بين الاثنين غير واضح على المستوى الدلالي أو التصوري، فإن الفرق واضح على  
المستوى النحوي، في العربية على الأقل. فالوجه عنصر من العناصر الصرفية التي  
تلتصق بالفعل، وتغير صورته، في حين أن الموجهات مثل «قند» و«سوف»  
لا تلتصق بالفعل. وإن التصقت مثل السين واللام في قولنا «تدخل» أو  
«تَدْخُلُن»، فإنها تلتصق في موضع غير الموضع الذي يلتصق فيه الوجه. وصيغة  
الماضي توظف لوجه واحد هو الوجه «البياني» أو التحييني (indicative). أما صيغة  
المضارع، فتكون طلبية (jussive)، كما في قولك «طَيِّخُجْ»، واقتراضية  
(subjunctive)، كما في قولك «أريد أن يأتي»، وشرطية (conditional) في «إن  
تدخل القاعة تجد ما لا يرضيك»، وتوكيدية (energetic) في «تَدْخُلُن». وهذه  
الوجوه تترجمها صيغة في آخر الفعل المضارع هي بمثابة الإعراب بالنسبة للام،  
ولذلك حللها النحاة على أنها ضرب من الإعراب، ولم يردوا لها مقولة نحوية  
خاصة بها.

وأما الموجهات، فلا توجد في نفس الموقع. وليست محدودة في الصرفات،  
بل قد تكون أدوات أو أفعالاً، وتدل على عدة معانٍ مثل «الاحتمال» و«الإمكان»  
و«الضرورة». وهذه بعض الأمثلة .

(72) قد أعود إلى هاس.

(73) سوف نعود إلى القدس

(74) لعله غائب.

(75) يجب أن تتغلب عن موقعك.

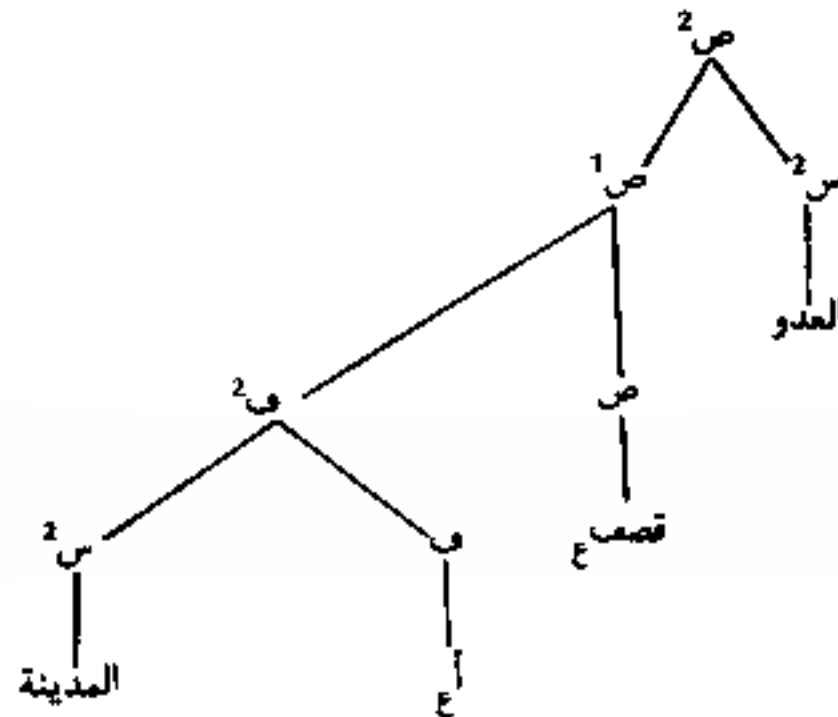
(47) انظر الهامش (37)، وكذلك الفصل الثالث.

ويترك الفرصة أخرى دراسة المشكل الدلالي الذي يطرح مسألة تداخل الوجوه والموجهات وربما كان هذان الصنمان المعويين لا يكونان إلا مقولة دلالية واحدة، وربما كان العكس هو الأسلم. إلا أن هذا يحتاج إلى مزيد من البحث في مجال لم تتضح فيه الأشياء بعد.<sup>(42)</sup>

#### 6. تحاليل منافسة

عمدا في الفقرات السابقة إلى اقتراح مقارنة عامة لبناء الكلمة وبناء الجملة. وهذه المقاربة التركيبية تركز على افتراضين أساسيين  
(أ) أن الفعل في العربية يستقل إلى الصرفة (تط و ر)، و «يرسو» فيها  
(ب) أن الفاعل يوجد في محصص ف في البنية العميقة.  
وهذان الافتراضان متعلقان إلى حد. فلو افترضنا أن المركب الاسمي الفاعل لا يولد في محصص ف، بل في محصص ص، كما في تحليل تشومسكي (1981)، لاضطربنا ذلك إلى إعادة النظر في تحليل الرتبة في جمل مثل (68) أعلاه. فالرتبة ف - فا - مف - في هذه الجملة لا يمكن أن تنتج عن نقل الفعل إلى الصرفة لأن هذا النقل يولد فقط رتبة فا - ف - مف كما تبين ذلك البنية السطحية

التالية  
(76)



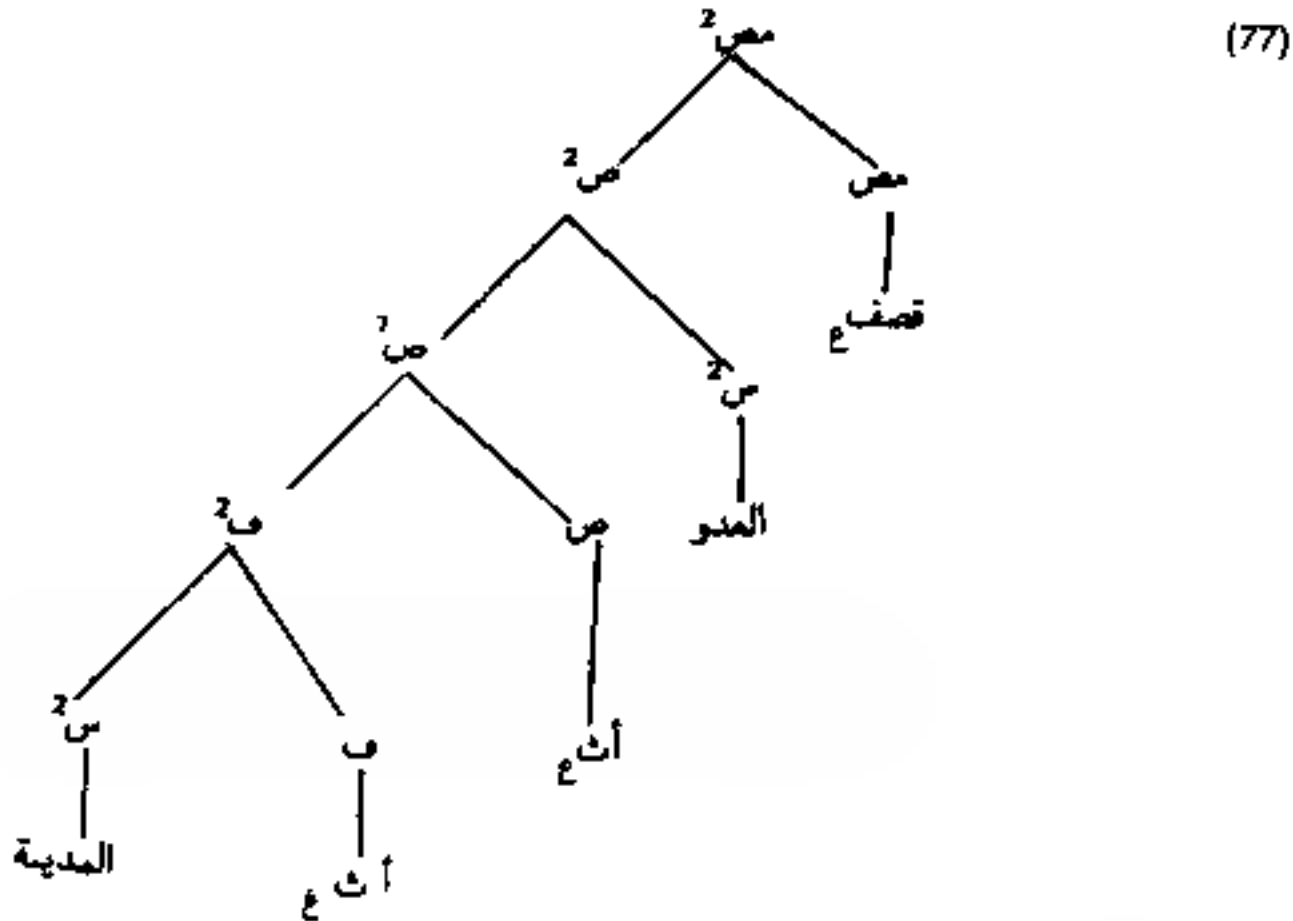
[42] انظر لايمر (1977) Lyons وكدنك ينسر (1985) Palmer في هذا الصدد.



وعدئذ، يضطر إما إلى افتراض أن الفعل يتقل لاحقاً إلى رأس أعلى هو  
المصدرى، وإما أن المركب الاسمي الفاعل ينحصر ليُلحق بالمركب المعطى.  
وسنحلل كلا من هذين الاحتمالين فيما يلي، لنبين عدم كفايتهما.

### 1.6. ضد الصعود إلى المصدري

اقترح سبروت (1985) بالنسبة لعدد من اللغات الكلتية، وخاصة الولش (Welsh) أن تتج رتبة ف - ص - م عن نقل الفعل إلى المصدري. وحجة سبروت، في هذا أن الرمن، في هذه اللغات، يوجد في المصدري، ويضطر الفعل إلى الانتقال هناك معه. إلا أن الحجة التجريبية في العربية تقوم ضد هذا التحليل. وبعبارة، ليس هناك في العربية، ما يبرر أن تكون بنية (68) الطحينة هي (77): (43)



43. هذا التحليل سيقترب، خطأ، اللغة العربية من اللغات الجرمانية.

(أن تمثل الأثر، مع قرينة العنصر المتقل). فهناك ما يبين أن هذا التحليل غير صالح.

فإذا تأملنا الجمل التي تكون الرتبة فيها هي - فا - مف - فإن هذه الجمل قد يتصدرها مصدري، أو موجه، أو نفي، أو غير ذلك من المكونات التي توجد داخل إسقاط العرفة، وكلها تتقدم الفعل، كما هي الجمل الآتية :

(78) لن يأتي زيد

(79) أريد أن لا يأتي زيد

(80) رغم أن سوف لن يأتي

ففي هذه الجمل، نجد أن الفعل يتقدم الفاعل في الرتبة، ولكن النفي وأو الموجه يتقدم الفعل، ويتقدم الكل أحياناً المصدري. وهذا يبين بوضوح أن الفعل لم ينتقل (ولا يمكن أن ينتقل) إلى المصدري. ولأننا نسطر في كل هذه الجمل إلى استعمال آلية غير آلية الصعود إلى المصدري لتوليد الرتبة - فا - مف، فإننا لا نحتاج إلى افتراض آلية مغايرة بالنسبة للجملة (68).

ولا يبقى أمامنا في هذه الحالة إلا أن نلجأ إلى افتراض إنزال المركب الاسمي ليلحق بالمركب الفعلي وهذا ما نتفحصه في الفقرة الموالية.

## 2.6. إنزال الفاعل

هناك ما يدل على أنه يقع إنزال المركب الاسمي الفاعل، في لغات مثل الإسبانية والإيطالية، لتوليد جمل يظهر الفعل فيها متقدماً على الماعل (والمفعول) في البنية السطحية. وعليه، تكون البنى السطحية لجمل مثل (81) و (82) هي (83) أساساً: (44)

Comió	Juan	las tortillas (أ)	(81)
أكل	خوان	عجة البيض	
		أكل خوان عجة البيض.	

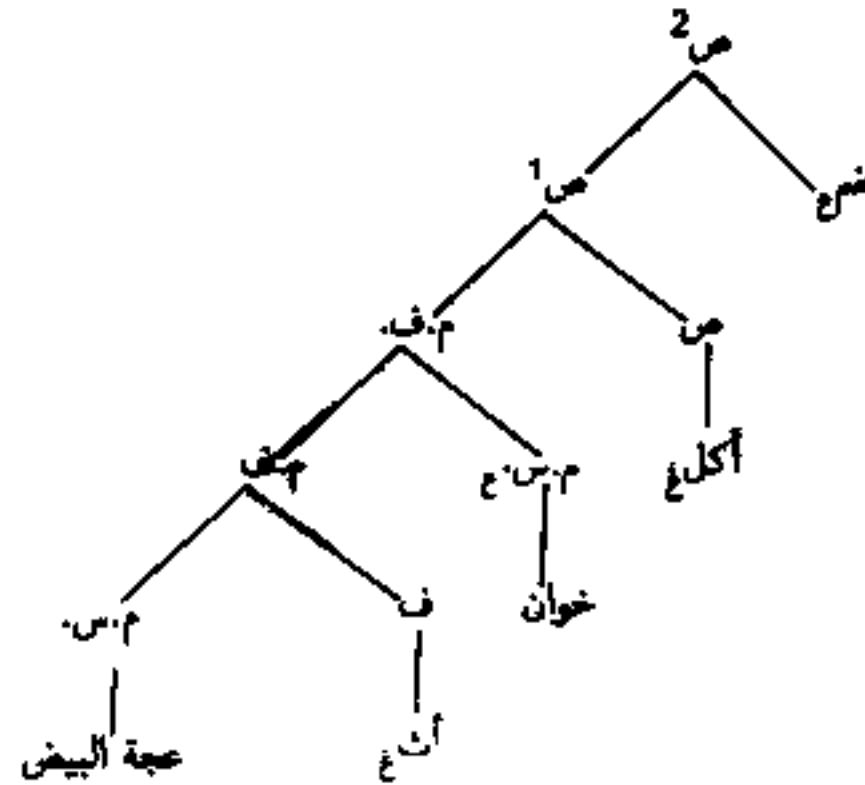
(44) انظر شلوسكي (1987) ص 22 هذا الاقتراح.

Porque manejaría Juan este coche (ب)  
لماذا سيسوق خوان هذه السيارة  
لماذا سيسوق خوان هذه السيارة ؟

Quando ha mangiato Mario, la pasta ? (أ) (82)  
متى أكل ماريو البستة  
متى أكل ماريو البستة ؟

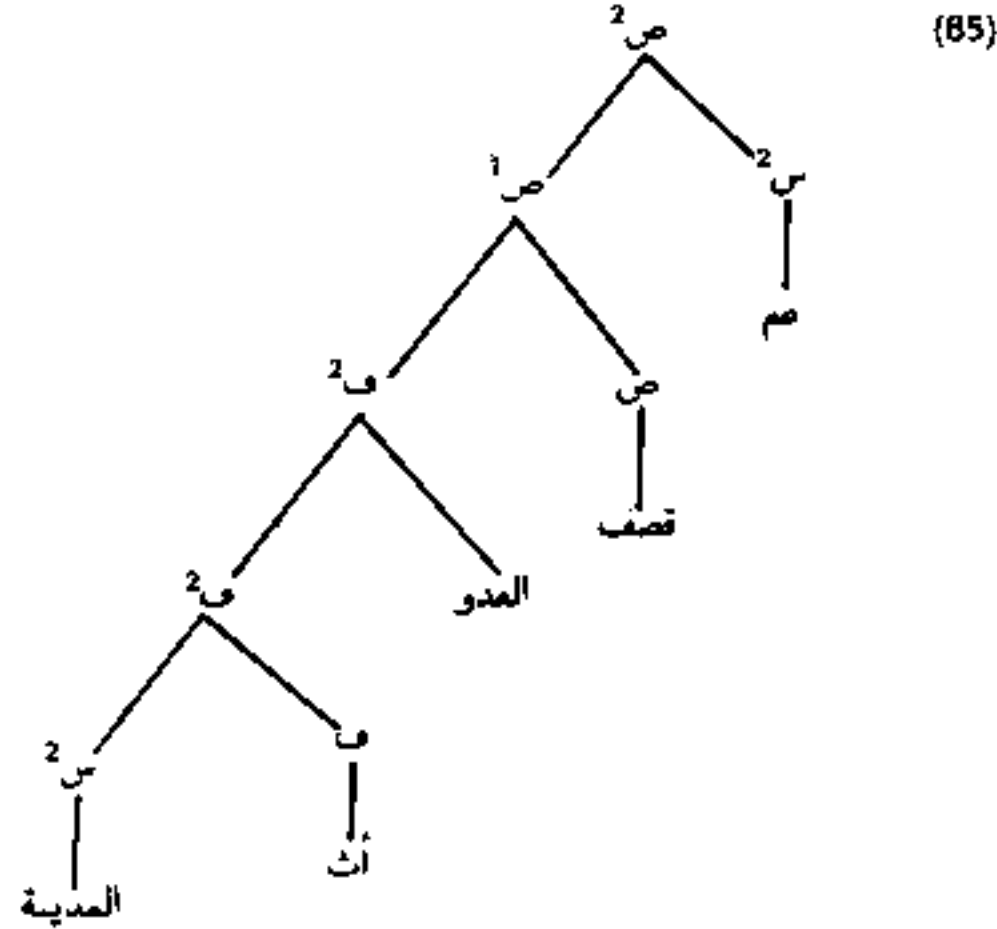
Achi ha detto la verità Mario ? (ب)  
لمن قال ماريو الحق  
لمن قال ماريو الحق ؟

(83)



ففي هذه البنى التي يولد فيها الفاعل أصلاً في مخصص م، يترك ثقله بالإنتزال  
أولاً ضميراً (هو ضم)، تلافياً لخرق مبدأ المقولة الثعارة. وأما المركب الاسمي  
الثالث، فيلحق بالمركب الفعلي. فهل يمكن تطبيق مثل هذا التحليل على الجملة

(68) أعلاه، التي من الممكن أن تكون بينها السطحية، تبعاً لهذا، هي (85) <sup>45</sup>



لا شيء يصح، مبدئياً، هذا التحليل. إلا أنني لا أرى أي حجة تدعسه صد التحليل الذي قدمته، والذي يعتمد على صعود العمل. بل إن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه يطرح مشاكل وإكتمى لها بذكر مشكلين الأول تجريبي، والثاني نظري. لتأمل الجملة التالية :

(86) لم يكن الأولاد بلعبوب.

فعل «كان»، كما أسلفنا، ليس له فاعل محوري أو عميق. وإنما فاعله السطحي هو الفاعل المولد في محضر تط في الجملة المدمجة، الذي يتقل ليصبح فاعل الجملة الدامجة، ويتلقى إعراب الرفع من الرمز في الجملة الدامجة. ولو كان الإنزال ممكناً، لأمكن أن يستعمل التركيب (87)، وهو تركيب غير سليم :

(87)\* لم يكن يعلب الأولاد

<sup>45</sup> يمكن اقتراح تعديل مماثل لهذا، إلا أنه موند قاعدياً، عوض الوصول إليه عن طريق تحويل إنزال. هذا التعديل ناقشه في الفصل الموالي.

إنزال الفاعل لإلحاقه بالمركب الفعلي المدمج يولد، حتماً، هذا التركيب. أما الافتراض الذي تبنيه، فلا يطرح فيه هذا المشكل.

لاحظ أن نفس المشكل يطرح أيضاً بالنسبة لتراكيب مثل (88)، حيث الفعل «ظن»، والعضلة بعده وقع فيها إنزال الفاعل :

(88) \* ظننت يلعب زيد

وهذا المشكل لا يطرح طبعاً عندما لا يقع الإنزال، كما في (89) :

(89) ظننت ريذا يلعب

وبالإضافة إلى مثل هذه المشاكل الوصفية، هناك مشكل نظري يطرحه الإنزال فقد اقترح تشومسكي (1989) مبدأً للاقتصاد في الاشتقاق يقضي بأن الاشتقاقات التي تتطلب «أقل مجهود» تفضل على الاشتقاقات الأخرى. وبما أن الفاعل في الصورة المنطقية يكون مخصصاً للمعرفة، في منظور تشومسكي، فإن الاشتقاق الأقصر والأكثر اقتصاداً هو أن يوجد الفاعل في مخصص ص في البنية السطحية، وإلا اضطررنا إلى نقله إلى هذا الموقع في المكون المسطقي. وانطلاقاً من هذا التصور، تصبح القواعد التي تنزل الفاعل لتلحقه بالمركب الفعلي أكثر موسومية من القواعد التي لا تفعل ذلك. وكلازمة لهذا، يفضل التحليل الصاعد على التحليل النازل. وبما أن تحليلنا تحليل صاعد، فإنه يكون أقل موسومية من الآخر، وهو مفصل نظرياً على التحليل النازل

## 7. بعض النتائج

والآن، وقد تم تحليل عدد من البنى التي تبدو غير قابلة لما افترضناه، واقتراح حلول للمشاكل المطروحة، يمكن استخلاص عدد من النتائج، وخاصة بالنسبة لبناء الكلمة

إن الكلمة المرببة، كما يينا، تبنى أساساً في التركيب، بواسطة قاعدة نقل الرؤوس التي تلحق رأساً بآخر وقد رأينا أن هذا الإلحاق صعودي، لا نزولي، وأنه يتوقف في الوجه، ولا يتمناه إلى المصدري، كما اقترح بعض اللغويين بالسنة للغات أخرى.

وأكد أن هذا الإلحاق يخلق بنية مقوسة داخل هذه الإسقاطات والإلحاقات الرأسية. وهذه البنية المقوسة تدخل المكون الصرفي، فيضطر إلى الفصل بين ما سيظل فيها مقوساً حتى في التكوين الصوتي للكلمة، وما سيؤدي إلى ذوبان غير سلسلي. ثم إن هذه البنية نفسها لابد أن «تتحقق» صوتياً بتحقيقات مختلفة حسب عدد صوامت الجذر (وطبيعة هذه الصوامت) ومعاني الجذر، وطبقات الأسماء وأوزانها، إلخ... بعبارة أخرى، نحتاج إلى التفريق بين الصرفيات الثابتة التي لا يعبرها الصرف، والصرفيات المجردة. فصرفية مثل «أشت» في «استدرك» و«مستدرك» و«استدراك» يمكن اعتبارها صرفية ثابتة، بينما صرفية الجمع أو صرفية الوجه مجردة. ولتحقيقها صوتياً نحتاج إلى المرور بقواعد «تعديل» (readjustment rules) وقواعد تهجئة (spelling rules) من النوع الذي اقترحه مككرتي وپرنس (1988) McCarty & Prince، أو هالي (1989) Halle.<sup>(46)</sup> وبناء على هذه الملاحظات، نقتراح أن يكون النموذج العام لتكوين الكلمة (في اللغة

٤٠ من قواعد التهجئة التي يقترحها هالي (1989) للجمع في الإنجليزية ما يلي

الجمع  $\rightarrow$  /v/ إذا كان الاسم الأصغر مشتقاً بالاصح /us/ (التي تصف في الجمع).

ب، /θz/ إذا كان الاسم *sheep, fish, deer, stooc* إلخ

ج، /vz/ إذا كان الاسم *ox, child* إلخ

د، /s, z, v/ بحسب الصوتية الأخيرة في الاسم

ويقترح مككرتي وپرنس (1988) قواعد تهجئة بالنسبة للجمع العربي هي

الجمع  $\rightarrow$  /θz/ ، إذا كان جمع الكلمة «تثنية» (duonical).

$\rightarrow$  /vz/ / مدكر

$\rightarrow$  /s/ / مؤنث

وهناك قواعد تعديل تذكرها ما يلي

أ) إذا كان الاسم محوفاً ثاء التانيث، فإنها تصف

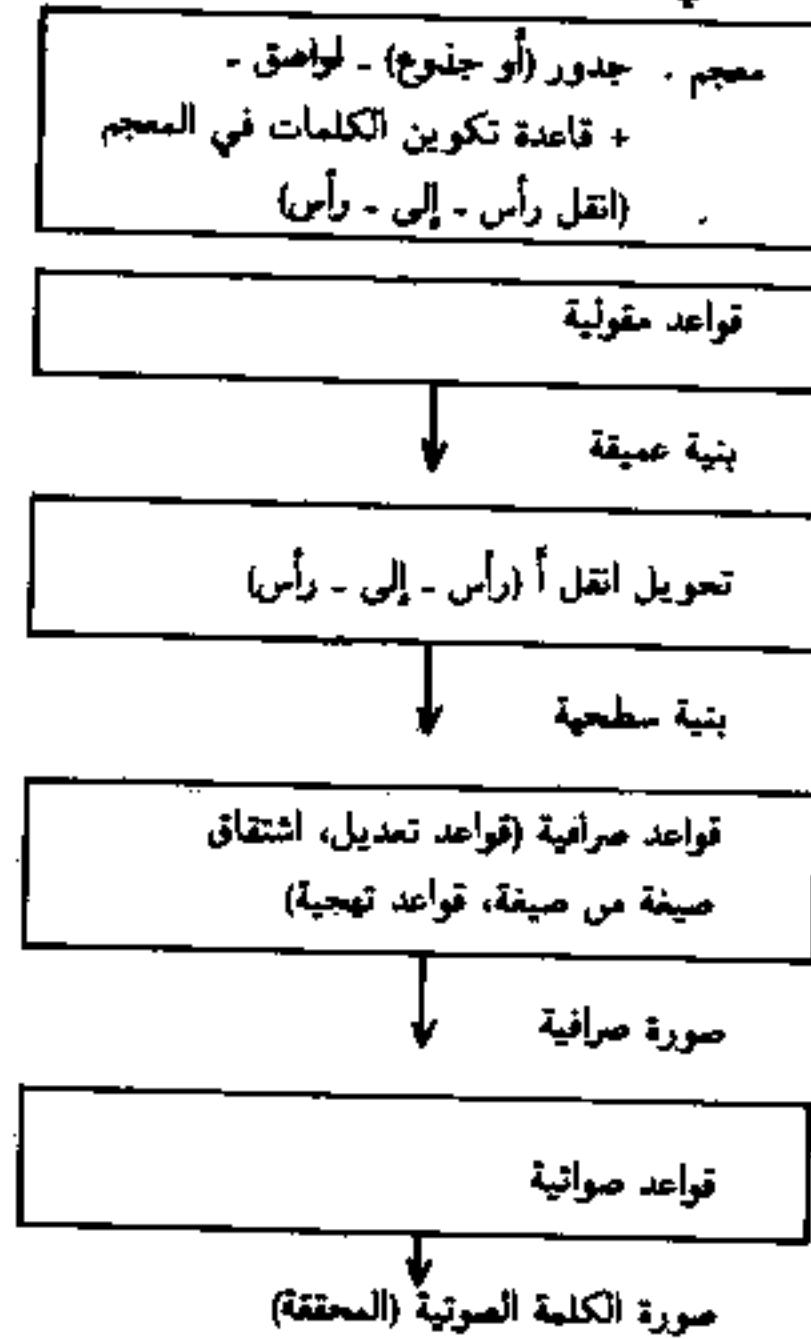
ب) حلال الاسم إلى مقاطع، بعض النظر عن (آخر صامت).

ج) كل من الرؤوس المقطعية وصغر التانيث الموازي (أو وجد، عرومي) (metrical) أي مسطوح في الخط ٥ من

الشبكة العروية إلخ

وعى قواعد اشتقاق صيغة من صيغة وموابعها الصوتية، انظر المروشي (في الإيجاز)

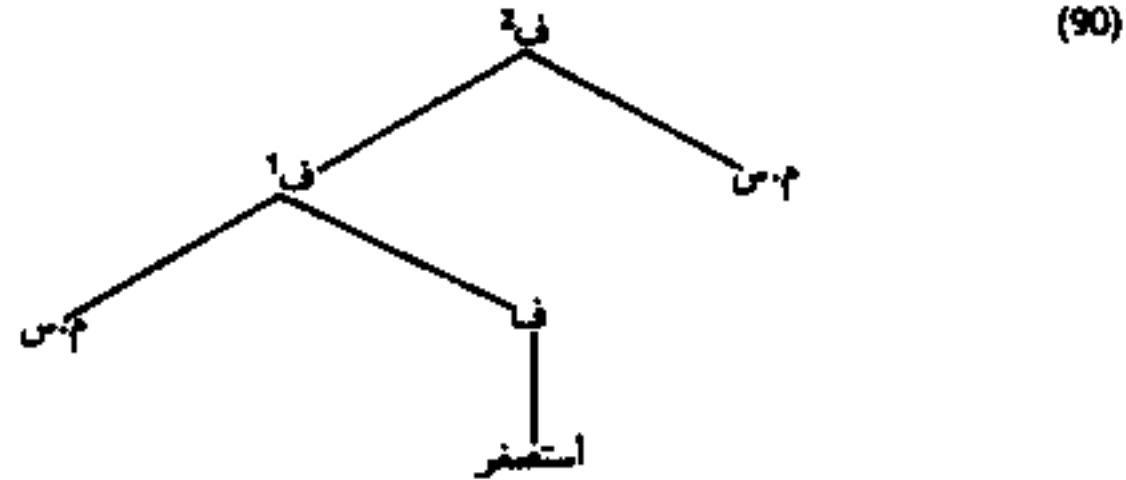
(المرببة) كما يلي :



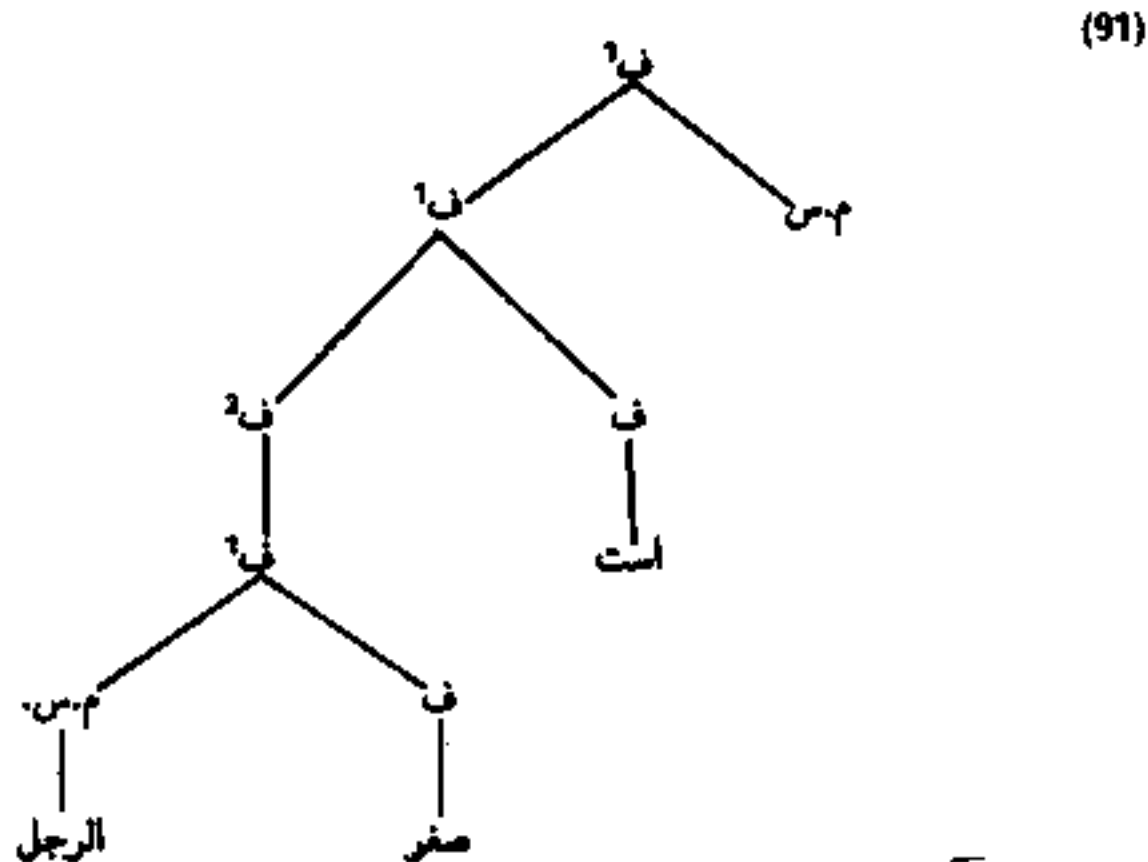
هذا النموذج يحتاج إلى تفاصيل ما يوجد في المكون الصرفي، والمكون الصوتي إلا أننا نلن أن المسألة مسألة تنفيذ، أكثر مما هي مسألة تنظير أو نمذجة وتوضيحاً للنموذج سنأخذ هنا بعض الأمثلة.

لنتفحص مثلاً كلمة مثل «هَيْتُصْفَرُونَ»، فمن الواضح أن هذه الكلمة أساسها جذر مزيد هو [س.ت.ص.غ.ر.ا]. وهذا الجذر قد تم تكوينه في المعجم بقاعدة «انتقل له»، وهي قاعدة عامة يمكن أن توحد عدة صرفيات معجمية، وتوحد خصوصاً

الجذر واللاصقة الجمعية أو السببية (causative)، في «أفعل» و«استفعل» و«فعل»،  
الخ. فمن المحتمل أن تكون بنية فصل سببي مثل «استصغر زيد الرجل»  
هي (90) :



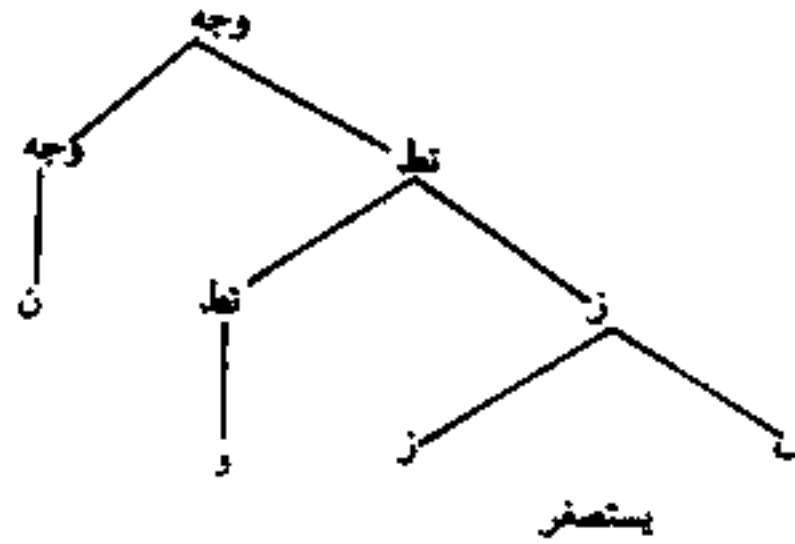
لفعل مثل «استصغر» يستند دورين دلاليين أو محوريين، ونعتقد أن التمثيل لبنية  
المحورية في المعجم هو تمثيل مثل (90)، وهو تمثيل شجري. إلا أن (90) ليس  
إلا ناتج لمنطوق قاعدة تكوين الفعل السببي. فالبنية «الأعمق» لـ (90) هي (91) :





ففي (91)، هناك فعل لارم «صفر» وفاظله هو مفعول في المعنى. ولذلك وضعناه في مكان المفعول أما «است» فهو فعل جعلي. ولأن هذا الفعل الجعلي «صرفية» مبروطة (bound morpheme)، فلا بد من التصاق الفعل السفلي به. وبعد هذا الالتصاق، يقع الاستثناء في المعجم عن العجر غير الضرورية (أو التشذيب pruning) مما يؤدي إلى بنية مثل (90). وهذه البنية هي التي تسقط في التركيب. وفي التركيب، يندرج المركب الفعلي ضمن بنية تتضمن الصرفات المختلفة. وهناك يتلقى هذا الجذر المزيد الحركات اللازمة لكي يتم النطق به. ويقع التقويس بالطريقة التي تحدثنا عنها آنفاً. ونتيجة لهذا التقويس، نصل إلى البنية الداخلية الآتية للكلمة :

(92)



فهذه البنية هي التي تكون دَخْلًا للصرف، فتعمل فيها قواعد «التعديل» بالطريقة العروضية التي اقترحها مككرتي (1979) ومككرتي وهرنس (1988) وكذلك هالي (1989)، كما تعمل قواعد التهجئة، متبوعة بالقواعد الصوتية المحضة. وترك الجانب التنفيذي للمتخصصين في هذا الباب.

وتمثل قاعدة إصاق اللاصقة الجعلية السين والتاء أو الهمزة النموذج العام لاتصال لاصقة بحذر في المعجم ويسير على هذا المووال اتصال لواصق المطاوعة (أو السببية المضادة) والتفاعل والانكاس، الخ، أخذاً بالتوجه العام الذي اقترحنه في الفاسي (1986 ب).

وإذا كانت قاعدة «انتقل أ» تنطبق في المعجم لتضم لاصقة إلى جذر، فإن القاعدة نفسها يمكن أن تضم جذراً إلى جذر، ولا شيء يمسح من هذا. وبالفعل، فإن قاعدة البحث يمكن اعتبارها قاعدة تضم جذراً إلى جذر. فالنحت القياسي، في تصورنا، هو الذي يكون خرجاً لقاعدة «انتقل أ»، التي تجمع جذراً ثلاثياً إلى جذر ثلاثي آخر. فـ«بسل» مكونة من «بسم» و«له» ثم يقع اقتطاع الهاء لأسباب صوتية، على غرار ما فعله في «عنادل» عندما نجتمع «عندليب»، فنُنْجِب الهاء، أو «مفارج»، في جمع «مفرجل».

فياستثناء الكلمات الرباعية التي تُكوّن بالإلحاق الصوتي مثل «ضريب» و«جليب»، فإن الكلمات ما فوق الثلاثية تكون بواسطة «انتقل أ» في المعجم تلصق الجذر بلاصقة، أو جذراً بجذر. ثم تنطبق قاعدة انتقل أ في التركيب، فتلحق الجذر الفعلي، مثلاً، بلواصق الزمن وجهة البناء والتطابق، الخ، على غرار ما قدمناه، علماً بأن عندما من اللواصق تكون مجردة، ولا يمكن تحقيقها إلا في الصرافة. صيغة «فاعل» مثلاً، التي تدل على المشاركة، لا يمكن اشتقاقها من جذر مريد إلا على حساب فقدان عند من العلائق والاطرادات التي يحتاج إليها النحو الكافي وصمياً. ولذلك، فإن الأرجح أن يكون اشتقاقها من جذر صامت غير مزيد، إضافة إلى لاصقة المد المجردة. ولا يتم تحقيق هذه اللاصقة التي تدل على المشاركة إلا في الصرف.

## 8. خاتمة

يبين هذا الفصل كيف أن بناء الكلمة يمكن من بناء الجملة، وكذلك العكس وقد اقترحنا نموذجاً عاماً للمراحل التي يمر بها بناء الكلمة في المعجم والتركيب والصرف والصوتية. وهذا النموذج يتلأى المآخذ النظرية التي تجسدت في نماذج أخرى، كما أنه يأخذ بخصائص الكلمة العربية، وخاصة كونها سلسلية في جزمها، وغير سلسلية في جزم آخر وقد اتضح أن الكلمة العربية كلمة مقوسة، وتحصص لمبادئ التركيب في المعجم والنحو.

## الفصل الثالث

### التطابق، الاتصال الضميري، والمبهمات

دراسة ظواهر التطابق والدور الذي تلعبه علاماته تظل فقيرة، وليست هناك نظرية شاملة ومقنعة للتطابق، فيما نعلم. وفي هذا الفصل، سحاول تقديم بعض العناصر الأساسية في سبيل بناء هذه النظرية، كما نقدم تحليلاً للوقائع المعقدة للتطابق في العربية، مركزين على التطابق بين المركب الاسمي والحمل. ومعلوم أن سق الصائتر يتفاعل مع سق التطابق، ولا يمكن دراسة واحد منهما في معزل عن الآخر، بل إن عدداً من الثغرات في السقين، وعدداً من الأسئلة المعلقة يمكن الإجابة عنها عندما يُدرس السقان دراسة موارية. وستطيع الوصول إلى تمثل أمثل للتطابق عندما نحلل عدداً من الحالات التي تبدو وكأنها حالات تطابق على أنها حالات اتصال أو دمج ضميري (pronominal incorporation)، إن أحد المشاكل الجوهرية بالنسبة لكل نظرية للتطابق والإصيار هو مشكل الاشتراك اللفظي بين علامات التطابق والصائتر. ويمكن أن يصاح هذا المشكل كما يلي . لماذا ترد نفس الأشكال الوظيفية لعلامات التطابق وصائتر في نفس الوقت، أو تحلل كذلك؟ ففي قولنا، مثلاً، «جاموا»، يتفق النحويون على أن المعامل ضمير متصل هو الواو، وليست الواو علامة تطابق، في حين أن التاء في «جاءت» علامة، والصير مستتر، وكذلك هي في قولك «جاءت البنات». ولماذا لا تكون الواو علامة في جملة مثل «الأولاد جاموا» (كما اقترح ذلك ابن مضاء في الرد؟).

وللإجابة من مشكل الاشتراك، يجب الإجابة، هي نفس الوقت، عن عدد من الأسئلة العالقة به. فمنها تمثل الدور الذي يلعبه التطابق في النحو، ولماذا يلتبس التطابق بالاتصال، وما العلاقة بين الاتصال الضميري وإسقاط ضم، وما الدور الذي يلعبه التطابق في ربط الرتبة فـا - ف - ب - ف - ما؟ وهل التطابق مُنْبِئٌ للرفع، وماذا عن الزمن، وما السمات التطابقية التي تتيح وجود الصائتر «المستترقة»، وما السمات التي لا تسمح بذلك، وما التفاعل الممكن بين الصائتر المبهمة والتطابق، وكيف يمكن رصد تجمع سمات تطابقية أو سمات أخرى؟ إلى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة. وهي الإجابة عن هذه التساؤلات، نفرق بين نمطين شجريين أساسيين من التطابق : التطابق بين الرأس والمخصص (Spec-head agreement) والتطابق بين الرأس والفصلة (Head-comp agreement). فهذان النمطان يظهران عادة في سياقات مختلفة، وتوجد لهما توزيعات وأشكال مختلفة، بحسب وجودهما في الجمل أو في المركبات. إلا أن هذين النمطين يظهران معاً في التراكيب المبهمة، ويكون رأس المركب محققاً للمشترك بين علامتيهما.

ولحل المشاكل المطروحة، نصنع عدة افتراضات. سنعتبر أن الصائتر المتصلة أو المربوطة (bound pronominals)، وعلامات التطابق تنتمي إلى طبقة طبيعية واحدة هي طبقة العناصر الصُرفية (أو الوظيفية) الاسمية. إلا أن هذه العناصر تختلف بالنظر إلى الإحالية (referentiality). فإذا كان العنصر إحالياً، فإنه يولد رأساً للمركب الحدي (DP). وإذا كان غير إحالي، فإنه يولد تحت من، هي المركب الصرفي (أو بصفة أكثر دقة تحت تط من). وهكذا، فإن إحالية الشكل أو عدمها تنتج عن افتراض التوليد تحت صرفة أو أخرى. وبهذا الافتراض، يمكن رصد الطبيعة المزدوجة (أو الاشتراك) للشكل الواحد.

ومن جهة أخرى، فإن المتصلات وعلامات التطابق أشكال مربوطة صرفياً، بمعنى أنها لا تستعمل بدلتها. وعليه، فإن قيود السلامة الصرفية تضطرها إلى الاندماج أو الاتصال بعناد تلتصق به. وقد تتيح قاعدة انتقال رأس إلى رأس أن تتصل هذه اللواحق أو المربوطات بكلمة أخرى - ثم إن هذه الأشكال مكونة من

سمات (الشخص، العدد، الجنس، إلخ). فبعض المجموعات من السمات تجتمع فيها جميع سمات الضمير (كالشخص والعدد)، وبعض الأشكال لا يجتمع فيها ذلك. فهناك مجموعة من السمات تجعل التطابق بمثابة اسم يتلقى إعراباً، ويخضع للمصنفة الإعرابية. بينما هناك مجموعات من السمات لا تكتمل اسميتها، فلا تتلقى إعراباً. لنسم هذا وسيط اسمية التطابق. فهذا الوسيط له انعكاس مباشر على الرتبة. ويمكن اعتبار اسمية التطابق خاصية محددة للغات فا - ف - مف، بينما عدم اسمية تط هي خاصية محددة للغات ه - فا - مف.

الفصل منظم بالشكل التالي. هي الفقرة الأولى، سيجمل أهم خصائص النظام الضميري ونظام التطابق في العربية وفي الفقرة الثانية، نحلل مختلف أنواع التطابق، ونقترح نظرية لتجميع السمات التطابقية. وتنحصر كذلك الدور الذي يلعبه التطابق في النحو، خصوصاً في الوم الإعرابي، وفي الإسناد. ونزعم أن التطابق لا يتلقى إعراباً إلا في البنئ فا - ف - (مف) فقط. ففي هذه البنئ، يكون التطابق اسمياً بما يكفي لاشتراط الإعراب، وهو يتلقى الرفع من الزمن، بينما يتلقى المركب الاسمي الفاعل الإعراب من التطابق. والعربية تمثل سقاً مختلفاً، يمكن أن يكون فيه تط اسمياً أو غير اسمي. فإذا كان غير اسمي، فإن الناتج يكون هو رتبة ه - فا، وإذا كان اسمياً، فإن الرتبة التي تنتج هي فا - ف - فتط في الجمل ف - فا - لا يتيح وروذه إلا الإسناد. أما في الفقرة الثالثة، نحلل بنية التراكيب المبهمة، ونظر في نتائج هذا الافتراض بالسبة للتطابق، واستخراج الفاعل من مكانه الأصلي، والبساء لغير الفاعل، وكذلك الشروط المسوغة لظهور المبهمات وتط

## 1 - تفاعل النسقين الضميري والتطابق

### 1.1. خصائص وإشكالات أساسية

النسق الضميري مبني أساساً على طبقتين من الأشكال الضميرية : طبقة الضائير المنفصلة، وطبقة الضائير المتصلة. فالطبقة الأولى مكونة من ضائير الرفع البارزة مثل «أنا» و«أنته» و«هو»... ومن ضائير غير الرفع التي تتخذ إياه عسافاً لها

في الانفصال مثل «ياك» و«إيائاه» و«إياه» الخ.<sup>(1)</sup> وما تختص به هذه الطبقة تورديعياً هي أنها تحتل موقع مركب اسمي تركيبياً، سواء أكان هذا المركب معمولاً فيه، أو غير معمول فيه، كما سنرى.

وأما طبقة الصائتر المتصلة، فليست محدّدة تحديداً واضحاً مثل الطبقة المارطة، بل إن لائحتها، وكذلك أسس تحديدها، تقبل التشكيك والنقاش. فهذه الصائتر، كما هو معلوم، تمثل جزءاً من الكلمة التي يوجد صمها عامتها (فعلاً كان أو اسماً أو صفة، الخ). ولا نجد خلافاً بين اللغويين في لائحة الصائتر المتصلة غير المرفوعة (مثل ياء المتكلم المفرد، أو كاف المخاطب، أو هاء العائب الخ). ما هو موضع خلاف هو لائحة الأشكال التي تكون فواعل. فاللائحة لا تحتوي على جميع الأشخاص. فبعض الأشخاص اعتبر السحاة أن لها صائتر متصلة بالعامل، وبعضها اعتبروا أن صيرها «مستتر»، أو «في البية»، والعامل لا تتصل به إلا علامة. فهذه الأشخاص ليس لها صير متصل بارز.<sup>(2)</sup> ومنهم من أراد أن يعمم فكرة العلامة وتسحب على كل هذه الأشكال (وهو رأي مسوب إلى الماربي)، فتكون كل لصائتر المتصلة علامات في الحقيقة، والصير في البية، وليس بارزاً.<sup>(3)</sup>

وهذا الرأي يبدو أكثر وضوحاً على مستوى التصور من رأي الجمهور. وإن نحن أردنا ترجمته في المودج الذي نتيبناه، قلنا إن رأي الماربي هو أن المتصلات علامات، وأن الصائتر مقولات صيرية فارعة (أي «ضم»)، مولدة في مكان المركب الاسمي، وأن العلامات تصلح لتعيين (identify) هذه الصائتر الفارغة (صواتياً)، وعليه،

1. من المحتمل أن يكون أصل هذه الصائتر متصلات انتصب من عاملها، وانتصبت إليها صاعداً. وقد اعتبر بعض السحاة أن «إياه» هي اسم وما بعده علامة، كما اعتبروا أن «أنيته» مكونة من اسم «أنيته» وعلامة بعده هي التاء. من المسألة الأولى، انظر الناصي الفهري (1985)، ومن الثانية، انظر على سبيل المثال، أصول ابن السراج، ج. 2، ص. 116، وما بعده.

2. المصطلح من الصائتر المرفوعة البناء المتحركة وألف الاثنين وواو الجماعة وواو النسوة وياء المخاطبة والمسررات هي الفعل الأمر نذكر الواحد والفعل المبدوء بـ «أ» الخطاب في المضارع للواحد، أو يهجرة المتكلم أو بالواو، أو فاعل الأفعال الناصية التي تفيد الاستفهام مثل «علا وعلا وعلا» أو مرفوعة لأدوات الأفعال الناصية وهي ليس في المقصود الوقت ليس يوماً، أو فاعل فعل التمجيد الخ. انظر المحو الوافي، ج. 1، ص. 217 وما بعده.

3. انظر شرح المصطلح، ج. 2، ص. 67-68.

يكون رأي الماري مكافئاً (حين يترجم) لما اصطلح عليه في التوليدات الأخيرة بإسقاط صم (pro drop)، كما حدده تشومسكي (1981)، وريدي (1986) Rizzi<sup>(4)</sup>. ومعلوم أن سبق وأن دحضا هذا الرأي في أبحاث سابقة، واستدللنا على رأي مصد اسمياء بافتراض الدمج أو الاتصال (incorporation). وجوهر هذا الرأي أن ما أسماه القدماء بالصائتر المتصلة والصائتر المستترة كلها صائتر مدمجة أو متصلة بماعلمها<sup>(5)</sup>. وهذا الرأي، على اختلافه عن الرأي السابق، يتفق معه في عدم التسليم بوجود «شعرات» في النسق (سق المتصلات أو نسق العلامات). فأساس الموقف الذي سبناه إلى الماري هو أن نظام العلامات شامل، يعطي كل الأشخاص، والصائتر الفارغة أيضاً شاملة في توزيعها. أما موقعنا في الفاسي (1984)، فهو أن نظام الصائتر المتصلة شامل، إضافة إلى أن هناك علامات ملتبسة بين الضميرية والعلامة (كأن التأنيث مثلاً). وبخلاف هذا، نجد جمهور النحاة يعتمدون موقفاً غير نسقي، بحيث يعتبرون بعض الأشكال المحققة علامات فقط، وأشكالاً أخرى ضائتر فقط.

أما في هذا الفصل، فإننا سندافع عن تحليل يوحد بين فكرة الضميرية الشاملة وفكرة أن هذه الأشكال كلها يمكن أن تكون علامات. والفكرة التي يرتكر عليها التحليل وبلورها هي أن أشكال المتصلات ملتبسة بين كونها ضائتر أو علامات. فهذا التحليل يوحد بين فكرة المازني وفكرة الفاسي (1984)، ولكنه يختلف جذرياً عن التحليل السابقين في تمثل طبيعة المتصلات وطبيعة العلامات. وقبل أن تقدم التحليل وندافع عنه، وبدحض موقف إسقاط صم، نريد أولاً أن نتفحص بعض خصائص الصائتر العربية توريماً، وكيف يمكن تأويلها، علماً بأننا لن نكرر هنا ما أوردناه في أبحاث سابقة، وعلى القارئ أن يعود إلى ذلك، إن هو أراد التفصيل.

يظهر الصير المعصل عادة في سياق غير معمول فيه (سياق التجرد) فهو «مبتلأ»، أو «توكيد» عادة، كما في (1) و (2)، ولكنه لا يكون قاعلاً أو مفعولاً، كما

(4) لصورة عن خصائص إسقاط صم، انظر الفسي الفوري (1985).

(5) انظر الفسي الفوري (1984) و (1985) للتفاصيل.

يدل على ذلك لحن (3) و (4) :

- (1) أنت مريض
- (2) مررت به هو، لا بأخيه
- (3) أ\* جاء هو
- ب\* جاء هم
- ج\* جاء
- (4) أ\* صريت أنت (إياك)
- ب\* صريتك
- ج\* إن أنت مريض
- د\* طست هو جاء

هذه الوقائع هي التي قادتنا في الفاسي المهري (1985) و (1987 أ) إلى افتراض وجود تعميم مثل (5) :

- (5) أ) الصائر المعمول فيها يجب أن تتصل بعاملها.
  - ب) الصائر المفصلة لا تظهر في مواضع معمول فيها
- إلا أن هناك ما يشكك في كفاية هذا التعميم، في صيغته المطلقة. هناك، مثلاً، بعض السياقات في الاستثناء «المعرج» التي يمتنع أن يتصل فيها الصير، مع كونه معمولاً فيه.<sup>(6)</sup> فلا شك أن الصير في (6)، مثلاً، هو فاعل الفعل المتصرف، وأن الصرفة هناك تعمل في الرفع، بينما الصير في (7) معمول منصوب بالفعل

(6) ما أناني إلا هو

(7) ما رأيت إلا أياك

- ثم إن الصير المرفوع يرد مع الصفة التي تعمل فيه، ومع ذلك فهو لا يتصل بها، كما في المثال التالي
- (8) أمريضة أنت ؟

ثم إن الصير لا يتصل بالفعل عندما يكون موجوداً ص مركب عطمي. هي (9)، ليس هناك اتصال، بينما (10)، التي وقع فيها اتصال، لاحة .



(9) جاءت هي وأحمد

(10)\* جاءت وأحمد

ويضاف إلى هذا، أن الضمير المنسوب، قد يتصل، أو لا يتصل، حسب القيود الواردة فمن ذلك أن الضمير المنسوب لا يتصل إذا أدى اتصاله إلى حرق قيد الشخص الذي اقترحه في القاسي (1984)، ويعيد هذا للتذكير :

(11) إذا كان المفعول الأول والمفعول الثاني متصلين، فإن شخص المفعول الأول يسبق شخص المفعول الثاني.

فهذا القيد يعيد أن لاصقة الضمير المتكلم يجب أن تسبق لاصقة الضمير المحاطب، التي تسبق بدورها لاصقة العائب. وهو قيد يرصد لحس المتواليات التالية .

(12)\* أعطيتهموك

(13)\* أعطاكني

(14)\* أعطيتهموني

فهذه المتواليات تحرق قيد الشخص على الاتصال، وليس الأمر كذلك في المتصلات التالية :

(15) أعطيتكه

(16) أعطايك

(17) أعطيتيه

ولانتقاد بي مثل (12) إلى (14)، يجب الانفصال، ويكون الناتج سليماً .

(18) أعطيته إياك

(19) أعطاك إياي

(20) أعطيته أيادي

وهناك سياقات أخرى يجوز أو يجب فيها الانفصال مع المنسوب، يجدها مبشرة

في كتب النحاة.<sup>(7)</sup>

ومع وجود هذه الخوارق للتعميم (5)، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه يترجم حساً واقعياً يجب أن يؤخذ به في رصد كاف لسلوك المتصلات والصائير وتوزيعها. والحدس هو أن الضمير يجب أن يتصل بعامله، ما لم يوجد ما يمنع ذلك.

ويجب أن نلاحظ هنا أن الصير لا يرد مع علامة التطابق حين يمتنع اتصاله. تقول (21)، ولا تقول (22) :

(21) أ) لم يأت إلا أنتم.

ب) لم يأت إلا هم.

ج) ما أناشي إلا أنت.

(22) أ\*) لم تأتوا إلا أنتم.

ب\*) لم يأتوا إلا هم.

ومن جهة أخرى، فإن العنصل لا يتوارد مع المركب الاسمي غير الصيري، ولا الصيري، في رتبة د - عا :

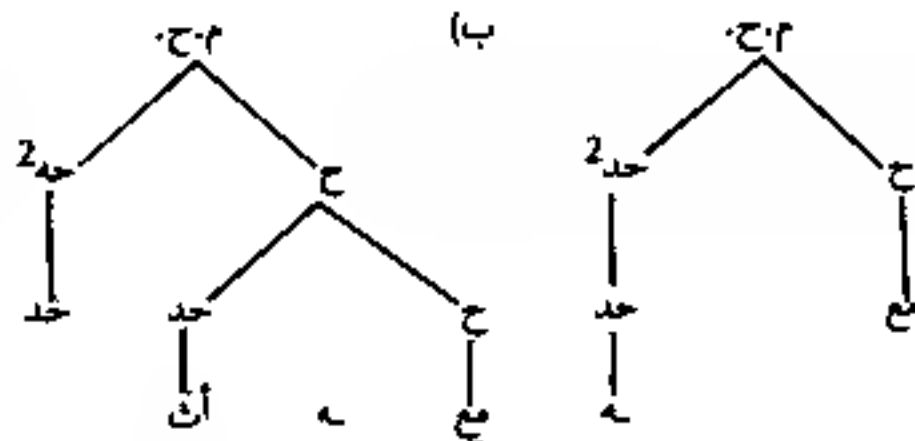
(23) \* جاءوا الأولاد

(24) \* جاءوا هم

فهذه الخصائص والحدوس ترصدها قاعدة الاتصال الصيري كما تتصورها. لعرض أن قاعدة الاتصال هي عملية دمج تتم عن طريق القاعدة التركيبية التي تنقل رأساً إلى رأس آخر فإذا اعتبرنا أن الصير رأس للمركب الحدي، أي أنه مولد تحت الرأس «حد»، تمشياً مع تحليل بوسطل (Postal (1966 للضائر (إد اعتبر أن الصير حد (Determiner)، فإن هذا الحد بصعته مربوطاً يجب أن ينتقل ليلحق بالعامل فيه فالصير، مثلاً، لابد أن يتصل بحرف الجر. وعليه، تكون البنية العميقة للمركب الحرفي في (25) هي (26 أ)، بينما بنيته السطحية (بعد الاتصال) هي (26 ب) .

(25) كنت معه

(26 أ)



فعي هذا التمثيل، يعتبر الصير حداً عارياً، بدون فصلة أو محصص. والخط قبله يمثل كونه مربوطاً ثم ينتقل هذا الرأس إلى الرأس الحرفي «مع»، تاركاً أثراً (أث) في المكان الذي انتقل منه.<sup>(8)</sup>

فهذه القاعدة العامة (قاعدة «انتقل أ» المحصورة في الرؤوس) ستطبق في كل الحالات التي يعمل فيها عامل (لفظي) في الصير، وخصوصاً في حالات الصير المنصوب، اللهم إلا إذا انطبقت قاعدة خاصة، صالت دور تطبيقها. فإذا افترضنا أن القاعدة اختيارية (كسائر قواعد النحو)، فإنها ستطبق في السياق (25) ضرورة، وإلا فإن قيود السلامة الصرفية، ستجعل من سطح (26 أ) تركيباً لاحقاً. ونفس الشيء يصدق على حالات الاتصال التي أوردناها سابقاً.

وأما إذا وجد ما يجمع الاتصال، فإنه لا ينطبق. فمن ذلك وجود حرف استثناء فاصل بين المامل ومموله وعليه، يكون العمل شرطاً ضرورياً في الاتصال، ولكنه ليس كافياً. وإذا اعتبرنا أن حرف الاستثناء بمثابة عامل آخر (وإن كان غير مسند للإعراب)، فإن الاتصال مع الاستثناء يمنع القيد على نقل الرأس (Head Movement Constraint) الذي اقترحت تريفس (1984). ونصوع هذا القيد كما يلي :

### (27) قيد على نقل الرأس

نقل مقولة ب من مستوى من محلول في موقع رأس أ الذي يعمل في الإسقاط الأقصى ج، إسقاط ب، حيث ب تعمل محورياً في ج، أو تسم معجماً (l-mark) ج.

ومعاد هذا القيد أن الرؤوس لا يمكن أن تنتقل إلا إلى رأس عامل في المقولة التي ترأسها، ولا يمكن أن «تنحط» عاملها إلى عامل آخر. (مفهوم الوم المعجمي هنا يمكن تعريفه كالتالي : أ تسم معجماً ب إذا أ مقولة معجمية تعمل في ب) فهذا القيد يمكن أن يكون كافياً لمنع الاتصال في (21) <sup>(9)</sup>

(8) من أجل تحليل مماثل مبني على قاعدة الرأس، انظر هيل (1988) وهول ويكر (1989)

(9) معلوم أن بعض أدوات الاستثناء تعمل للإعراب في الصير بمعناه كما في

«ما أكلت غير دجاجة».

وهنا يوصي بأن «لا» عامل، ولكنها ليست مسندة للإعراب. وبماض أيضاً أننا نستعمل هنا مفهوم الماملة كما عرفناه في الفصل الأول، لا الماملة كما هي عند التيفس.

إن المقاربة العامة التي يأخذ بها هي أن الاتصال تركيبى، يتم عن طريق النقل. وهو مقيد بالقيود التركيبية العامة، بما فيها القيد على نقل الرأس. ومعلوم أن هذه القاعدة اختيارية، وتتفاعل مع قيود أخرى في النحو. وفي الفقرة الفرعية الموالية، سنقارن هذه المقاربة للأشكال المتصلة، أي مقاربة الاتصال في التركيب، بمقاربة أخرى تجعل من الأشكال المتصلة علامات. وأما الصير، فهو عنصر فارغ وهذه المقاربة تسمى في الأدبيات العربية بإسقاط صم.

## 1. 2. تحليل الاتصال، لا تحليل العلامة

يمكن تصور المتصلات علامات، والخصائص عاصر تركيبية فارعة (أو «صم») تمكن علامة التطابق من تعيينها وهذا هو التحليل الذي اقترحه ريدري (1986) بالنسبة للجمل الإيطالية التي لا يوجد فيها فاعل تركيبى مع الفعل المتصرف. هذا التحليل معقول بالنسبة للإيطالية، لأن الشكل المتصق بالفعل هو علامة تطابق تظهر مع المركبات الاسمية المفاعلة (الضميرية منها وغير الضميرية)، بدون أن يقع مشكل. وعليه، يمكن اعتبار المفاعل التركيبى مقولة صميرية فارعة هي صم، وعلامة التطابق وسيلة تمكن من «كشف» سمات هذا الصير ونفس الشيء يصدق على العامية المغربية، إذ يتوارد فيها التطابق والمركب المفاعل، دون مشكل، كما تبرز ذلك الجملتان التاليتان

(28) أ) جاو لولاد

ب) هما جاو

وعليه، فإن الجملة (29)، التي لا يظهر فيها الصير، يمكن اعتبار بيتها مطبوعة للبية (28 ب)، باستثناء كون الصير المفاعل «أُسْقَط» منها، أي أن المفاعل مقولة صميرية فارعة صوتياً -

(29) جاو

وليس هناك ما يوحي بأن ما يصدق على الإيطالية والعامية المغربية يصدق أيضاً على الفصحى، وإن كان مككولوسكي وهيل (1984) McCloskey and Hale قد حاولا تعميم هذا التحليل على الإيرلندية، وهي لغة تقترب في عدد من

حصائصها من العربية. وسبب أن تحليل علامة لا يصلح للعربية (وربما للإرلندية أيضاً)، لأنه يضطرنا إلى وضع افتراضات عن التطابق في العربية لا يقوم الدليل عليها.<sup>(10)</sup>

ولو كان افتراض العلامة صحيحاً، لأمكن توارد العلامة والمركب الاسمي الفاعل، كما في الإيطالية والعربية. وهنا محال للواقع هو حود علامة على الفعل يدل على الشخص والمند يجمع ورود عبارة تركيبية تقوم بدور الفاعل، كما يدل على ذلك لحن التراكيب التالية:<sup>(11)</sup>

(30) أ) \*جئ البسات

ب) \*جئ من

ولا يمكن أن تظهر على الفعل إلا سمة الجنس، إذا ورد الفاعل التركيبي بعد الفعل، كما في (31):

(31) أ) جاءت الست

ب) جاء الرجال

وهكذا، فإن سلامة (31) ولحن (30) يمثلان دليلاً على أن الشكل الذي يمرر للمند والشخص يوجد في توزيع تكاملي مع الفاعل المعبر عنه تركيبياً. ويمكن أن يعتبر تحليل الاتصال تفسيراً لهذا التوزيع.<sup>(12)</sup>

إلا أن التوزيع التكاملي لا يمثل دليلاً لصالح تحليل الاتصال إلا إذا بيسا أن لحن (30) أ) و (30) ب) يعود إلى نفس السبب أما إذا توحيا تبني تحليل العلامة، فيعكس إنكار هذا، وافتراض أن هناك فرقاً بين التطابق مع الفاعل الضميري والفاعل غير الضميري. فالتركيب (30) أ)، مقارباً ب (31) أ)، يرجع لحنه إلى كون التطابق بين الفعل والفاعل غير الضميري بمده محدود في سمة الجنس. إلا أن هذا التحليل لا يعم (30) ب) ضرورة. هب، مثلاً، أن التركيب (3) ب) أعلاه لحن، لا لكون الاتصال لم يقع هناك، ولكن لكون التطابق هناك غير صحيح ف (3) ب) تكون

(10) في اتحاد هذا الموقفه انظر الفلي (1984) و (1985).

(11) هذه التراكيب غير لائحة في الترميز التركيبية.

(12) انظر هيل (1988) بعد استدلال مماثل في الإرلندية.

لاحنة لو أن التطابق بين الفعل والفاعل الضميري يشمل جميع السمات (بما فيها الشخص والعدد والجنس) فإذا كان الأمر كذا، فلماذا تكون (30 ب) لاحنة ؟  
قد يكون ظهور الصير بعد العامل مباشرة مشروطاً بكونه مفعلاً. وفعلًا، فإن (30 ب) نصير سليمة إذا صح الصير. وإذا لم يصح، فإنه لا يسوع ظهوره تمشيًا مع مبدأ اجتناب الصير الذي اقترحه تشومسكي (1981) Avoid Pronoun Principle. وعليه، يكون الشكل المربوط في (3 د) علامة تطابق فقط، والفاعل هو الصير الفاعل. وكنتيجة لهذا، يكون التوزيع التكاملي مظهرياً فقط، ولا يمكن التحلي عن تحليل العلامة سهولة.

هذه المقارنة تعتمد على افتراض أساسي هو التفرق بين التطابق الضميري والتطابق غير الضميري بعد الفعل. فالتطابق الضميري يكون في جميع السمات، ولو كان الفاعل بعد الفعل، ولكن التطابق غير الضميري محدود في سمة الجنس. فهل هناك ما يدعم هذا الزعم ؟

إذا نظرنا إلى التطابق مع الصفات، وجدناه يختلف بحسب وجود الصفة قبل أو بعد الفاعل. فإذا كان الفاعل يتقدم الصفة، وجب أن تطابقه في العدد والجنس. وإذا كانت الصفة قبل الفاعل، فإنها قد تطابقه في الجنس فقط .

(32) أ) النساء بيلات

ب) \*النساء بييلة

(33) أبيلة النساء ؟

فالتطابق الأول هو تطابق بين المخصص والصفة (تطابق مخصص - رأس) أما التطابق الثاني، فهو تطابق بين الرأس وفصلته. وهذا التطابق عينه يوجد مع الأعمال ولنتأمل، الآن، الجمل التالية :

(34) أنتس بيلات

(35) أبيلة أنتس ؟

فالتطابق هنا يسير على سؤال ما يجري في (32) و (33). وهذا يبين بوضوح أن السق لا يفرق بين التطابق الضميري وغير الضميري، وإنما الفرق في السياق

الشجري للتطابق. ولو كان كذا، لكانت (35) لائحة. وعليه، فإن الافتراض الضميري لا تدعمه الوقائع، ويجب التحلي عنه

وهناك تأويل آخر ممكن للوقائع هي (30 أ) و (30 ب). فقد تكون (30 ب) لائحة لنفس السبب الذي نجد من أجله أن (30 أ) لائحة، أي لأن التطابق بعد الفعل لا يكون في جميع السمات. وقد تكون (30 أ) و (30 ب) لاحتين، أحداً بمبدأ اجتباب الضمير. وأما (30 د)، فإذا أخذنا بفكرة أن التطابق بعد الفعل محدود في الجنس، فإنها لا تقبل تحليلاً يكون فيه صم بعد الفعل. إذن يبقى فقط إمكان توليد صم قبل الفعل في محصص ص، مراقباً للتطابق. والماعل في هذا التأويل يكون هو صم الذي يولد في محصص ص. وهذا التحليل يعيد ورود إسقاط صم، على أن يبرهن على أن محصص ص يمكن أن يكون موقعاً للماعل في العربية

ومع ذلك، فهناك ما يشكك في هذا التحليل. لسأمل أولاً العلة المقدمة للحر (30 أ) و (30 ب). فلو كان مبدأ اجتباب الضمير هو الذي يفسر هذا اللحن، لأمكن أن تصير الجملة سليمة عندما يفهم الضمير كأن تقول «جاء هم» (يسبروهم) إلا أن الجملة، مع هذا، تظل غير سليمة. ولا يصح التغميض إلا مع وجود ضمير متصل بالفعل، يكون المنفصل بمثابة تأكيد له. وينبغي على هذا أننا نجد أنفسنا بدون علة لإخراج (30 أ) و (30 ب).

وهناك مشكل آخر يشكك في تحصيل العلامة بالمتصلات المصوبة والمجرورة هي ضائرت تم دمجها دون شك في عاملها، ولا مبرر، إطلاقاً لاعتبارها علامات تطابق، إذ لا تطابق بين العرف والمركب الاسمي، أو بين الاسم والمضاف إليه، إلخ. وعليه، فإذا كانت قاعدة الاتصال التركيبي مبررة بالنسبة لهذه الحالات، فإنها ستطبق بصمة طبيعية في حالة الفاعل أيضاً، ولا ندري كيف (ولماذا) سمعنا من التطبيق هذا. ولأننا لا نرى ماعاً مدنياً لهذا التطبيق، فإننا نعتقد أن أبسط تحليل هو الذي يأخذ بتحليل الاتصال. وإذا غمّ الاتصال، فإن تحليل العلامة في حالة فاعل الفعل المتصرف يصح بدون عائدة، بل إنه يعقد النحو فقط. فكل هذه الاعتبارات تقودنا إلى التحلي عن تحليل العلامة.

### 3.1 السمات وأنماط التطابق

والآن، وقد تأكدنا أن افتراض الاتصال هو الذي من شأنه أن يكشف عن التعميمات الأكثر دلالة في اللغة المدروسة، لنعد مجدداً إلى مشكل الفصل بين الأشكال الضميرية والعلامات، وكذلك تحديد السمات التي توجد في كل نمط من أنماط التطابق، وخصائصه

فإذا كان تحليل الأشكال المربوطة مثل الأشكال في (2) إلى (4) هو تحليل الاتصال، فإن السؤال التالي يطرح نفسه : كيف نعرف أن شكلاً مربوطاً هو علامة للتطابق أو ضمير؟ لقد افترضنا، إلى حد الآن، أن اللواحق في الصفات، وكذلك في بعض الأعمال، علامات، وليست ضائراً. فلنشرح لماذا اتخذنا هذا القرار.

لننظر إلى اللواحق في الصفات. والتفكيك الأساسي لهذه اللواحق هو العدد والجنس، وليس هناك شخص. وهذه اللواحق هي عادة نفس اللواحق التي تظهر في الأسماء، وليس لها شكل اللواحق التي تظهر في الأعمال. هناك بقايا تاريخية محدودة تربطها باللواحق الفعلية (مثل ألف التثنية وواو الجمع)، إلا أنها على العموم ذات أشكال مختلفة، بحسب كونها مذكورة، أو سالمة، أو منصرفة في إعراب أو آخر، الخ. فالجنس والعدد والإعراب سمات تنوب عادة في لاصقة واحدة في الصفة، وهي (أ) في الجملة التالية .

(36) الرجال واقفون

وقد يربا سابقاً أن اللاصقة في الصفة ليست ضميراً، والسبب هو أن سمة الشخص ليست موجودة فيها. فهذه العلامات إذن لا تتيح وجود ضمير فارغ (لعدم اكتمال التمييز، دون شك) وهذا التنبؤ ثابت، إذ نجد أن (37)، مثلاً، وهي بنية لا يبرر فيها الضمير، لائحة :

(37) \* (هم) واقفون.

وبالمقابل، فإن اللاصقة في الفعل تسمح بظهور ضمير فارغ، كما في (38) وقف.

هذا يقودنا إلى الاعتقاد أن العلامات في الصفة لا يمكن أن تكون ضائراً. وعليه،



فليس هناك اتصال ممكن. وهذا رغم كون التطابق بين المخصص والرأس، أو بين الرأس والفصلة في الصفات، يمرر مجموعات سماتٍ مختلفة.

لنتفحص الآن الأفعال المتصرفة. لقد افترضنا أن [ـا] و[ـت] في (31) عناصر تطابق لـمة الجنس. فلو كانت صائراً هناك، لصرنا أمام عبارتين محيلتين يسد لهما دور دلالي واحد، وهو وضع يمنع المقياس المحوري. ومن الواضح أن هاتين اللاصقتين يمكن أن تكونا ضميريتين، كما في (38) أعلاه، أو في (39) :

(39) جاءت.

ولا نريد أن نعود إلى افتراض العلامة لحل هذا الالتباس، للأسباب التي ذكرناها أيضاً. فهذا السلوك المربوح يمكن رصده بطريقة مؤسسة أكثر، كما بين أسفله. ومع ذلك، نشير إلى مشكل يطرح هنا. فإذا كانت تاء الثانوية ملتبسة بين الضمير والعلامة، فما الذي يمنع أن تكون الأشكال الأخرى أيضاً ملتبسة، مثل [ن] (أي نون النسوة) مثلاً ؟ لتأمل مجدداً البس (30). هذه التراكيب يمكن إحراجها في افتراض الاتصال باستعمال المقياس المحوري. نفترض أن هناك عبارتين محيلتين، وليس هناك إلا دور محوري واحد. وهناك حل آخر. فالتطابق بين الفعل والفاعل الموجود بعد الفعل محدود في لمة الجنس. وعليه، فإن هذه التراكيب يمكن اعتبارها لائحة، لكون العلامة الموجودة على الفعل ليست محدودة في الجنس، بل فيها أيضاً لمة العدد (إضافة إلى لمة الشخص). وعليه، فإننا لسنا مضطرين في افتراض الاتصال أن نرغم أن الشكل المربوط في (30) ضمير متصل، كما أن الشكل المربوط في (40) ضمير أيضاً .

(40) جئ

ففي هذه الجملة، يكون افتراض الاتصال هو الحل الوحيد. فلو كانت النون هنا علامة، لما أمكن للفعل أن يُسبَد دور الفاعل، لعدم وجود عبارة محيلة في مكان الفاعل. وبما أنه ليس هناك تحليل علامة ممكن، فإن افتراض الاتصال يصبح هو التحليل الوحيد الممكن.

وتلخيصاً لما سبق، فإن التراكيب في (30) يمكن إحراجها إما باللجوء إلى النظرية المحورية، أو نظرية التطابق. فإذا أمكن أن نبين أن الأشكال المربوطة التي تكون للعائب المعرد هي وحدها التي يمكن أن تكون ملتبسة، فإن النظرية

المحورية وحدها هي التي تخرج هذه الحالات. وبالمقابل، فإذا كانت كل الأشكال المربوطة ملتبسة، فإن نظرية التطابق يجب أن تقدم تفسيراً لهذا الالتباس. وسنجيب عن هذا المشكل بتفصيل في العقدة الثانية. وقبل ذلك نريد أن نتفحص بعض الوقائع.

لننظر إلى التطابق بين الرأس والمخصص. هل هناك نماذج لهذا النمط من التطابق مع الأعمال المتصرفة ؟ لنأمل الجمل التالية :

(41) البنات جئن.

(42) هن جئن.

لقد اقترحنا سابقاً أن اللاصقة في هذه الأمثلة يجب أن تؤول على أنها صير متصل. فإذا كان الأمر كذلك، فإن المركب الاسمي قبل الفعل ليس فاعلاً تركيبياً، بل إنه «مبتدأ»، أي محور (theme) أو موضوع (topic)، في بنية تفكيكية (dislocation) والذي يدعم هنا أن موقع المركب الاسمي قبل الفعل هو موقع غير موضوع (A-position) وهو موسوم بعامل خارجي، كما يظهر من مقارنة الجملتين التاليتين

(43) أ) إن البنات جئن.

ب) إن البنات جئن

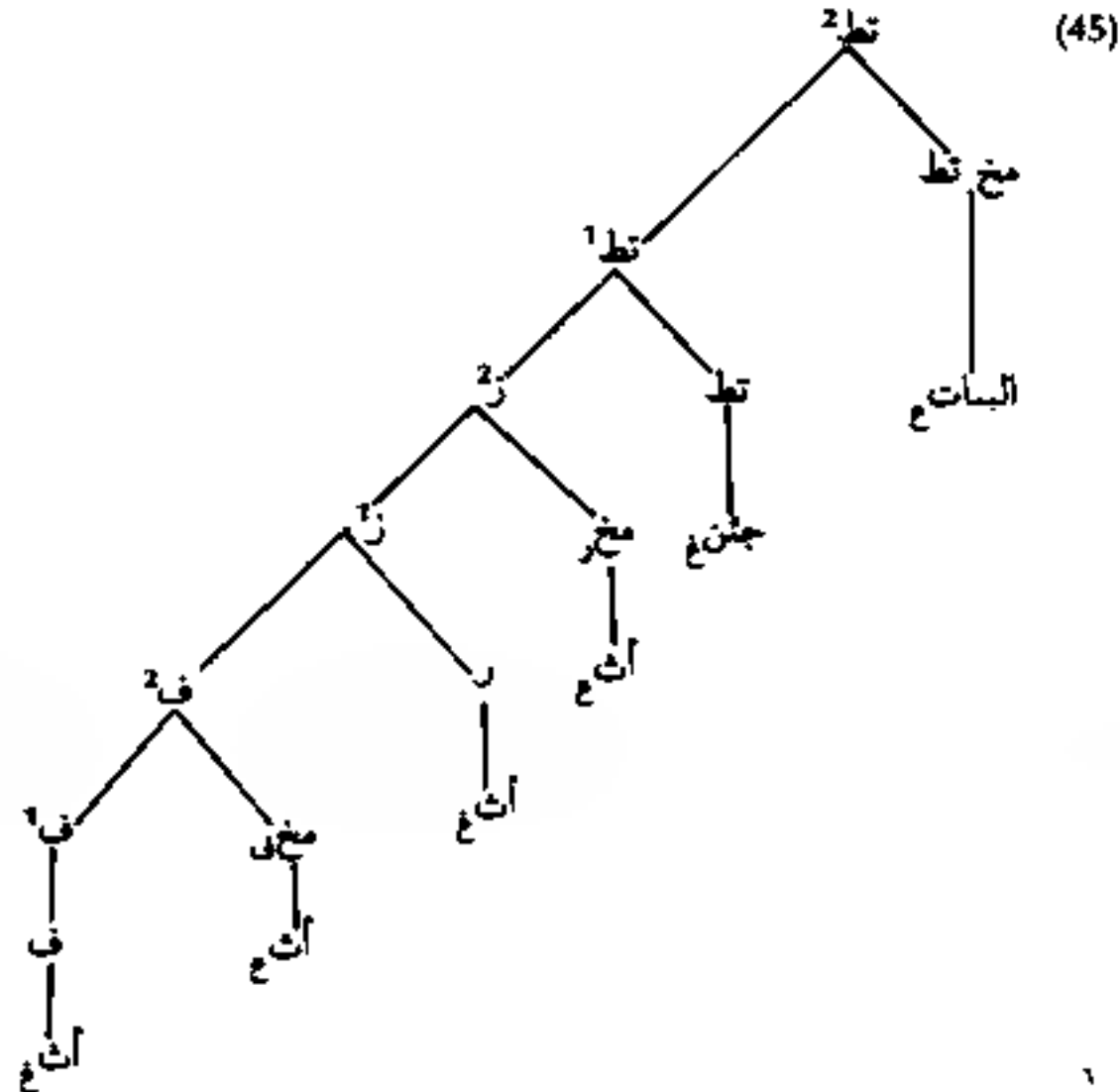
ففي (41)، يتلقى المحور إعراب الرفع فقط، بالتجرد فإن وجد هناك عامل خارجي، كما في (43)، فإن المحور يتلقى الإعراب منه. وهذا يبين بوضوح أن بنية (43) لا تنص فاعلاً قبل الفعل. وإلا لأصبح الفاعل هناك تحت تأثير عاملين مختلفين، ولأصبح متلقياً لإعرابين مختلفين كذلك، واحد من التطابق وهو الرفع، والآخر من العامل الخارجي، وهو النصب. وهذا الازدواج الإعرابي لا تسمح به النظرية الإعرابية، على افتراض أن كل سلسلة أو مركب لا يتلقى إلا إعراباً واحداً. وعليه، يصبح ما يبدو وكأنه تطابق بين الفاعل والفعل في (43) مجرد أثر لاتصال الصير من جهة، وكون «المبتدأ» المعكك لا بد له من عائد، من جهة أخرى.<sup>(13)</sup> ولتأمل الآن التركيب الآتي :

(13) عن شرط المائدة في الجمل التي تنص مبتدأ. انظر القلي (1981) و (1984).

(44) \* البنات جاءت

فإذا تبيننا المطلق السابق، فإن العلة هي كون (44) لاحنة هي أن العلامة المتصلة لا يمكن ربطها إلى المعكك. وكنتيجة لهذا، لا يكون المركب الاسمي المعكك في سلسلة يسند لها دور محوري.

إلا أنه يجب التأكد من أن (41) و (42) ليست لهما بنية تكون فيها اللاصقة على الفعل علامة فقط، والمركب الاسمي قبل الفعل فاعل انتقل هالك من موقع بعد الفعل. فحين نعرف أن هذا الاختيار غير ممكن في (43)، لأسباب إعرابية، ولذلك اضطررنا إلى القول بتفكيكية هذه التراكيب. إلا أن حالة (41) و (42) مختلفة. فقد تكونان ملتبستين، بين بنية تفكيكية وبنية غير تفكيكية فيها تطابق بين الفاعل الموجود في مخصص تط والفعل الذي يستقل إلى تط. وهذا التحليل الثاني هو ما تمثله التشجيرة التالية :



لاحظ أن هذا التساؤل يصبح ذا دلالة فقط إذا سلمنا بأن اللاصقة هي (41) و (42) ملتبسة. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلا يمكن افتراض أن الفاعل قبل الفعل يتوارد مع فاعل متصل أما إذا كان الجواب عن مشكل الالتباس موجباً، فلن يكون هناك فرق جذري بين التطابق في الصعات والتطابق في الأفعال. ويكون الفرق محصوراً في عدم وجود سمة الشخص في تطابق الصعة.

## 1.2 دور التطابق في النحو

في هذه الفقرة، تقدم بعض الاقتراحات من أجل بناء نظرية للاتصال والتطابق في نفس الوقت، ونحدد بعض الوسائط والاختيارات المطروحة. من ذلك أن اللغات تختلف بالنظر إلى وسيط الإحالية. فهذا الأخير يميز اللغات التي يتصل فيها الصير عن اللغات التي لا يتصل فيها. وسناقش دور هذا الوسيط في الفقرة 2.2، في ارتباط مع مشكل اشتراك اللواحق لعظيماً. ونتمحص، في الفقرة 2.2، وسيط الأهمية، وهو وسيط يجعل بعض تجمعات السمات في التطابق بمثابة أسماء، نستحق الإعراب، في حين أن تجمعات أخرى ليست كذلك. فهذا الوسيط يرصد أنماط التطابق في اللغات وفي الفقرة 3.2، نحلل نتائج النظرية التي نقرحها للتطابق، وخصوصاً بالنسبة لنمطية الرتبة. وفي الفقرة 4.2، نشكك في وجود تطابق مع المفعول، ونسأل عن مبررات ظهور تط، وكذلك طبيعة كل نمط تطائقي.

## 1.2. إحصائية التطابق ومشكل الاشتراك

طرحنا أنما مشكل طبيعة الاشتراك في الأشكال المربوطة المتصلة بالفعل، كالتاء في الجملتين التاليتين :

(46) جاءت.

(47) جاءت البنات.

فإذا كانت [ت] في (46) صميراً متصلاً (بسمات الشخص والعدد والجس)، وهي علامة في (47)، محدودة في سمة الجس (لأنها هي السمة الوحيدة المخصصة في

العلامة، أما السمات الأخرى، فيرود الضمير منها بقيمة «عدمية» (by default)، مما هي طبيعة الاشتراك، وكيف يمكن رصده ؟

وهناك سؤال آخر يرتبط بهذا التساؤل، وإن كان من نوع مختلف هو : هل الاشتراك محدود في العائب (ة) ؟ استباقاً لما سنبينه في الفقرة الفرعية الموالية، لنفترض أن كل أشكال اللواحق يمكن أن تكون ملتبسة. ولتسهيل المهمة، سنرمز لكل منها بتط. فالالتباس في تط يمكن إرجاعه إلى كون الصائغر المربوطة وعلامات التطابق تنتمي إلى نفس الطبقة النحوية الطبيعية، أي طبقة العناصر الاسمية في الصيغة التي دللنا عليها بتط. ويكون الاختيار الآتي مسؤولاً عن تحديد الاشتراك :

(48) يكون تط إحيالاً أو غير إحيال.

ولكي نكون واضحين، نفترض أن تط يولد في نوعين من المواقع : (أ) تحت إسقاط ص في الجملة (وتحديداً تحت تط في ص) و (ب) تحت الإسقاط الصرفي في المركب الاسمي التقليدي، الذي أعدينا تحليله كمركب حدي. والإسقاط الصرفي هو حد (D)، كما عند أبني (1987) Abney.

فإذا كانت تط مولدة تحت الحد، في المركب الحدي، فإن لها قدرة على «إشباع» (saturate) الموقع الداخلي «المفتوح» داخل المركب الحدي، من طريق الربط، إذا ما اتبعنا نظرية هيكنيثم (1985) Higginbotham في إشباع الأدوار الدلالية، أو «تحريرها» (discharge) والمركب الحدي المشبع هو عبارة محيلة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المركب الحدي الذي يحوي تط يستند إليه دور محوري، بموجب المقياس المحوري. وكنتيجة لهذا، فإن تط في المركب الحدي (الذي يعتبر ضميراً مربوطاً) يمكن أن يشبع المواقع المحورية في المحمول. أما إذا ولد تط تحت الصيغة، فإنه لا يكون إحيالاً. فإذا افترضنا أن الوسم الإعرابي لا يقع إلا في إسقاطات المقولات المعجمية، فإن كون تط يستند إليه دور محوري ينتج كذلك عن المقياس المحوري. فهذا التعريف السياقي الوظيفي للإحالة يقدم رصداً

للمرق بين تط في (46) و (47). فهي (46)، تولد تط تحت المركب الحدي. أما في (47)، فهي مولدة تحت صرفة الجملة (في تط رأس الجملة). ومجمل هذا الكلام أن تط في العربية قد تكون إما [+إحالي] أو [-إحالي]، بالمعنى الذي حددناه.<sup>(14)</sup>

لاحظ أن تط لاصقة مربوطة في الحالات. وكنتيجة لهذا، فإن شروط السلامة الصرفية تشترط أن يتصل تط بكلمة أخرى. فإذا كان تط تحت حد، فإنه يتصل بالعمل فيه (ح، س، هـ، ...). أما إذا كانت تحت ص، فإنه يتصل بالعمل الذي يشق إلى ص (وكذلك بالزمن هناك). ويتم الاتصال بقاعدة «انقل رأس - إلى - رأس»، التي تخضع للقيود التي اقترحنا على هذا الصرب من القواعد، إلا أن اللغات تختلف بالنسبة لإحالية تط. فالإنجليزية، مثلاً، ليس لها تط إحالي، بخلاف العربية ولأن الفرق بين اللفتين لا يمكن أن يعرَى إلى مصون المركب الاسمي (أو الحدي) في كل لغة، فإن ما نقرحه هو أن وسيط الإحالية يجب أن يسوى بوجود أو عدم وجود قاعدة للاتصال. فالعربية لها هذه القاعدة، والإنجليزية ليس لها. وبعبارة، فإذا كان التعريف السياقي للإحالية واقعياً، فإن كون الإنجليزية ليس لها تط إحالي يمكن استخلاصه من كون الإنجليزية لا يمكن أن يكون لها اتصال تركيبي. وإذا ما تساءل أكثر عن طبيعة وسيط الإحالية، أي لماذا لا توجد قاعدة من هذا النوع في الإنجليزية، وتوجد في العربية، أمكن إرجاع ذلك إلى سمة معجمية للأشكال في اللفتين فكل شكل من هذه الأشكال الصرفية له مدخل معجمي يثبت إحاليته أو عدم إحاليته. فاللغات يمكن تصنيفها، تبعاً لهذا الوسيط

(14) يبقى أن نقرر، طبعاً، ما الذي يتيح الالتباس. كيف تلتبس التاء، مثلاً، فتكون علامة للجس فقط، وتكون غير إحالية، أو تكون للجس والمعد (المفرد) والشخص (الثلاث) حينما تكون إحالية. في سق الأشكال الصيرية وسق العلامات عناصر إفراد تدل على أن هناك قابلية للتحليل إلى حد ماقتحة والفتحة الطويلة (ألف الاثنين) والصفة الطويلة (واو الجماعة) علامات للمفرد والمثنى والجمع المذكور، على التوالي، مع الأفعال الماضية المنصرف. إلا أن العلامتين الأخيرتين موجودان كذلك مع الصفة والفعل المضارع والاسم. ولبناءً على ذلك، لا يمكن أن يكون الوسيط أو للمعطاب أو للمثنية، حسب توزيعها في الكلمة. الفج. إلا أن النسق لا يقبل تحليلاً تاماً، بل إنه لا يقبل التحليل إلا شذوذاً. فالهجرة في بداية الفصل المضارع تكون للشخص المتكلم والمفرد، وهي غير مخصصة جساً. واليون للشخص المتكلم للجمع في المضارع تكون سبقة، وفي الماضي لاحقة مشبعة بألف الفج. فتحليل هذه الأشكال وأشكال أخرى (كل قطعة تقابلها سمة) غير ممكن. إلا أن التصنيف أو حكمه هو ما يتيح الالتباس أو يسمه. وعلى الأخص بالنسبة للجس غير الموسوم (وهو المذكور) أو المعد غير الموسوم (وهو المفرد)، أو الشخص غير الموسوم (وهو الشخص المائب). فالعلامات غير المخصصة بالنسبة للمعد والشخص قد ترد مع المركبات، ولكن العلامات المخصصة لا ترد، لأسباب تقوم بشرحها

كما يلي: (15)

(49) (أ) [-إحالي]: الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، إلخ.

(ب) [+إحالي]: الإيرلندية، الولش، البربرية، إلخ.

(ج) (+إحالي) العربية الفصحى، إلخ.

## 2.2. الاسمية

افترضنا أن أشكال قط في العربية كلها إحالية أو غير إحالية. وهي الواقع، فإننا لا نرى لماذا سجد الالتباس في الفئات (ة) المفرد (ة).<sup>(16)</sup> فإذا كان هذا صحيحاً، فإننا نحتاج إلى التمييز بين صنفين من قط غير الإحالي، أو صنفين من العلامات، بحسب السمات المثبتة في هذه العلامات. فبعض العلامات لا تتضمن إلا الجنس، وبعضها يتضمن العدد والشخص، إضافة إلى الجنس وبما أن العلامات الأخيرة لها كل السمات التي توجد في الصائغ فإنه يبدو من المعقول أن نعتبر هذه العلامات بمثابة أسماء (أو ضائغ)، في حين لا تكون العلامات الأخرى أسماء،<sup>(17)</sup> لأن اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو ستين. ونفترض، بعد هذا، أن العلامات التي تكتمل اسميتها تتلقى (أو تطلب) إعراباً، بينما العلامات غير الاسمية لا تتلقى إعراباً. هناك ارتباط بين اكتمال الاسمية في قط وتطلب الإعراب، وهو ما يمثله التضايف التالي:

(50) إذا كان قط اسماً، فإن قط يتلقى إعراباً.

هذا التضايف (correlation) هو حالة خاصة، دون شك، للمصفاة الإعرابية التي نحتّم أن يتلقى كل اسم إعراباً.

ولبعد، الآن، إلى نوع التطابق بين المخصص والرأس في الجمل الفعلية. فإذا كانت كل الأشكال ملتبسة، كما اقترحنا ذلك، فإن ما نسباً به هو أن هذا التطابق

(15) تنبى هذا اقتراحات تشومسكي (1989) المتأخرة بعدد تحديد الوسائط. وانظر كذلك سريدي ووكسليز (1986) Mazrim & Wexler.

(16) هذا القرار راجع إلى أن التحليل إلى قطم ليس «مُتَجَانِهاً» كما بها.

(17) اقترح ريدي (1982) وسيطاً يبدو مشابهاً لهذا الوسيط، يسميه وسيط العبرية. إلا أن هذا الوسيط

مختلف ولعل الاقتراح كيرين (1989) أقرب إلى هذا الاقتراح، إلا أنه معدي أيضاً.

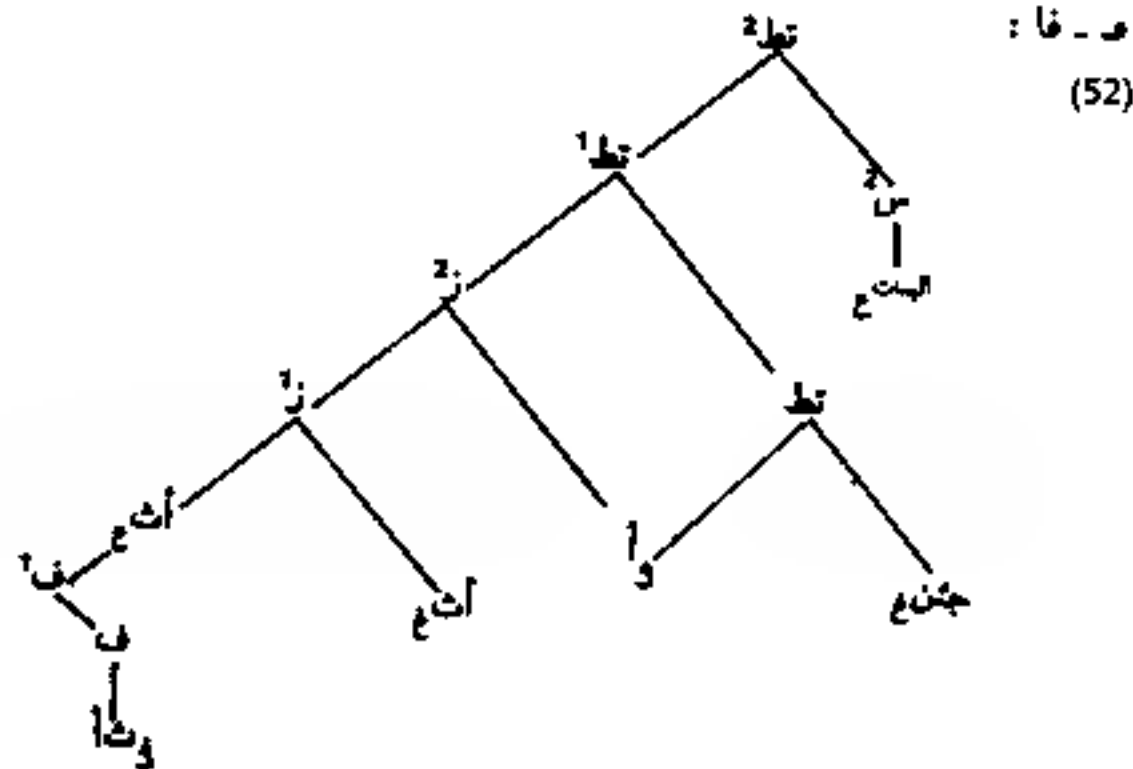
ممكن في العربية، شريطة أن لا يمنع مانع. فإذا كان الأمر كذلك، فإن جملة مثل (51) (المعاداة للتدكيس)، يمكن أن تؤخذ على أنها تمثل التطابق بين المخصص والرأس :

(51) البسات جنس.

وقد سبق أن قدمنا هذا التحليل في الشجرة (45).

هناك عدد من الأسئلة تطرح نفسها في هذا السياق، من ضمنها : (أ) كيف يسند الرفع في بنى مثل (45) (أو (51))، في مقابل بنى يتقدمها الفعل (ف - فا) ؟ (ب) ما الذي يسوغ تنقل المركب الاسمي إلى محمص تط في البنى فا - ف مثل (51)، إذا كان م-س الفاعل يستطيع تلقي الإعراب في بنية ف - فا ؟ (ج) لماذا يجب أن تكون الإنجليزية مختلفة عن العربية في هذا الصدد، ولماذا لا توجد في الإنجليزية رتبة ف - فا، بجانب فا - ف ؟ نعتقد أن هذه الأسئلة تجد أجوبة لها في وسيط الاسمية. ففي المقاربة التي نقررها، ترتبط اسمية التطابق بإسناد الإعراب، وعن المتطلبات الإعرابية تنتج الرتبة.

يبين أنما أن تط الاسمي يحتاج إلى إعراب، بينما غير الاسمي لا يحتاج إلى ذلك. علنأمل مجدداً البنية السطحية لجملة مثل (47)، المقترحة في (52)، ورتبتها





في هذه البنية، ينتقل ف إلى ز، ثم إلى تط. ويصعد المركب الاسمي الفاعل من محصص ف إلى محصص ز، ويرسو هناك فكيف يتلقى المركب الاسمي الفاعل الرفع؟ نعتزم أن ز يسد الرفع في كل الحالات. فإما أن يكون ز مسنداً للرفع إلى م.س. الموجود في محصص ز، وإما أن يسند تط الإعراب إلى م.س. هناك والحل الأول أفضل لسببين (أ) تط ليس اسماً ولا يمكن أن «يتحمل» الإعراب ويسنده بعد ذلك. (ب) لو أسد تط الإعراب هنا يكون مسنداً له بصيغة «استثنائية»، أي غير اعتيادية، لأن الإسناد الاعتيادي يكون بالعمل المباشر وأما تط هنا، فإنه لا يعمل إشارة في المركب الاسمي، كما يعمل ر فيه، وإنما يعمل بعد تخطي حد الإسقاط الأقصى<sup>2</sup>، وهو ما يتعارف عليه بالوسم الإعرابي الاستثنائي (Exceptional Case Marking). وهو حل أقل طبيعية من الحل الذي لا يلجأ إلى هذه الآلية الاستثنائية.

لاحظ أنه لا يمكن اللجوء إلى اتجاه إسناد الإعراب هنا لتفضيل حل أن تط يسد الإعراب في رتبة د - هـ، إلى يساره، لأن تط تسد إعراباً إلى اليمين في البنية (45)، كما أسلفنا. والمهم هو أن هناك ارتباطاً بين رتبة د - هـ والتطابق الجرمي (في الجنس فقط).

ولبعد الآن إلى بنية هـ - م في (45). فالرتبة هـ مرتبطة باسمية تط. فإذا كان التصايف (50) صحيحاً، فإن الإعراب المسند بواسطة ر يمتصه تط، وإلا فإن الناتج تصفيه المصفاة الإعرابية. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن ز لن يسد الإعراب ثابته إلى م.س. في محصص ز، لأنه «أقرب» إعرابه وهذا يضطر م.س. إلى الانتقال إلى موقع يتلقى فيه إعراباً. والموقع هو محصص تط، يتلقى فيه الإعراب من تط الذي يعمل فيه بصيغة اعتيادية. لاحظ أن الترتيب ليس مهماً في عملية إسناد الإعراب. فإما أن ز أسدت أولاً الإعراب إلى الفاعل م.س. في محصص ز، فإن تط يستطيع بدون إعراب، لأنه ليس هناك مصدر آخر يمكن أن يتلقى منه الإعراب إذا أقرعت ز إعرابها في م.س. وعليه، تكون البنية غير سليمة. فلا غرابة أن لا يتوارد التطابق الاسمي والمركب الاسمي الفاعل بعد الفعل، وأن يؤدي تواردهما إلى تركيب لاحق، كما في (53) :

(53) \* جئنا البسات.

هذا اعتبارنا أن كل الأشكال المربوطة ملتبسة، كما أسلفنا، فإن (53) تصبح تركيباً فيه تطابق اسمي فإذا كان تط إحصائياً، فإن البنية تكون لاحقة بموجب المقياس المحوري. وإذا كان تط غير إحصائي، فإن البنية تكون لاحقة كذلك، إلا أن لحبها يعود إلى المصفاة الإعرابية.

ولتأمل الآن التراكيب الذي يرد فيها الصير فاعلاً مثل (54) :

(54) \* جئنا هـ.

فقد استدللنا سابقاً على أن الطبيعة الضيرية أو غير الضيرية لمراقب التطابق ليست واردة في تحديد طبيعة التطابق مع المركب الاسمي الذي بعد الفعل. فإذا كان هذا صحيحاً، فإننا نتبأ بأن تفسير لح ورود التطابق الاسمي مع مراقبات اسمية بعد الفعل، كما هي (53)، يجب أن يعتمد بدو أي تغيير إلى المراقبات الضيرية وهذا التسبؤ صحيح. فالتركيب (54) لاحق كذلك، لمشكل إعرابي، إذا كانت اللاصقة هـاك تطابقاً اسمياً.

والخلاصة أن البنى هـ - فا تظهر مع تط غير الاسمي، في حين تظهر البنى فا - هـ مع تط الاسمي. ونتيجة لهذا، فإن تط يمتص الإعراب الذي يسده ز في الرتبة فا - هـ مما يضطر المركب الاسمي المعامل إلى الانتقال إلى مخصص تط لتلقي الإعراب هـ. وليس الأمر كذلك في الرتبة هـ - فا، التي لا يظهر فيها تط الاسمي. فالرتبتان معاً تنتجان، بحسب مط تط. ومنطق التحليل أن العربية لها تط اسمي وتط غير اسمي، في حين أن الإنجليزية ليس لها إلا تط اسمي. ومن غير المحتمل أن يكون وسيط الاسمية مؤدياً إلى وجود قاعدة تركيبية أو عدم وجودها. ومن المعقول أن يربط هذا الأخير بالخصائص الناحية لنظام العلامات، بمعنى أن الوسيط مرتبط بما يوجد من علامات في اللغة. فالإنجليزية اختارت العلامات الاسمية فقط، بينما العربية اختارتها معاً، والإرلندية اختارت العلامات غير الاسمية فقط. (18)

## 3.2. بعض النتائج

هناك نتيجة مباشرة لتحليها بالنسبة لنظرية الرتبة. فإذا كان استدلال صحيحاً، فإن خاصية محددة للغات مثل الإنجليزية، التي رتبها هي ف - و، هي أن تط فيها اسمي وبالمقابل، فإن خاصية محددة للغات (أو البسي) و - ما هي أن تط فيها غير اسمي. مما تنبأ به هو أن معطية اللغات ستشغل وسيط اسمية تط، محددة أمائاً ثلاثة للغات .

(أ) اللغات ذات الرتبة فا ف فقط، مثل الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية، ولها تط اسمي فقط

(ب) اللغات المزدوجة الرتبة، ولها تط اسمي وغير اسمي، ومثالها العربية المصيحة.

(ج) اللغات ذات الرتبة و - ما فقط، وليس لها تط اسمي، مثل الإيرلندية.

فإذا كانت هذه العلاقة بين التطابق والرتبة صحيحة، فإنها تعد من مزايا التحليل المقدم

وقد لوحظ أن عدداً من اللغات ذات الرتبة الأساسية فا ف لها استعمالات محدودة للبسي و - ما وهذا يصدق على عدد من اللهجات العربية. وليس من العريب ألا يظهر في هذه الرتبة إلا تطابق في سمة الجنس، أو لا يظهر تطابق إطلاقاً.<sup>(19)</sup> وفي نفس الاتجاه، نجد في العامية المغربية، ورتبها الأساسية فا ف فرقاً واضحاً في التطابق بين الفاعل المفعول والعمل المتصرف، بحسب رتبتهما فإذا كان الفاعل قبل الفعل، وهو أصل الرتبة، فإن التطابق يكون في العدد والشخص (والجنس)، وأما إذا كان الفعل قبل الفاعل، فإن التطابق يكون في الجنس فقط، كما تبين ذلك الأمثلة التالية:<sup>(20)</sup>

(55) أ) مينة وخديجة جاو.

ب) مينة وخديجة جات.

(19) انظر مركس (1988) Ferguson.

(20) ليس في العامية المغربية تطابق غير اسمي بعد الفعل، إلا في حالات معدودة مثل الحالات المذكورة هنا. صندط يتأخر الفاعل عن الفعل، كما في (أ)، فإن الفعل يجب أن يسلط الفاعل، وإلا فإن التركيب يكون لاحقاً كما يبين ذلك (ب).

(أ) جلولاد

(ب) جا تولاد

(56) أ) جات مينة وخديجة.

ب) جاو مينة وخديجة.

فالواو في الفعل هي علامة للجمع والقائب. ولا يوجد فرق في الجنس في الجمع. أما اللاصقة [ت]، فهي للجنس فقط. فلحن (55 ب) يبين أن التطابق الاسمي ضروري عندما يكون الفاعل قبل الفعل. أما لحن (56 ب)، فيبين أن التطابق غير الاسمي يرد عندما يظل الفاعل في موقعه الأصلي، بعد الفعل. فهذه الوقائع ووقائع أخرى تبدو غريبة في عياب نظرية كافية للتطابق، ولكنها تتلقى تفسيراً طبعياً إذا كان الوسيط الاسمي، كما حددناه، يلعب دوراً في تقييد التطابق الممكن.

وهناك نتيجة هامة أخرى لهذا التصور، يمكن استخلاصها بالنسبة لنظرية من. فقد اقترح، مثلاً، أن الفاعل يولد أصلاً في محصر ه تحت الإسقاط الأقصى ل ه الذي يحتوي أيضاً المعمول. رد على هذا أن المقولات الصرفية لها إسقاطات مختلفة، وهذه الإسقاطات توجد في أعلى الشجرة. وقد اقترح بعض اللغويين تفكيك ص التي ترأس الجملة إلى رؤوس صرفية مختلفة، وعلى الأخص ر و تط. فبالنسبة للغات مثل الإنجليزية أو الفرنسية (وربما هـ و)، اقترح تشومسكي (1989) أن تط فيها أعلى من ز، واقترح العاصي المهري (1988) نفس الشيء بالنسبة للعربية (انظر الفصل الثاني). لفرض، الآن، أن ر أعلى من تط، كما اقترح ذلك پولوك (1988) Pollock بالنسبة للعربية، أو أوحلا (1988) بالنسبة للبربرية والعربية. فهي تصور أوحلا أنه يجب التمييز بين اللغات فا هـ (وتط فيها أعلى من ز) واللغات ف فا (وتط فيها أسفل من ز). فلو كان الأمر كذلك، فإننا لا نرى كيف يمكن رصد التنوع في الرتبة الذي تحدثنا عنه آنفاً. لمعرض، مثلاً، أن العربية لها ز أعلى من تط. فإذا كان ر مستنداً للرفع، فإنه يسند إلى تط، الذي يسند بدوره الرفع إلى م س. الموجود في محصر تط

وكنتيجة لهذا، فإن المركب الاسمي الفاعل سيمكث في محصر تط، تحت ر لأنه ليس هناك ما يدعوه إلى التنقل إلى محصر ر (الذي هو أعلى في هذا التحليل من محصر تط). وبما أن العمل لا بد أن يتنقل إلى ر لدعم ز صرفياً

والاتصال به، فإن الرتبة ف فا ستنتج، وهي رتبة غير مقبولة في الفرنسية. وهناك نتائج أخرى من جملتها ترتيب الصرغيات، وهي تؤدي كذلك (ولحسن الحظ) إلى نفس النتيجة، أي أن افتراض وجود ز في إسقاط أعلى من تط ينتج عنه ترتيب غير مقبول للصرغيات داخل الكلمة (انظر كلمة *trouverons* «وجدناه» الفرنسية، حيث الصرفية الدالة على المستقبل فيها ملتصقة بالجدع قبل التطابق، مما يوحي بأن الزم أسفل في الشجرة من التطابق). وإذا كان يمكن استخلاص أن ز هي اللغات التي رتبها ف فا أسفل من تط.

فماذا عن لغة مثل العربية، ورتبتها أصلاً ف فا ؟ هل هناك فرق وسيطي (parametric) بين اللغات التي رتبها ف فا وتلك التي رتبها ف فا ؟ أيتجلى هذا في أن ز في الأولى أسفل من تط، وفي الثاني أعلى من تط؟ لو كان هذا صحيحاً، لأمكن اشتقاق الترتيبين في الصنفين من اللغات معاً. إلا أننا لا نرى كيف يمكن أن تكون لغة ف فا هي أيضاً ف فا، وأن تكون مبرزة لنفس الخصائص التي تبرزها اللغات من الصف الثاني وخصوصاً، لا نرى كيف سنبرر صعود المركب الاسمي الفاعل إلى محص تط في اللغة ف فا وحتى لا يكون التحليل اعتباطياً، فإننا سنضطر إلى افتراض أن الفاعل في العربية لا يمكن إطلاقاً نقله إلى موقع قبل العمل، على غرار ما ادعاه جل نحاة البصرة. فكل المركبات الاسمية قبل العمل مبتدآت، وليست فواعل. وهذا هو الموقف الذي أخذنا به في العاصي الفهري (1981) و(1987 أ). وهو يدافع عن فكرة أن الأشكال الملتصقة بالفعل الذي يتقدمه مركب اسمي هي ضائر بالضرورة. وهذا التحليل يضطرننا إلى التحلي عن فكرة أن كل الأشكال التطابقية ملتصقة بين الإحالية وعدمها.

وهناك مشكل آخر لا يمكن أن يحله التحليل السابق المبني على وسيطية رتب الصرغيات في اللغات. فلو كان الفاعل التركيبي في اللغات التي رتبها ف فا في محص تط، لا في محص ز، ما الذي يجعل التطابق محدوداً في سمة الجنس؟ فإذا كان م.س. الفاعل يتحكم مكونياً في تط في الترتيبين معاً، فإن ما تنتبأ به هو أن التطابق الاسمي يمكن أن يظهر في الرتبة ف فا. وحتى نرى كيف،

لتأمل البنية المقترحة لتركيب مثل (53)، في إطار هذا التصور .



ففي هذا التصور، ينتقل العمل إلى تط ثم إلى ز. وأما «البيات»، فتنتقل إلى محمص تط وترسو هـاك. فكيف يتم بقاء الكلمة الفعلية أولاً؟ ثم كيف يمكن إخراج هذا التركيب؟ لأن ز قد تسند الرفع إلى تط الذي يسنده بدوره إلى «البيات» كل هذا غير واضح والوسيلة الوحيدة لإخراج هذه البنية لا يمكن أن تكون إعرابية، بل يجب اللجوء إلى المقياس المحوري باعتبار أن اللاصقة [ن] صيرورية ضرورة، أو عبارة محيلة. إلا أن وقائع التطابق مع العمل الأمر تشكك في هذا الموقف

إذا نظرنا إلى اللواحق مع فعل الأمر وجدناها مكونة من سمي الجنس والعدد، ولكن سمة الشخص لا تظهر فيها ويمكن استخلاص هذا عندما نقارن

لاصقة الأمر بلاصقة المضارع. علواصق المضارع، كما هو واضح، هي لواصق متقطعة (discontinuous)، فيها جزء يأتي كسابقة (prefix) في بداية الفعل، ويدل على الشخص (المتكلم، المخاطب الغائب)، وفيها جزء يأتي كلاحقة (suffix)، ويكون للعدد والجنس. فإذا قلنا «اكتب» أو «تكتب» أو «يكتبون»، فإن من الواضح أن الهمزة والتاء والياء تدل على الشخص، في حين تدل الألف على العدد المثنى (دون جنس محدد)، وتدل الواو على الجماعة للمذكر، في حين تدل نون النسوة على الجماعة للنساء.

أما في الأمر، فليس هناك سوابق للشخص، لأن الأمر محدود في المخاطب، ولكن سمة المخاطب ليست مثبتة في اللاصقة. وهذا ما نلحظه بوضوح من خلال هذا التصريف :

(58) ادخل ادخلي

ادخلا

ادخلوا ادخلن

فالمفرد المذكر ليس فيه علامة للتطابق بارزة، بخلاف المؤنث، والمشى له علامة تبرزه دون أن تبرر الجنس، والجمع يحتلف فيه المدرك عن المؤنث، ومن المعقول أن نعتبر أن فعل الأمر ليس فيه ضمير للفاعل، خلافاً لما دافع عنه القدماء، بل إن فيه علامة فقط، والفاعل مقدر، على غرار ما هو موجود في اللغات الأخرى مثل الإنجليزية أو العربية. مثلاً في الفرنسية تقول *entrez* في جمع الأمر، ولا تقول *entrez-vous* فالأمر في العربية ليس فيه إلا علامة، علامة الجنس والعدد وهذا يدحض فكرة أن هذه الأشكال صيرورة وإضافة إلى هذا، نلاحظ أن هذه الأشكال هي التي تظهر في تراكيب مثل (51)، وكذلك (53) و (54).

وهكذا، نرى أن التحليل المبني على وسطية الرتبة في الصرفات يعطي إلى تنبؤات حاطة بالنسبة للتطابق في اللغة العربية، إضافة إلى كونه غير كاف منطقياً وأما تحليلنا، فيقوم على فكرة أن العربية رتبة ف فـا و فـا في نفس الوقت. فلو كانت ف فـا فقط، ولم يكن لها تطابق اسمي قط (مثل الإرلندية فيما يبدو)، لكانت الوسيلة الوحيدة لانتقالها إلى رتبة فـا فـا، فيما تصور، هي إعادة

تحليل البني المفككة (المكونة من «مبتدأ» و«خبر») على أساس أنها بنية إسنادية فيها فاعل وحمل (أو مركب فعلي). وبعبارة، فإن التغيير من «فا» إلى «فا» قد يكون ممكناً (هي هذه الحالة المفترضة) بواسطة تغيير في العلائق التي تحددها نظرية من من جهة، إضافة إلى نظرية الموضوعات (argument theory) ومواقعها، ولا تلعب نظرية التطابق دوراً في هذا التغيير. فمن جهة نظرية من، قد يكون موقع الموضوع (topic) هو موقع الفاعل، لأن كليهما محصان لتط. إلا أن موقع الموضوع هو موقع غير موضوع (non argument)، وموقع الفاعل هو موقع موضوع. فإعادة التحليل (reanalysis) تمكن من تغيير حكم الموقع، موقع محصن تط. فهذا يمكن أن يكون هو مجال التطور بالنسبة للغة مثل الإيرندية. أما العربية، فهي مختلفة في تطورها، لأنها يمكن أن تعتبر «فا» إضافة إلى كونها «فا». ومحصن تط في العربية ملتبس بين كونه موقع موضوع (A-position)، وموقع غير موضوع، (A-position) فعندما تعمل تط في الفاعل هناك، فإن الموقع يكون موقع موضوع، وعندما يرد موضع هناك، فإن الموقع لا يكون كذلك. وربما كانت العلة هي أن اللغات التطابقية التي أصلها «فا» تنتقل إلى «فا» هي إلغاء هذا الالتباس.<sup>(21)</sup>

لاحظ أن هذه المقاربة لا تسلم بوجود نمط واحد من اللغات «فا»، كما أنها لا تسلم بوجود نمط واحد من اللغات «فا». فإذا أردنا وضع تضاديات شولية بين اللغات مثل كليات كريسبرك (Greenberg 1966)، فإن هذه التضاديات، فيما نعلم، لا يمكن أن تكون مبسطة إلا على نظرية من، وما يوجد ضمنها من وسائل بالنسبة لترتبة رأس المركب. أما إذا ميرنا اللغات التي يلعب فيها التطابق دوراً رئيسياً في تحديد العلائق النحوية (ما يمكن أن نسميه باللغات «التطابقية») هي اللغات التي لا يلعب فيها التطابق هذا الدور (اللغات «الرمزية» ربما)، فإن البساطة ونظريتها تكون مختلفة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الإيرندية تصبح أبعد عن العربية من الإنجليزية، لأن هذه الأخيرة هي أيضاً «فا» في مستوى من مستويات الاشتقاق، إضافة إلى كونها تفرز تطابقاً اسمياً مثل العربية. وأما الإيرندية، فليس فيها هذا النوع من التطابق فيما يبدو.

(21) هناك تعليقات مختلفة لهذا التحول في الأمثلة، وكذلك لموسومية اللغات التي رتبها «فا». انظر على سبيل المثال، إيمبر (1980) و (1983).



#### 4.2. التطابق مع المفعول، الإسناد، ومسوغات ظهور تط

إلى هنا حللنا التطابق مع الفاعل، إحيالاً كان أو غير إحيالي. فلتجبه إلى المفعولات والمضلات. ومما يشير الانتباه أنه لا يوجد تط غير إحيالي مع المفعول أو الفصلة. فالتطابق هنا (إن صحت هذه العبارة) محصور في المتصلات الضميرية. والعوامل في المفعولات (أو الفصلات) لا تظهر عليها علامة للتطابق معها. فهذا يخلق عدم تناظر (asymmetry) يجب تفسيره : لماذا لا يوجد تطابق غير إحيالي مع المفعولات (والفصلات) ؟ والجواب البسيط هو أن الفعل ومفعوله، أو الحرف وفضله التي يعمل فيها، لا يعلوهما إسقاط للتطابق، خلافاً لما اقترحه تشومسكي (1989) والسؤال بعد هذا هو : لماذا لا يكون تط (غير الإحيالي) ممكناً مع الحرف والفعل... إلخ ؟ والجواب الذي تقترحه هو أن مسوغ ظهور تط الضميري هو الإسناد (predication) فالفاعل عضو في علاقة الإسناد التي تسوغ ظهور تط، ولكن المفعول ليس كذلك. فليس المجرور مسنداً إلى الحرف الذي يجره، أو الفعل مسنداً إلى مفعوله... إلخ. فلما كان الإسناد محدوداً في الفاعل دون المفعول والفضلة، ساغ ظهور تطابق للفاعل، ولم يسغ بروزه لغيره.<sup>(22)</sup>

لنتأمل أمثلة اتصال الضمير المفعول أو الفصلة (المكررة هنا) :

(59) انتقدته.

(60) أ) التقيت به.

ب) انتقدت مؤلفه.

ج) ريد حسن الوجه وأنت قبيحه.

أحد ملامح اتصال الضمير المفعول التي تجعله محالفاً لاتصال الفاعل هو أن الشكل المتصل ليس حساساً البتة لطبيعة العامل. وهكذا، فإن نفس الشكل، [ـهـ] في هذه الأمثلة، يكون فصلة للفعل المتصرف، أو للحرف، أو للاسم المضاف، أو للصفة. ولتذكر أن شكل تط الذي للفاعل يختلف بحسب كون العامل صفة أو فعلاً

(22) ويؤازر هذا ما ذكره النحاة من أن المستر لا يكون إلا في البرمومات (انظر النحو الوافي، ج1، ص219)، وكذلك اعتبارهم أن الفعل المتصرف لا يهدف منه الضمير المرفوع.

متصرفاً، وبحسب الرمن والجهة والوجه في الفعل. وبسبب هذا التنوع، أمكن اعتبار شكل التطابق مع الفاعل علامة للتطابق، سواء أكانت إحالية أم غير إحالية. إلا أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الشكل الذي يظهر مع الحرف أو الفعل أو الصفة هي (59) و (60) هو فعلاً علامة. وعليه، يكون الحل الطبيعي هو افتراض أن الاتصال الصميري هو الحل الوحيد الممكن هنا. ولو استعمل لمظ تط (توسعاً وتعسفاً) للدلالة على هذه الحالات، فإن تط الإحالي هو الاختيار الوحيد الممكن.

والذي يدعم هذا أنه ليس هناك حالات تطابق يمكن تأويلها على أنها حالات تطابق بين الرأس والمضلة، أو المخصص والرأس، حيث المخصص أو المضلة هو المفعول. لنحاول بناء هذه الحالات. لنأمل الأمثلة التالية .

(61) انتقدته الرجل.

(62) الرجل انتقدته.

فهذان المثالان سليمان إذا أولاهما على التفكير إلى اليسار أو إلى اليمين إلا أن هنا لا يهمنا هنا الجمل اللاحنة هي الجمل التي ليس فيها وقوف (جرئي) لمصل المركب الاسمي عن بقية الجملة. وهذا الفصل لا يكون عادة مع الموضوعات، وإنما مع العناصر الاعتراضية أو مع المبتدآت. فكيف يمكن رصد نحن هذه التراكيب ؟ الجواب المباشر يمكن أن يكون هو اللجوء إلى المقياس المحوري. فإذا كان تط محيلاً هنا، فإن واحداً من المفعولين لا يتلقى دوراً محورياً. وهذا هو السبب الذي يبدو لنا وراثاً. فهل يمكن أن يكون السبب كذلك تطابقياً ؟ فإذا كانت المفعولات مع عاملها يعملوها إسقاط لتط، مثل ما اقترح تشومسكي (1989)، فهل تكون هاتان الجملتان لاحتين من الوجهة التطابقية ؟ من الممكن أن يكون (61) لاحناً إذا اعتبرنا أن [ـة] علامة تطابق اسمي. ففي هذه الحالة يفرع الفعل (أو الصامل) إعرابه في تط أو في المفعول، ويبقى المنصر الآخر بدون إعراب. إلا أن هذه العلة لا يمكن أن تمتد إلى (62). ففيما يخص التطابق، يجب أن تكون (62) سليمة لأن المفعول في موقع يتحكم تكوينياً في تط، والتطابق بين المخصص

وتط، وكذلك توارث الإعراب الذي ينتج عنه، يجب أن يكون مشروعاً هنا، كما هو مشروع في حالة الفاعل في (51). وبما أن (62) لائحة مع هذا، فإن التحليل الأول الذي اقترجناه، أي إخراجها بواسطة المقياس المحوري، يصبح هو الحل الأمثل. وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هناك تطابقاً بين العامل ومفعوله. أما الحالات التي يسميها تشومسكي (1989) تطابق المفعول، وهي حالات تطابق اسم المفعول في الفرنسية مع المفعول إذا تقدمه، فهي أولى أن تخرج على تطابق الفاعل، كما نبين تحته.

لفرض إذن أن الحروف والأفعال والصفات، الخ، مقولات معجبة ليس لها إسقاط لتط يطوها ويملو فضلاتها. والسؤال هو: لماذا؟ لنزعم أن ورود تط الضرفي لا يصوغه إلا الإسناد، بينما تط الإحالي يسوغه ضرورة الإشباع المحوري. ولبلورة هذه الفكرة، سوغ المبدأ التالي:

(63) إذا كان أ مسنداً إلى ب، فإن أ يتطابق مع ب

ويمكن تعريف التطابق كما يلي

(64) أ يطابق ب فقط إذا

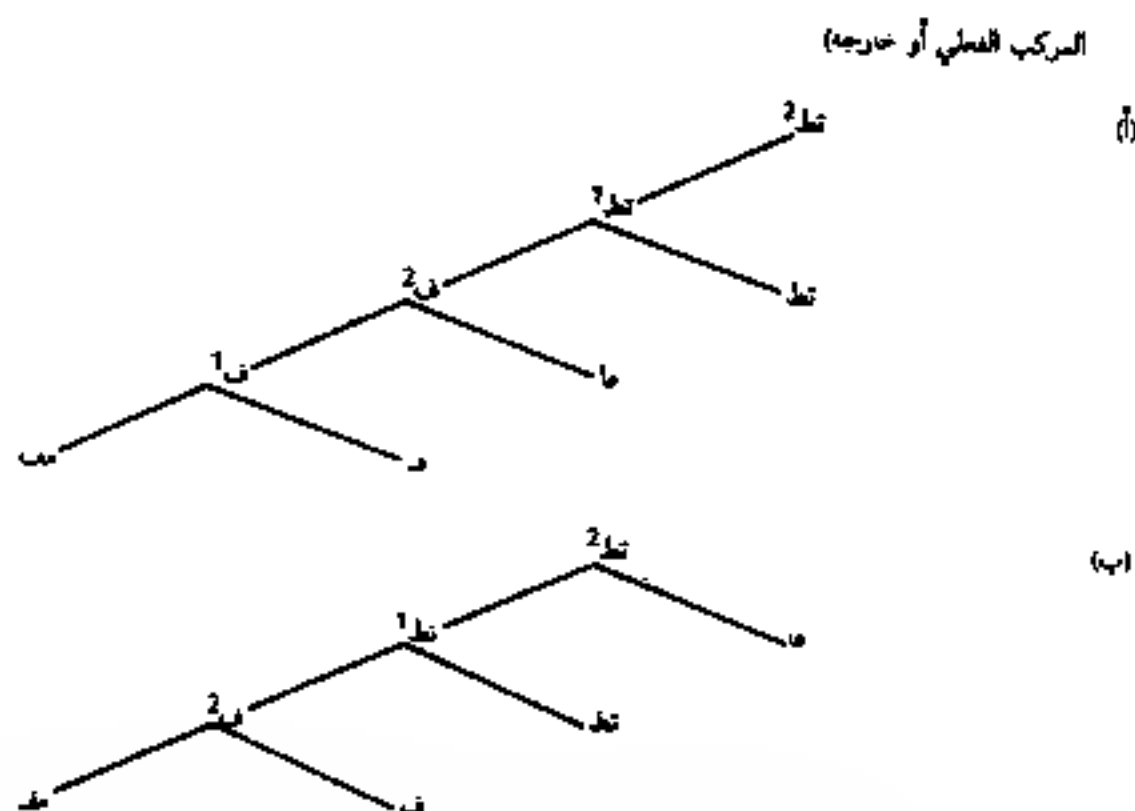
(أ) أ يعمل في ب

ب) هناك سمة (إحالية س) بحيث إذا كانت ب تتضمن س، فإن أ تتضمن أيضاً س.

فالمبدأ (63) يربط ورود تط بوجود الإسناد. ولأننا لا نفترض إسناداً للمركب الاسمي إلى الحرف، مثلاً، فإننا لا ننتظر تطابقاً هناك وهذه النتيجة تسحب على جميع الفضلات.<sup>(23)</sup>

(23) تطابق المشارك في الفرنسية يشبه تطابق المنصص مع الراس في السمات. فهذا التطابق تطابق مع الفاعل (التركيبية). انظر القاسي (1988) ب) وميجان (1989) ع. هذا الصدد. قلبي من السهل إيجاد فصل يتطابق فعلاً مع مفعوله الذي يظل في مكانه خصوصاً في النكات التطابقية المعقدة أي اللغات الشجرية التي تطلب فيها علامات التطابق دوراً في الإسناد والرمز الإعرابي على الخصوص. ففي هذه اللغات، فإنه من الصعب أن تصور العلاقة الهيوية بين التطابق والمفعول في تفجيرة مثل: (أ) أو (ب)، (بحسب كون الفاعل مؤلفاً داخلاً

يورد هيل (1987) و (1988) عدداً من الخصائص الهامة للاتصال. فهو يلاحظ، مثلاً، أن اتصال المفعولات والفضلات شائع في اللغات، بينما اتصال الفاعل محدود جداً بل إنه محدود في اللغات التي رتبها ف. فا. أضاف إلى هذا أن اتصال الفاعل محدود في الضمير، حتى في هذه اللغات، ويحاول بيكر وهيل (1988) اشتقاق هاتين الواقعتين معاً من مبدأ المقولة الفارغة، لأن المفعولات والفصلات معمول فيها عملاً مناسباً، بينما الفاعل ليس معمولاً فيه عملاً مناسباً في جل اللغات، وهو معمول فيها العمل المناسب في رتبة ف. فا، لأن الفعل يعمل فيه. فقاعدة صعود الفعل تتيح هنا العمل المناسب. وليس الأمر كذلك في رتبة ف. فا. ف.



ففي هاتين الشجيرتين، تكون المواقع الطبيعية التي يمكن أن يحتلها تظ هي إما موقع منحصه أو معشاه (أو منحص من معشاه بتوسيع). وأما المعمول عليه في مجال نظ ويبدو أن الأصول تطابق معمولاتها، أو موضوعاتها بصمة أهم في اللغات غير الشجرية. ففي هذه الحالة، يمكن اعتبار أن الفعل يعم كل موضوعاته في شكل علامات تطابق إحصائية وأن المركبات الاسمية هي بمثابة ملحقات بالنسبة لهذه العلامات التي تكون بمثابة الموضوعات الفعلية. ففي هذه اللغات، يكون دور التطبيق أساساً هو تحرير الأدوار الدلالية. انظر ألكسندر (قيد الإنجاز) بسبب اقتراحات بالنسبة لهذه اللغات.

فاتصال الفاعل ممكن في اللغات التي رتبته و ما، وليس ممكناً في اللغات التي رتبته فا و. وهذا ما تؤكدته الوقائع.

إلا أنه يجب ملاحظة أنه إذا كانت البسي فا وما و لها نفس التشجيرات العميقة، كما اقترحنا، وليس هناك ما يمنع أن يتصل الضمير الفاعل في اللغات فا ف كما يتصل في اللغات و ما، لأن الرتبة فا و هي أيضاً و ما، بالمعنى المحدد. وهذا يعني أن تحليل بيكر وهيل (1988) سيصبح غير قائم، وهي نتيجة لا نريدها، لما لهذا التحليل من نتائج مرجوة. فكيف يمكن إذن أن نحتفظ بتحليل هيل وبيكر، ونحتفظ بتحليلنا للتطابق والاتصال في نفس الوقت ؟

لنفرض أن لغة مثل الإنجليزية ليس لها تط إحصائي، بموجب تثبيتها لوسيط الإحصائية في هذا الاتجاه. فهذا يرصد كون الإنجليزية ليس لها اتصال على الإطلاق. وليس لها اتصال مع الحروف، ولا مع الأفعال، ولا مع الصفات... إلخ. ويكون عليها إذن أن نجد لغة رتبته فا و ولها اتصال في المفعولات والفضلات، لا في الفواعل حتى نتمكن من روز تحليل هيل. فالعامية المغربية هي هذه اللغة. هي المغربية، تتصل المفعولات والفصلات الضميرية بعواملها، كما هو مبين في (65). وأما توارد هذه المتصلات بجانب مركبات اسمية، فهو غير ممكن، كما يبين ذلك لحي (66) :

(65) أ) كلاه.

ب) جا معه.

(66) أ) كلاه الخبر

ب) جا معه الرجل.

(67) أ) كلا الخبر.

ب) جا مع الرجل.

ففي (67)، يوجد المفعول أو الفصلة التركيبية محققين، بينما هما متصلان في (65). فمادا هي الفاعل ؟

يمكن أن يكون الفاعل في المغربية مقولة ضميرية صارغة (هم)، كما في (68). والشكل المتصل هنا ليس ضميراً، وإنما هو علامة تطابق، بدليل ورود

مع الفاعل التركيبي في (69) .

(68) جاو.

(69) أ) لولاد جاو

ب) هما جاو.

وعليه، يمكن الاعتقاد بأن الداريجة المغربية، وإن كان لها تط إحصالي، لها أيضاً تط اسمي، يمكن من تعيين ضم، ويسوغ ظهوره. فتط الإحصالي يوجد في المفعولات والفصلات، كما هو واضح من الوقائع التي أوردناها في (65) إلى (67)، بينما تط غير الإحصالي الاسمي موجود مع الفاعل، كما هو واضح من الوقائع في (68) و (69).

وبما أن هذه اللغة قد ثبتت وسيط الإحصائية بقيمة موجبة، يمكن إذن أن يكون فيها تط الإحصالي فاعلاً أيضاً، إذا لم يكن هناك ما يمنع ذلك. وعليه، فإذا لم يوجد مانع يمنع اتصال الضمير في (68)، فإن بنية هذا التركيب يمكن أن تنتج أيضاً عن نقل تط الإحصالي للاتصاق بالفعل. إلا أننا نعرفه بعد هيل، أن الفاعل الضمير لا يمكن أن يتصل انطلاقاً من مخصص تط، خارقاً مبدأ المقولة الفارعة. ومع ذلك، يمكن اتصاله من مخصص ز، لأن الأثر الذي يتركه هـاك يكون معمولاً فيه عملاً مناسباً. وعليه، فإن (68) يمكن أن تكون مثلاً لاتصال الضمير من مخصص ر، لا من مخصص تط.

ولأن المغربية لغة فـا و أيضاً، ولأن لها تط اسمي، فإن ضم من الممكن أن يكون قد وُلد في مخصص تط. ويمكن تط الاسمي من تعيينه، وتسوية ظهوره. ومن هنا التباس بنية (68) ويكون من المفيد أن نبحث عن لغة مثل المغربية في كون ربيتها هي فـا و، ولها تط اسمي غمي بما يكفي لتعيين ضم، إلا أنها بدون إمكان للاتصال بهذه اللغة هي الإيطالية (انظر تشومسكي (1981) وريديري (1986)) هي هذه اللغة، لا يمكن أن تكون بنية تركيب مثل (68) ملتبسة، لأن وسيط الإحصائية ذو قيمة سالبة.

فإذا كان تحليلنا لوقائع الداريجة المغربية صحيحاً، فإن اتصال الفاعل يصبح ممكناً في اللغات فـا و. ولو لم تكن اللغات فـا و أيضاً لغات فـا (بالمعنى الذي

حددناه) لما أمكن هذا الاتصال. وعليه، لا تكون نتيجتنا معارضة لفكرة هيل الأساسية. فإتصال الضمير الفاعل يظل غير ممكن في البنية فـا فـ ولكنّه ليس مستحيلاً في اللغات ذات الرتبة فـا فـ لأن اتصال الفاعل، في اللغات التي لها تط إحصالي، ممكن انطلاقاً من تشجيرة فـا.

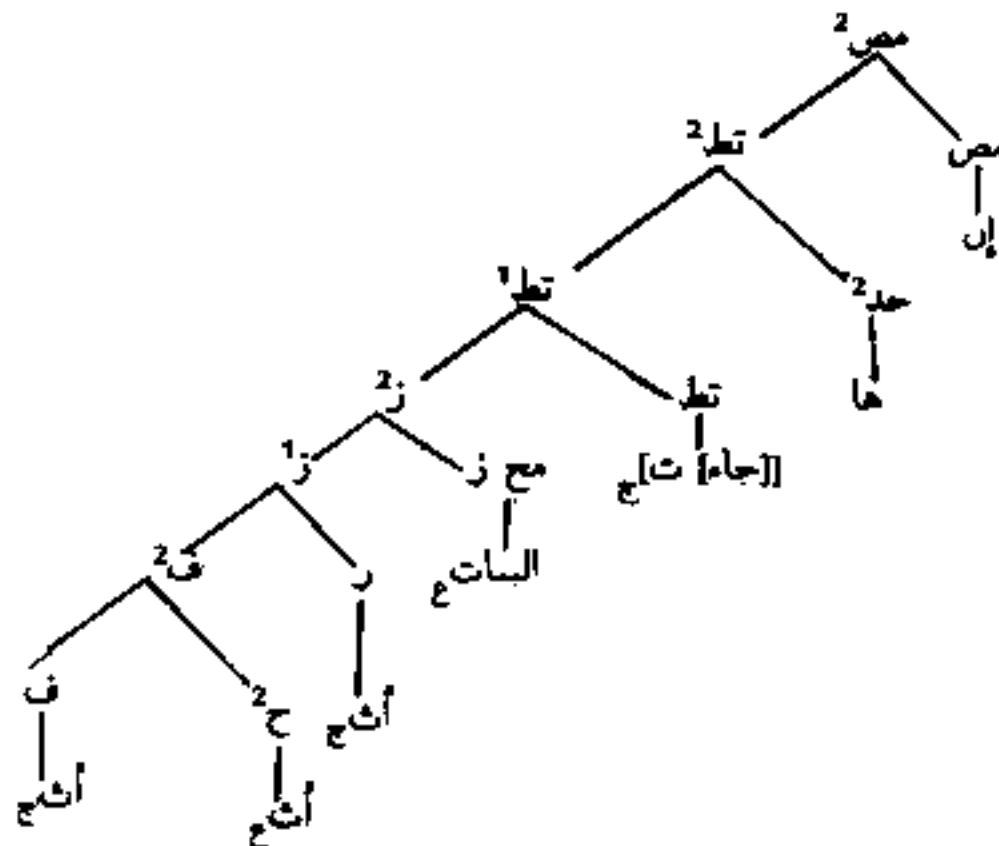
والخلاصة أننا قدمنا عدداً من العناصر لنظرية للاتصال والتطابق في هذه الفقرة. وفي الفقرة الموالية، نتفحص الخصائص التطابقية للتركيب المبهمة (pleonastic)، وكذلك مسائل متصلة بها.

### 3. المبهمات والتطابق

الضائير المبهمة (pleonastics) في العربية إما مملوءة صوتياً، أو فارعة، كمـ بين. وتمثل التركيب المبهمة مثلاً هاماً ومعتقداً. فالحمل في هذا التركيب يحمل علامة تطابق لها مراقبان في نفس الوقت : الضمير المبهم الذي يوجد في مخصص تط، والفاعل «المنطقي» الذي يوجد في مخصص ز. وهذا ما تمثله الجملة (70)، وينيتها (71) .

(70) إنها جامت البنات.

(71)



ففي هذه البنية، تراقب الهاء علامة التطابق، كما أن «البسات» أيضاً تعد مراقبة للهاء. فهناك تطابقان : تطابق مخصص - رأس (هو التطابق الأول)، والتطابق رأس فضلة (وهو الثاني).

وإضافة إلى هذه المبهمات المحققة، هناك مبهمات فارغة ويبدو أن البنى التي رقيتها فعل - ما لها من الخصائص المشتركة مع البنى المبهمة ما يجعلنا نعتقد أن التطابق في الجنس فيها هو تطابق ناتج عن وجود مبهم فارغ في مخصص تط يراقب هذا التطابق، وبذلك يمكن اعتبار ما يبدو وكأنه التطابق في الجنس تطابقاً في جميع السمات، كما نبين، يراقبه مخصص مبهم.

### 1.3. خصائص وإشكالات أساسية

الضائير المبهمة تكون محققة في عدد من السياقات، فهي تظهر، مثلاً، في الجمل الاسمية مثل (72)، فواعل أو مواضع حسب التحليل، أو هي مواضع ملصقة بالمصدرية، أو بالعمل، كما في (73) :

(72) أهو مستحيل أن تتفق يوماً ؟

(73) أ) إنه ليؤسفنا أن نعيد نفس الكلام.

أ) أظنه من غير اللائق أن تقول هذا.

ج) حسبته جاء أخوك.

والمبهم ينتمي إلى سلسلة عصورها الأخر هي الجملة الفضلة، كما هو واضح من الأمثلة (24).

ويمكن افتراض وجود ضمير مبهم فارغ مع أفعال «الصعود» (raising verbs)

مثل «بدأ» في (74)، أو مع الأفعال «الموجهة» (modal verbs) كما في (75) :

(74) بدأ أن الرجل قلق.

(75) ينبغي أن تقول هذا.



فهذه البسي مبهمة في الإنجليزية والعربية، مثلاً إلا أن الأمر في العربية مختلف. فجائز أن تكون الجملة هي الفاعل الذي بعد الفعل، وجائز أن يكون المبهم فارغاً يحتل مكان مخصص تظ، وهو فاعل، والجملة بعده فضلة.

وهناك سياق آخر تكون فيه المبهمات فواعل بعد الفعل، وذلك مع البناء لغير الفاعل اللارم، كما في (76) :

(76) رَقَصَ هُنا.

إلا أننا سنبين أن هذا المبهم تحتلف طبيعته عن المبهمات الأخرى لكونه يدل على الدور الحدث.

ويمكن إسقاط المبهمات المرفوعة في عدد من الحالات. فالمبهم في (72)، مثلاً، يَنْقُطُ في (77) :

(77) أ) أمستحيل أن تتفق يوماً ؟

ب) ليس مستحيلاً أن تتفق يوماً.

ج) ليس هو مستحيلاً أن تتفق يوماً.

فلحن (77 ج) يبدو موارياً للحن وجاء هو أعلاه. فإذا كان هناك مبهم، فإنه يجب أن يتصل بـ «ليس».

والمبهمات المحققة محدودة عادة في التعبير الغائب المفرد المذكور، وقد تأخذ شكل الغائبة المفردة أيضاً. وهذا ما تبينه (78)

(78) أ) إنه زارني البارحة ثلاث شاعرات.

ب) إنها زارتنني البارحة ثلاث شاعرات.

ج) إنها لا تسمى الأبصار.

إلا أن المبهمات لا تكون جمعاً، كما يبين ذلك لحن (79) :

(79) أ) \*إنهم زارني الأولاد

ب) \*إنهم زاروني الأولاد.

ج) إنه زارني الأولاد.

هنا يبين بوضوح أن التعبير المبهم محدود في المفرد الغائب، أساساً، والمفردة الغائبة، توسعاً. كما أن المبهم هو المراقب الأساسي للتطابق في الفعل، بدليل أن

(78 أ) لا يطابق فيها الفعلُ الفاعلَ بعده جساً. ففي كل هذه السياقات، يوجد مبهم محقق أو عارض. في الفقرة 2.3، نحلل خصائص هذه المبهيمات، ومسوعات وجودها. وفي الفقرة 3.3، نتقصى بعض نتائج افتراض المبهم بالنسبة لنحو التطابق، واستخراج الفاعل، والأفعال المبينة لغير الفاعل. وفي الفقرة 4.3، نمود إلى مسألة مسوعات المبهم.

### 2.3. الطبيعة المبهمة لبعض الضمائر في العربية

#### 1.2.3. الومم المحوري :

لنتأمل الجمل التالية :

(80) أ) إنه يؤسفنا أن نعيد نفس الكلام.

ب) حسبته جاء أخوك.

(81) أ) ؟؟ هو يؤسفنا أن نعيد أن نعيد نفس الكلام.

ب) ؟؟ هو جاء أخوك.

(82) أ) يؤسفنا أن نعيد نفس الكلام.

ب) جاء أخوك.

ففي (80)، يتصل المبهم بالفعل أو الحرف المصدرى، ويؤدي إسقاطه إلى تركيب غير سليم. وفي (81)، يؤدي ظهور الضمير المبهم المنفصل إلى مشكل. هذه الجمل، وإن كانت نحوية، إلا إنها ذريعاً غير مقبولة وعدم المقبولية يرجع، دون شك، إلى كون الضمير يظهر في صورته المعجمة، وهو شيء يتنافى وتأويل المبهم. أما في (82)، فليس هناك مشكل، والمبهم ليس بارزاً هناك. وقد يكون في هذه البنى مبهم، في موقع الموضع، إلا أنه عارض. ويضطرنا دخول عامل خارجي يستند له الإعراب إلى إبرازه كما في (80).

والمبهم أن المبهم، ظاهراً كان أو خفياً، لا يرد في مكان موسوم محورياً. بهذا واضح في (80)، لأن المبهم يظهر هناك في مكان الموضع، وهو موقع غير موسوم محورياً (انظر البنية (71) أعلاه). ونفس الشيء يقال عن (81)، لأن مكان الفاعل المحوري مملوء هناك، فيكون المبهم في مكان الموضع. أما (82)، فإذا كان المبهم فيها يتقدم الفعل، فيجري عليه ما يجري على المبهم في (81).

وقد يقال إن المبهم، وإن كان لا يتلقى دوراً محورياً، إلا أنه ينتمي إلى سلسلة تتلقى دوراً فإذا قرئنا المبهم والفاعل بعد الفعل إحصائياً (coindex)، وجعلناهما يكونان سلسلة، فإن «رجل» هذه السلسلة (وهي «أخوك» مثلاً) تتلقى دوراً محورياً من الفعل، وعليه تكون السلسلة الذي يوجد فيها المبهم موسومة محورياً إلا أن المبهم والمركب الامي الفاعل لا يمكن أن ينتميا إلى نفس السلسلة إذا كان قيد السلسلة العام الذي اقترحه تشومسكي (1986 أ) صالحاً. فهذا القيد مصاغ كما يلي :

(83) إذا كانت  $M = (A_1 \dots A_n)$  سلسلة قصوى (maximal)، فإن  $A_i$  يحتل موقعها المحوري الوحيد، و  $A_j$  يحتل موقعها الإعرابي الوحيد. وبناء على هذا القيد، فإن عصباً واحداً في السلسلة يجب أن يتلقى إعراباً، وهو «رأس» السلسلة. إلا أن هذا لا يصدق على (80). فالمبهم هناك يتلقى النصب من المصدر أو الفعل، والعضو الآخر في السلسلة يتلقى الرفع من الزمن. فهذا يوحي بأن المبهم والفاعل لا ينتميان إلى نفس السلسلة وبناء عليه، فإن المبهم لا ينتمي إلى سلسلة موسومة محورياً.

### 2.2.3. مراجعة قيد الفاعل

ورود المبهم، كما رأينا، لا يسوعه الوسم المحوري وفعللاً، فإن عدداً من اللغويين افترضوا بناء على هذا، أن دور المبهم محدود في ملء موقع الفاعل الجملي (غير الموسوم محورياً)، عندما لا يظهر هذا الأخير. فقانون الواحد النهائي (Final-1-Law) في النحو العلاقي أو مبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle) السدي اقترحه تشومسكي (1982) قيـدان يقران بأنـه لا بد في كل جملة من فاعل. (25) إلا أن هذين القيدين لا يطبقان على (80)، فيما نعلم. فالفاعل موجود هناك. ثم إن المبهم في مخصص تط يتلقى إعراباً من الفعل الخارجي أو من المصدر، مما يبين أن مخصص تط هناك ليس موقع الفاعل التركيبي (أو الموضوع الفاعل).

(25) انظر تشومسكي (1982) وهرلمتر وبيسل (1983) بعدد مياقة هذه المبادئ. وانظر بورر (1986) بشأن اقتراح يقترب من اقتراحنا.

ستخلص إذن أن المبهمات العربية لا يسوغ ظهورها الوسم الإعرابي، ولا قيد الفاعل الذي يقره مبدأ الإسقاط الموسع. فعلى افتراض ورود مبدأ التأويل التام (Principle of Full Interpretation) الذي اقترحه تشومسكي (1986 أ)، يجب أن يبحث إذن في الآلية التي تسوغ ظهور هذه المبهمات.

وكخطوة أولى في اتجاه حل هذا المشكل، لنفرض أن مخصص تط في العربية (على عرار لفات أخرى) يجب أن يكون معلوماً. فقد يكون معلوماً بموضع محيل، كما في (84)، أو بموضع غير محيل مبهم كما في (80)، أو بمعال تركيبي يراقب تط الاسمي، كما ينا في الفقرة الثانية :

(84) الرجال جاءوا.

ثم إن المبهمات إما محققة صوتياً، كما في (80)، أو غير محققة فارضة، كما في (82). وبعبارة، فمن مفترض أن التراكيب (80) إلى (82) لها أساساً نفس البنية، أي إسقاط للتطابق يملأ مخصصه المبهم (المحقق أو الفارع). فإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يجعل ورود هذا الموضع ضرورياً، حتى في (82 ب) ؟

أحد الأجوبة الذي يبدو محتملاً هو أن تط يتطلب وجود مراقب يتحكم فيه موكنياً ويقترن به تط. لنفرض أن هناك قاعدة تجعل اقتران تط مع مراقب له ضرورياً، كما في (85) :

(85) اقترن تط (الجملي) مع مخصص تط.

عما تعمله هذه القاعدة هي أنها تجعل التطابق بين المخصص والرأس الذي اقترحه تشومسكي (1986 ب) ضرورياً في الجمل. وفي الفقرات الموالية، نتفحص بعض نتائج حل القاعدة.

### 3.3. نحو التطابق والمبهمات

#### 3.3.1. التطابق غير الضميري

لا حظنا سابقاً أن تطابق الفعل مع المركب الاسمي الفاعل غير الضميري يختلف بحسب وجود هذا المركب قبل أو بعد الفعل. فإذا كان م.س. قبل الفعل، فإن التطابق يكون في العدد والجنس والشخص، وإلا ففي الجنس فقط. ونعتمد هنا بعض الوقائع الواردة :

(86) أ) البات جش

ب) \*البات جاءت.

ج) جاءت البات.

د) \*جش البات

فالمعارضة بين (86 أ) و (86 ب) اعتبرت انعكاساً لشروط التطابق من نمط مخصص - رأس، وكذلك القيود الإعرابية فيه. وليس لنا ما نضيفه هنا. فاهتمامنا سيصب أساساً على التطابق من نمط رأس - مصلة في (86 ج) و (86 د). فقد أسلفنا أن هنا النمط محدود في الجنس في (86 ج)، وأن التركيب (86 د) يمكن إخراجه لسبب إعرابي، لأن تط الاسمى هناك يحتاج إلى إعراب الرفع، والمركب الاسمى بعده كذلك.

إلا أن اللافت للنظر هو أن المعارضة بين (86 ج) و (86 د) تذكرنا بمعارضة موارية لها في بنى المبهومات، معارضة بين (79 أ) و (79 ج). فالمبهم، كما أسلفنا، يمكن أن يؤثث، ولا يمكن أن يجمع. وهذه الواقعة تمثل لها الأمثلة التالية :

(87) أ) إنها زارتني ثلاث شاعرات

ب) \*إنهن زدنني ثلاث شاعرات.

ج) \*إنها رذنني ثلاث شاعرات.

فالتركيب (87 ب) لاحق لأن المبهم جمع. والتركيب (87 ج) لاحق لأنه لا تطابق بين المبهم والتطابق في الفعل في سمة العدد. وأما التركيب (87 أ)، فهو التركيب الوحيد الممكن، لأن التطابق على الفعل هناك يطابق المبهم في الجنس والعدد (وكذلك الشخص، باعتبار أن الشخص الثالث أو الغائب هو أيضاً لا شخص). وعليه، فإن التطابق في هذه التراكييب هو تطابق من نمط مخصص - رأس، وهو تطابق اسمي تام الاسمية.

ولنعد الآن إلى التطابق في (86 ج ود). فإذا كانت هذه التراكييب تراكييب مبهمة، يوجد مبهم فارغ فيها في مخصص تط، فإن العلامة على الفعل يمكن أن تعتبر علامة تطابق مع المبهم الفارع صوائياً، على شاكلة العلامة الموجودة على الفعل في (87 أ). وبما أن هذه العلامة تعتبر اسمية هنا (أي تمثل الجنس والعدد

والشخص)، فإن العلامة هناك يمكن أن تعتبر أيضاً اسمية. وأما لحن (86 د)، فيمكن مواراته بلحن (87 ب) فإذا كان هذا صحيحاً، فإن التطابق في البنى فـ فا يصبح أيضاً تطابق من نمط محصص - رأس، لا رأس - صلة، كما ذهبنا إليه آنفاً ويمكن، بناء عليه، توحيد النمطين في نمط واحد<sup>(26)</sup>

فإذا كان التوحيد واقعياً، فما نتظره هو مزيد من الدعم لهذا الافتراض ضد النظر في القيود المتسوعة التي تطبق في السياقين. وهنا ما نجده فعلاً عندما ننظر إلى التنوع في التطابق.

فقد لاحظ عدد من النحاة أن الفعل قد يحمل أو لا يحمل علامة الجنس عندما يأتي الفاعل بعده، كما في (88) :

(88) أ) زارني ثلاث شاعرات.

ب) زارتنى ثلاث شاعرات.

وهذا التنوع في التطابق مع الفاعل بعد الفعل، لا يواريه تنوع في التطابق مع الفاعل قبل الفعل. و (89) لائحة لأن التطابق محدود في العدد والشخص :

(89) \*البسات جاءوا

ومما يلفت النظر أن نفس التنوع في الجنس نجده في التراكيب المبهمة. وهذا ما يمثل له الجملتان التاليتان (المادتان هنا) :

(90) أ) إنه زارني ثلاث شاعرات.

ب) إنها زارتنى ثلاث شاعرات

ويمكن رصد وقائع التنوع في التطابق والمبهمات إذا افترضنا أن (88) لها أيضاً بى مبهمة، حيث المبهم عنصر فارع في مخصص نمط يراقب التطابق. فيما أن المبهم فارع جاز تعيينه بواسطة لاصقة للمؤنث المفرد أو للمذكر المفرد.

### 2.3.3. التطابق الضميري :

أسلفنا أن الضير المنفصل الفاعل لا يمكن أن يظهر مع الفعل، مما يبرر لحن الجملتين التاليتين

(26) نظر محمد (1987) بشأن اقتراح مماثل، ولكنه مع ذلك مختلف عن اقتراح

(91) أ) \* جاء هم.

ب) \* جاءوا هم.

وهي مقابل هـ، يمكن أن يتقدم المنفصل الفاعل في المعنى على الفعل، سواء أكان فاعلاً تركيبياً أو موضعاً مشدوداً إلى المتصل الفاعل

(92) هم جاءوا.

والسدي بلغت النظر أن المبهم لا يمكن أن يظهر في مكان الموضع في تركيب ضميري. وهذا ما توضحه الأمثلة التالية :

(93) \* إنه جئت

(94) إني جئت.

(95) إنه جاء.

فالصير في (95) لا يمكن أن يؤول مبهماً. ويمكن رصد هذا بافتراض أن الشخص الثالث (العائب) يختلف عن عدم الشخص الموجود في الصير المبهم، مما يؤدي إلى عدم التطابق. فكون (95) لا تقبل تأويل المبهم بالنسبة للصير الموضع راجع إلى كون الفعل يسد دوراً محورياً إلى فاعل محيل (وإن غير مبهم)، وهو الصير المتصل به، وكون صير الشخص لا يمكن أن يكون عائداً على المبهم، لعدم تطابقهما في الشخص (الشخص الثالث وعدم الشخص، على التوالي). فلحن القراءة المبهمة في (95) يمكن أن يعادل بلحن القراءة في (93).

فإذا كان هذا صحيحاً، فإن التركيبين (91 أ) و (91 ب) يمكن أيضاً إخراجهما لنفس السبب، أي إذا اعتبرنا أن في بيتيهما موضع فارغ يتقدم الفعل. ففي هذه الحالة، لا يجوز أن يكون الضير الفائب هناك عائداً على المبهم الفارغ.

### 3.3.3. استخراج الفاعل والمبهمات

رأينا أن استخراج الفاعل إلى موقع قبل الفعل يؤدي حتماً إلى وجود تطابق إحصائي. ففي الاستفهام، مثلاً، يمكن معارضة (96) ب (97) :

(96) أي رجال جاموا ؟

(97) \* أي رجال جاء ؟

وتفسر الوقائع نجدها في التفسير :

(98) الرجال جاؤا.

(99) الرجال جاء.

وكما يينا سابقاً، فإن المركب الاسمي في (98) ملتبس بين أن يكون فاعلاً مياراً، أو موصفاً في بية تفكيكية. فإذا كان فاعلاً، فإنه يسطح في محصص تط. والذي يسوع هذا النقل أن المركب الاسمي لا يستطيع أن يتلقى إعراباً في محصص ز، لأن التطابق الاسمي يمتص إعراب ر فماداً عن المركب الاسمي الذي ينتقل إلى محصص المصدر في (96) ؟ كيف يصير التطابق الاسمي إجبارياً هناك ؟ لماذا لا يكون التركيبان (97) و (99) سليمين بوجود مبهم في محصص نسط، يراقب التطابق في الفعل ؟

هناك مشاكل يجب حلها هنا. فالتطابق في هذه الحالات هو تطابق على «مسافة بعيدة». وإذا أخذنا بفكرة كين (1987) Kaune التي مفادها أن هذه الحالات مركبة من «قطع» يكون فيها التطابق محلياً، فيجب أن نحدد كيف يتم هذا. ثم يجب، بعد هذا، أن نرفع إمكان ظهور المبهم هناك. فهذان المشكلان مرتبطان، وإن كانا مختلفين.

لنتأمل مشكل المحلية في التطابق. فقد بين كين أن التطابق على مسافة بعيدة في الجملة العرسية (100)، يتم عن طريق سلسلة (سلسلة النقل) تتضمن عدداً من المقولات العارعة. فهذه الآثار تخلق علائق محلية، ولا نحتاج إلى افتراض علاقة «بعيدة» بين الموقع الأول والموقع الأخير فقط. وهذا ما تبينه (101) :

Je me demande combien de tables Paul a repeint-e-s (100)

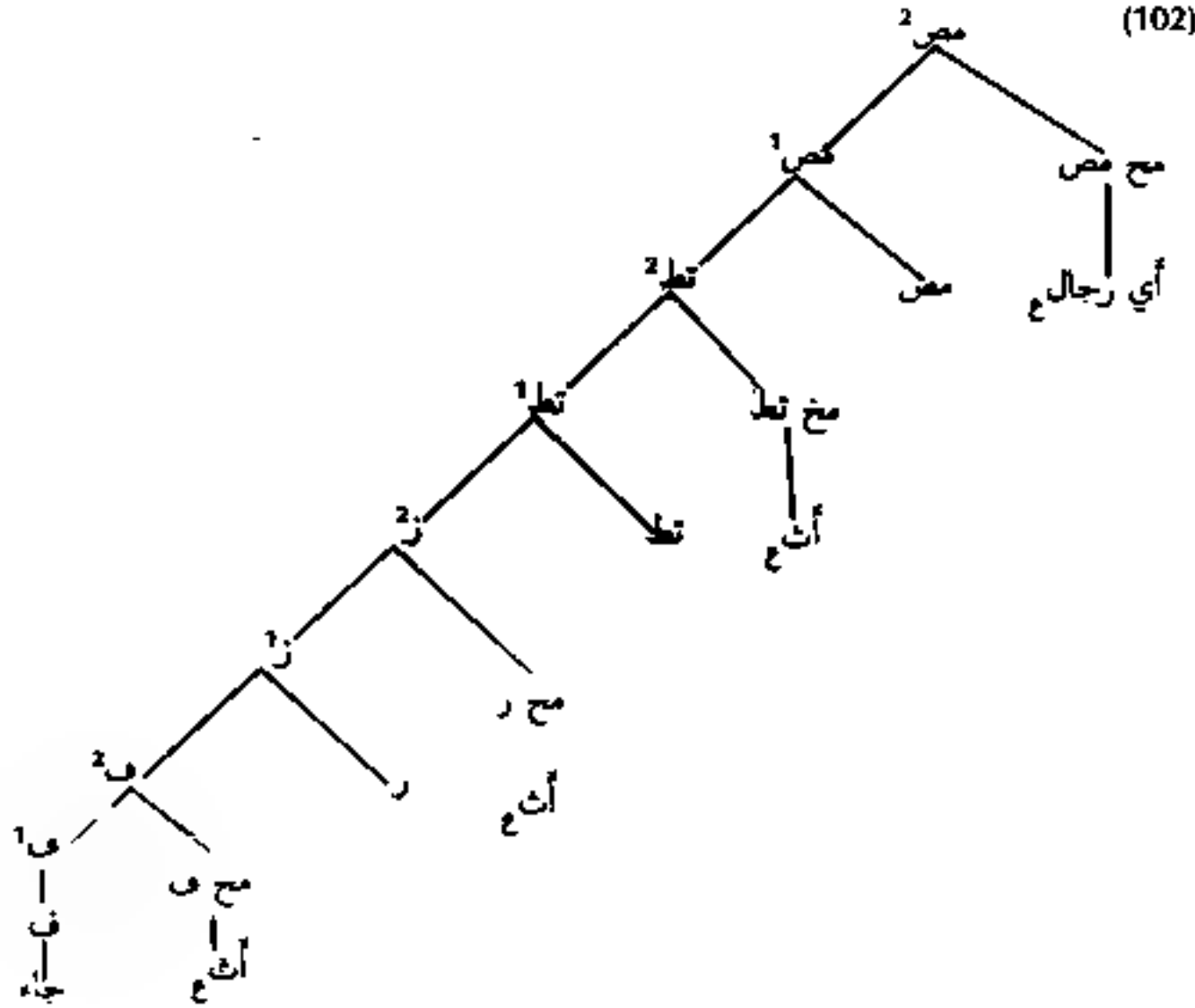
(101) [...] combien de tables<sub>i</sub> Paul a [e]<sub>i</sub> AGR<sub>i</sub> repeint-e-s [e]<sub>i</sub>

فكين يعترض أن اسم المفعول (past participle) مع معموله لهما إقطاع يعلوه تط، وأن أثر المركب الاسمي الملحق بتط، والمتحكم مكوبياً في تط، هو الذي يراقب التطابق، ويجعله محلياً ونحيل على المقال لمن يريد التفصيل.

إذا أخذنا بفكرة المحلية هذه، يمكن أن نقول إن المركب الاسمي المستقل إلى محصص مص يجب أن ينتقل إلى محصص نسط، أو إلى موقع ملحق به،



ويكون أثره (بعد انتقاله إلى مخصص مصر) متحكماً مكويماً في تط هي تشجيرة محلية، وهذا ما تمثله البنية التالية :



فإذا كان الانتقال كما هو مبين في (102)، فإن أثر المركب الاسمي يكون مخصصاً لتط ويراقبه، وعن هذه البنية ينتج التطابق الاسمي ضرورة، في الجنس والعدد، فلا ينتج عن ذلك التركيب (97)، وإنما ينتج (96). وأما إذا كان هناك مبهم يراقب تط، فإن المركب الاسمي المتفعل لا يمكن أن ينتمي إلى نفس السلسلة، لعدم إمكان مراقبته للمبهم.

ويدعم هذا عدد من الوقائع لتتأمل التراكيب التالية :

(103) أي رجال تظن أنهم جاءوا ؟

(104)\* أي رجال تظن أنه جاءوا ؟

(105)\* أي رجال تظن أنه جاء ؟

فلحن (104) و (105) يبين بوضوح أن المركب الاسمي المتقل لا يمكن أن يراقب مبهماً. أما الضمير في (103)، فإنه يجعل التطابق محلياً

#### 4.3.3. المبهمات والبناء لغير الفاعل

يبين أن المبهمات ضمائر ثمى خالية من كل محتوى دلالي، وهي تظهر في مواقع غير موسومة محورياً إلا أن هذا لا يصدق على الضمائر المبهمة التي توجد في البنى المبهمة لغير الفاعل، كما في (106) :

(106) أ) جُلسَ هنا.

ب) يوم البارحة.

فإذا اعتبرنا أن هذه الأعمال لها فاعل مبهم، كما في الفاسي (1988 أ)، فإن هذا الضمير يعود على موقع (محوري/دلالي) هو موقع الحدث وكما يبين هناك، فإن المفعول المطلق يحقق أيضاً الحدث، وهذا يجعل ورود مع الضمير المبهم غير ممكن، كما يبين ذلك لحن (107 أ)

(107) أ) يوم نومٍ ثَقِيلٍ.

ب)\* يوم يوماً ثَقِيلاً

ويعتقد أن لحن (107 ب) يرصد المقياس المحوري. فدور الحدث هناك محقق بعبارتين الضمير المبهم والمفعول المطلق. فإذا اعتبرنا أن الشبكة المحورية للفعل تنص مفعلاً للحدث، كما في نظرية هكنبتم (1985)، فإن المقياس المحوري

يصبح وارداً بالنسبة لتحقيق هذا الموقع. د (107 ب) لائحة لأن المقياس المحوري يشترط أن الدور المحوري الواحد يسد إلى موقع واحد، وكذلك المكس. ويمكن إخراج (107 ب) أيضاً بالجوء إلى نظرية الربط. فالمبدأ ج يقر بأن العبارات المحيلة حرة، وليس الأمر كذلك هنا، لأن المفعول المطلق مربوط إلى الصير المصم. وبناء على هذا، تكون الصائير المبهمة في البناء لغير الماعل غير «مضافة» ولا «رائدة»، بل هي دلالية محورية.

#### 4.3. توزيع المبهات ومسوغات ظهورها

تفحصنا عدداً من السياقات التي تظهر فيها المبهات وتأخذ المبهات صوراً مختلفة بحسب السياقات التي تظهر فيها، إذ تكون مفصلة أو متصلة أو فارعة ومن المحتمل أن تكون المبادئ التي تتحكم في توزيع صائير الشخص هي عينها التي تضبط توزيع الصائير المبهمة. فالصائير المفصلة تظهر عادة في موقع غير موضوع، كموقع المحور، إذا كان موقعاً غير معمول فيه. أما الصائير التي يعمل فيها عامل لمظي، فتكون لواصق متصلة بماملها. فهذه المواضع تعتبرها أمثلة للاتصال، لا إسقاط صم.

وبريد أن نمرر مواضع اتصال الصير المبهم عن مواضع تمثل حالات إسقاط ضم إسقاط صم في معناه الدقيق هو توارد موضوع تركيبي صم مع تطابق اسمي «عي بما يكفي» لتعيين هذا الصير الفارع (انظر ريديري (1986) في هذا الصدد). فهذا الصير الفارع لا يرد مع الأفعال المتصرفة، وتُخلَّل كل حالات الاضمار مع الفعل المتصرف على أنها حالات اتصال.<sup>(27)</sup> أما إسقاط ضمير الشخص، فهو غير ممكن كذلك مع الصفات، كما يبين ذلك لن (108 ج).

(27) يمكن، مبدئياً، تصور أن بعض الحالات في العمل المتصرف هي حالات إسقاط صم، لا حالات اتصال. كل تصور أن الصير المالب المرد في الفعل المتصرف مُتَقَطَّ، لا متصل. فهذا يقاين العرق الذي وضعه القدماء بين الاتصال والاستتار، إلا أنه يحد النحو أكثر، ولا يرى ما الداعي إلى افتراضه والأخذ بهذا التقييد.

(108) أ) هو مريض.

ب) أنت مريض.

ج) مريض.

وبالمقابل، فإن إسقاط ضم يبدو ممكناً مع المبهمات فإذا كان المثالان في

(109) لهما نفس البنية، فإن ضم يكون هو العاقل التركيبي في (109 ب)

(109) أ) أهو مستحيل أن تتفق يوماً ؟

ب) أمستحيل أن تتفق يوماً ؟

فهم يحتاج في تعيينه إلى سمة العدد والجس فقط، ولا يحتاج إلى سمة الشخص،

لأن سمة الشخص غير محصورة في التطابق في الصفة. فالمبهم يراقب هاتين

السمتين في الصفة. والصفة لا يمكن أن تحمل سمة الجمع، للأسباب التي ذكرنا،

ولا تكون مؤنثة لأنها تتطابق مع الجملة العاقل التي يمنحها (والجملة في حكم

المذكر). وعليه تكون التراكيب التالية لائحة :

(110) أ) أمستحيلة أن تتفق يوماً ؟

ب) أمستحيالات أن تتفق يوماً ؟

ومرر آخر بين المبهمات وغير المبهمات من الصائرات أن الأولى لا تظهر في

صورتها المنفصلة إلا قليلاً. لتذكر شذوذ الجمل (81)، المعادة هنا :

(111) أ) ؟؟ هو يؤسفنا أن بعيد نفس الكلام.

ب) ؟؟ هو جاء أحوك.

فشذوذ هذه الجمل راجع إلى أن المبهم لا يتوافق والقراءة المفخمة التي يملئها

وجود صير منفصل وهذه القراءة قد يمنحها تأويل المبهم.<sup>(28)</sup>

وعليه، لا يكون للصائرات المنفصلة المبهمة وغير المبهمة نفس التوزيع. أما

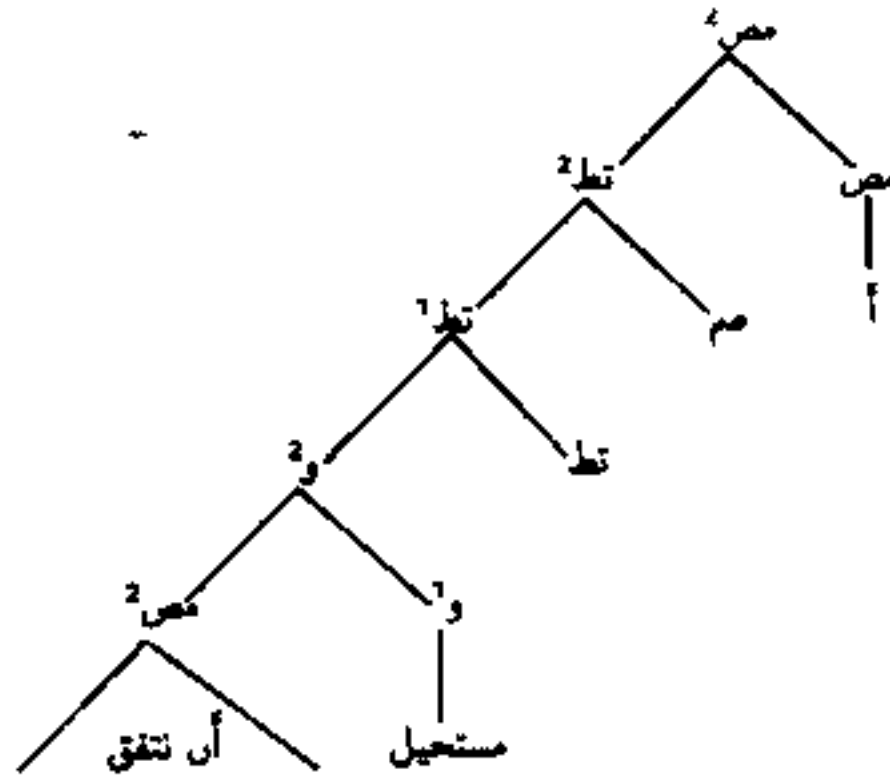
المنفصلة، فقد يكون لها نفس التوزيع، فيما نعلم، باستثناء أن الأشكال المبهمة لا

تظهر في مواقع موسومة محورياً. وبعثد أن ظهور المبهم توغّه القاعدة (85)

(28) يمكن رصد هذه قراءة التفسير في المبهمات إذا فرضنا وجود آلية فلاشباك في الصورة المطبوعة. تشير إلى الجملة (أو المركب الاسمي) بالمبهم كما اقترح ذلك تشومسكي (1986) أ. وانظر كذلك شلوسكي (1987).

والنطاق في كل حالات المبهمات يراقبه المبهم ولرى كيف يتم ذلك، تقترح  
ابنية (112)، مانسه للجمله (109 ب)

(112)



عالمهم الفارع يولد تحت محمص تط (في الموقع الذي يولد فيه المبهم  
المعجمي)، والصفة تنتقل إلى تط في البنية السطحية لتلقي الإعراب. وهنا  
التطابق يراقبه المبهم، طبقاً للقاعدة (85)

والخلاصة أننا نرى أن بعض خصائص تطابق الجمل مع الفاعل، والبس التي  
رتبتها فـ قـ مـ، وكذلك استخراج الفاعل، يمكن تفسيرها إذا افترضنا ورود مبهم  
فارغ في محمص تط في الجمل العربية الذي لا يظهر فيها مركب اسمي في  
محصص تط. والموقع الذي تظهر فيه المبهمات هو موقع غير موضوع، ولا يمكن  
لمبدأ الإسقاط المعجم أن يكون مسوغاً لهذه المبهمات. وقد اقترحنا أن القاعدة  
الكلية (85) هي ما يسوغ ظهور موضع في محمص تط (29)

(29) من نظرية مثل التطابق يمكن أن تستنتج من القاعدة (85)، نظراً إلى وجود مبادئ متضادة في القوالب المختلفة  
لنظرية النحو، وعلى الأخص النظرية المحورية والنظرية الإعرابية ونظرية الربط، فـ تط يمكن أن يكون  
(إحالي)، أي موسوم أو غير موسوم إعرابياً. وإذا كان تط (+ إحالي)، فهو اسمي بالصيغة، وموسوم إعرابياً، وإذا  
كان (- إحالي)، فإنه إما أن يكون (- اسمي)، فيكون موسوماً إعرابياً، وإما أن يكون (- اسمي)، وحينئذ يكون

### خلاصة وخاتمة

اقترحنا، في هذا الفصل، نظرية لاتصال الضمير والتطابق وإسقاط صم. فلنكن  
نتمكن من حل مشكل الاشتراك بين الأشكال الضميرية وعلامات التطابق، افترضنا  
أن تكون الضمائر المتصلة وعلامات التطابق من نفس الطبقة، وأن تكون طبيعتها  
الإحالية وغير الإحالية مرتبطة بالموقع الذي تولد فيه في التركيب. وبما أنها  
أشكال مربوطة، فإن وسيط إحالية التطابق يثبت بشكل أو آخر، حسب وجود  
قاعدة تركيبية للاتصال أو عدم وجودها.

من جهة أخرى، فإن أشكال التطابق مكونة من سمات. وقد ذهبنا إلى أن  
بعض المجموعات السماتية «اسمية»، وبعضها لا تمثل اسماً، فإذا كان تط اسماً، فإنه  
يستحق الإعراب. كنتيجة لهذا، فإن الفاعل التركيبي يضطر إلى الانتقال إلى  
مخصص تط في تراكيب فـ فا فـ فـ لتلقي الإعراب من تط. وهذا التقليل ليس  
ضرورياً في البنى فـ فا فـ فالرمز وحده هو الذي يسند إعراباً إلى الفاعل هنا.  
ولهذا نتائج بالنسبة لسمطية الرتبة.

وقد حللنا التراكيب المجهمة في العربية كذلك، وكيف تتفاعل مع الرتبة،  
والتطابق، وإسناد الإعراب. وقد بينا أن عدداً من الوقائع يمكن رصدها إذا افترضنا  
وجود مبهم فارغ في البنى فـ فا فـ فـ وهذا يعبر لماذا يبدو التطابق محدوداً في  
هذه البنى في الجنس. بل إنه يوحد نوعي التطابق اللذين افترضنا وجودهما .  
التطابق مخصص - رأس والتطابق رأس - فضلة. فهذا التطابق الأخير يبدو وكأنه  
حالة خاصة من نمط التطابق مخصص - رأس، حيث المبهم مراقب من موقع  
مخصص تط، وهناك مراقب ثان (في سمة الجنس فقط) يوجد في مخصص فضلة  
تط.

غير موسوم إعرابياً. لاحظ، مع هذا، أنه عند يكون تط موسوماً إعرابياً، وليس موسوماً محورياً، فإن قيد  
المطلوريه (validity) يحتم عليه أن يكون من سلسلة بالضرورة. وعنده يكون تط مقروفاً بسابق ضروري. وإذا  
فإن الناتج يكون غير سليم. ويمكن أن يقرن تط إلى اليمين أو إلى اليسار. فإذا قرن إلى اليمين، فإن المراقب  
يكون مخصص تط. وإذا قرن إلى اليسار، فإن الاقتران لا يكون قهسياً، لأن الاقتران القهسي يشترط فيه أن  
يكون الرابط متحكماً مكوناً في المربوط. وهذا يعبر لماذا يعتبر التطابق بين الرأس والفضلة هامشياً. لاحظ أن  
هذا الاقتران يوازي اقتران المبهم بجملة صلة.

## الفصل الرابع

### الصفة، الجهة، ومستويات البناء

نحلل، في هذا الفصل، خصائص الصفات المعجمية والتركيبية وندرج صر دراسة الصفات ما دعي في الأدبيات التقليدية بالصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول فهذه كلها صفات، وإن كانت الصفة في معانيها الصيق تختلف عن اسم الفاعل واسم المفعول في كون هذين الأخيرين في خصائصهما «الداخلية» أقرب إلى الأفعال منهما إلى الصفات أو الأسماء. على أن اسم الفاعل واسم المفعول بالنظر إلى خصائصهما «الخارجية» أيضاً صفات، لأنهما يحملان إعراباً وتطابقاً هو تطابق الصفات، وليس تطابق الفعل المتصرف. وتشارك الصفات مع اسم المفاعل واسم المفعول في كونها مشتقة من جذور فعلية، ولا يمكن اعتبار جدد الصفة مادة معجمية «درية» (atomic) أو أصلية. وهذا يختلف جذرياً عما هو عليه الأمر في الإنجليزية أو العربية. صفات مثل «كبير» أو «طويل» مشتقة في العربية، لكن big و tall في الإنجليزية أو grand و haut في الفرنسية ليست كذلك، بل هي كلمات درية أصلية. وإذا كانت كل الصفات (أو جلها على الأقل) فعلية الأصل في العربية، فإن الفروق في الخصائص الإعرابية والمحدورية بين الصفات المحضة وأسماء الفاعلين والمفعولين يمكن رصدها بافتراض أن بناء الصفة (أو تكوينها) يتم في مستويات مختلفة في النحو (في التركيب أو المعجم).

ومن جهة أخرى، فإن اللواحق التي تنتج التحول المقولي (من الفعلية إلى الضميمة) لها خصائص جبهة وهذه الخصائص تأتلف مع الخصائص الجبهة للجذور الفعلية لتكون أسماء الفاعلين أو المفعولين أو الصفات المحضة. هذا الائتلاف ينتج عنه تصفية بعض الخروج لعدم تلاؤم خصائص الجذر وخصائص اللاصقة، ويمكن من رصد كاف «الشعرات» الموجودة، أي كون بعض الأفعال تشتق منها الصفات وأسماء الفاعلين أو المفعولين، وبعض آخر لا تشتق منه إلا الصفات، وثالث لا تشتق منه إلا أسماء الفاعلين والمفعولين وفي هذا الصدد نبيّن أن مفهوم «الحدوث» يلعب دوراً في التسبؤ بالشعرات، في الأنواع المختلفة.

أما بخصوص الإسقاطات الضرفية للصفات، فنبيّن أن تراكيب أسماء الفاعلين والمفعولين هي إسقاطات للجبهة، وللتطبيق كذلك، بينما قد لا تكون الجبهة في الصفة المحضة إسقاطاً تركيبياً، وكذلك التطابق في هذه المقولات قد تكون سمات معجمية لللاصقة الصفة ونقدم روائع تشخص التمييز بين الإلصاق المعجمي والإلصاق التركيبي

الفصل منظم بالشكل التالي. ففي الفقرة الأولى، تتمحور الطبيعة المقولية لطبقة من الصفات المحضة وهي طبقة تقابل طبقة ما يدعى بالصفات (adjectives) في الإنجليزية أو العرسية، إلا أن هذه الطبقة، مع هذا، مشتقة. ونبيّن لماذا لا تنتج جميع الجذور الفعلية هذه الأشكال ثم نحلل الخصائص المقولية والمحورية والإعرابية لما يدعى بأسماء الفاعلين، وكيف تنتج هذه الخصائص عن أحياء مختلفة للإلصاق. ونبيّن أن أسماء الفاعلين والصفات المحضة تشترك في الخصائص المقولية الموروثة، فهي جميعاً أفعال في مستوى من، وهي صفات في المستوى الضرفي وتشترك المقولتان أيضاً في خاصية جبهة، وهي دلالة اسم الفاعل على الحدث. إلا أن اسم الفاعل يختلف عن الصفة من وجهة النظر الإعرابية أو المحورية. وكذلك باعتبار الجبهة. والخصائص المختلفة لكل من اسم الفاعل والصفة يمكن إرجاعها إلى كون الإلصاق يطبق في مستويات مختلفة من النحو، مما ينتج عنه تحول مقولي متقدم أو متأخر في الاشتقاق.



وفي الفقرة الثانية، نعرض للعلاقة بين البناء (للمفاعل أو للمفعول) والجهة ثم نبحث إلى التمييز المحوري (thematic identification) والطريقة التي ترصد بها لخصائص المحورية للصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين

## 1. الصفات وخصائصها

### 1.1. طراز الصفات : (prototype)

في لغة مثل الإنجليزية (أو الفرنسية)، ليس هناك شك في أن الصفات تمثل طبقة مقولية في المعجم، مثل الأسماء والأفعال. والصفة الطراز تدل إما على لون (بعض، yellow, red)، أو على مقياس (narrow, thick, big, short)، أو على العمر (old, young)، أو على صفة حسية (... hard, soft, light, rough)، أو على سرعة (fast slow...) هذه الصفات ذرية معجمياً، بمعنى أنها غير مشتقة من أشكال معجمية أخرى وعلاوة على هذا، هذه الصفات لا تقابلها أفعال. ليس هناك أفعال \*to yellow أو \*to big أو \*to rough. وبعبارة أخرى، الصفات الأصول في الإنجليزية هي توزيع تكاملي تام (أو شبه تام) مع الأفعال وإضافة إلى هذه الصفات الذرية، هناك صفات غير ذرية، يجب ساؤها في المعجم أو في التركيب، بإصاق صافية به صفات مثل beautiful, healthful, harmful, helpful, ridiculous, ingenious, delicious، وفي مقابل هذا، فإن صفات مثل surprising, puzzling, tempting, known, believed, broken، مكوّبة في المعجم أو في التركيب، بحسب خصائصها المحورية والإعرابية، أساساً، وكذلك بالنظر إلى نظرية الكلمات التي تنبأها

وليس في العربية صفات ذرية تذكر، فيما نعلم. بل إن جل الصفات تقابلها أفعال، وهي مشتقة من جذر صامت (يحمل نفس المعنى الجهي / التصوري الذي يحمله الفعل المقابل له) مضافاً إليه لاصقة صفيّة. صفات مثل «مريض»، و«حزين»، و«طويل»، و«بليد»، و«ضعيف»، الخ، تقابل الصفات الذرية الإنجليزية، إلا أنها مشتقة من أصل فعلي صامت صيغ على «مبيل». هذه الصفات، حلاًفاً

للصفات الإنجيلية، لها أفعال ومصادر موارية لها. تقول : حزن حزناً، وطال طويلاً، وبلد بلاداً، وضعف ضعفاً الخ. وهناك صيغ أخرى للصفات، مثل «حسن» و«أبيض» و«فرح» و«عطشان». فهذه الأشكال يمكن التنبؤ بها إلى حد من معنى الجذر.<sup>(1)</sup>

وعلاوة على هذه الأشكال، التي توارى الصفات الدرية في الإنجيلية، هناك صيغ مطردة للصفات. وهذه الصيغ هي ما يسميه القدماء بأسماء الفاعلين والمفعولين مثل «نافع» و«معروف»، وما يسميه النحوي العربي بـ participles. وأقرب ترجمة لهذه اللفظة هي «مشارك»، أي الذي يشترك في الفعلية والاسمية في نفس الوقت. فهذه صفات، كما سنبين، من الناحية المقولية. والجذور غير الثلاثية لا تأتي منها الصفة إلا بصيغة المشارك. فالجذر الثلاثي يمكن أن تصاع منه، مبدئياً، ثلاثة أشكال من الصفات : (أ) صيغة الصفة المحضة (أو المشبهة)، (ب) صيغة اسم الفاعل و (ج) صيغة اسم المفعول وأما الجذر غير الثلاثي، فلا تصاع منه إلا (ب) و (ج)، وليس هناك ما يقابل (أ)

وفي الواقع، فإن الجذر الواحد لا ترد منه كل هذه الصيغ، ضرورة هناك جذور لا تصاغ منها إلا الصفة، مثلاً، وأخرى لا يصاغ منها إلا اسم الفاعل، وثالثة يصاغ منها الاثنان. تقول مثلاً : مريض وقبيح من «مرض» و«قبح». ولا تقول «مارض» أو «قابح». وتقول «صارب» على «فاعل» من «صرب»، أو «واقف» من «وقف»، ولا تقول «وقيف» أو «صريب» الخ ثم تقول آمس وأمين وسالم وسليم الخ فهناك إذن ثمرات وفروق تورييمية بين الصيغ المذكورة وما نتمناه هو أن نكون هذه الثمرات والفروق مطردة، ويمكن رصدها بصواب ومبادئ نحوية وهي الفقرات الموالية، بين أن التمييز الأساسي في العربية بين الصفات الطرار والصفات الأخرى لا يمكن رصده باللجوء إلى فرق بين ما هو أصلي وبين ما هو مشو. كما في الإنجيلية، بل بين الخصائص الحية لدواصق الصفات (لاصقة الصفة ولا صفة المشارك)

(1) هناك الصفة التي ليست مشبهة باسم الفاعل مثل أبيض وأسود والتي لا يمكن اشتقاقها من فعل، عدم وجود هذا بيط مثل «مريض» أو «سليم» يمكن أن يعتمد أصلاً لها ومع ذلك، فهذه الصيغ مشتقة من جذر معني مجرد ولا يهم أن يكون هذا الجذر لا يحسن فعلاً مصراعاً بسيطاً

## 2.1. بعض الخصائص الجهية

يميز النحاة التقليديون بين خصائص اسم الفاعل الجهية وخصائص الصفة فالصفة تدل على وضع قار ودائم، أو على الثبوت، بينما المشارك يدل على شيء واقع وعارض أي على الحدوث. ثم إن اسم الفاعل يدل على حدث أو عمل في نقطة معينة من الزمن فقط، بينما الصفة تدل على شيء لارم، يصدف في أي وقت من الزمن وكما يقول عباس حسن، فإن الصفة «تدل على معنى في الماضي يسمر في الحاضر ويدوم»<sup>(2)</sup>

وأخيراً، فإن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ويدل على الحاضر أو المستقبل، ولا يدل على الماضي، بل إن بعضهم ذهب إلى أن اسم الفاعل يوارى المصارع<sup>(3)</sup> هذه الملاحظات تحتاج إلى تقويم وتوضيح وتصحيح.

قد يتبادر إلى الذهن أن مقولة الحدوث والثبوت التي وظفها النحاة في تحديد الفرق بين الصفة واسم الفاعل يمكن أن تموض بمقولة الحركية والسكونية (dynamcity / stativity) التي توجد في الأدبيات اللسانية الحالية. وهكذا تكون الصفات سكونية، بينما تكون المشاركات حركية. فالأفعال التامة السكون لـ تكون لها أسماء فاعلية، ويمكن أن تصلح فقط لاشتقاق الصفات، تقول كريم من كرم، لا كارم، وخس من خس، لا حاس، ونشط من نشط، لا ناشط، وشبيه ومثيل وطويل وكبير وصحيح وبعيد وأبيض وأحمق، وهلم جرأ. هـ «فاعل» لا تأتي من كل هذه الأفعال. وعلى العموم، فإن الأفعال التي على «فعل» خاصة، وفعل (عالم)، لا تأتي منها إلا الصدت. وهذا يمكن رصده باعتراض أن سكونية الجذر الفعلي تتناقض وحركية صيغة اسم الفاعل.

إلا أن هناك أمثلة مضادة عديدة لهذا الاقتراح. لأن عدداً من الأفعال اللارمة السكونية يأتي منها اسم الفاعل، تقول : صالح وقاسد وطاهر وباطل وأمن وصائق، الخ، وكلها تدل على سكون. وهناك أفعال متعدية ساكنة مثل عارق وعالم وجاهل

(2) النحوي الوافقي، ج3، ص. 295

(3) انظر على سبيل المثال من المحدثين كثرهيو (1975)، وهذا هو موقفه القديم.

وفهم وناسم وكاره ومحب<sup>14</sup> الح<sup>14</sup> فهذه الأفعال ساكنة بجميع الروائر الكلاسيكية لسكون. فهي لا تتصرف في الأمر. لا تقول «أصلح» أو «أفسد» أو «أجهل» الح. وهي لا تظهر مع الظروف مثل «عمداً» التي تتطلب فاعلاً إردياً لا تقول «\*يعرف الجواب عمداً» ولا «\*يحبها عمداً» وهي لا تظهر في وصلات أعمال المراقبة مثل «\*أقنعته بأن يعرف الجواب»، أو «\*أقنعته بأن يصلح» ولا تظهر في التراكيب «العائقة» (pseudo-cleft) كم في «\*ما فعله هو أنه عرف الجواب، \*ما فعله هو أنه صلح. وهي لا تدل كذلك على التدرج (progressive) لا تقول «أب صالح»، بمعنى أب متدرج في الصلاح، الح معد من هذه الروائر ترور المنفدية أو الإرادة<sup>15</sup> فالأمر يقتضي الإرادة، وكذلك بعض الظروف. التواجد ص وصلات أعمال المراقبة شرطها الإرادة كذلك، الح والمنفدية تقتضي وجود وضع حركي<sup>16</sup> لا أن المنفدية ليست هي الرائر الوحيد للحركة والتدرج يمكن أن يروى حركية بعض الأوضاع، وإن كانت هذه الأوضاع ليست من الأعمال أو الأنشطة. فالجملة (1)، مثلاً، تصف وصفاً حركياً، وإن لم تكن هناك معنوية.

(1) الدمع هامر.

فهذا الوصف يصف انتقالاً من حالة إلى أخرى، أي حدث (process)، وهو حدث ممتد.

وبناء على ما تقدم، يمكن استخلاص أن صيغة «فاعل» ليست خاصة بالتدرج، ولا بالجهة الحركية. فكلمات مثل «عارف» أو «باطل» ليست معنوية، ولا إرادية، ولا حركية، ولا تدرجية. فما الذي يسوع وجود هذه الكلمات، وما الذي يوحد بينها وبين الأعمال والأنشطة والأحداث؟ وما الذي يميزها عن صفات مثل «طويل» و«أبيض» مثلاً؟ فالنحاة القدامى لم يخرجوا أي فعل، حتى الأعمال الساكنة المحضة، من إمكان بناء اسم الفاعل. ومبطلهم أن هذه الأعمال يمكن أن تكون لها قراءة تدل على الحدث، وحيداً يصح بناء اسم الفاعل منها ممكناً

14 هذه الأفعال متعدية، بالمصادفة، وقد جعل بعض النحويين يعتقدون أن اسم الفاعل يبنى بفعل من متعدي ولكن بناء من اللزوم ينصح بقيد عدم السكون (انظر مثلاً ورايت Wright 1958 ج 1 ص 131-132)، إلا أن الأمر مخالف لهذا فمن جهة، هناك أفعال ساكنة لازمة يبنى منها أسماء فاعلين (مثل «صلح» و«بطل» الح) وهناك أفعال متعدية لا يبنى منها اسم الفاعل مثل «أشبه»

إلا أن المعطيات مدحس هذا الرأي فالأفعال التامة السكون لا تسمى منها صيغة «فاعل» (لا تقول \*جامل ولا \*قابح، الحج)

فما هو إذن التعميم الذي يرصد إمكان بناء «فاعل» ؟ يبدو أن الحواب هو أن صيغة «فاعل» لا تميز بين ما هو ساكن وبين ما هو حركي، أي بين وضع يظل قاراً عبر الزمن ووضع يتغير، بل بين وضع مقيد رسمياً (أو وضع ظاهري عارض)، ووضع غير مقيد رسمياً (أو مطلق أو دائم) فصعات مثل «حس» و«عريق» و«سجين» تصف حالات لا يكون فيها الامتداد الرسمي وارداً فالوضع مسجّم وممتد، وغير متغير، عبر امتداده، وليس الأمر كذلك في «عارق» أو «مسجون»، فهنا ليس القياس الرسمي وارداً، قد يكون ممتداً أو لحظياً، ولكن المهم هو أن الحدث (أو الحالة) يبدأ في وقت من الزمن، وينتهي في وقت آخر. فإذا قلت «عارق»، فأباك تعني أن شخصاً يوجد في حالة عرق، ولكنه قد لا يكون في هذه الحالة بمدد مدة، وقد تعني أنه يدخل في هذه الحالة (الجهة البدئية inceptive). أما إذا قلت «عريق»، فإن وجهة المتكلم هو وصف حالة دون اكتراث بالامتداد الزمني وبرس البدء. وهذا هو المضمون الأساس في الملاحظة الأولى عند القدماء

والملاحظة الثانية التي نجدها عند القدماء، يبدو وكأنها تميز بين الصفات والمشاركات باعتبار الامتداد (durativity)، إلا أن هذا غير صحيح، إذ لا يمكن التمييز بينهما باستعمال هذا العنصر الجهي فاسم الفاعل يدل على الجهة المتصلة الممتدة. لتأمل الجملة التالية

(2) عمرو صارب ريداً

فهي هذا التركيب، لا يصير الحدث إلى نهاية، بل هو ممتد ويدل اسم الفاعل هنا على التدرج كذلك. فإذا كان التدرج مكوياً من الاتصال (أو الامتداد) وعدم السكونية، فإن التمييز يكون بين شيء مسجّم في امتداده وشيء توجد نقطة انقضاء في امتداده

والملاحظة الثالثة التي أوردتها القدماء مبينة على المعارضة التالية .

(3) أ) عمرو صارب ريداً الآن

ب) \*عمرو صارب ريداً أمس

فإذا كان اسم الفاعل حاملاً لزمس / جهة اللاتمام (imperfective)، كما في الفعل المصارع، فإن لحن (3 ب) يمكن رصده بنفس الكيفية التي نرصد بها لحن (4) :

(4) \*بضرب ريد عمر أمس

لا حظ، مع ذلك، أن هذه التراكيب اسمية، وأن رأسها صرفة تنصص عنصر رمس فرع، منه [- ماض]، فهذا التخصيص يحمل الجملة الاسمية لا تتلاءم والظروف الرمسية التي تحيل على الماضي، ومن هنا لحن (4) فكون التخصيص الزمسي حاصية للإسقاط لصرفي للجملة، لا اسم الفاعل، يتصح عندما يعارض الجمل في (3) بجمد اسمية موارية تنصص صعات تامة السكون، كما في (5)، أو مركبات حرفية، كما في (6)

(5) أ عمرو مريض الآن

ب) \*عمرو مريض أمس.

(6) أ عمرو في الدار الآن

ب) \*عمرو في الدار أمس.

ففي هذه الجمل، ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الصفة أو المركب الحرفي لهم تخصيص رمسي [- ماض]، وإلا بطل التعريق الذي يهدف إليه البحث. ومع ذلك، فإننا نجد نفس التعارض الذي وجدناه في (3)، (5).

نفذ حفظ بعض البحاء تراكيب من (5) أ، صاحب النحو الوافي، مثلاً، (انظر ج. 3، ص. 281) يخطئ المثال

الذي

أ المسابق بطيء الحركة الآن

فهو يدعي أن الصفة تدل على حاصية حلازمة دائمة، ولا يصح أن تكون محصورة في الحال، أو الماضي، أو مستقبل هذه الخصية يجب أن يصفق في كل الأرمه في نفس الوقت لا في زمن واحد. ومن هنا لحن (أ) وبالقابل فإن اسم الفاعل يدل على حصى في نقطة زمنية معينة، ومن هنا سلامه حمل مثل (3) أ أعلام.

هذا الموقف يحفظ بين الخصائص الجبهة للصفة ولم الفاعل، والخصائص الجبهة والرمسية للتركيب، وبعبارة أخرى يستشهد بالصبين الذي يذكر أن الصفة يمكن أن يظهر في سياق تدل على الماضي، أو الحال أو المستقبل معط كما في الأمثلة التالية (ن.م.ص. 280) :

ب) كان ريد حراً فقيح

ج) سيجر حراً

د) هو الآن حصى

فما صحت من هذه الأمثلة أنه لا نادر بين الخصائص الجبهة للصفة وبين الخصائص السابقة (جبهة ورمسية).

والخلاصة أن التمييز بين صيغة «فاعل» وصيغة الصفات المحضة (و/أو المشبهة) هو تمييز جهي، لا تمييز رمزي وهذا التمييز يمكن رصده بمفهوم الحدوث/الثبوت السدي أوردته الحاة وهو مفهوم يختلف عن مفهوم الحركية/السكونية، كما يبيأ، كما يختلف عن مفهوم الامتدادية (و/أو الاتصالية). ويعالج الآن مشكل رصد هذا التمييز داخل النموذج.

لنتأمل صفات مثل «حس» و«طويل» و«أبيض»، الح. فبيأ هذه الصفات على صيغة أو أخرى إما قرادي شاد، وإما مطرد محدود في طبقة دلالية/تصورية هب أن هذه المرادات أو الاطرادات العرقية معجمية، بمعنى أن تكوين هذه الصفات يتم في المعجم.<sup>(6)</sup> هب، علاوة على هذا، أن شرط الثبوت حاصية من حصاص الصفة (و/أو اللاصقة) الصغية، فهذا يصب أن لا تنطبق هذه الصيغة على الحدوث التي تُعيد العمل أو الشاط أو الحدث فعندما تدخل هذه الصفات التركيب، فإنها تدل على صفة لازمة بحكم تخصيصها الجهي المعجمي وعندما تظهر في تشجيرة جهة معقدة، فإن الصفة قد تكون أو لا تكون متلائمة مع العناصر الجبهة والرمسية الأخرى. فمثلاً هناك ظروف تمكن من قياس محدودية أو محدودية الحدث، أي كون الحدث يحد في نقطة تكون هي أحد موضوعات الحمل<sup>(7)</sup> والصفات تكون عادة لا محدودة (atelic)، وهذه الخاصية يمكن اشتقاقها من ثبوتها وكلازمة لهذا، فإن الصفات لا تتوارد والظروف المحدودة. وهذا ما يصر التعارض التالي

(7) كتبت الدرس في ساعتين

(8)\* أن مريض في ساعتين.

فالظرف «في ساعتين» ظرف محدود، وهو يلائم «كتابة الدرس»، لأن هذا الحدث محدود أيضاً، بينما لا يلائم وضع «المريض»، لأن المريض ليس حدثاً محدوداً ولتجه الآن إلى أسماء الفاعلين هب أن شرط الحدوث تخصيص معجمي لللاصقة/الصيغة. فلاصقة اسم الفاعل المجرد التي تمثل لها [شت] للتقريب يكون

(6) هذه الإطرادات يمكن رصدها عن طريق قواعد العشو من النوع الذي اقترحه دجياكدوف (1975). أو عن طريق قواعد معجمية أكفى وصح مثل القواعد التي تحدث عنها في الفصل الثاني

(7) انظر التوكاني (1989) في هذا الباب

جزءاً من مدخلها المعجمي التحصيل (9)

(9) [تـ] : أ (و، و)

(ب) [فـ حدوث]

ففي (أ)، مثلنا للتحويل المقولي الذي تقوم به اللاصقة / الصيغة إذ تنقل فعلاً (و) إلى وصف (و) وفي (ب)، مثلنا لشرط الحدث. وكتيجة للتحصيل الجهي في (9)، فإن أي فعل لا ينل على الحدث لا يمكن أن يكون دخلاً لقاعدة بـ اسم الفاعل، أي قاعدة اللصاق، وهكذا فإن قاعدة اللصاق لا يمكن أن تنطبق على أعمال تامة السكون (أو الثبوت)، ومن ثم نحن نحاس و\*طاول. الح. وهناك أعمال ساكنة يمكن أن تقرأ على الحدث أو الثبوت، وهذا الازدواج يؤدي إلى ازدواج في بـ الصيغ الصغائر تقول : «سليم» و«سالم» من «سليم» و«أميس» و«أمس» من «أمس»، و«عريق» و«عارق» من «عرق»، الخ. إلا أن هذا الازدواج لا يقع مع كل الأعمال، بل إن هناك أعمالاً لا يأتي منها إلا اسم الفاعل، دون الصفة منها «باطل» و«مفسد»، لا تقول «بطيل» أو «مسيد». وهناك طبعاً أعمال لا تأتي منها إلا الصفة المحضة مثل «جميل» (لا تقول «جامل») و«طويل» (لا تقول «طاول»). الح. ولابد من البحث الوصفي لتحديد الطبقات الثلاث على أسس اطرائية، جبهة ودلالية إلا أننا حددنا أين يقع وجه التمييز بين هذه الطبقات وإذا كنا قد افترضنا أن الصفات المحضة تولد في المعجم، فأين يسي اسم الفاعل ؟ فهذا ما نعرض له في الفقرة الموالية.

### 3.1. عن الطبيعة المقولية لاسم الفاعل

عندما نتفحص خصائص اسم الفاعل التورية والانتقائية، نحده دا طبيعة مقولية مردوجة، إذ يمكن القول إنه بين الفعل والصفة. فخصائصه الداخلية هي خصائص الفعل، بينما خصائصه الخارجية هي خصائص الصفة. لنشأمل الأمثلة التالية :<sup>(8)</sup>

(10) عمرو صارب ريداً بشدة

(11) عمرو سالب ريداً ماله

<sup>(8)</sup> عن هذه الخصائص انظر العاصي 1987 أ.



(12) عمرو مومن بما يقول

وفي (10)، نجد مفعول اسم الفاعل، مثل مفعول الفعل، يتلقى إعراب النصب، كما أن المفعولين في (11) يتلقيان إعراب النصب. وأما المثال (12)، فيبين أن الفعل يستقي من الفصلة الحرفية التي يستقيها الفعل. زد على هذا أن اسم الفاعل يعتنه ظرف كيم في (10)، وهو ظرف يتعلق عادة بالأفعال، ولا يمكن أن ينعت بصفة، مثلاً، كما هو شأن الأسماء. فهذه الحقائق يمكن رصدها بسهولة إذا افترضنا أن اسم الفاعل فعل. وهذا الافتراض يعكس من حصر إسناد النصب في الأفعال. وأما الحقائق الانتقائية لاسم الفاعل، فتجد كذلك حلاً لها في هذا الافتراض، نظراً إلى أن الأسماء لا تسقط عادة كل فصلاتها، كما في قولنا «القتل محرم»، حيث لا يقطع المصدر فصلاته. وأما العت بالظرف، فيمكن رصده بالاعتماد على اقتراح هكسبم (1985) الذي يقر بأن ظرف الكيم يمثل متاً بالنسبة للموقع الحدث في الشبكة المحورية للفعل. وعليه، فظهور هذا النوع من الظروف يكون مؤشراً على الطبيعة الفعلية لمراقبة الظرف، ويكون الظرف في (10) دالاً على عملية اسم الفاعل.<sup>(9)</sup>

وأما بخصوص خصائصه الخارجية، فإن اسم الفاعل يمكن اعتباره صفة وأسماء الماعلين، مثل المركبات الوصفية الأخرى، تتلقى إعراباً وهي، مثل الصفات، تحمل لاصقة التطابق وهذه اللاصقة مخصصة في الجنس والعدد، وصورتها مثل صورة العلامة التي تكون على الصفة، لا العلامة التي تكون على الفعل.<sup>(10)</sup> زد على هذا أن أسماء الماعلين لها أساساً نفس التوزيع الذي يجده للصفات. فالصفة قد تكون خبراً في جملة اسمية، كما في (10)، أو فصلة لفعل رابطة، أو حالاً، أو صلة مقلصة، إلخ. واسم الفاعل يحتل نفس المواقع :

(13) كان عمرو مومنأ بما يقول.

(9) يعتقد هكسبم (1986)، بعد ديفنس (1966) أن «الإحالة على الأحداث (events) مؤداة في الإنجليزية والمانا الأخرى بطريقة خاصة، يهي مواقع موضوعات». رد على هذا أن «الحوادث العادية بما فيها الأعمال الساكنة والصفات لها مواقع حدث في شبكتها المحورية».

(10) انظر الفصل الثالث.

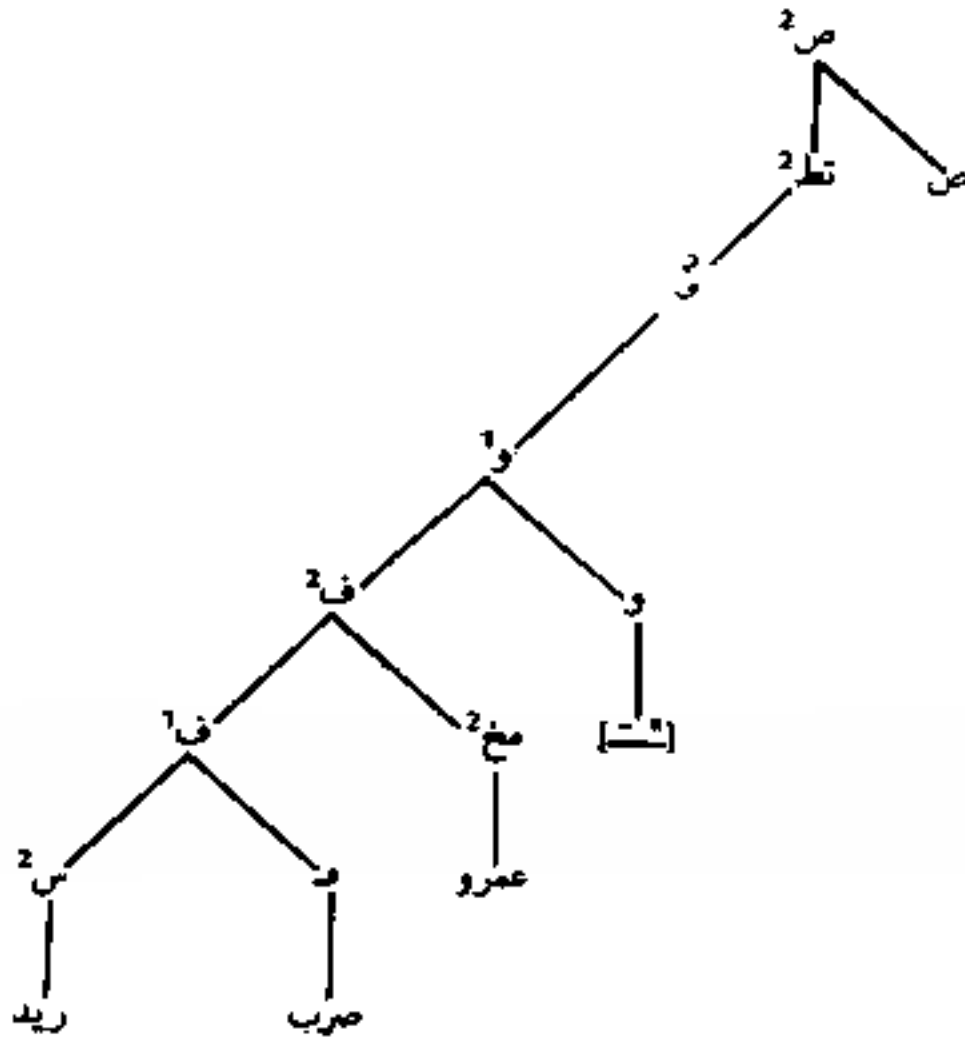
14 دحر ريد نبيت ممتطياً حصاناً

(15) هد هو الصارب ريداً

فهذه الخصائص الخارجية لأسماء لفاعلين والصفات المشتقة يمكن اعتبارها خصائص للإسقاطات الصرفية التي ترأس الصفات وأسماء الفاعلين ويكون اسم الفاعل مثل لصفة «خارجياً»، وإن احتلها داخلياً. وإذا اعتبرنا أن اسم الفاعل مركب فعلي داخياً، وأن اللاصقة تحوله إلى وصف، وأن المركب الوصفي المكوّن يعلوه إسقاط للتطابق، فإن مقارنة أولى سية اسم الفاعل العميقة هي الجملة (10) تكون

هي (16)

(16)



والجملة الاسمية ترأسها صرفة فارعة فيها رمن غير ماص، وفضلة الصرفة الجميلية هي إسقاط صرفي يعلوه تظ في البنية العميقة، يكون اسم الفاعل جذراً فعلياً مكوياً من الصوامت فقط. وأما اللاصقة الصائتية، فهي مولدة تحت و، ثم ينتقل الفعل إلى وليتصل باللاصقة / الصيغة هأثره هو الذي يسد النصب إلى «ريد»، ولكن الفاعل «عمر» يجب أن ينتقل إلى مح تظ ليتلقى إعراباً من الرمن هناك. وأما المقولة المتصرفة التي ترسو في تظ، فإنها تصير «صعبة»، وهي تتلقى الإعراب الذي يسند الرمن للمركب الصرفي، والذي يتسرب إلى الصفة.

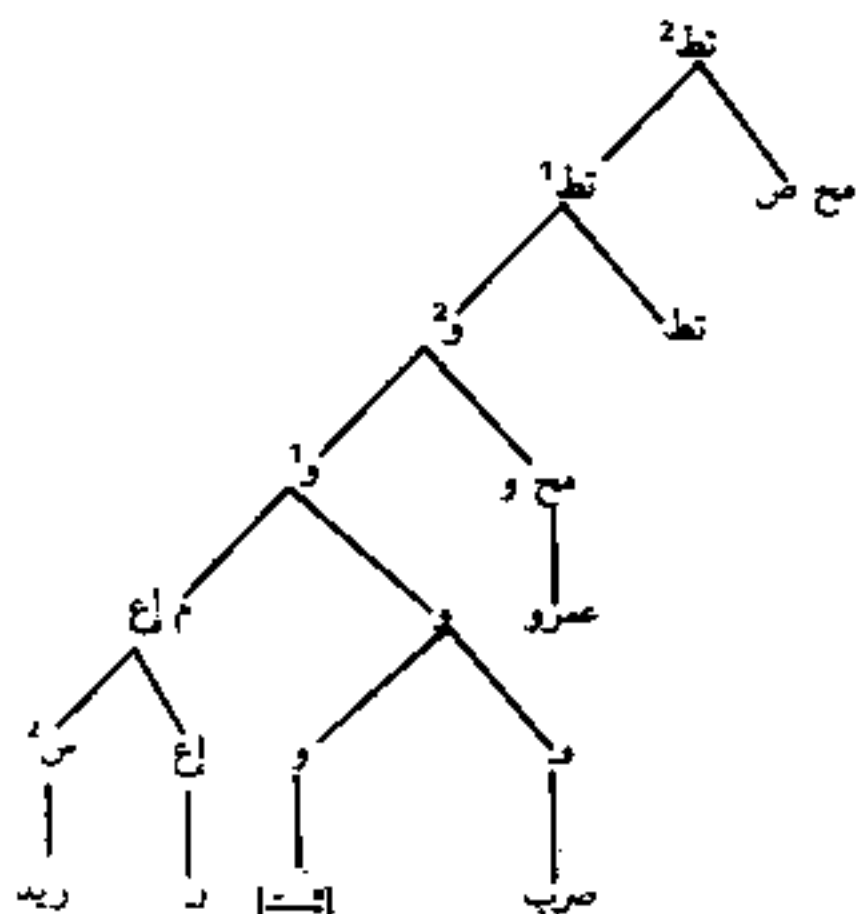
هناك ستان للمقاربة التي قدمناها هنا. فاسم الفاعل جذر صامت فعلي، وهو يسي فقط في البنية السطحية. ثم إن البناء، بناء اسم الفاعل، لا يتم إلا في مستوى الإسقاط الصرفي، مما يتيح لاسم الفاعل أن تكون له بنية فعلية داخلية تامة. وكنيجة لهذا، فإن اسم الفاعل تكون له نفس خصائص الأفعال، تركيبية كانت أو دلالية محورية، أو إعرابية. فمن المهم جداً، بالنسبة لهذه المقاربة، أن لا يطبق الإلصاق إلا في مستوى أعلى في البنية، في مستوى الصرفة. فعندما يطبق الإلصاق، فإن المقولة تتغير من فعل إلى صفة. فلو كلى الإلصاق يطبق في أسفل الشجرة لتحول الفعل إلى صفة هاك، ولما أمكن أن تسد الصفة النصب، لأن الصفة في منظورها قد تسد الجر، ولا تسد النصب. وهذا الإلصاق «المبكر» هو ما يحدث بالعمل مع بعض أسماء الفاعلين، كما سيبين.

لنتأمل الجملة التالية :

(17) عمرو صارب لزيد بشدة.

فتركيب اسم الفاعل هنا يمرر نفس الخصائص التي نجدتها في (10) أعلاه، باستثناء خاصية إسناد النصب إلى المفعول. فالخصائص الانتقائية للامبين واحدة، ومع ذلك، فإن اسم الفاعل هنا لا يسند إعراباً إلى مفعوله. فإذا كانت الأفعال المتعدية تنصب مفعولاً بالضرورة، فإن اسم الفاعل هنا لا يمكن أن يكون فعلاً. وهذا يوحي بأن الإلصاق [ش] ينطبق مكرراً، أو في أسفل الشجرة، في مستوى من، مَحْوِلاً هـ إلى و، مما يمنع المقولة الناتجة أن تسد النصب. وعليه تكون البنية العميقة لـ (17)

(18)



فإذا كان هذا صحيحاً، فإن الفرق في الإعراب بين اسمي الفاعل يمكن رصده بالنظر إلى «أحيار» الإلصاق وحلاف حاصية اللاصمة الجبهة، فإن حاصية التحول المقولي «حيرية» (scopal)، بمعنى أنها مؤثر في حصاص العمل التركيبي في

المسوى ندى يطبق فيه إلصاق<sup>17</sup>، فالما الفاعل في كل من السيتين يفيدان سوب، إلا أنهما يحتلن مقولاً في مستوى من\* المحوري، لأن اسم الفاعل وصف في (18)، وهو فعل في (16) وأما الحصائص الانتقائية، فهي محافظ عليها في الحالتين وفي الفقرة الموالية، نتفحص حصائص صفات تأتي على «فاعل»، دون أن نحافظ على الحصائص الانتقائية، فيما يبدو

#### 4.1. صفات على «فاعل» ومشكل المحافظة على الانتقاء

في هذه الفقرة، نتدارس حصائص صفات تأتي على فاعل، إلا أنها تخالف أسماء الفاعلين التي أسلف فيها القول، في حصائصها الانتقائية والمحورية والإعرابية فأسماء الفاعلين قد تكون متعددة إلى واحد أو إلى اثنين، ولكن هذه الصفات لازمة فقط وأسماء الفاعلين لا تكون مضافة (على الأرجح)، ولكن هذه الصفات تصاف. وأسماء الفاعلين تدل على الأعمال، وهذه الصفات لا تدل إلا على الحالات. والسؤال الأساس الذي يشعل هو: هل هذه الصفات مشتقة من أفعال لازمة أصلاً، أم إن اللزوم ناتج عن تقليص للشبكة المحورية المتعدية في المعجم؟ سدافع عن الحل الأول.

#### 4.1.1. المحافظة على الجهة والشبكة المحورية

إحدى الحصائص البارزة لباء اسم الفاعل هي المحافظة على الحصائص الجهة والمحورية للفعل أصل الاشتقاق، كما يبا انقاً. فالحصائص الإعرابية وحدها هي التي يعصب التحول المعولي وهكذا، فإن فعلاً مثل «مسح» يمكن أن يكون متعدياً إلى واحد أو إلى اثنين وكذلك يكون اسم فاعله، ثنائي المحل، أو ثلاثي، كما في (19) و (20)، على التوالي.

(19) ريد منح المال

(20) ريد منح هذا المال.

17. هذا التحليل مشابه لتحليل بيبي (1987) للإلصاق. المصدرية في الإنجليزية

وتركيب (21)، الذي استعني فيه عن المفعولين، لآخر

(21)\* ريد مسح

فمحس (21) يمكن إرجاعه إلى مبدأ الإسقاط، لأن الدور المحور والدور الهدف لم يقط، فمحس التركيب (21) يوارى محس تركيب (22)، ويمكن إرجاع لحيهما إلى نفس لعه

(22)\* مسح ريد

وهناك أسماء وعين يبدو وكأنها لا تحافظ على لخصائص المحورية للجذر المعني سأمل الروح التالي

(23) ريد نافع ماء

(24) ريد نافع

فإن الفاعل ليس له مفعول في (24)، ومع ذلك فالتركيب سليم. وهناك صفات أخرى يمكن استعمالها لازمة (إلى جانب إمكان استعمالها متعدية)، مثل «جاهل» و«علم» و«ظلم»، لح هذه الصفات تشتق من الأفعال الساكنة أو أفعال المعالجة (experiencer verbs) والسؤال هو لماذا لمح (21) وسلامة (24) ؟

لاحظ أن أصل اشتقاق اسم لفعل في (20) و (21) واحد، وهو الفعل المعدي، وأن مبدأ الإسقاط لا يسمح بتعبير الخصائص المحورية للعمل (في التركيب، إلا أن نوضح في (24) قد يكون محالاً، فأصل اشتقاق الصفة في (24) قد يكون محالاً لأصل اشتقاق في (23)، أو قد يكون أصل الاشتقاق واحداً، ولكن تعبير عدد المحلات مسموح به في (24)، لأنه قد يكون حدث في المعجم، وهو شيء لا يسمعه مبدأ الإسقاط، الذي يطبق في تركيب فقط هذا يعني أن الصفة في (23) فعل (في التركيب) ومسقط بجميع محلاته، بسما الصفة في (24) صفة في مستوى من «سابق لتركيب» وعليه، لا يكون هناك حرق لمبدأ الإسقاط. وهناك ما يدر على أن لكل الأول هو للاثق. وأن هناك مصدرين مختلفين للاشتقاق في (23) و (24) وعليه، ليس هناك حاجة إلى إدخال تعبيرات على شبكة المحورية للعمل للاشتقاقها. وذلك لأن الفعل «مع» قد يكون متعدياً أو لازماً، كما يدل على ذلك الروح الجملي الثاني

(25) مع ريد أبه.

(26) مع ريد

وإذن يمكن أن يكون اسم الفاعل اللارم في (24) قد اشتق من الفعل «لارم» في (26)، وتكون بذلك عملية الاشتقاق محافظة على الخصائص الانتقائية والمحورية للمعل. وكلازمة لهذا، يمكن افتراض أن الاشتقاق يحدث في التركيب، وليس في المعجم، مادام مبدأ الإسقاط غير محروق.

وليست كل الأفعال المتعدية قابلة لأن تكون متعدية ولارمة في نفس الوقت. هناك أسماء فاعلين لارمة مثل «جاهل» و«عالم» و«ظالم» و«واهم»، ولكن ليس هناك لاروم في «واهب» ولا «عارف» ولا «صابط». الح فلو كان الأصل بالنسبة لأسماء الفاعلين المردوجة مثل «نافع» و«نافع فلان» واحداً، لما أمكن أن يرصد الفرق بين الأفعال التي سمح بالزوجين معاً، والأفعال التي لا تسمح إلا باسم الفاعل المتعدي. ففي تصورنا أن وجود الصفة اللارمة ناتج عن وجود الفعل اللارم، وإذا فلا نقول «جهل الرجل» و«علم فلان» و«مع»، إلى جانب «جهل الرجل الشيء» و«علم الحبر» و«مع فلان». ولا نقول «وهب الرجل»، أو «عرف الرجل» أو «صط»، الح ونحتاج طبعاً إلى مزيد من البحث في المعطيات لتحديد كل طبيعة من هذه الطبقات على حدة.

هناك فروق جبهة (و/أو دلالية) بين الصيغة المتعدية والصيغة اللارمة والأفعال اللارمة تؤول عادة على أنها «أفعال» (actis) ومن المهم أن نعرف أن الصيغة اللارمة هي اسم الفاعل بالنسبة لهذه الأفعال اللارمة، أو على الأقل، عندما لا يكون العمل ساكناً سكواً مطلقاً هناك تأويلان لحملة مثل (24). فقد تعني أن «ريدأ يسمع»، وقد تعني أن من حصله أنه نافع. ففي القراءة الأولى، نكون بصدد صيغة موارد للمعل، وفي القراءة الثانية، نكون بصدد صيغة مطلقية. وهذا يوحي بأن اشتقاق الصيغة في القراءة الأولى «تركيبية»، بمعنى أن الصفة تسقط في التركيب فعلاً، ثم تحول إلى صفة، بينما اشتقاقها في القراءة الثانية «معجمي» وسعود إلى التفصيل في هذا الفرق لاحقاً.

وهناك روائع واضحة تمييز اسم الفاعل عن الصفة. فاسم الفاعل، مثلاً، مثل لأفعال، يمكن معته بظرف كيمي (manner adverb)، ولكن الصفات لا يمكن معتها كذلك ومن جهة أخرى، فإن الصفات يمكن أن تأخذ ظروفاً تبيين الدرجة أو المدى (degree)، وهذا غير ممكن مع أسماء الفاعلين ومثل لهذه الفروق فيما يلي :

(27) أ) ريد نافع (أباًة) بكثرة.

ب) \*ريد مريض بكثرة.

ج) ريد مريض جداً.

د) ريد جد مريض

(28) أ) \*ريد نافع أباه جداً

ب) \*ريد جد نافع أباه

ج) \*ريد نافع للأب جداً.

(29) أ) ريد نافع جداً

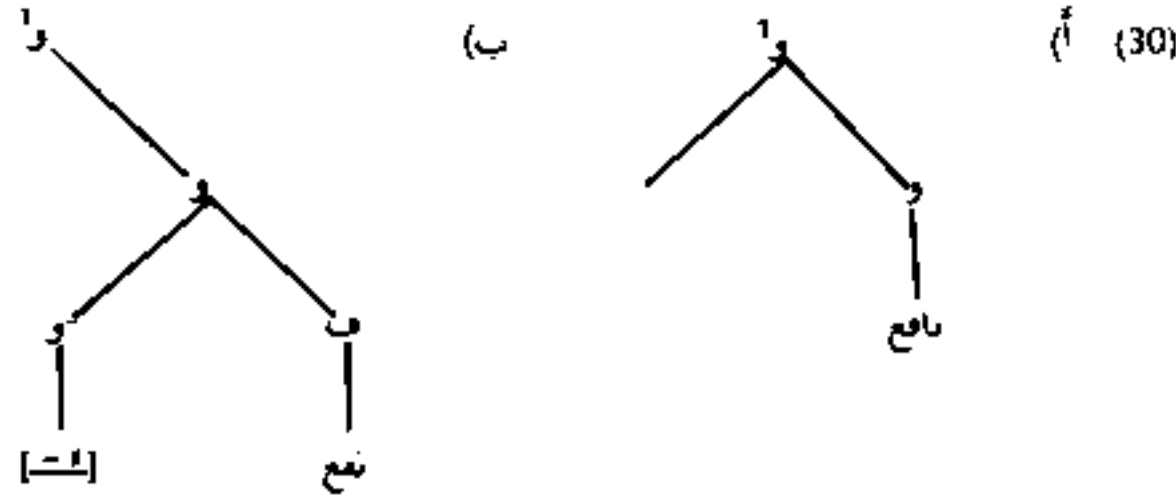
ب) ريد جد نافع.

فهي (27 أ)، يوجد اسم الفاعل مع ظرف كيف (كمي)، وهو ظرف لا يمكن أن يبنى مع الصفة وأما الصفة، فيمكن أن تمتع بظرف مثل «حمداً»، يند على الدرجة، فانصفة القابلة للدرجات ندل على حالة مطلقة والسؤال هو : من أين أتت هذه الخصائص الجيهية ؟ وخصوصاً كيف يتم فقدان معنى الحدوث الذي ندل عليه اسم الفاعل ؟ ليس من السهل الإجابة، خصوصاً وأن هذا لا يقع مع كل الأفعال وقد يكون من المحتمل أن هذه الصفات مولده في المعجم، وهناك تفقد معنى الحدوث، لأن المعجم هو مكان التحول الدلالي وبما أن هذه الأفعال التي تنتج عنها صفات ساكنة محضة هي أصلاً ساكنة، فإن التحول يكمن فقط في فقدان سمة الحدوث. لاحظ أن الصفات الساكنة لا نسي من أفعال الأنشطة مثل «أكل» و«قائل» و«حالم». إلج. فهذه الصفات يمكن أن تستعمل لازمة، ومع ذلك فهي ند على حدث لا على حالة وكلازمة لهذا، لا يمكن إدخال البعوت الدرجية عليها لا نقول \*جد أكل ولا \*جد قائل ولا \*جد حالق إلج



#### 2.4.1. في اشتقاق الصفات اللازمة :

يبين أن بنية الصفة في (24) يمكن أن تكون ملتبسة بين (30 أ) و (30 ب)، بحسب كونها صفة محضة، أو اسم فاعل يدل على حدث



ففي البنية (30 أ)، تسقط الصيغة نفسها (متبسة بالجر) معبوة مقولياً بـ و، بينما في (30 ب)، يسقط الحذر الفعلي، وتلتصق الصفة به في التركيب فقط، وقد اقترحنا أن تكون بنية (27 أ) هي (30 ب)، بينما تكون بنية (29 أ) هي (30 أ) فهذا الفرق في البنية هو الذي يرصد المروق التي تحدثنا عنها، وخصوصاً الفرق في الجهة. وفي الفقرة الموالية، نحلل فرقاً آخر بين اسم الفاعل والصفة فالصفة تسد إعراب الجر إلى ما دعي بالسيبي، ولكن اسم الفاعل لا يسد الجر مباشرة إلى فصلاته

#### 5.1. اسم الفاعل، الصفة، وإسناد الجر

لننظر أولاً في اسم الفاعل فقد لاحظ القدماء أن اسم الفاعل لا يضاف. وبعبارة أخرى، فإن اسم الفاعل لا يسد الجر، وإنما يسد النصب، أو يقحم حرف لإسناد الجر إلى فصلته وهذا ما توضحه الأمثلة التالية

(31) أمانح «ريد» المال ؟

(32) أمانح «ريد» للمال ؟

(33) \*أصبح رعد نعال<sup>١٢</sup>

(34) \*أصبح رعد للمال<sup>١٢</sup>

ففي هذه تركيب، قدما سم لفاعل حتى نحقق السياق الذي يمكن أن يسد فيه الجر والتركيب لأحيران، حيث أسد لجر إلى الفاعل، لا حاس وبفس الكيفية، فإن التركيب (35)، ولدي أسد فيه الجر إلى المفعول المحوري، لآخر كدنت في لقراءة المعية<sup>١٢</sup>

(35) \*ريد مانح المال

ومن لواحق إد أن سم الفاعل لا يسد لجر إلى فاعله، ولا إلى مفعوله فمادا عن الصفة<sup>١٢</sup>

الصفات المحضة، بخلاف أسماء الفاعلين، يمكن أن تسد الجر إلى بعض فصلاتها إلا أن الجر لا يمكن أن يسد إلى فاعل الصفة، كما تبين ذلك الأمثلة التالية

(36) أ) أوقع ريد<sup>١٢</sup>

ب) أمريض ريد<sup>١٢</sup>

(37) أ) \*أوقع ريد<sup>١٢</sup> ؟

ب) \*أمريض ريد<sup>١٢</sup> ؟

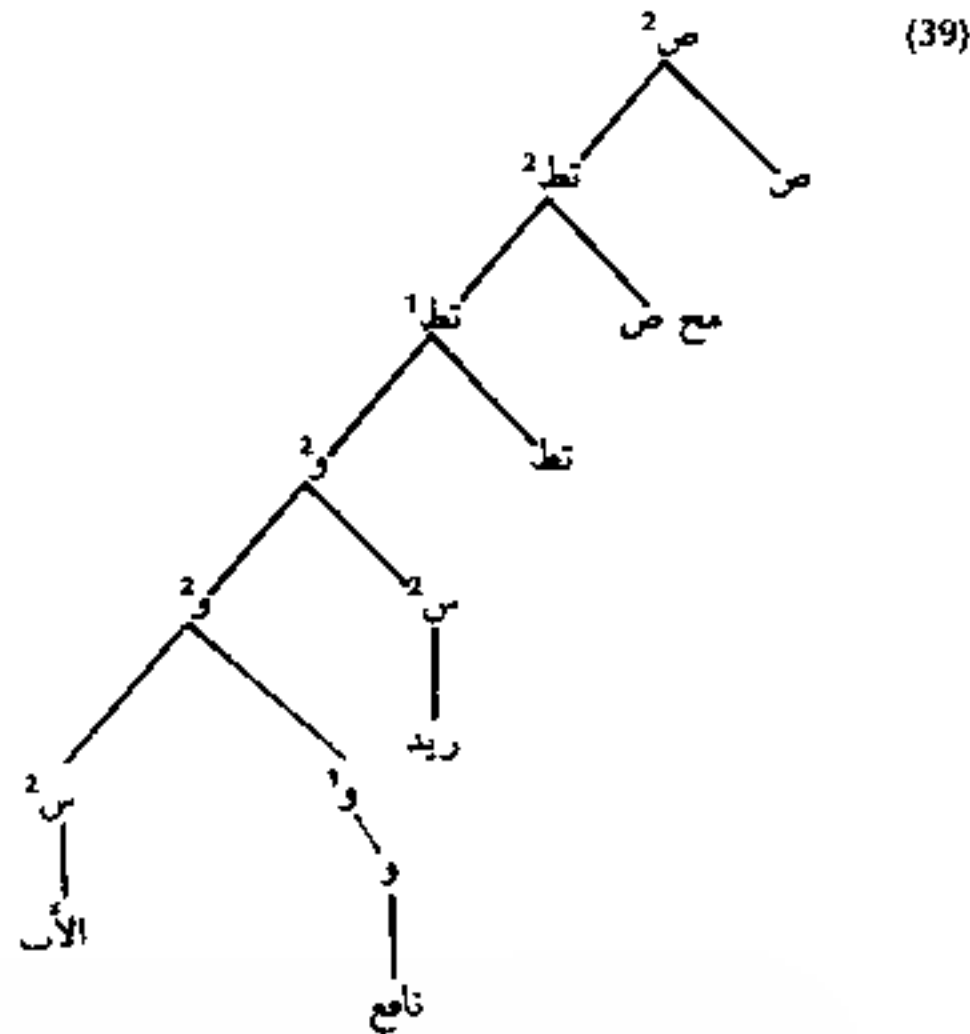
ففي كل هذه لتركيب، قدمت الصفة على فاعلها إلا أن إضافة الصفة إلى فاعلها تؤدي إلى لحن، كما تبين ذلك (37) والسياق الوحيد الذي يمكن أن تسد فيه الصفة الجر هو دخولها على ضرب من الملحقات الذي شبهه القدماء بالمفعول، وهو لس بمفعول، وحصره في السي، وذلك كما في (38) .

<sup>١٢</sup> هذه الجملة غير لاجه طبع في تدوين الإضافة على أنها مركب سي محصور.

(38) أ) ريد حسن الوجه

ب) ريد نافع الأب

علاقة السببية ضرورية بين فاعل الصفة وفصلتها، بحيث يمكن اعتبار هذه الفصلة صرياً من التمييز (في مستوى دلالي) وعليه، نعتبر أن هذا المضاف إليه صرب من الملحقات، وأن الإعراب المسند إليه «دلالي محوري»، وليس سوب، ونقترح أن تكون بنية (38 ب) العميقة هي (39)



هذه البنية موازية في صورتها لبنية مركب وصفي له ملحق فصلة (يسمى عادة تمييزاً)، كما في (40) .

(40) ريد حسن وجهها.

هذه "المجموعات محدودة عدة" نظر إلى علاقه تدلله من الفعل ونعنيته و  
 ب هذه لفصلا فواعل، لف ممكن تبين هذه القيود على إحالتها، لأن هذه  
 لقيود لا تحصر دلالة فعلا ولف إذا أعرب أن هذا لمكون فصلة تنلقي إعراب  
 دلاب، نسمة الإعراب السبعيني (partitive)، فإن ف دعي بالنسبية يمكن أن يعهم  
 في هـ لإطار

وهذه المجموعات لا تظهر مع اسم الفاعل ولا عرابة في هذا لأن اسم الفاعل لا  
 يحمل للمجموعات المصنوعة (التميز) كذلك

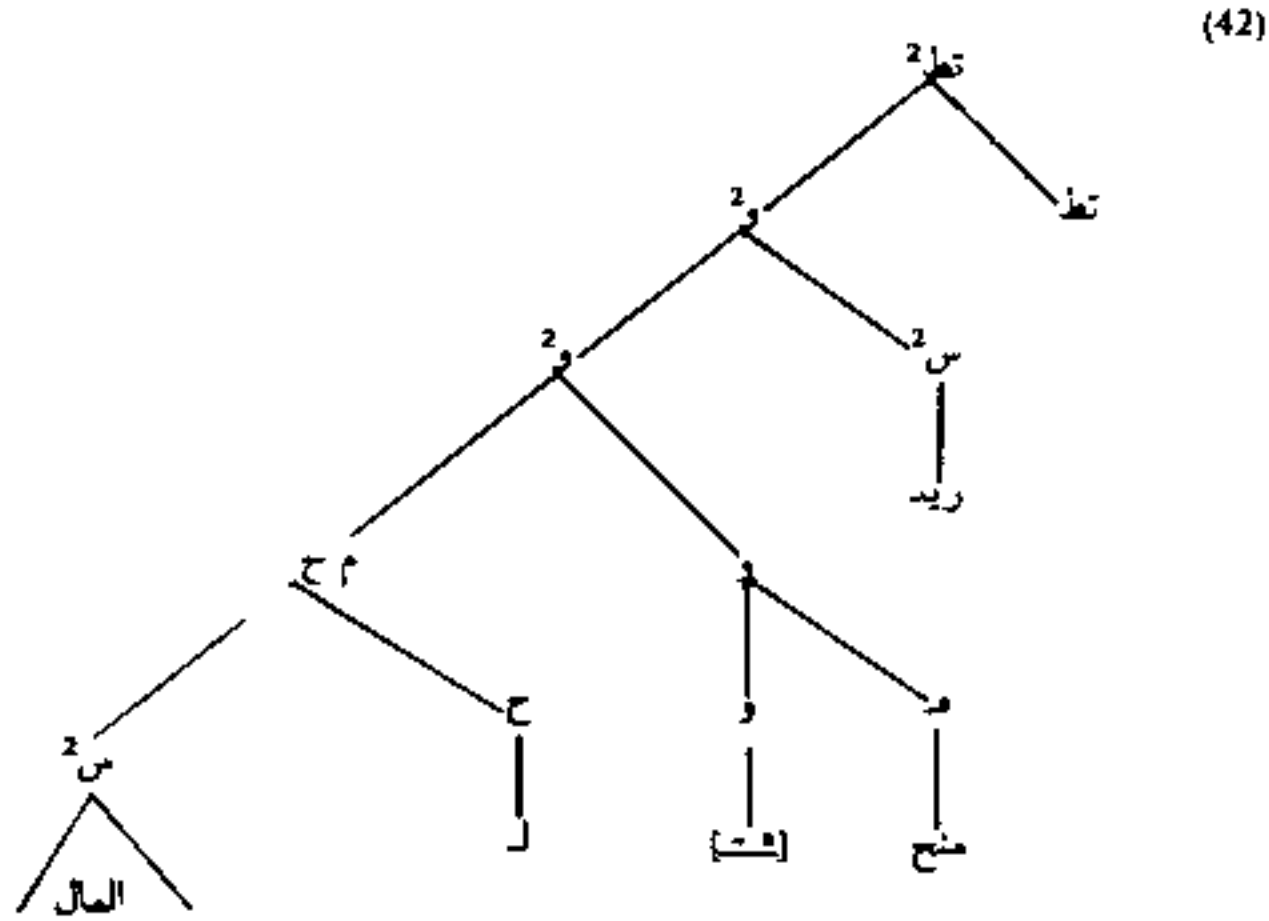
(41) أ) ريد داهت الأب

ب) ريد داهت أنا

ومن المعلوم أن الصفة التي تظهر في هذه التركيب يجب أن تكون دله على  
 حصة ملازمة للفاعل ولعصدة في نفس الوقت. وسم الفاعل لا يرد في هذه  
 التركيب لأنه لا يدل على خصائص، بل يدل فقط على أعمار وأحداث

وسم الفاعل لا يمكن أن يسد إعرافاً سببياً في (41)، لأن هذا الإعراب  
 ليس سيوياً فإذا كان هذا صحيحاً، فإن ورود مثل هذا الإعراب في تركيب معين  
 بعد مؤشراً على أن رأس التركيب صفة محصة ويمكن حينئذ فهم الأحكام  
 انحنوه العارطة المهم الملازم فعلا الحملة الاسم في (37) لا يمكن أن يكون  
 محروراً إذا افترضنا أن الحملة الاسم ترأسه صفة (تتضمن التطابق والرمز)، و  
 هذه لصفة تسد إعراب الرفع إلى الفاعل. وعليه، لا يكون هناك مصدر لجر في  
 هذه التراكيب ومن جهة أخرى، فإن إلصاق [ـا] يمكن أن يقع في مستويات  
 مختلفة من السية، ويؤدي إلى تحول مقولي في مستويات مختلفة في الشجرة  
 فإذا التصقت اللاصقة بالجذر في مستوى ص، فإن اسم الفاعل يكون له سية داخلية  
 مثل المركب العملي، كما في (31) وحيداك، يُشَدُّ رأس المركب، أي و،  
 النصب إلى المفعول أم إذا نظمت قاعده الإلصاق في مستوى و، كما في (32)،  
 فإن الفعل يتحول مكرراً إلى وصف، ولا يمكن أن يسد إعرافاً (ولو إعراب الجر  
 السيوي) إلا إذا أقحما حرفاً إعرافياً مثل اللازم، ومن ثم لحن (35)، وسلامة (32)

وأما (38 ب)، فتأويلها مختلف عن تأويل (35) وتمثل (42) البنية العميقة (الحرثية) لـ (32)



والخلاصة أننا نرى أن الصفات اللازمة التي على «فاعل» يمكن أن تكون ملتبسة بين بنية مثل (30 أ)، حيث الصفة وصف في مستوى من قبل - تركيبي (أي معجمي)، أو بنية مثل (30 ب) حيث الصفة فعل في هذا المستوى، ثم تحول إلى وصف. وقد خصصنا هذه الفقرة لتحديد ما يجمع بين الصفة المحضة واسم الفاعل، وما يفصل بينهما، وخصوصاً ما يتعلق بالخصائص المحورية والإعرابية. وهناك طرف ثالث في هذه المقارنة، لم نتحدث عنه إلى حد الآن، هو اسم المفعول. وصيغته، كما سبق، تقبل عدداً من التحاليل التي توارى التحاليل التي تحدثنا عنها بالنسبة لاسم الفاعل. إلا أن الفرق بين اسم الفاعل يطرح مشكلاً إضافياً هو مشكل البناء للفاعل أو للمفعول الذي سنعالجه في الفقرة الموالية من ما سمي به بجهة البناء.

## 2 - جهة البناء

أوردنا سابقاً أن ما يوحد لصفات ويجمعها من صف لأفعال، أنها حمول، وهي صف أنماط أو صاع، على عرر ما يعمده لأفعال وكما كانت الصفات ساكنة سكوناً مطلقاً (أو دنة على حالة قرة)، فهي تكون أكثر تمكناً في الوصفية من الصفات التي تدل على أحداث أو أنشطة أو أعمال وإذا كان اسم الماعل (كما رأينا) أو سم المفعول (كما سير) يعدان من الصفات أيضاً، أحداً بالروايات لبي حدث عنها، فإن هك سؤالا يطرح نفسه بلحاح هو ما اندي يوحد بين كل هذه الصفات ؟ أو ما هو جوهر «الوصفية» ؟ سحاو الإجابة عن هذا السؤال في انقرة 2 3 لك سعرف أولاً بما تقصده بمفهوم «جهة البناء»، ولماذا تعتبر اسم جهة، ثم نعرف كذلك بعض خصائص المفعول

### 1.2. البناء والجهة

معنوم أن الفعل المتصرف يبنى إما للفاعل (وسمه لبعض الساء للمعلوم)، وإما لغير الفاعل أو للمفعول (وسمه البعض لسا للمجهول). ولكن مقولة الساء هذه، التي تقابل لعضه (voice) الأحسية، ليست محدودة في الفعل المتصرف بل إن الصفة أيضاً قد نسي للفاعل (وسمى عندئذ اسم الفاعل عند القدماء)، وقد نسي لغير الفاعل أو للمفعول (وسمى عندئذ اسم المفعول عند القدماء) وهما هان أن نرصد خصائص البناء هذه.

لفرض أن هذه الخصائص هي خصائص للصفة / الصيغة واللاصقة (ش)، مثلاً، لها دور التحويل المقولي، إذ تقل الفعل إلى وصف، إلا أن لها دوراً آخر وهو الدلالة على بناء معين، فكيف يمكن أن نرصد هذه الدلالة على البناء ؟ هب أن اللاصقة لها بنية محورية خاصة بها فاللاصقة في البناء للفاعل أو لغيره يمكن تمثيلها على أنها حمل جهي (aspectual predicator)، وهذا الحمل يعمل كضرب من البعث بالنسبة للحمل المحوري. ويقع توحيد البينتين المحوريتين عن طريق التعميم المحوري (thematic identification)، كما سري. فاللاصقة لها بنية محورية من نوع خاص هي بمثابة بنية إطار بدون محتوى فعلي، إلا أن هذه البنية يمكن

من تنظيم بنية الكلمة جهياً ومحورياً، وقد اقترحنا في العاسي (1988 ب) أن هذه اللواحق مولدة تحت إسقاط مستقل أسميها جهة البناء (Vasp)، لا اعتقاداً أن البناء للمفاعل أو لغيره صرب من البناء الجهي. ويعد القارئ تفصيلاً لهذا الاقتراح في الفصل الخامس

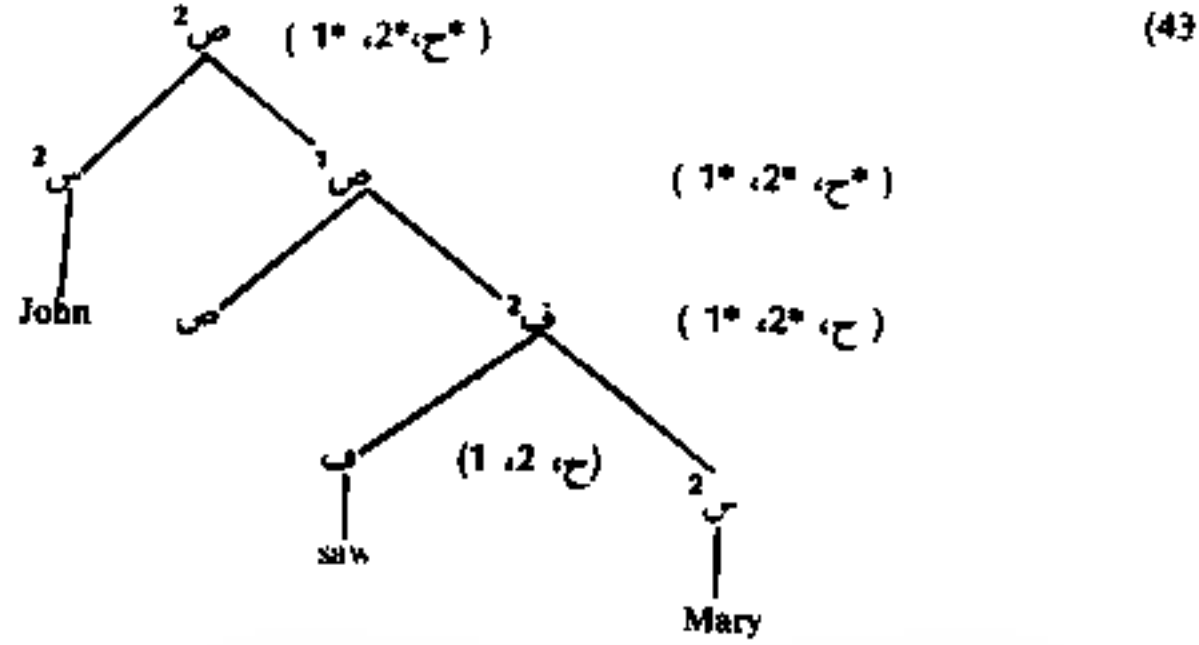
والفكرة التي نريد أن ندفع عنها هي أن بنية المشارك (اسم الفاعل واسم المفعول) يرأسها إسقاط للجهة (جهة البناء). وإذا نظرنا إلى الصيغة، سواء صيغة الفعل المتصرف أو صيغة المشارك، فإنه يصعب فصل لاصقة للبناء عن لاصقة للرسم بالنسبة للعمل، أو لاصقة للبناء عن لاصقة للوصف، بالنسبة للصيغة. ومع ذلك، فإن خصائص الرسم تختلف عن خصائص الجهة، وخصائص الجهة تختلف عن خصائص المقولة الوصفية. وافترض جهة البناء يمكن من افتراض لواحق مجردة متباينة يكون لكل منها خصائصه المميزة. وسرى أولاً كيف يطبق هذا الاقتراح على اسم الفاعل، بعد أن تقدم للنظرية المحورية التي تمكننا من تعيد هذا الاقتراح، وهي نظرية هكيتيم (1985) Higginbotham، ثم نعود إلى الحديث عن اسم المفعول.

## 2.2. نظرية هكيتيم المحورية

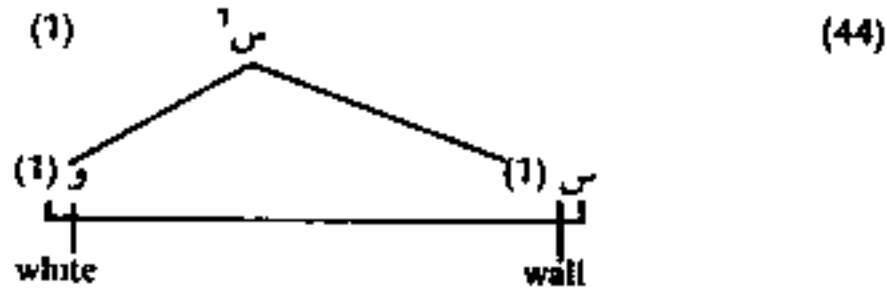
في هذه النظرية، تسد الشبكات المحورية (وهي لائحة الأدوار الدلالية، بما فيها دور الحدث) إلى الوحدات المعجمية وتسقط في التركيب، فتسرب من أسفل الشجرة إلى أعلاها. وتسد الأدوار الدلالية إلى الموضوعات (أو تفرع) إما عبر الوسم المحوري (theta marking) أو الربط المحوري (theta binding)، أو التمييز المحوري (theta identification)

والمودج الطرار للوسم المحوري هو تعريخ دور في الرأس بواسطة صلة. فالفعل مثلاً يسم محورياً مفعوله. وأما الربط المحوري، فمثاله ربط الرمن لموقع الحدث في الشبكة المحورية. والفكرة الأساسية وراء هذا التعريخ هي أن العصر الصرقي يحصر الحدث، فيجعل منه حدثاً في زمن مقيد. وهكذا، فإن جملة مثل John saw Mary يقع فيه تعريخ الأدوار بالطريقة الآتية (يرمر النجم إلى التعريخ

(المحوري) (13).



والآلية الثالثة للتفريغ المحوري هي التعيين المحوري وهذا يقع بصفة خاصة في التراكيب البنية. ففي تركيب مثل white wall (حائط أبيض)، فإن كل كلمة لها موضع محوري تمثله الدات الموصوفة. والفكرة العنقوية هي أن هذين الدورين يوحدان حتى تكون الإحالة على دات واحدة هي في نفس الوقت «حائط» و«أبيض». ويمثل التعيين أو التوحيد بخط يجمع بين الموقعين، كما في (44) :



### 3.2. اسم الفاعل

بعد أن قدمنا للآليات المختلفة في نظرية هكسبتم (1985) المحورية، لننتج الآن إلى المظاهر التأليفية المختلفة لبناء اسم الفاعل. نبدأ أولاً بمشكل البنية

(1) يوضح هكسبتم (1985) أن «... الموقع ح في الشبكة المحورية للمعل يحترق في القطر التي ينص فيها المركب الفعلي بالمعرفة والتأويل هو التبرير الوجودي للموقع ح، كما في دقنس (1966) وعليه فقد صرنا من الربط المحوري...»



المحورية للاصقه هب أن هذه الأخيرة لها موقع حدث فقط يمكن إدن إتمام المدخل المعجمي (9) بالجرء المحوري كما يلي .  
(45) [ — ] . (أ) (ج)

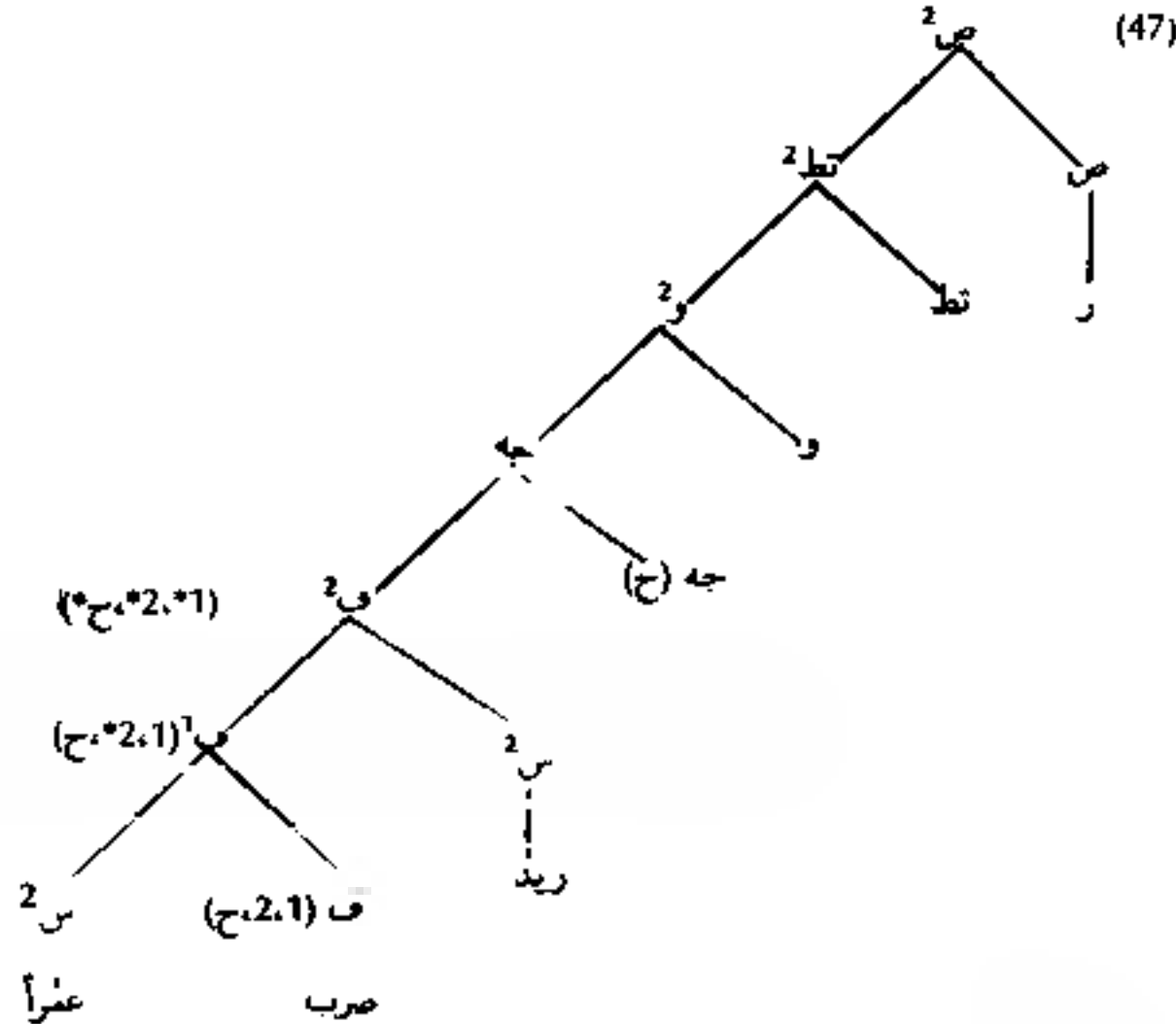
(ب) (هـ) و

(ج) [هـ حدث]

هـ (أ) تمثل للمدخل المحوري للاصقة، و (ب) لمدخلها العقولي، و (ج) للقيء الجهي على الفعل الذي تلتصق به، ففي حالة الإلصاق المطرد العادي، فإن دور اللاصقة يوحد مع دور الحدث في الفعل.

لتأمل بنية اسم الفاعل في جملة مثل (2) أعلاه، والتي نعيدا ها :  
(46) ريد صارب عمراً.

فبسة هذا التركيب المحورية هي الآتية .

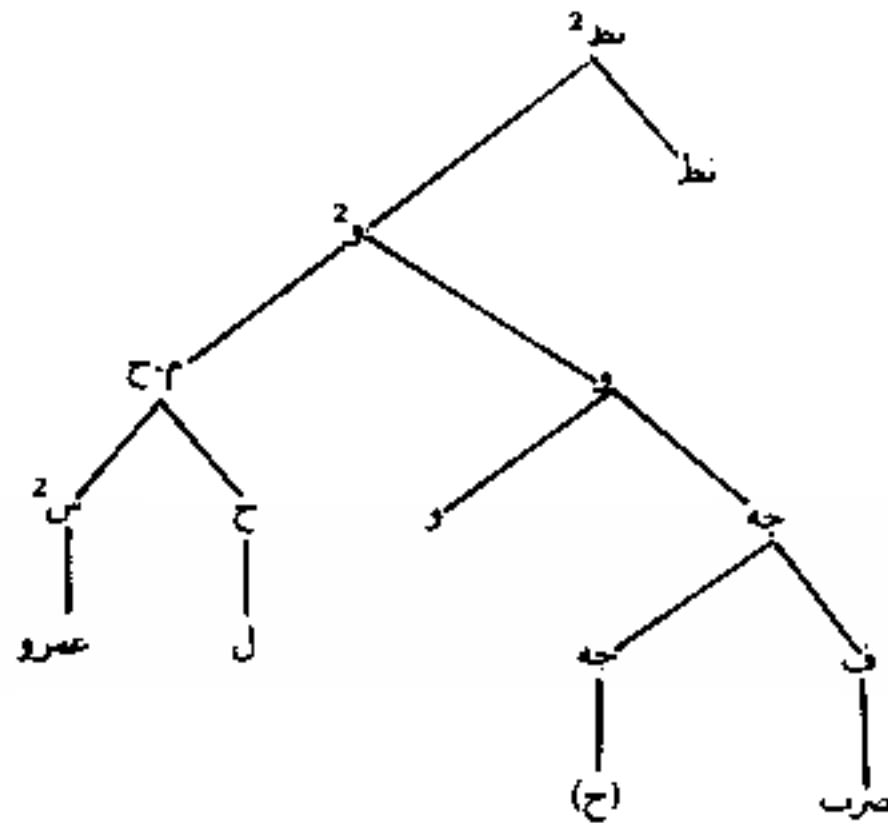


عني هذه البنية، ينتقل الجذر الفعلي إلى الجهة (جه)، ثم إلى الوصف، ثم إلى تط، حيث يرسو في البنية السطحية. وأما ما يخص التعرّيع المحوري، فإن المركب الاسمي المعمول يسمى الفعل، والمركب الاسمي العماعل يسمى <sup>1</sup> (أو المركب الفعلي) وأما الحدث، فيوحد أولاً مع حدث اللاصقة. ويطلب على الطى أن هذا الدور يمرع داخل إسقاط <sup>2</sup>، لأن <sup>2</sup> تمثل إسقاطاً مشعباً إذا اعتبرنا أن «كان» لا تأخذ إلا إسقاطاً مشعباً كقصّة. وسيجيء الاستدلال على هذا في الفصل الخامس. ولننظر الآن في جملة مثل (48)، حيث وقع الإصلاق مَبَكَّرًا :

(48) ريد صارب لعمر و (شدة).

فلا وجود لها لإسقاط جهي تام، كما لا وجود لإسقاط فعلي تام. فقد يتم إسقاط الجهة والوصفية في مستوى واحد (أو في لاصقة واحدة)، وقد يتم فصلهما. ويمكن لتمثيل لهذا التركيب بالبنية التالية

(48)



فالتفريع المحوري يعمل في هذه البنية بهمس الطريقة، وإن كان الإلصاق والإسناد الإعرابي مختلفان. وعلى كل، فإن هناك ما يدل على أن الإلصاق في اسم الفاعل ليس له خصائص مقولية وحسب، بل له أيضاً خصائص محورية وجمعية، كما بينا

#### 4.2. اسم المفعول

يظهر اسم المفعول في المواقع التي تظهر فيها الصفات عادة، وهو يتلقى إعراباً، ويحمل علامة تطابق وصمية. واسم المفعول، شأنه شأن اسم الفاعل، قد ينصب مفعوله، وينتقي بهم الفصلات التي يتقيها الفعل، وتشمل بنيته المحورية موقعاً للحدث. لتأمل الجملة التالية :

(49) الرجل مسلوب ماله بشدة.

ففي هذه الجملة، يسد الفعل النصب إلى المفعول (أو بالأحرى أثر الفعل). والمعل يتقل إلى الجهة، فالوصف، فالتطابق، على عرار ما يحدث مع اسم الفاعل. وقبول اسم المفعول للامت بطرف الكيف مؤثر على وجود موقع حدث في بيته المحورية، من جهة، وعلى أصله المعلي، من جهة ثانية.

وهناك ما يدل على أن الفاعل «المنطقي» موجود من البنية التركيبية لاسم المفعول، في جمل مثل (49). فإذا استعملنا رائر الظروف الإرادية مثل «عمداً»، التي تتطلب وجود فاعل إرادي (أو مسند) في بنية الفعل المحورية، يراقب الموقع الموجود في الطرف، فإن (49) تقبل هذا النوع من الظروف، كما تدل على ذلك سلامة (49 أ) :

(49 أ) الرجل مسلوب ماله عمداً.

فهذا رائز يوحى بأن اسم المفعول هنا فعل بُرغ فاعله، ومع ذلك ظل موضوعاً «خفياً» في التركيب، يراقب فاعل الطرف.

ولست كل أسماء المفعولين قابلة لمثل هذا الدور فالجملة (50) لائحة لأن بيتها لا تنصص فاعلاً إرادياً «خفياً» :

(50) زيد مركوم عمداً.

فكلمات مثل هذه ملازمة للبناء للمفعول، ونعتقد أنه يتم إسقاطها في صيغتها المتصرفة من المعجم، ولا يتم بناؤها في التركيب. فهذه الكلمات تكون صغات في مستوى من قبل المعجمي. ونتيجة لهذا، فإن بيتها المحورية لا تتضمن إلا موصوفاً واحداً هو فاعل الصفة

فبالنسبة لتكوين اسم المفعول، فإن هذا التكوين يتم في مستويات مختلفة من مستويات النحو، على عرار ما يحدث مع صيغة اسم الفاعل. ونتيجة لهذا الاختلاف في مستوى البناء، هناك اختلاف في مستوى الخصائص الإعرابية والمحورية. وأما مشكل جهة البناء، وهو شيء يختلف فيه اسم المفعول عن اسم الفاعل، فإتينا نرجئ الكلام عنه إلى الفصل الخامس، حيث نتيب خصائص اسم المفعول الجهة بموازاة مع خصائص الفعل المبني لغير الفاعل.

## الفصل الخامس

### البناء لغير الفاعل محمولاً جهياً

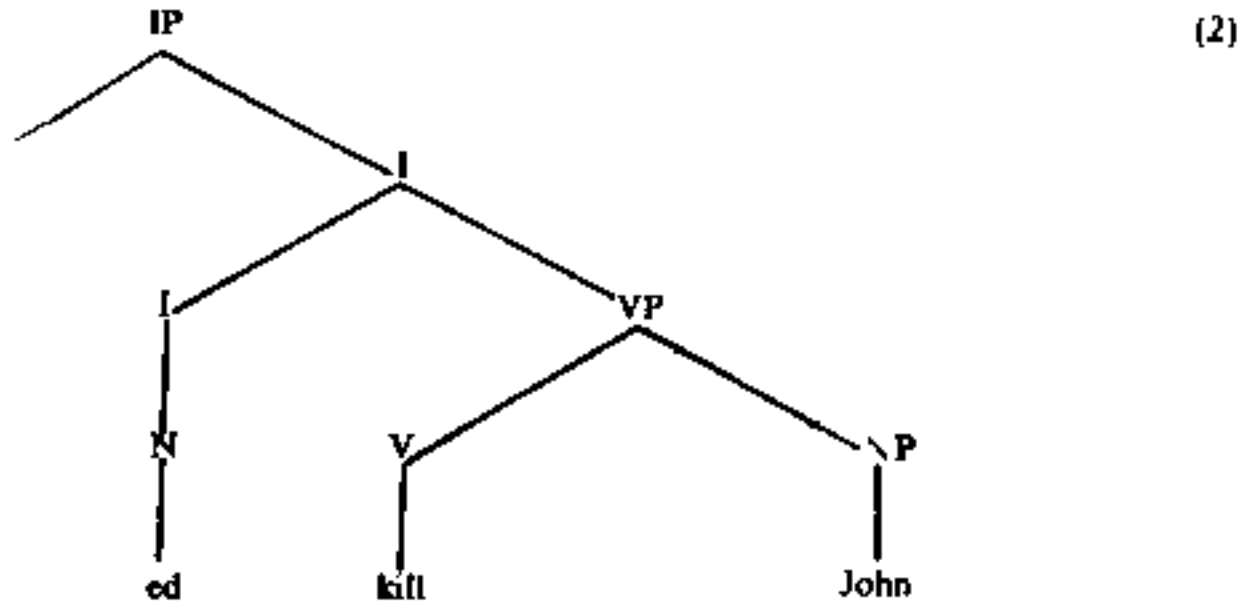
في هذا الفصل، نقترح نظرية للبناء لغير الفاعل (passive). نناقش أولاً عن فكرة أن خصائص البناء لغير الفاعل الأساسية ليست خصائص للعلامة الصرفية للبناء لغير الفاعل، بل هي قبل كل شيء خصائص للمحمول المبني لغير الفاعل. فالمحمول المبني لغير الفاعل هو محمول ليس له موقع فاعل محوري اعتيادي، وإن كان دور الفاعل قد يسند إلى عنصر ملحق، أي إلى موقع غير عاد بالنسبة للفاعل. وعليه، فإننا نشكك في النظرة الشائعة في أدبيات نظرية الربط العائلي، والتي معادها أن العلامة الصرفية في الفعل المبني لغير الفاعل هي التي تمنح الفعل من إسناد النصب إلى المفعول، والمركب العائلي من إسناد دور محوري إلى الفاعل.<sup>(1)</sup> فليس دور الصرافة هنا دور «امتصاص» (الإعراب المفعول ودور الفاعل)، وإنما دورها أن تضمن ورود محمول محوري مبني لغير الفاعل. فكأن الصرفية هنا «تكرر» خصائص المحمول المحوري، على عرار ما يجري في المطلوبة، كما نبين.

ثم إننا نعتبر أن العلامة الصرفية في البناء لغير الفاعل محمول جهياً. معلوم أن موقع الفاعل في البناء لغير الفاعل موقع غير محوري، وأن إعراب الحسب البنيوي غير موجود بالنسبة للمفعول كما بينت ذلك كثير من الأبحاث. وحتى يتم رصد هاتين الحاصيتين، اقترح بعض اللغويين، ضمنهم جيكل (1986)

(1) هاتان الملاحظتان راجعتان إلى تشومسكي (1977) و (1981). وانظر كذلك بوثري وبثريو (1980).

وبيكر ودجوس وروبرتر (1988) أن العلامة الصرفية en أو ed هي الإنجليزية اسم موضوع (argument). ولأن هذه العلامة اسم موضوع، فإنها تتلقى إعراباً هو إعراب المفعول، وتتلقى دوراً محورياً هو الدور الحارجي الذي يسبب عادة للفاعل. وهكذا، فإن الجملة الإنجليزية (1)، تكون بنية الجزء الوارد فيها كما في (2).<sup>(2)</sup>

(1) John was killed (by Mary)



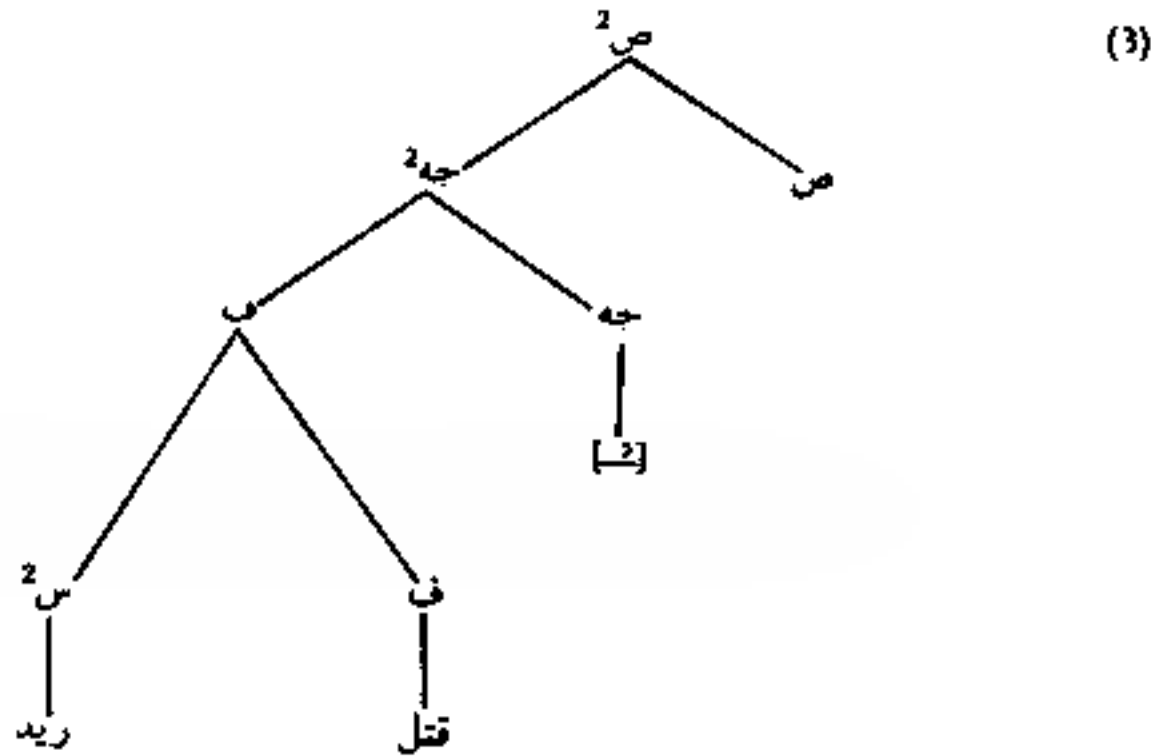
في البنية السطحية، تحدر اللاصقة لتصل بالفعل فتمتص الإعراب الذي يسببها، مما يضطر المركب الاسمي المفعول إلى الانتقال إلى مكان آخر لتلقي الإعراب، والمكان الممكن هو مكان الفاعل من جهة أخرى. يعتبر بيكر ودجوسون وروبرتر (1988) (يجر عينا بعد) أن اللاصقة تتلقى دوراً محورياً من المركب

(2) عن هذا الانجاء في التفكير، انظر جيكلي (1986)، بيكر (1985)، ويرغم بيكر، دجوسون وروبرتر (1988) أن الخصائص «الامتصاصية» للاصقة يمكن اشتقاقها، ولا تحتاج أن يفسر عليها قطع، دون تغيير، في نظرية مبنية على الافتراضات التالية

(أ) لاصقة البناء لعبر الفاعل مولدة بحث هي.  
 (ب) لاصقة البناء لعبر الفاعل تصل بالفعل الرئيسي  
 وإذا كان تحليل مبرر، قد طور تحليل جيكلي (1986)، إلا أنه توسع بها التحليل لأمسا، وانحداد له. وهو يعني من نفس المشاكل التي يعاني منه هذا الأخير، كما نرى

المفعلي الذي يسمها هناك، والدور الذي يمكن أن يسده المركب المفعلي هو الدور الخارجي هذا التحليل، بالرغم من أنه يرصد الحاصيتين المذكورتين أعلاه، إلا أنه يعاني من عدة مشاكل، كما سيبر.

وهي تصوريا أن اللاصقة ليست «ممتصة» بأي معنى، وليست اسماً موضوعاً، بل هي محمول ضمني له خصائص «تكرار» الخصائص الأساسية للمعل المحوري المبي لغير الفاعل. بل إننا نقترح أن اللاصقة ترأس إسقاطاً تركيبياً مفصلاً عنواء بجهة البناء (Vasp). وهناك حمول جهة أخرى أو يائية تولد تحت هذا الإسقاط. وهو إسقاط معاير لإسقاط الرمن (و/أو تط) وهذا المحمول الجهي له بنية محورية تألف مع البنية المحورية للمحمول المحوري المبي لغير الفاعل. بل إن هذه البنية تمكنه من انتقاء البنية المحورية المذكورة فقط، أي تشجيرة لا يكون فيها الدور الخارجي إلا «عاطلاً» (chômeur) في موقع ملحق، كما في العاسي الفهري (1986 أ). ويمثل لهذا التصور باحتصار في البنية الآتية (ـ) تمثل ها علامة البناء لغير الماء).



الفصل مظم بالشكل التالي في الفقرة الأولى، يحلل ثلاثة أنواع من البنى المبينة لغير الفاعل المصادر، والأفعال، والصعات (أسماء المفعولين)، وبيّن أن العلامة الصرفية، وإن كانت موجودة في النوعين الآخرين، لا في النوع الأول، إلا أن كل هذه التراكيب لها خصائص البناء لغير الفاعل، باعتبار الإعراب، وإسناد الأدوار المحورية والربط. وفي الفقرة الثانية، نتفحص خصائص اللاصقة وخصائص الكلمة المركبة المبينة لغير الفاعل وبيّن أن اللاصقة ترأس الكلمة المركبة، كما ترأس إسقاطاً صرفياً مستقلاً. وفي الفقرة الثالثة، نتفحص نتائج نظريتنا بالنسبة للبناء لغير الفاعل للشخص (impersonal)، وكذلك بالنسبة للبناء لغير الفاعل المزدوج، ولخاصية التحول المقولي للعلامة، ولمشكل الاشتراك. ونوسع تحليلنا ليشمل الإنجليزية، ونقارن تحليلنا مع تحليل الموضوع. وفي الفقرة الرابعة، نناقش نتيجة نظرية أساسية بالنسبة للمقارنة المفترضة لعلاج المحمولات الجهية، والأفعال المساعدة، والمحمول الصرفية.

## 1. خصائص البناء لغير الفاعل الأساسية

### 1.1. ثلاثة تراكيب مبينة لغير الفاعل

هناك ثلاثة تراكيب مبينة لغير الفاعل تهما في هذا التحليل، وتمثلها الجمل

التالية :

(4) قُطِعَ الحبل

(5) الحبل مقطوع

(6) ألقني قطع الحبل

فالمبني لغير الفاعل في (4) فعل متصرف. والصرف الناحلية هناك لا تمثل فقط علامة البناء لغير الفاعل، بل أيضاً جهة التمام والرمز الماضي أما في (5)، فالمبني لغير الفاعل صفة. إلا أن هذه الصفة تتصرف داخلياً تصرف الفعل. من ذلك أن ظرف الكيف يمكن أن يكون نعتاً لها، وأن بيتها المحورية هي عينها الفعل الموزون لها (بما في ذلك وجود موقع للحدث يرتبط به ظرف الكيف).

قارن (7) ب (8) :



(7) انرجل مسلوب ماله بالقوة.

(8) سلب الرجل ماله بالقوة

رد على هذا أن الحمر في (7) يسد إعراباً إلى المفعول «الثاني»، مثلما هو الشأن في (8) فالفرق بين الميسير لغير الفاعل في (7) و (8) هو فرق «خارجي»، أو في المستوى الأعلى للسيا. فالفعل في (7) يلتصق بتطابق الأفعال، وله رمز وجهة الأفعال، الح.<sup>(3)</sup> أما بخصوص العلامات الصرفية، فإن اللاصقتين مختلفتان، وإن كان بينهما بعض التقارب، بالنظر إلى وجود صفة في كليهما. ومع ذلك يصعب فصل الصفتين، صرفة البناء لغير الفاعل وصرفة الصفة، على مستوى قطعي، وإن كان الفصل على مستوى مجرد ممكن وضروري، كما بين

وأما التركيب الثالث الذي يهنا، فهو المصدر، كما في (6)، وكما بينا في دراسة أخرى، فإن المصادر لها بنية داخلية للأفعال، وبنية خارجية للأبناء<sup>(4)</sup> هو وجود موقع حدث في البنية المحورية للمصدر يمكن روزه بقبوله للظروف. زد على هذا أن شبكة المصدر المحورية هي عينا شبكة الفعل المتصرف. ومن جهة أخرى، فإن قدرة المصدر على إسناد إعراب النصب إلى مفعوله مؤثر على فعليته داخلياً وأما تلقيه لإعراب، فهو شرط كاف للدلالة على اسميته خارجياً فهذه الخصائص مجسدة في (9) :

(9) ألقني سلب الرجل ماله عمداً.

فالتراكيب الثلاثة تشترك في كونها فعلية داخلية، أي أنها مركبات فعلية تامة داخلية، كما يبا في القاسي (1987 أو ب). فهي لا تختلف إلا بالنظر إلى بيئتها الخارجية، أو بصمة أدق، بيئتها الصرفية. والفعل المتصرف إسقاطه ص<sup>2</sup> الجملي (أي ر<sup>2</sup> وتط<sup>2</sup> الجمليين)، والصفة إسقاطها ص<sup>2</sup> المركبي (أي تط غير الفعلي وبدون رمز)، والمصدر إسقاطه حد<sup>2</sup>. وإضافة إلى هذا، فإن المصدر ليس له علامة صرفية للبناء لغير الفاعل، وما نطق أن هناك ما يبرر افتراض صرفة من هذا الصنف فارغة

3. معبراً أن الفرق بين الأفعال والصفتين البنية لغير الفاعل في العربية مخالف للفرق بين ما اسطاح عليه بـ *actives* و *passives* و *adjectival passives* في الإنجليزية. بل إن هذين الزوجين في الإنجليزية صريحتان من اسم المفعول

في العربية. وليس في الإنجليزية ما يعادل اسم المفعول العربي

(4) انظر القاسي (1987 أ)، وكذلك الفصل السادس من هذا البحث.

صواتياً وفي انقترات الموالية، ستمحس بتفصيل خصائص هذه الباءات الأساسية. ونقترح وصفاً لها

## 2.1. الخصائص المحورية

من الملاحظات المتكررة في الأدبيات أن الفاعل «المطقي» للباء يعبر الفاعل، وإن كان غير محقق بضمه اعتيادية، أي أنه لا يحتل موقع الفاعل في لبيته العنقه، إلا أنه مع ذلك حاصر في التركيب فهو موضوع «حسي» (implica) في ما دعي الباء ليعبر الفاعل القصير (short passives)، أي الباءات التي لا يوجد فيها المركب المفعلي المروع المذكوراً (كما في (4)). وهو محقق في بعض اللغات بواسطة حرف مفعلي مثل «b» في الإنجليزية (كما في (1))، أو «par» في الفرنسية فوجود مفعليه لصمية في الباء ليعبر الفاعل يقبله عدم وجود هذه المفعليه في المطاوعة، مثلاً. كما سير هذا يوحي بأن الباء ليعبر الفاعل المفعلي بلشخص (personal passive) ثنائي المحل (أو مفعلي)، بينما المطاوعة أحادية أو لارمه

ففي الباء ليعبر الفاعل القصير، يمكن زور وجود المفعليه (أو عدم وجودها) بإمكان وجود حمته تعليلية يحتاج فاعلها إلى مراقب ذي إرادة بالمراقبة ممكنة مع الباء ليعبر الفاعل، ولكنها غير ممكنة مع المطاوعة، كما تعثر لذلك التراكيب الانية

(9) أ) قطع الحبل لإشعاره بالخطر

ب) انقطع الحبل لإشعاره بالخطر.

وبعض الكيفية، فإن الباء ليعبر الفاعل يقبل ورود ظروف تحتاج إلى مفعلي تركيبي لمراقبتها، ولا تقبل المطاوعة مثل هذه الظروف :

(10) أ) قطع الحبل عمداً

ب) انقطع الحبل عمداً

فعلی افتراض أن هذه الظروف والجمال التعليلية تشترط وجود مراقب مفعلي في التركيب، فإن لفرق في الحوية بين هذه الأرواح يمكن رصده إذا افتراضاً أن

هناك معدة صمياً في بي الأمثلة (أ)، وليس هناك موضوع معد في بي الأمثلة (ب).<sup>(5)</sup>

ويمكن تحقيق الموضوع الصمي في البناء لمير الفاعل باستعمال بعض المركبات الحرفية، مثل المركبات التي يرأسها by في الإنجليزية أو par في الفرنسية. وهذا يبين بوضوح أن الدور الخارجي مسقط في التركيب (وليس محدوداً كما يتوهم البعض)، إلا أنه غير مربوط بصفة اعتيادية، بل هو «موضوع» كما في العاصي (1986 أ). وقد يست بعض الأعمال أن حرف by في الإنجليزية هو مُسندٌ فعلاً لدور الفاعل، مهما كان هذا الدور (مفعلاً أو مفعولاً أو محووراً). (الح) <sup>(6)</sup> غير أن العربية ليس لها حرف مثل by أو par يسند أي دور خارجي، بل لها فقط حروف تسند دوراً معيناً (مثل «المصدر» بالنسبة لـ «من»، أو الآلة بالنسبة لـ «ب»، (الح). وعلاوة على هذه الحروف، تستعمل عبارات مثل «من لندن» و«من قبل» ودعلى يد»، و«بواسطة»، الح وهذه بعض الأمثلة

(T1) أ) أمر من الأمير أن ينصرف.

ب) قتل بالمسدس

(T2) أ) قُتل على يد جماعة من اللصوص.

ب) انتقد من لدن أطراف متعددة.

هذه المركبات الملحقة ليست بدون علاقة مع البنية المحورية للحمل الذي تظهر فيه. غلظطاطوة، مثلاً، لا تسمح بظهور هذه المركبات كما يدل على ذلك لنح التركيب التالي :

(T3) أقطع الحبل («على يد النص».

يبدو إذن أن المقياس المحوري يجب أن يعمم ليشمل حالات هذه الملحقات، أو المنروعات، كما اقترحنا في العاصي (1986 أ) هذه المركبات الملحقة تسند، بالنقل، وكأنها تحقيق للفاعل المسطقي في البناء لتغير الفاعل <sup>(7)</sup> فهذه الاعتبارات (إضافة إلى اعتبارات أخرى نذكرها أثناء الحديث عن تقييد البناء لمير الفاعل

(5) لصريد من التخليص انظر العاصي (1986 ب)

(6) انظر مرتر (1984) Marantz ونيك (1987) في هذا الصدد

(7) في اقتراح تعميم المقياس المحوري لبعض الملحقات، انظر كرمينو (1988).

اللاشخص) تؤدي بنا إلى الاعتقاد أن هناك موضوعاً صيحاً مستقلاً في بنية البناء لغير الفاعل، وهو غير موجود في بنية المطاوعة، وأن البناء لغير الفاعل لا يختلف عن البناء للفاعل (أو للمعلوم كما يقال) بالنظر إلى عدد المحلات. فلقد بين عدد من اللغويين أن الخاصية الأساسية للبناء لغير الفاعل هو أن الفاعل المنطقي فيه منزوع (انظر مثلاً كينن (1975)، وكهرسكي (1985)، والماسي (1986) أ) وفي نفس الاتجاه، بين بعض المتبنين لنظرية الربط العامل أن موقع الفاعل في البناء لغير الفاعل ليس محورياً، بمعنى أن هذا الموقع لا يسند فيه دور محوري (انظر روبرتز (1985))، أو أن موقع الدور الخارجي ملغى (انظر كرهمشو (1986) وتوتريتا (1987)، زد على هذا أن أبحاث مرتنز (1984) ولا نيك (1987) أثبتت أن المركب الحرفي (الذي يرأسه by) أو الموضوع الضمني يتلقى دور الفاعل، وإن كان ذلك لا يحصل بصفة اعتيادية. وقبل أن ننظر في كيفية تمثيل هذا الموضوع الضمني، يؤكد أن نفس المعطيات المحورية تتكرر مع الصفة والمصدر، وليست خاصة بالعمل المبني لغير الفاعل. وهذه بعض الأمثلة :

(14) أ) الحبل مقطوع عمداً.

ب) الحبل مقطوع لإشعاره بالخطر.

ج) الرجل مأمور من الأمير أن يسحب.

(15) أ) ألقني قطع الحبل عمداً

ب) تم قطع الحبل لإشعاره بالخطر.

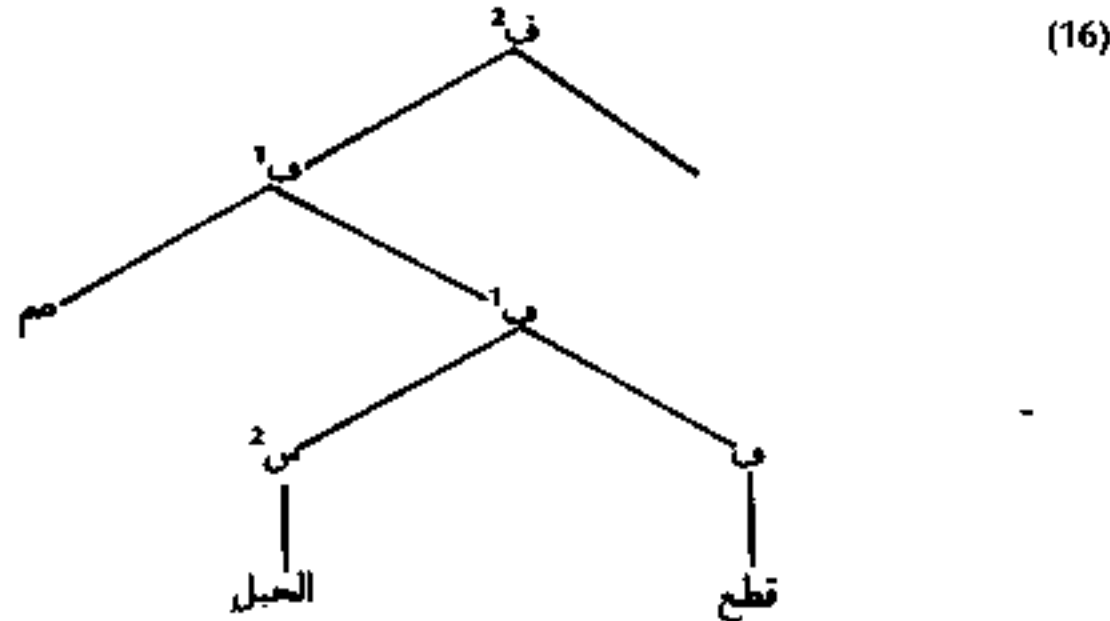
ج) تم قطع الحبل من قبل اللص.

فالموضوع الضمني في الصفة والمصدر يستطيع مراقبة الظروف الإرادية مثل «عمداً»، والجمل التعليلية. وَيَحَقُّ أيضاً بواسطة مركب حرفي يظهر فيه الفاعل مسروفاً. وهذا يبين أن تمثيل الدور الخارجي في البناء لغير الفاعل يجب أن يتم في استقلال عن وجود علامة البناء لغير الفاعل، ما دامت هذه العلامة غير موجودة مع المصدر.

### 3.1. عن تمثيل الموضوع الضمني

مشكل تمثيل الموضوع الضمني يطرح عدة تساؤلات مترابطة بصدد طبيعته، وموقعه في البنية، وكيف يتم إشباعه محورياً

فيالنظر إلى معيّن هذا الموضوع من الباعية الإحالية، سنعتبر أن خصائصه هي أساساً خصائص ضم دي التأويل المبهمة.<sup>(8)</sup> فهذا الافتراض طبيعي بالنظر إلى أن تأويل البناء لغير الفاعل القصير مثل (4) هو «قطع أحد الحبل». وهو طبيعي أيضاً عندما نطرح إلى توزيع وتأويل الموضوع الضمني في البناء للوسيط والبناء لغير الشخص (انظر الفقرة 3). فننمض إذن أن الموضوع الضمني في البناء لغير الفاعل هو مقولة صيرورية فارعة ذات تأويل مبهمة. ومن المحتمل أن يولد هذا المركب في الموضوع الذي تولد فيه الملحقات، أي ملحقات بالمركب الفعلي. وعليه، يكون تمثيل مستوى البنية المحورية بالنسبة للبناء لغير الفاعل في الأمثلة (4) إلى (6) هو التالي:<sup>(9)</sup>



(8) يعتقد بجزء أن هذه الخصائص هي خصائص اللاحقة «م» التي يثريها هي الموضوع الخارجي. ويختلف تحليل من هذا التحليل في كون الموضوع الخارجي ليس هو اللاحقة، بل «م» (9) لا يهملها هل «م» صغيرة، أي محمول، أم «كبيرة»، وهو محمول فيه.

فالتشحية (16) تمثل ما نعتبره بنية محورية طرار بالنسبة للبناء لمير الفاعل. معحص المركب الفعلي، على الخصوص، لا يولد فيه فاعل، وصم ملحق في مكان ليس هو مكان الفاعل الاعتيادي، بل مكان الفصلات الملحقات. ونرغم أن صم موسوم محورياً في هذا المكان، بواسطة فاعل الذي يعمل فيه، ويولد ملحق حر في هذا المكان، مما ينتج عنه بناء لمير الفاعل «طويل»

فكون الفاعل المحوري في البناء لمير الفاعل هو صم ملحق يمكن من رصد عدد من خصائص البناء لمير الفاعل الربطية، والتي لن نناقشها هنا بتفصيل. فبجبر يلاحظ، عن حق، أن البناء لمير الفاعل القصير لا يمكن أن يقترن فيه الفاعل التركيبي إحصائياً مع الفاعل المطبق. فبناء لمير الفاعل مثل (17 أ) يمكن أن يكون له تأويل مثل (17 ب)، لا مثل (17 ج) :

(17) John was shaved (أ)

خلق دجون

(ب) John shaves (easily)

يخلق دجون (بسهولة)

(ج) John shaves himself

دجون يخلق نفسه

فتأويل (17 ب) هو تأويل الوسيط (middle)، حيث دجون بمثابة المفعول، وليس فاعلاً منفذاً في المعنى. فهؤلاء المؤلفون يرجعون عدم إمكان الاقتران الإحصائي في (17 ب) إلى عدم إمكان الاقتران في الحالات العادية لما دعي بالتقاطع القوي (strong crossover)، كما في الجملة التالية :

(18) \*Who does he<sub>i</sub> love t<sub>j</sub> ?

من ع يحب أث ع ؟

فالتقاطع الإحصائي من هذا النوع يخرج عادة المبدأ ج في نظرية الربط، إذا اعتبرنا أن الأثر بمثابة عبارة محيلة :

(19) مبدأ ج

كل عبارة محيلة حرة

إلا أن عدم الاشتراك بين الموضوعين في الإحالة لا يمكن رصده هنا بنفس  
لكيفية فمن المحتمل أن يكون ما يجمع الاقتراح الإحالي هنا هو ما يجمع الصير  
المفعول من الاقتراح بفاعله، أي المبدأ (ب) فكل صير حر في مقولته العملية  
ولن يكون الصير صم هنا حرّاً إذا اقترن بالفاعل السطحي

#### 4.1. الخصائص الإعرابية

لنتجه الآن إلى الخصائص الإعرابية للباء لغير الفاعل ففي هذه الفقرة،  
ساقش الفكرة السائدة في الأدبيات، والتي مفادها أن من خصائص العلامة الصرفية  
للبناء لغير الفاعل أنها تلعب قدرة الحمل على إسناد الإعراب البيوي إلى المفعول  
وبين أن هذا الافتراض، إذا كان صحيحاً، لا يصدق على البناء لغير الفاعل الذي  
فيه علامة أكثر مما يصدق على البناء لغير الفاعل مع المصدر. والمصدر المبيّه  
لغير الفاعل لها نفس الخصائص الإعرابية التي نلحظها مع الصمة ولعل، في استقلال  
عن صرافة البناء لغير الفاعل.

وصف الوقائع التي يجب على نظرية البناء لغير الفاعل أن ترصدها نحن  
تراكيب مثل (20 أ) بالمقارنة مع (20 ب).

(20) أ) قُتِلَ زيداً.

ب) قُتِلَ زيدٌ.

وأحد التأويلات الممكنة لـ (20 أ) أن الفعل المبني لغير الفاعل له مفعول منصوب،  
دون أن يكون له فاعل. وقد يكون نحن هذه البنية راجعاً إلى كون الحاصية  
الأساسية للبناء لغير الفاعل هي امتصاص الإعراب البيوي، كما اقترح ذلك  
تشومسكي (1981)، أي إلغاء قدرة الحمل على إسناد الإعراب إلى المفعول.  
وكنيجة لهذا، ولوجود المصفاة الإعرابية، التي تشترط أن تتلقى كل المركبات  
الاسمية إعراباً، فإن المركب الاسمي يضطر إلى التنقل إلى موقع يتلقى فيه إعراباً  
وهنا الموقع هو موقع الفاعل الصُرفي، وإلا أدى بقاؤه هناك إلى نحن الجملة

لاحظ أن هذه البنية يمكن أن يرجع لحنها إلى مبدأ عام آخر، وهو مبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle). فهذا المبدأ يشترط أن يكون لكل جملة فاعل.

واقترأ امتصاص الإعراب يمكن أيضاً من رصد لحن (20 أ)، إذا كانت بنيتها تتضمن ضميراً مبهماً هو الفاعل. فتكون حيثئذ بنية (20 أ) موارية لبنية الجملة الإنجليزية *It was killed John* \* إلا أن هذه الجملة بدورها ملتبسة. ففي إحدى البنى، يكون «زيد» عضواً في سلسلة مبهمة يمثل المبهم العضو الآخر فيها. إلا أن هذه البنية يلحها القيد الأحادي على السلاسل، الذي يشترط أن يكون للسلسلة إعراب واحد. أما هنا، فالمبهم مرفوع و«زيد» منصوب. وهناك قيد آخر على السلاسل المبهمة في العربية، وهي أن العضو الثاني فيها يجب أن يكون جملة، لا مركباً اسمياً. وهناك تأويل ثان لـ (20 أ)، وهو أن المركبين الاسميين لا ينتميان إلى نفس السلسلة. ففي هذه الحالة، يقرأ افتراض امتصاص الإعراب بأن لا وجود لمسند إعراب النصب، وعليه لا مصدر للتركيب (20 أ).

إلا أن افتراض الامتصاص قد يكون أو لا يكون العلة وراء لحن (20 أ). هب، مثلاً، أن الربط النحوي للموضوعات يخضع لسلمية محورية، كما اقترحنا في الفاسي (1986 أ)، وهب كذلك أن المبهم هو مضر للحدث، كما اقترحنا في العاسي (1988 أ). فإن تفسير لحن (20 أ) يمكن أن يكون محورياً، إذا افترضنا أن الحدث هو أدنى دور في السلمية. وعليه، لا يمكن أن يربط هذا الدور إلى موقع الفاعل إلا إذا لم يرد من المربوطات ما هو أعلى منه في السلمية. فزيد هنا محور أعلى في السلمية من الحدث، والحدث إذا كان مربوطاً ربطاً نحوياً مع وجود المحور، يجب أن يكون مفعولاً أو ملحقاً وبمباراة، فإن لحن البنية المبهمة يمكن مقارنته بلحن (21)، حيث الفاعل هو الحدث، والمفعول محور: (21) \* قَتَلَ قَتْلَ شَنِيعَ زَيْدًا.

(10) اقترح عدد من اللغويين سلمية لربط الأفعال من بينهم دجكسوف (1972) وكوتر (1976)، ولستر (1979)، وكهرمكي (1985). واقترحنا في الفاسي (1986 أ) السلمية التالية  
أ) مسند (علة) > مصدر > هدف > مستفيد، معان > أداة > محور > مكان > حدث



وفي 27 «رقي» الحدث إلى موقع الفاعل، تاركاً لمحور في مكان المفعول، مع أنه على أنه في السمية وإذا كان الربط لحوي محكوماً بسميه نحوية، كما أسرد، فإن بحر (20 أ) و (21) يمكن فهمه في هذا الإطار لاحظ أني لا أدعي أني سبب أن افترض متصاص لإعراب خاطئ فكر م استدلت عليه هو أن هناك تحليلاً آخر ممكن، وهو تحليل محوري وإذا كان مبدأ الإسقاط الموسع يفرض على المفعول في (20 أ) أن يندمج إلى مكان الفاعل، مما يسمح به (20 ب)، وإذا كانت سمية الربط الحوي ترصد لبحر (21)، فإن م يبدو وكأنه متصاص للإعراب في اسماء لغير الفاعل يجب أن يوجد به تفسير، ولا يمكن أن يكون هو انحصارية الأساس، بل يعود إلى خاصية مشتقة وإذا كان تقدم المفعول تملكه مبادئ نحوية عامة، فإن أثره يجب أن لا يتلقى إعرافاً من الحمل بسبب قيد عام آخر، وهو لفيد الأحادي على السلاسل، الذي لا يسمح بأن يكون هي السلسلة أكثر من موقع تتلقى إعرافاً<sup>1</sup>

ومن المفيد أن نلاحظ أن خاصية امتصاص الإعراب (مهم كان وضعها) تصدق أيضاً على المصادر العسمية لغير الفاعل وحتى سبب هذا، نقارن لأفعال لمبصره بالمصادر

(22) سلب الرجل ماله

(23) سلب الرجل ماله أقلقي

وفي كلا التركيبين، نجد المفعول الأول الأصلي ينتقل إلى موقع الفاعل التركيبي، ويتلقى الجر من الحد في (23)، كما ييب في الماضي (1987 أ) ومن جهة أخرى فإن المفعول المباشر يحمل إعراب النصب وهو إعراب يسميه الجذر المعلي وقد يكون هذا الإعراب إعرافاً محورياً (أو «لارماً» inherent) كما عند شومسكي (1986 أ) ولكن الأهم هو أن الفعل يبدو وكأنه لا يسد إعرافاً بيويماً فيه (23)

(1) من المفضل أن تكون الأفعال مبنية لإعراب النصب حيزياً ولا يكون البنية لغير الفاعل بدرجة هذا لاغير وتكون المصغلة الإعرابية ورء وجوب بساد الإعراب في بعض السياقات وعدم وجوبه في سياقات أخرى ومن جهة أخرى فإن سبط الأحاديث الإعرابية على السلاسل يفرض أن تكون بعض المواقع غير موسومة عربياً فإذا كان هذا صحيحاً فلا شيء يكون خاصاً بالبند لغير الفاعل بل إن خصائصه يجب أن لا تملأ هذه المبادئ والقيود والاختلافات



وانحلاصة أننا استدللنا على أن الفعل المبني بغير الفاعل ليس له موقع فاعل محوري، ومفعوله لا يتلقى إعرافاً سيوياً منه. وأما دور الفاعل، فهو مسند إلى ص، أو إلى المركب الاسمي المبروع بالحرف. والمصادر المبينة لغير الفاعل تقرر كل هذه الخصائص دون أن تكون هناك علامة يمكن أن تسبب إليها هذه الخصائص وكنيجة لهذا، لا يمكن أن يكون دور اللاصقة أو العلامة دور «امتصاص»، كما اقترح ذلك أصحاب النظرية التي تعتبر العلامة موضوعاً، ويجب إعادة النظر في دور هذه العلامة على ضوء ما ذكرناه في هذه الفقرة<sup>(1)</sup>

## 2 - عن خصائص علامة البناء لغير الفاعل

فيما كانت الخصائص الساررة للبناء لغير الفاعل خصائص للفعل المحوري المبني بغير الفاعل، كما اقترحنا، لا خصائص العلامة، فما هو إذن دور العلامة، وطبيعتها، ومساهمتها في بنية البناء لغير الفاعل ؟

نعرف أن هناك نوعين من اللواصق (أو العلامات) يجب التمييز بينهما في نحو العربية نوع أول يمكن تسميته باللواصق المحورية (thematic affixes)، وهو لا يختلف كثيراً عن الكلمات المعجمية ذات المحتوى الدلالي، وهو ذو بنية محورية، ويمكن أن يعبر في عدد محلات العمل الذي يتصلق به والموذج الممثل لهذا النوع من اللواصق هو اللواصق الجعليه أو السببية، مثل الهمزة والسين والتاء في استعمل، والتضعيف في فعل، إلخ. فهذه اللواصق لا تختلف في بنيتها المحورية عن الأفعال الجعليية مثل «جعل» و«ترك»، إلخ. وتظهر هذه اللواصق أيضاً لواصق المطاوعة، التي اعتبرناها لواصق صد سبة (anti-causative) وهناك أيضاً لواصق الانعكاس والتفاعل التي اعتبرناها تتلقى دوراً محورياً لأنها عبارات محيية

وهناك نوع ثلث من اللواصق، صرعية أو بحوية، مثل الهمزة، والتطابق المنحصر، والوجه إلخ. فهذا النوع يمتاز عن سابقه بكونه لا يؤدي دوراً في البنية المحورية، وليس له شبكة محورية معجمية ضرورية. فما هو إذن وضع علامة

(1) انظر القاسي (1986 ب) و (1988 أ)

البناء لغير الفاعل من هذا التصنيف ؟ إذا اعتمادنا تحليل امتصاص الدور الخارجي الذي قدمه «بجر»، فلا مباح من الاعتقاد أن اللاصقة اسم، وبالتالي، فهي لا صفة محورية مثلها في ذلك مثل لاصقة الانعكاس وإذا كان هذا صحيحاً، فما الذي يمنع من توليدها تحت م.س، ثم إلحاقها بالفعل، على عرار ما يقع مع لاصقة الانعكاس ؟ لا نجد جواباً عن هذا عند «بجر»، سوى إقرار بأن الإنجليزية تختلف في هذا عن بعض اللغات. وعلى كل، فإن تصور بجر يجعل من علامة البناء لغير الفاعل لاصقة محورية وصرفية في نفس الوقت، إضافة إلى كونها موضوعاً.<sup>(14)</sup>

وأما التصور الذي سدداع عنه، فهو أن هذه العلامة لها وضع خاص بين المحوري والصرفي. وهذا الوضع المزدوج يأتي من كونها تنتمي إلى طبقة تركيبية كانت دائماً محل تردد عند كثير من اللغويين، وهي طبقة الحمول الجهية (aspectuals) والمساعدات (auxiliaries). وتحديداً، نريد أن نقترح أن هذه اللاصقة حمل جهي، وليست موضوعاً، وإنما الموضوع الخارجي هو صم أو المركب المبروع، كما أسلفنا ثم إننا نفترض أن هذا الحمل له بنية محورية (على عرار الحمول الجهية الأخرى أو المساعدات مثل «كان»)، وسرى كيف يتم إشباع هذه البنية وأخيراً، فإن هذا الحمل الجهي يولد تحت إسقاط خاص هو إسقاط البناء الجهي (Vasp) الذي اقترحه في الفاسي (1988 ب)، والذي يحيل عليه بدحـهـ ها احتصاراً. وبصفة أكثر شمولية، فإننا ندرج دراسة صرفة البناء لغير الفاعل من دراسة مستويات البنية الرسمية و/أو الجهية. وسعود إلى هذا في الفقرة 4.

## 1.2. صرفة البناء لغير الفاعل في إسقاط مستقل

لمثل لهذه الصرفة المجردة بـ[ ] ونفترض أن بـ[ ] مولدة تحت إسقاط مستقل نسميه «جه» فهذه المقولة أدنى من مقولة الرمن في البنية الشجرية وإذا كانت كذلك، فإن بإمكاننا أن نسد لها حصائص تجعل ورود التشجيرة المحورية

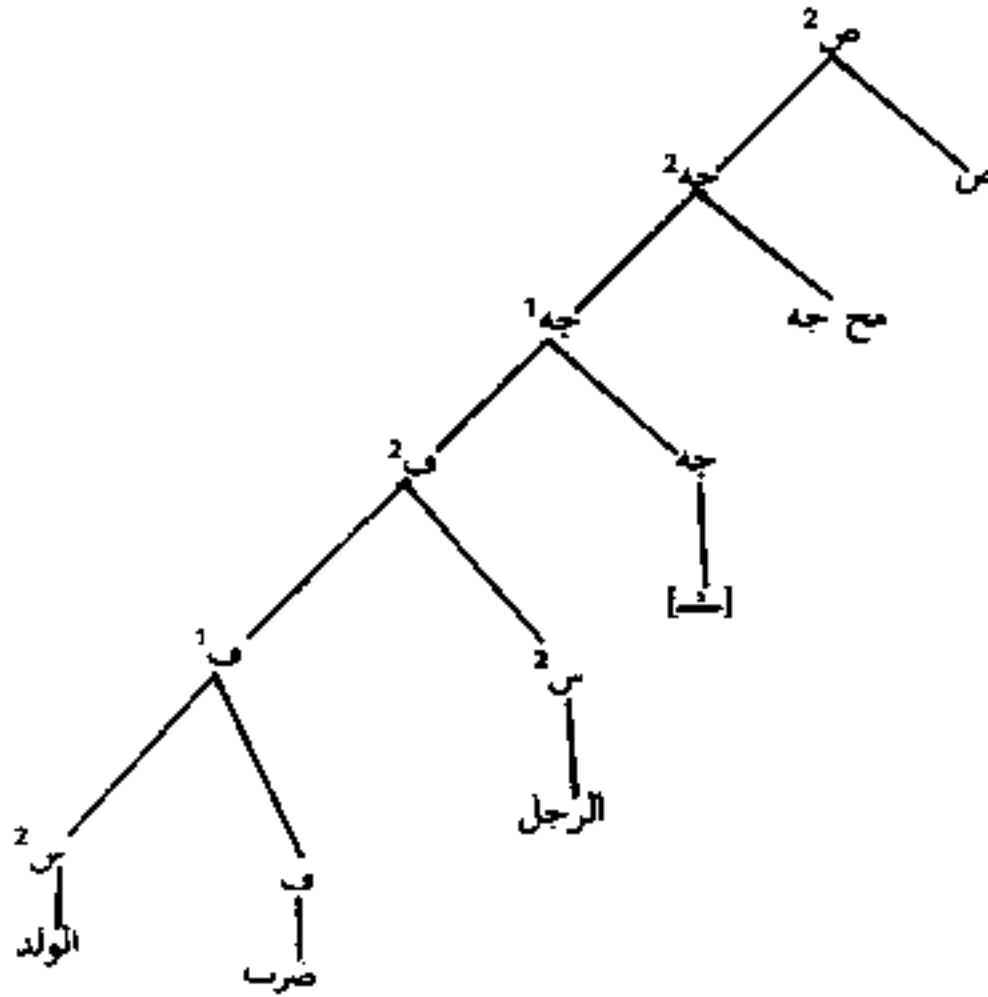
(14) اللغات المقصودة هي اللغات التي يبع «الاتصال» من موقع الفاعل أو المفعول، مما يتيح بناء العمل بغير الفاعل مرتين

للساء لغير الفاعل معها ضرورياً. لتأمل التركيب التالي .

(25) \* صَرَبَ الرجلُ الولدَ

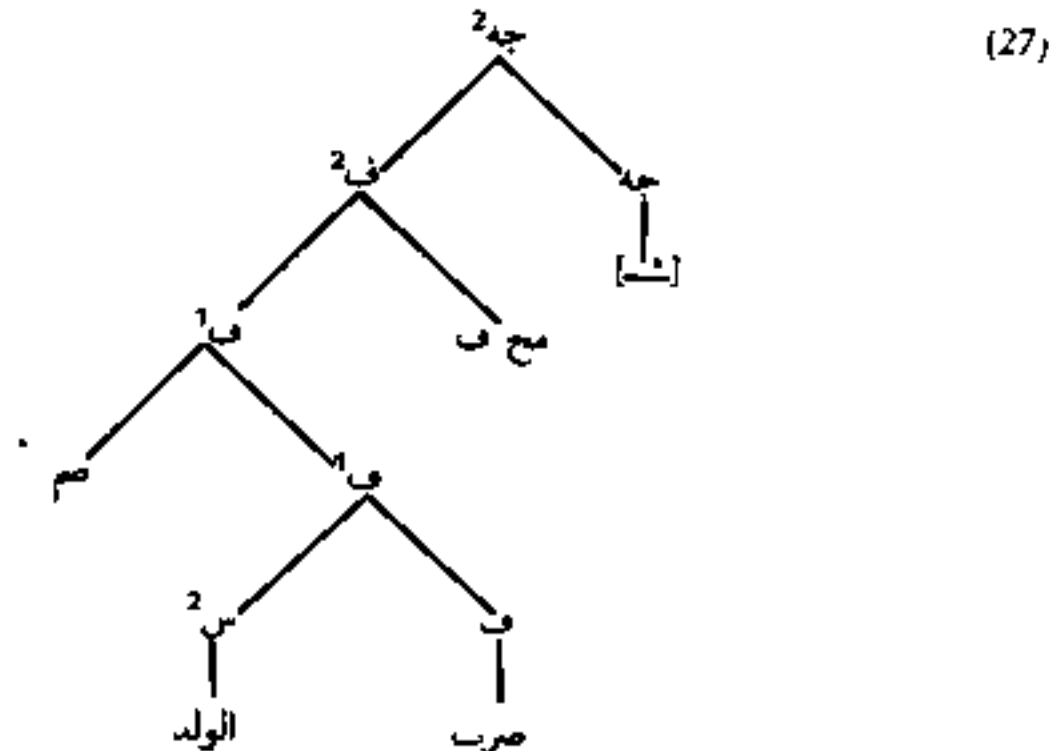
فعي هذا التركيب يتوارد الفاعل والمفعول مع العمل الميبي لغير الفاعل، وهي بنية لاحقة وفي افتراض الجهة، تكون البنية العميقة لهذا التركيب كما يلي .

(26)



فالعمل هو عبارة عن جذر في الشجرة، كما أسلفنا، ولا يتلقى حركاته الداخلية إلا بعد صعوده تدريجياً في الشجرة. فهو ينتقل إلى الجهة، ثم إلى الرمز، والتطابق (ص باختصار) ومع أنه لا مشكل في البنية المحورية الداخلية في (26)، إلا أن الناتج لاحق، لأن اللاصقة لا تقبل هذه البنية فصلاً لها، فاللاصقة يجب أن توصف بشكل يجعل أمر ورود بنية محورية «مبنية للفاعل» معها (كما في (26)) غير

ممكّن، بل يجعل بنية «مبينة» بغير الفاعل» مثل (27) هي الواردة .



مخصص ف هـ ليس محورياً، وهذه خاصية أساسية لبناء لغير الفاعل لعرض أن خصائص اللاصقة «تكرره» خصائص المحمول المحوري. فبما أن المحمول المحوري ليس له فاعل محوري اعتيادي، فإن اللاصقة ليس لها فاعل محوري كذلك وعلى افتراض وجود ترابط بين وسم الفاعل محورياً ووسم المحمول إعرابياً (كما اقترح ذلك تشومسكي (1981) وبراريو (1986))، فإن اللاصقة لا تسد إعراباً إلى فضلتها. وهذا م يدعمه كون المركب الاسمي المفعول المنقول إلى مخصص ف لا يرسم هناك، بل يضطر إلى الانتقال إلى مخصص جـ ليتلقى إعراب الرفع من الرسم ولو كان جـ يسد إعراباً إلى مخصص ف، لنتج عن ذلك إسداد إعرابين إلى نفس السلسلة، مما يؤدي إلى سلسلة غير سليمة.<sup>(15)</sup> ورغم كون جـ ليس له فاعل محوري اعتيادي، فإن له فاعل محوري غير اعتيادي ملحق أو مروع، إذا كان يجاري في

(15) معلوم أن «مخصص الإعراب البيوي لا يؤدي حتماً إلى وجود موقع فاعل غير محوري. فهذا الافتراض لا يكفي لرصد نوع التركيب التالي

(أ) \*John was believed that Mary killed her sister

فقد افترضنا أن John ولد أصلاً في مكان الفاعل، فإن التركيب لا يمتنع كون الفعل المبني لغير الفاعل لا يسد إعراب إلى معنونه. نحن هذا التركيب بهبطنا إلى افتراض أن موقع الفاعل في البناء بغير الفاعل غير موسوم

كل خصائصه خصائص المحمول المحوري. سنعرض إذن أن اللاصقة لها دوران، دور خارجي ودور داخلي. والدور الداخلي هو دور الحدث الذي بدوره لا يمكن أن يكون هناك حمل، والدور الخارجي هو دور الفاعل المزروع. فكيف يمكن إذن أن يقع إشباع هذه الأدوار، وفي نفس الوقت إشباع أدوار الحمل المحوري ؟

الفكرة الأساسية وراء تحليلنا هي أن الحمل الجهي هو بمثابة «بعت» للحمل المحوري، والأدوار المطلوب إشباعها هي الحمل الجهي هي جزء من أدوار المحمول المحوري. ونحتاج إذن إلى آلية للتوحيد بين هذه الأدوار قبل إشباعها ولتحقيق هذا التحليل، نستعمل نظرية هكتبتم (1985 و 1986) في الإشباع.

## 2.2. التعيين المحوري

وحتى نكون واضحين في التنفيذ، نقترح أن يكون للاصقة المدخل المعجمي (الجبرتي) التالي :

(28) [ش] • (1، حدث)

ه محورياً، وبالتالي من التركيب (أ) يخرج المعجم المحوري. وهذا حاول شومسكي أن يربط بين امتصاص الإعراب (إعراب المقول) وامتصاص دور الفاعل بالتقيد التالي

(ب) إذا كان م.س. يعمل فيه م.ير موسوم إعرابياً، فإن التركيب الفعلي الذي يراه م لا يعد دوراً محورياً (إلى الفاعل).

ويعتبر شومسكي أن امتصاص الإعراب هي الخاصية الأساسية، وأن خاصية امتصاص المورد مشتقة (أو شافية)، وهي نتج عن مبدأ يسميه مبدأ الانتظام (uniformity principle) يطبق في اللغات التي لها صراحة في الباء لغير الفاعل.

(أ) مبدأ الانتظام

كل عملية صرائية لم.

- تؤرث الدور المحوري بصفة منتظمة

- أو تسع الوسم المحوري بصفة منتظمة

- أو تسد دوراً محورياً جديداً بصفة منتظمة.

وقد استل بورديو (1986) على نصايف الامتصاص، مدعياً أن الأعمال التي تسد دوراً محورياً إلى ما عليها هي وحدها التي تسد إعراباً إلى معمولها، وكذلك العكس. ويمكن الربط بين التقيد كما يلي

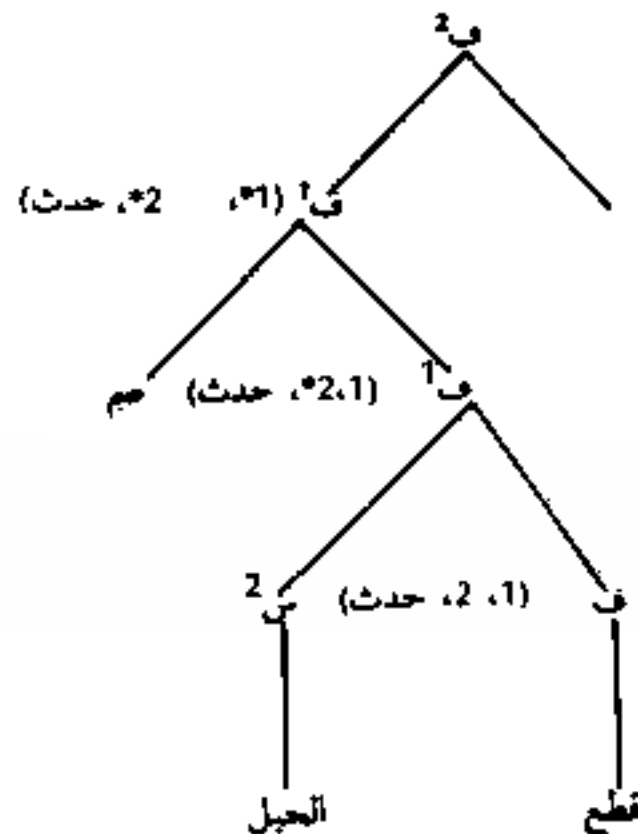
(ب) مع حاجة إل م.

(مع ف.ا تسمي - حامل محوري وإع مع تسمي إعراب بالنسبة للممول).

ويصن بورديو أن هذا التقيد الذي يسميه مبدأ معجماً كلياً، لا يصدى على الأعمال المتعدية وحسب بل على الأعمال اللازمة كذلك المدعومة بالأفعال اللازكية، التي تعتبر مسندة للنصب بصفة كاملة

وفي هذا البحث، لن نناقش قيام أو عدم قيام قيد مثل الذي يذكره بورديو. نحن نعتقد أن شرط امتصاص الإعراب يمكن استخلاصه بصفة مستقلة، ولا حاجة إلى اعتباره خاصية أولى.

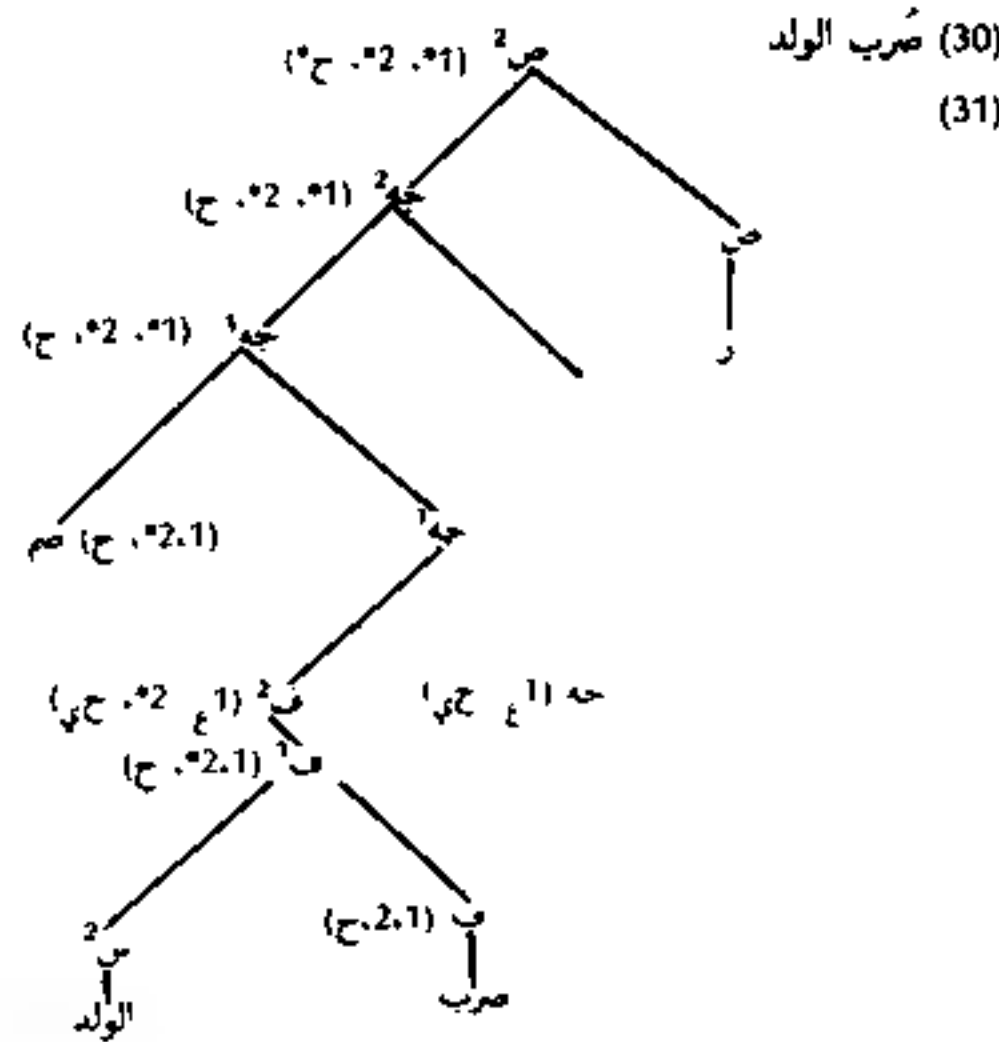
ولتأمل محدداً بنية عميقة مثل (16) فسنجد يقع تفريغ الأتوار في تلك  
المنشجرة، فإن دوري الفاعل والمفعول يفرعان عبر الوسم المحوري، في مستوى  
و<sup>1</sup>، كما هو مبين في (29)





فالتجمة علامة تدل على أن الدور تم تفريفه. لاحظ أن التفريع يتم من الأسفل إلى الأعلى. أما الدور الحدث، فيُشَبَّع في أعلى الشجرة، عن طريق الربط المحوري (theta binding) إذ يُرَبِّط بالزمن.

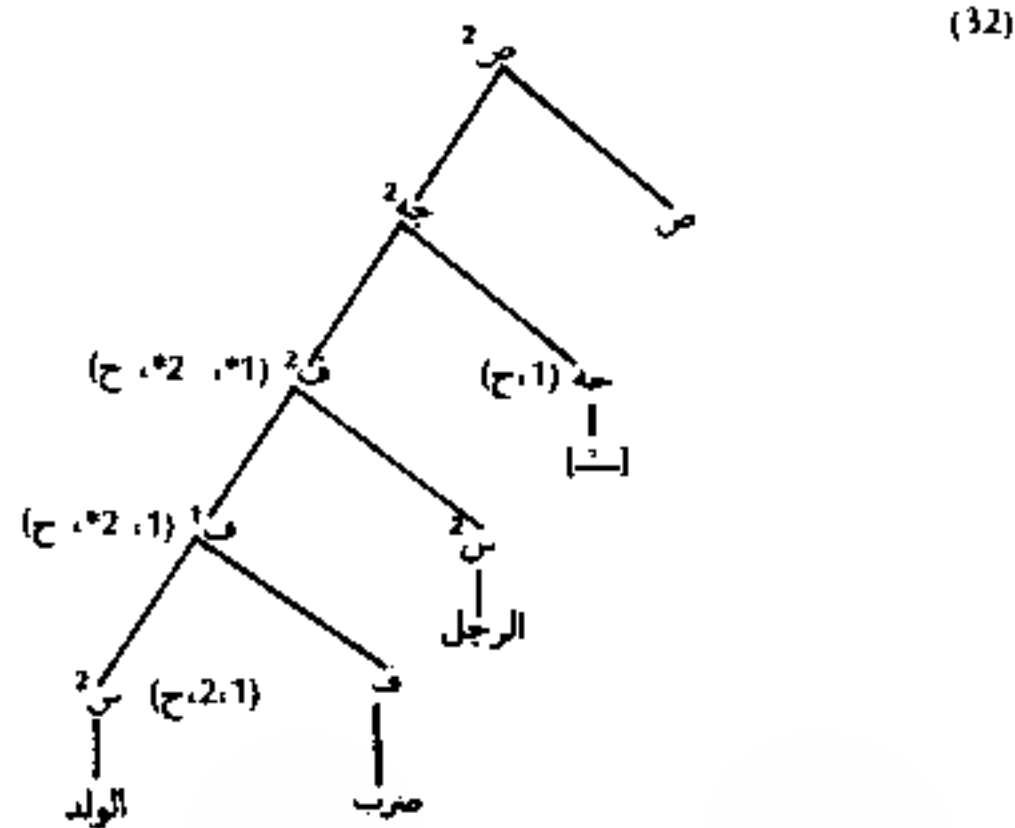
هذه هي الكيفية التي يتم بها إشباع الأدوار في المصادر المبينة لغير الفاعل، حيث لا لاصقة هناك. فمادام البناء لغير الفاعل الصرفي؟ لتذكّر أن الإسقاط الجهي يحتاج إلى تفريع دور خارجي أيضاً. فلو كان الموضوع العنفي (أو المنزوع) مولداً في المركب الفعلي، كما في (29)، لثم تفريفه هناك، ولكن دور الجهة لا يتم إشباعه، مما يؤدي إلى خرق للمقياس المحوري. ولتلافي هذا المشكل، نحتاج إلى توليد الدور الخارجي في موقع عال بما يكفي في البنية، حتى لا يبرغ قبل أن يقع توحيد الأدوار. والموقع الطبيعي لهذا هو الموقع الملحق بالجهة، وهو مواز للموقع الملحق بالفعل. وهكذا، فإن البناء لغير الفاعل المتصرف في (30) تكون له البنية (31)، والتفريع المحوري يقع كما هو مبين. علماً بأننا نرمز للتوحيد المحوري بقرائن مماثلة (مخالفين في ذلك رسامة هكستيم) :



واضح من هذه الصورة أن الدور 1 (أي الدور الخارجي) لا يفرغ إلا في مستوى ح<sup>1</sup>، بعد أن يحصل لتوحيد وتقس الشيء يصدق على الدور الحدث فهذه أشعره. وكذلك الآلية المنعقدة، يمثلان لكون صم يتمي إلى بنية ه المحورية وستة جه كذلك فهو إذن دور للمركب من الفعل والجهة.

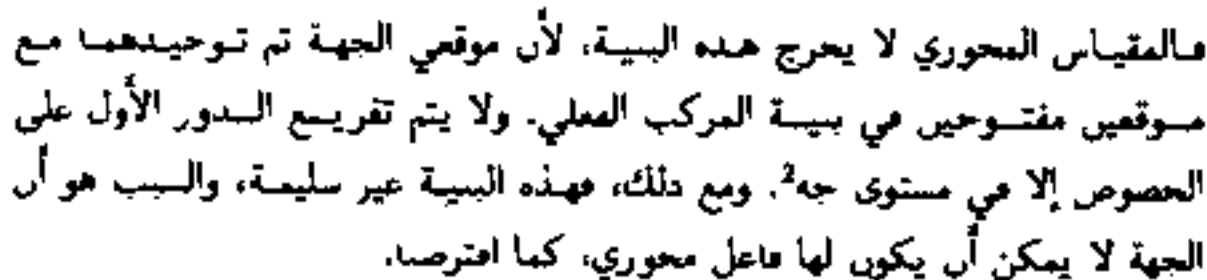
### 3.2. «دور» اللاصقة

لنأمل الآن كيف أن اللاصقة، بموجب بيتها المحورية التي تنصس موقعين، تعرض ورود سية محورية مسببة لغير الفاعل، متلافية ما يقع في (25) هب أن (32) هي البنية المحورية لـ (25)



فهذه السية، يولد فيها الفاعل داخل المركب المعلي الحمل، ويصرع دوره داخل هذا المركب. أما الدور الحدث، فلا يصرع إلا بعد ذلك لاحظ أن الدور الخارجي للجهة لا يصرع (لأن التوحيد لا يمكن أن يقع بعد التعريف). وعليه، فإن البنية

(33)



هذه النظرة لئلاصقة لها عدد من النتائج، نظرية وتجريبية وصعبة. وهي تشير عدداً من المشاكل التي تتطلب حلولاً. وهي العقبات المالية، نتفحص بعض هذه النتائج.

### 3. بعض التنبؤات والنتائج

#### 1.3. بناء اللاشخص، البناء لغير الفاعل المزدوج، وقانون تقدم الواحد مرة واحدة

إحدى النتائج المباشرة لافتراض الجهة هي الرصد المباشر لقيد اللامصوب (Unaccusative Constraint) الذي اقترحه برلمتر (1978) فقد بين هذا الأخير أن الأفعال اللارمة تختلف بحسب كون فاعلها السطحي 1 أصلاً (أي فاعل في السية الأصلية)، أو 2 أصلاً (أي معمول في الس. الأصلية). فطبقة الأفعال الأولى هي طبقة ما دعي باللا أركتي (unergative)، والطبقة الثانية دعيت بطبقة اللامصوب (unaccusative). وقد بين برلمتر أن اللاأركتي في الهولندية ولغات أخرى هو ما يسمى لغير الفاعل وقد اقترح برلمتر وپسطل (1984) أن يعزى لحس اللامصوب المبني لغير الفاعل إلى حرق لقانون تقدم 1 مرة واحدة (Advancement Exclusiveness Law) وهو مبدأ يسمح وجود أكثر من تقدم إلى 1. (16)

والمبني لغير الفاعل للاشخص (impersonal) في العربية يحترم أيضاً قيد اللامصوب، أو قانون تقدم 1 مرة واحدة. فهي (34)، تقدم لائحة للأفعال اللا أركتية التي تبني لغير الفاعل، وهي (35) لائحة للامصوبات التي لا تبني

(34) سيج، سار، ذهب، لمب، رار، صاح، صحك، جاء، الح

(35) كبر، حدث، داب، عور، عرق، رعد، احتفى، الح

وهناك أفعال ملتبسة بين القراءة اللاأركتية والقراءة اللامصوبة وتأتي أحكام المقبولية لتفصل بين القراءتين، كما في مثال «سقط» هنا .

(36) أ) سقط الثلج.

ب) سقط هنا.

(16) لو بهار، فإن التراكيب التي فاعلها مشتقة لا يمكن أن نملح لاشتقاق فاعل مشتق جديد. انظر بلسر وپسطل (1984).

(37) أ) سقط الرجل.

ب) سقط هنا.

والفرق بين (36) و (37) قد يبدو راجعاً إلى السمة الدلالية [+حي]، كما ورد في العاسي (1986 أ). إلا أن هذه السمة ليست كافية لرصد الفرق، كما يتبين من لحن (38 ب) و (39 ب)

(38) أ) كسر الولد

ب) \*كسر ها

(39) أ) مات الولد

ب) \*ميت ها

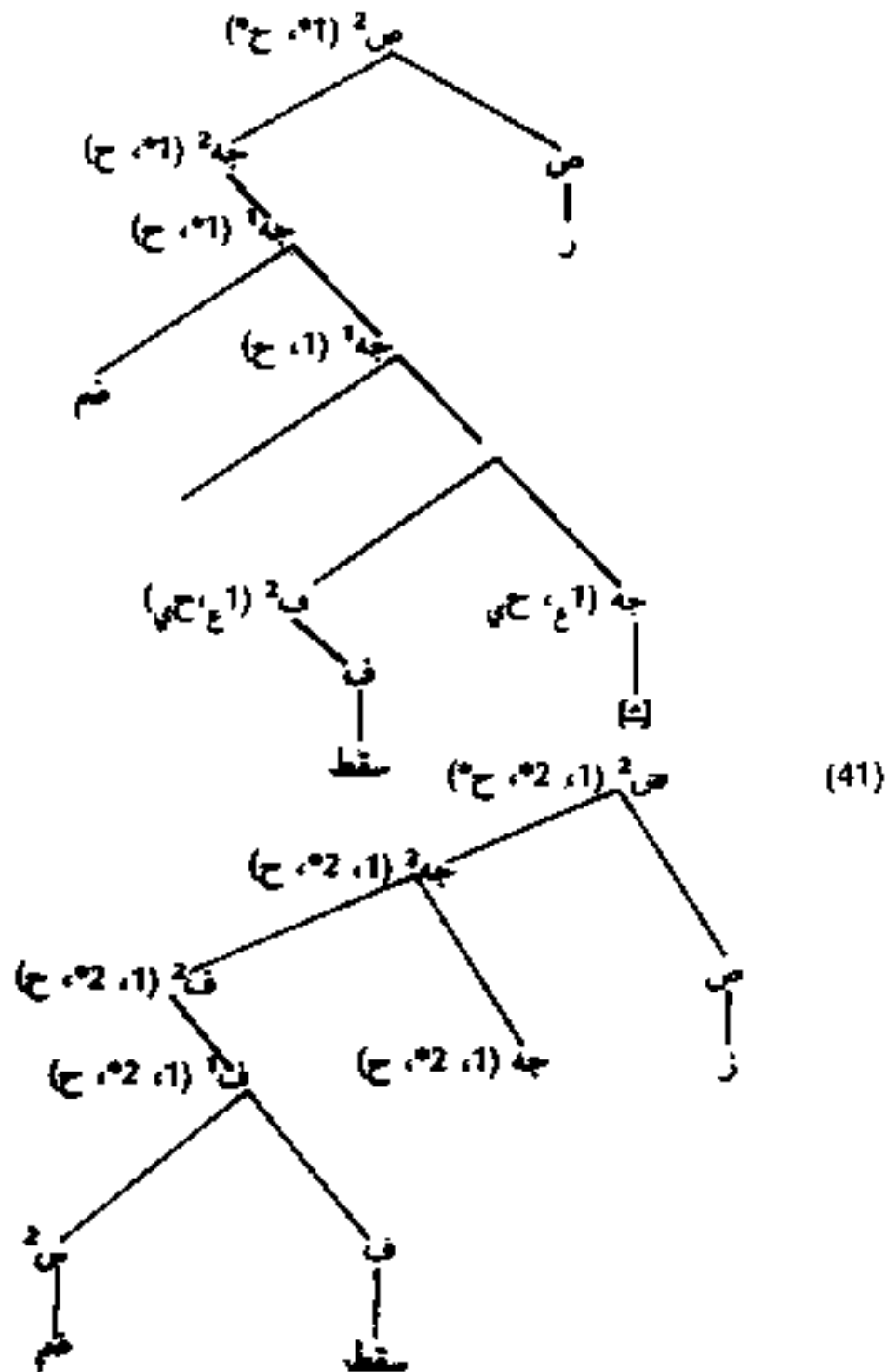
فهي هذه التركيب، نجد الفاعل الضمني حياً (أو إنساناً) ومع ذلك فالتركيب لاحق ويعتقد أن العلة هي ذلك هي أن الحمل لامصوبة (بموجب دلالتها بدور شك)، ومن هنا لحن التركيب.

هناك أمثلة مصادرة، فيما يبدو، لقيد اللامصوب، وللقانون الذي أثبتناه. وقبل أن نناقش هذه الحالات، نفترض أن البناء لغير الشخص (ولمير الفاعل) يحصق لقيد اللامصوب فكيف يمكن رصد هذا في الإطار الذي قدمناه ؟ ومن امراضنا الأساسية أن تركيب البناء لغير الفاعل ينص وجود مقولة صيرية فارعة ملحقه بالجهة، وهذا يصدق على الفعل اللام كما يصدق على المتعدي. وكما بنا سابقاً، فإن ورود ضم أو المركب المصروع يعرضه مبدأ الإسقاط والمقياس المحوري والموضوع الضمني لا يظهر طبعاً مع الحمل التي لا تسد دوراً إلى فاعله (ما يسمى باللامصوبات) لنفس السبب. ويمكن طرح مسألة عدم إمكان بناء اللامصوب لغير الفاعل هي الصيغة التالية : ما الذي يمنع أن تظهر اللاصقة لغير الفاعل مع الحمل اللامصوب ؟ ويكون الجواب مباشراً. فلو ظهرت هذه اللاصقة مع حمل لامصوب، لما أمكن لتبعية المحورية لهذا الأخير أن تقرر الموضوع الخارجي الضروري لإشباع دور اللاصقة وعليه، فإن لحن "أ" بناء لغير الفاعل في

هذه انسي يرجع إلى حرق للمقياس المحوري وحتى يرى كيف يمسح المقياس المحوري الماء ليعبر لفاعل من اللامصوب، بينما يمسح بالأركتي، لفارن بين انسي المحورية (40) و (41)، التي تمثل بي (37 ب) و (36 ب)، على التوالي .

(40)

(40)



ففيما يخص اللأركتي (40)، لا مشكل يطرح. أما اللامصوب (41)، فيطرح مشاكل. فإذا افترضنا أن المركب الاسمي معمول في البنية العميقة، فإن صم يكون موضوعاً داخلياً كذلك<sup>(17)</sup> وعليه فإنه يفرع محورياً في مستوى ه<sup>1</sup>، قبل أن تتاح له فرصة التوحد مع دور الجهة. إن يبقى دور اللاصقة غير مشبع، وهو حرق للمقياس المحوري. فافتراض الجهة يمكن من رصد قيد اللامصوب بصمة مباشرة، بتفاعل مع المبادئ العامة الأخرى للتركيب.<sup>(18)</sup>

ولستفحص الآن حالات الفواعل المشتقة التي تبدو وكأنها تشكل مشكلاً بالنسبة لقانون التقدم إلى 1 مرة واحدة. وهذه بعض الأمثلة

(42) أ) تكسر الكأس.

ب) \*تَكْسَرُ هنا.

(43) أ) تزوج الرجل.

ب) تَزَوَّجَ هنا.

(44) أ) انقطع الحبل.

ب) \*انقطع هنا.

(45) أ) انطلق الرجل.

ب) أُطْلِقَ من هنا

(17) قد يكون صم غير مسوح به في هذا السياق، لأنه ليس هناك ما يسوغ ظهوره. انظر رمزي (1987) بهذا الصدد.  
(18) يعتبر بيكر (1985) أن من مزايا تحليل الموضوع الذي يقترحه أنه يشأ بعدم إمكان بناء اللامصوب لغير الفاعل. في نظرية بيكر أن الباء لغير الفاعل هي حالة خاصة للاتصال (incorporation). مصرفة الباء لغير الفاعل مولد تحت ص. ويتقل الفعل إلى ص ليندمج فيها. وعليه فإن مرجعية الباء لغير الفاعل تعد هي الدور الخارجي للفعل في البنية العميقة. فإذا كان الفعل ليس له دور خارجي، فإن المرجعية لا تتلقى دوراً، مما يؤدي إلى خرق للمقياس المحوري. ورغم أن هذه بتنا مماثلة لنظرية بيكر من استخلاص قيد اللامصوب من المقياس المحوري، إلا أنها تختلف عنها في كون اللاصقة لا تعمل بمس الطريقة. وانظر بيكر (م.ب.) بمدد انتقاء نظريته شق هذا القيد من افتراض إلصاق طرح على طريقة مانتز (1984) Nemetz.

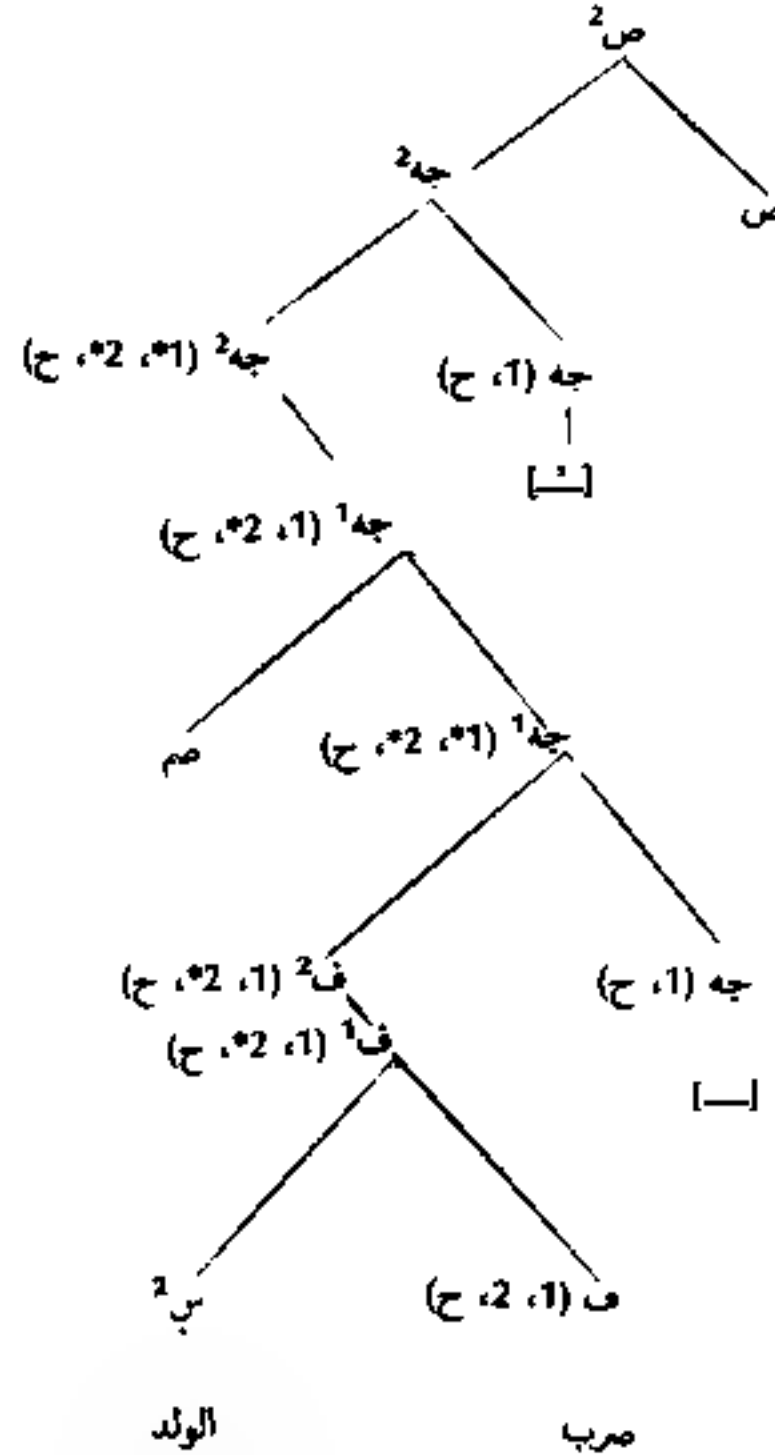
مرع كون هذه الأفعال مبنية صرفياً بنفس الآليات، فيما يبدو، بإلصاق النون أو التاء، إلا أن طبيعة اللاصقة ليست واحدة في هذه الأرواج. فقد ييسا في الفاسي (1986 ب) أن اللاصقة يمكن أن تكون مطاوعة (أو مصادة للسببي)، فتكون من طبيعة فعلية، ويمكن أن تكون لاصقة انعكاس، فتكون من طبيعة اسمية. فعندما يكون العمل مطاوعاً يكون لامصوباً، وبالتالي لا يمكن بساؤه لغير الفاعل. وهذا يصدق على (42 أ) و (44 أ). ومن ثم، فإن لبناء لغير الفاعل متنبأ به. وهذا ما تؤكد (42 ب) و (44 ب) أما عندما يكون العمل انعكاسياً، فإنه يكون ثنائي المعمل محورياً. فإذا افترضنا أن النون أو التاء موضوعات داخلية يتم دمجها (أو اتصالها) في العمل، فإن العمل يكون له دور خارجي يحتاج إلى تفرغ. فهذا الدور هو الذي يسد إلى صم في البناء لغير الفاعل. ومن ثم، فإن التركيبي (43 أ) و (45 أ) يقرآن قراءة الانعكاس، ويمكن البناء لغير الفاعل مهما، كما في (43 ب) و (45 ب).

وهناك مشكل آخر يرصده القانون الذي أشرنا إليه، وهو عدم إمكان بناء العمل لغير الفاعل مرتين (في العربية). فكيف يمكن رصد هذا ؟ في تحليلنا يؤدي بناء العمل لغير الفاعل مرتين إلى وضع إسقاطين جهيين، يكون أحدهما فصلة للآخر. فإذا كان الأمر كذلك، فإن البناء لغير الفاعل مرتين يلعبه مرة أخرى وجود المقياس المحوري. وحتى يرى كيف يحدث هذا، لتأمل الهنية (47)، وهي فيما يبدو بناء مزدوج لغير الفاعل انطلاقاً من (46) :



(46) ضرب الولد

(47)



ففي هذه البنية، نجد أن الجهة العليا لها موقعان، وأن الدور الخارجي (دور الفاعل) لا يجد وسيلة للتمرع. وعليه، يكون رصد لحى البناء لغير الفاعل المزدوج ممثلاً لرصد قيد اللانصبوب في البناء للأشخاص.

## 2.3. لاصقة البناء والتحول المقولي

نتيجة أخرى لافتراض الجهة هي أنها تمكن من رصد موحد للصفة المسية لغير الفاعل والعمل المتصرف على السواء. فقد لاحظنا في العقدة الأولى أن هناك لاصقتين للباء لغير الفاعل واحدة وصية والأخرى فعلية. فأما اللاصقة الفعلية، فتدل أيضاً على الرمز (وجهة التمام أو اللاتمام)، بينما لاصقة الصفة تدل على الصفة كما تدل على الباء لغير الفاعل. فكيف يمكن تحليل هاتين اللاصقتين؟ هناك إمكانان أساساً.

الإمكان الأول هو اعتبار أن صيغة الفعل المتصرف (أي «فعل») تمثل مقولة تركيبية واحدة، لتكن ص، والمقولات الدلالية المختلفة تدوب في هذه المقولة الواحدة. وحتى يتمكن من رصد الفرق المقولي بين الصفة المبينة لغير الفاعل والعمل المتصرف المبني لغير الفاعل، فإننا نضطر إلى افتراض وجود صرفية معونة بدوء (وصف)، وصرفية معونة بهاء (فعل) وتكون هذه الصرفية هي رأس المركب، تبعاً لما ورد عند وليمز (1981) ودي شيلو ووليمير (1987) في التنظير للواصف وهي النظام المقترح في القاسي (1987 أ)، فإن المقولات المعجمية في العربية هي عبارة عن جذور صامتة، والمقولات الحوية أساساً صوائت، وهي التي تثبت مقولة الكلمة، وغالباً ما يستج عن تعبير الصوائت الداخلية تعبير المقولة التركيبية.

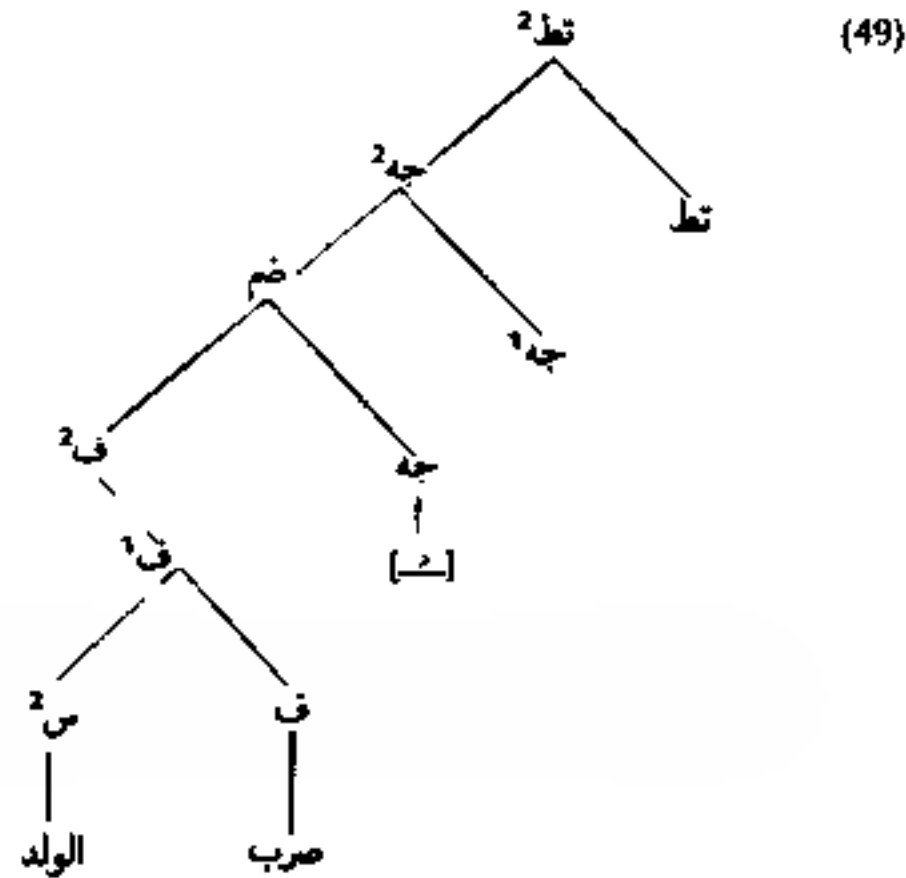
إلا أن هذا الاختيار يطرح عدداً من المشاكل. فهو أولاً ضعيف من ناحية التصور. والسبب هو أن التحول المقولي الذي أشرنا إليه ليس حاصية من خصائص الباء لغير الفاعل، بقدر ما هو حاصية للصفة المحققة (فعل، أو «مفعول»). وهذه الصيغة يقع فيها دوبان لاصقة الباء لغير الفاعل واللاصقة التي تحول الفعل إلى صفة مثلاً إلا أن هذا الدوبان يمكن أن يعتبر صوائياً، وليس تركيبياً ثم إن هذا الاختيار ليس هو الأمثل من الناحية الوصفية. فإذا كان الباء لغير الفاعل مولداً تحت ص، مع الزم والتطابق، فإنه سيقع تعارض بين خصائص هذه المقولات (الشجرية)، فالرمز، مثلاً، يسند إعراباً، والجهة لا تفعل لذلك، والتطابق قد يتطلب

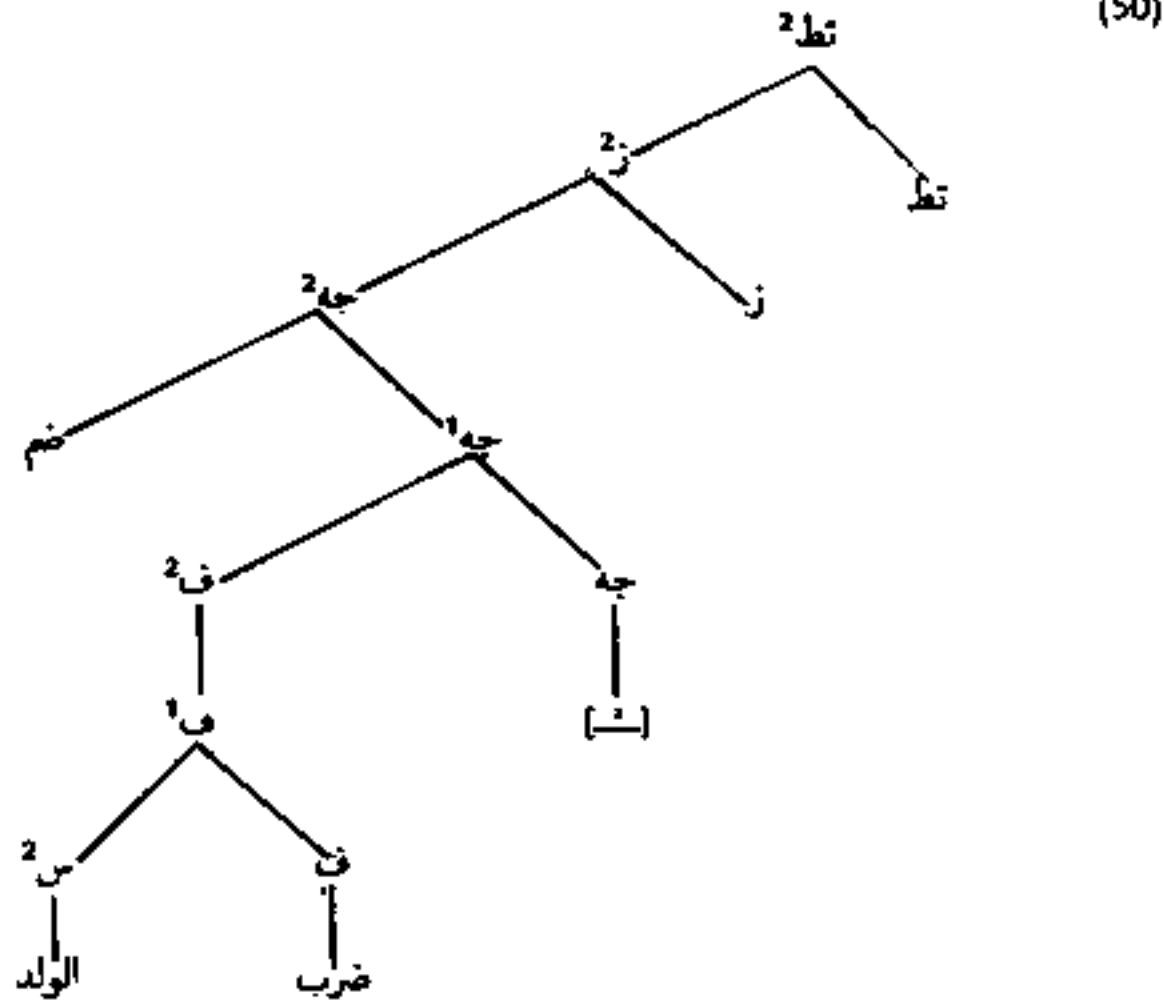
إعراباً، والجهة لا تتطلب ذلك، إلح. وأخيراً، فإن هذا الاختيار، لا يمكن من رصد موحد لصرافة البناء لغير الفاعل.

فإذا كانت صرفية البناء لغير الفاعل مستقطبة في استقلال عن المقولات الصرفية الأخرى، فإنه لا يمكن تقديم معالجة موحدة لمقولة البناء لغير الفاعل وحسب، بل يمكن كذلك رصد الفرق بين الصفة والفعل المتصرف المبينين لغير الفاعل وبناء على ما ورد في الفصل الثاني من البحث، يمكن اعتبار الفعل المتصرف ذا إسقاط رسمي وتطابقي جملي، في حين لا رمى في الصفة. فالبينتان (49) و(50) تمثلان الفرق بين الصفة (48 أ) والفعل (48 ب) :

(48) أ) الولد مصروب.

ب) صرب لولد





فالتطابق في (49) تطابق صفي، وهو الذي يحول المركب إلى مركب وصفي. فالفعل ينتقل عبر الجهة إلى التطابق، ولا يصبح «صعة» إلا هناك. أما في (50)، فإن الفعل ينتقل إلى الزمن، ثم التطابق الجملي (انظر الفصل الثاني). وعليه لا يقع تحول في طبيعته العملية.

### 3.3. لاصقة البناء لغير الفاعل ومشكل الاشتراك

في هذه العقدة، نعالج مشكلاً آخر من المشاكل التي يجب أن تعالج حين تقديم وصف كافٍ للاصقة. يتعلق الأمر بالمشكل التالي: لماذا نجد نفس اللاصقة مستعملة في بناء الوسيط (middle)، ولا نجدها في الانعكاس؟ وبم الذي يجعل اللاصقة للبناء لغير الفاعل وللوسيط (إما كانت لاصقة واحدة) معاً لاصقة للبناء

لانعكاس والمطاوعة ؟ سبب أن حل هذا المشكل يدعم افتراض أن اللاصقة حمل، وليست موضوعاً.

وحتى تتمكن من حل مشكل توزيع اللواحق ومدى قابليتها للاشتراك، تقوم بتحليل خصائص الوسيط والمطاوعة، وبين لماذا يمكن اعتبار أن للوسيط والبناء لغير الفاعل نفس اللاصقة، رغم كون هذين التركيبين مختلفين جزئياً.

### 1.3.3. بعض خصائص الوسيط في العربية

التركيب الوسيط في العربية لها عدد من الخصائص تشترك فيها مع البناء لغير الفاعل، وتختلف فيها عن المطاوعات العربية من جهة، وعن الوسيط في الإنجليزية، من جهة أخرى.

فباستعمال نفس الروايز التي وظفناها سابقاً، يمكن أن بين أن الوسيط له موضوع «ضمي»، لأنه يراقب الظروف الإرادية والجملة التعليلية :

(51) يَشْرَبُ الشاي بدون سكر عمداً.

(52) يشرب الشاي بدون سكر لمقاومة الحر.

ففي هذه التركيب التي تؤول تأويل الوسيط، نجد هناك موضوعاً ضمياً يراقب الظروف أو فاعل الجملة التعليلية، خلافاً لما يجري مع المطاوعات في العربية (انظر أعلاه)، أو الوسيط في الإنجليزية (انظر هيل وكيزر (1987)). رد على هذا أن الموضوع الضمي له خصائص إحصائية مماثلة لنفس الموضوع في البناء لغير الفاعل، إذ هو ضمير مبهم.

ويؤكد ثنائية البنية المحورية للوسيط إمكان ظهور الفاعل منزوعاً، كما في البناء لغير الفاعل :

(53) يَوْمَرُ الناس من الأمير أن يجلسوا.

(54) يشرب الشاي من لندن الأغنياء بدون سكر.

لاحظ أن هذه المنزوعات لا تظهر مع المطاوعة، كما أسلفنا. فهذه المنزوعات يمكن أن تشيع الدور الحارجي للفعل الوسيط، كما تفعل ذلك في البناء لغير الفاعل، وباعتماد صيغة موسعة للمقياس المحوري، كما اقترحنا آنفاً.

ويشبه الوسيط البناء لعير الماعل (في العربية) من جهة أنه ليس مقيداً دلالياً فقد يبا في الفاسي (1986 ب) أن المطاوعات العربية تشبه الوسيط الإنجليزي في كونها محدودة في طبقة من الأفعال المتأثرة. تقول مثلاً ، «انكسر» أو «انفتح»، ولا تقول «انضرب» أو «انهم»، أو «اسمع»، لأن الهم والصرب ليس فيه تحول وتأثر، كما استدللنا هناك. إلا أن الوسيط العربي لا يحصع لهذا القيد، كما تبين ذلك الأمثلة التالية :

(55) يهم هذا بدون عاء

(56) يسمع صوت الطفل (عادة) أحس.

فهذا يوحي بأن الوسيط يولد في التركيب، مثل البناء لعير الماعل، خلافاً للمطاوع الذي يولد في المعجم. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نهم لماذا لا يحصع تكوين الوسيط لقيد دلالي (معجمي) مثل قيد التأثر. فهذا القيد لا يصدق إلا على طبقة معجمية محدودة، وهي طبقة المفعول التي لها موضوع داخلي ينتقل من حالة إلى أخرى. وهذا لا يصدق على (55) و (56)، ما دام مفعول «هم» و«سمع» غير متأثر (انظر الفاسي (1986 ب) للمريد من التصيل).

يتصح إذن أن الوسيط له خصائص مشابهة جداً لخصائص البناء لعير الماعل، ومخالفة جداً لخصائص المطاوعات. ويمكن رصد هذه الملاحظات بافتراض أن الوسيط له أساساً نفس البنية التي للبناء لعير الماعل، وهي أن لاصقة الوسيط لها نفس المدخل الذي اقترحه لالاصقة البناء لعير الماعل، أو قل إنها تصد نفس الالاصقة في التركيبين فإذا كان الأمر كذا، فكيف يمكن رصد الفرق بين التركيبين ؟

أحد المحالات التي يختلف فيها الوسيط عن البناء للماعل هو التأويل. فمن المعلوم أن الوسيط يستعمل في قصايا أو أحكام تكون جسية (genenc)، غير لحظية، وتبدل على العادة. فهذه القصايا ليست مشدودة إلى زمن بعينه، بخلاف القصايا التي يبدل عليها البناء لعير الماعل، فقد تكون مربوطة زمنياً أو غير مربوطة لتأمل الجمل التالية :

(57) يشرب الشاي بدون سكر.

(58) كان الشاي يشرب بدون سكر.

(59) شرب الشاي بدون سكر.

فلا يمكن التأويل على الوسيط إلا في المثالين المتقدمين، وهما يدلان على قضايا معتادة (habitual). ففي هذين المثالين، نجد الفعل في صورة المصارع، وهو يدل على اللامنتهي (imperfectum)، سواء في الحال أو الماضي، فيفيد أن الحدث لم يصل إلى نهاية إلا أن التركيب (59) لا يمكن تأويله كذلك فالمعل هنا تام، ولذلك لا يمكن أن توافق صيغته تأويل الوسيط، لأنها محدودة رسمياً، بخلاف ما يتأول في الوسيط.

وإذا كانت نفس الصيغة للععل المتصرف تؤول على الوسيط أو البناء لعبر الفاعل، بحسب كون الععل تاماً أو غير تام، وبحسب تأوله على الجنسية والاعتقاد أو لا، فإن مما تجدر الإشارة إليه أن الصفة لا تقبل تأويل الوسيط. فالتركيب (60) يمكن قراءته قراءة حدث معاملة لقراءة (57)، ولا يمكن قراءته قراءة جسية.

(60) الشاي مشروب بدون سكر

وبعبارة، فإن تأويل (60) هو أقرب إلى تأويل (59). مما البدي يوحد إحد بين الععل المنتهي (perfectum) في (59) والصفة في (60)، مما البدي يجعل هذه الأخيرة غير قابلة لتأويل اللامنتهي، وبالتالي لتأويل الوسيط المعتاد ؟

لتأمل مجدداً جملة مثل (57). فهذه الجملة ملتبسة بين قراءتين : (أ) قراءة رمنية (temporal)، هي غير الماضي، وهي التي تظهر بوصف عندما يستعمل ظرفاً زمانياً إشارياً (deinceps) مثل «الآن» أو «عنداً»، و (ب) قراءة غير زمنية (atemporal) أو جسية (generic)، مطلقة وهي غير مرتبطة برمز معين. وصيغة الععل اللاتام (imperfective)، وهي الصيغة غير الموسومة رسمياً دون شك، هي التي تقبل القراءتين وإذا اعتبرنا أن هذه الخاصية الجسمية / الرمنية هي حاصية للمقولة الصرفية الجمالية ص (أ و ر) التي تلتصق بالفعل المتصرف، فإن الصفة التي ليس لها إسقاط من هذا النوع، لا تقبل التأويل المذكور. وبعبارة، فهي لا تدل على التمام أو عدمه، ما دام ذلك مرتبط بوجود إسقاط للرمز. وكنتيجة لهذا، فإن الصفة لا تقبل تأويل الوسيط.

والذي يدعم هذا أن تأويلات أخرى لصيغة اللاتمام لا ترد في الصفة كذلك  
مصيغة اللاتمام في الفعل، مثلاً، يمكن أن تكون تكرارية (iterative) أو اعتيادية  
(habitual)، كما هو مبين في (61). إلا أن الِبَاءَ لغير الفاعل الصفي في (62) لا  
يقبل هذا التأويل

(61) كان الولد يُضْرَبُ كل ليلة.

(62) كان الولد مضروباً كل ليلة.

فالتركيب (61) له تأويل حدثي تكراري، بينما (62) يصف حالة الولد كل ليلة  
فالتأويل التكراري الاعتيادي مصدره ر في (61)، وتحديداً سمة اللاتمام في ر،  
بينما هذه السمة غير متوفرة في (62).

وحتى نحتم التحليل، نعد إلى (60) فالصفة هنا تدل على حالة هي نتيجة  
لحدث، أو على الحالة التي انتهى إليها الموضوع فهي دلالة الصفة هـاك معنى  
الانتهاء (perfectum)، وهي جهة قد تستوحى من معنى الصفة. وهذا المعنى هو  
الذي يوحد بين (59) و (60) فيبين التمام (perfective) الذي يعيده الفعل الماضي  
والانتهاء (perfectum) التي تعيده الصفة اشتراك، وهذا هو الذي يجعل معنى  
الوسيط غير ممكن فيهما معاً

والخلاصة أن باء الوسيط، إذا وصفت جانباً الفروق التأويلية التي أشرنا إليها،  
لا يختلف عن الباء للفاعل صيغة وتركيباً وبنية محورية. ولا يكون هذا عربياً إذا  
افترضنا أن الوسيط له بنية تركيبية مثل (31) أعلاه. أما بخصوص لاصقة الوسيط،  
فإن الافتراض غير المكلف هو أنها عين لاصقة الباء لغير الفاعل، وأن اللاصقة  
ليست هي المحددة للتأويل الوسيط. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن الاشتراك بين  
الباء لغير الفاعل والوسيط ليس إلا مظهرياً، بل ليس ثمة إلا لاصقة واحدة  
تستعمل في التركيبين. وفي الفقرة الموالية، نحلل حالة أخرى للاشتراك، وهي  
حالة اللاصقة التي تظهر فيما سمياه بالِبَاءَ لغير الفاعل الملازم لصيغته.

### 2.3.3. البناء الملازم لصيغة غير الفاعل

نعتبر حصولاً ملازمة للِبَاءَ لغير الفاعل تلك التي لها صيغة الباء لغير  
الفاعل، إلا أن المعلوم لا يأتي منها، فلائحة هذه الحمول تضم، فيما تضم، أعمال



مثل كُند ورُئس وقلب وصُدِر وجَنِب وحنَّ، وكذلك أفعال مثل شُيل ورَيع وحنَّ،  
 ح وعلاوة على هذه الحمول العملية، هناك حمول صفيّة مثل مكبود ومرؤوس  
 ومجنون ومربوع، الح وليس هناك مقابلات لها مبيّة للفاعل (أو للمعلوم) مثل  
 حنَّ أو صدر، أو كابد أو جانَّ، الح فكيف تبنى إد هذه الصيغ ؟  
 لنلاحظ أن هذه الحمول ليس لها موضوع صهي فهي أحادية فقط ويمكن  
 بيان هذا باستعمال رائر مراقبة الظروف الإرادي، مثلاً، أو رائر الجعل التعليلية :

(63) \* حنَّ الرجل عمداً

(64) \* حنَّ الرجل لتحقيق المشروع

فكأن الحمل أحادياً يبر أنه أقرب إلى المطاوع منه إلى الباء لغير الفاعل وهذا  
 يعني أن الإلصاق يقع في المعجم، لا في التركيب، ولا يحتلف كثيراً عن الإلصاق  
 الذي يحدث في المطاوعة، وإن كان هذا الأخير يتعلق فقط بلاصقة صامتة، بينما  
 يتعلق الإلصاق في الملامر لغير الفاعل بصيغة بأتمها أحياناً، كما يحدث في حال  
 الصفة المبيّة للملامر.<sup>(19)</sup>

### 3.3.3. المطاوعة والصرافة

لعله أصبح من المألوف مقارنة خصائص الباء لغير الفاعل بخصائص  
 انمطاوعة (أو ما دعوناها أيضاً بمصاد السبي). والذي يريد في أهمية هذه المقارنة  
 أن اللواصق انمطاوعة لها توزيع معايير في نسق اللواصق وكما يبا في العاسي  
 (1986 ب)، فإن هناك أنواعاً مختلفة من انمطاوعات، ولها خصائص تظل أحياناً  
 عريية إلى حد لتأمل التركيبين التاليين :

(65) همر الرجل النمع

(66) همر النمع.

فهذا التساوب في الفعل بين التعمدية واللروم يطرح سؤالاً : هل للعمل مدخلان  
 معجميان مختلفان، أو مدخل واحد فقط ؟ وإذا كان له مدخل واحد فقط، فكيف  
 يمكن ربط المثالين ؟ لنعرض أن الفعل له مدخل واحد، وأن الفعل يسد إعراب

(19) بمقارنة أصل همر الملامر، انظر كور يويو (1973) Kurylowicz

٥٠ العارية، مثل (66)

وجود تناوب بين المتعدي واللام في الأفعال له ما يقابله في اللواحق.

### لتأمل الحمل التالية :

(67) أبطأ الرجل.

(68) أبطأت الرجل.

(69) بطو الرجل.

أَسْمَاءُ، أَيْ (67) .



لسطر إلى السبي أولاً، فإذا كان الفعل «بطؤ» لامضروباً، فإن الموضوع الداخلي يصطر إلى الانتقال إلى محض و يثقلى الصب من الهمزة. وأما الفعل «بطؤ»، فإنه ينتقل إلى الهمزة، وينتقل الساتج إلى الصرفة. من جهة أخرى، فإن الفعل الدامج (أي الهمزة هنا) يسد دوراً محورياً إلى ماعله (لأنه يسد الإعراب إلى فصلته)، مما ينتج عنه وجود فاعل محوري، و«زيادته في عدد المحلات».

فماذا عن المطاوع؟ فإذا كانت بيته هي (70)، فعلى افتراض أن الهمزة (وهي مطاوعة) لا تسد إعراباً إلى فصلتها، فإنها لا تسد دوراً محورياً إلى ماعلها. فالمفعول ينتقل عبر المحصلات إلى محض و الأعلى، ولا يكون هالك إلا دور واحد، مما ينتج عنه «تقليص» في عدد المحلات.<sup>20</sup>

وهناك نوع ثالث من المطاوعات جدير بالاهتمام. واللاصقة فيه لا تكون سببية، بل قد تكون منعكسة. ومن أمثلة هذا المطاوعة (أو الانعكاس) بالون فهي (71)، نجد قرامة مطاوعة فقط، وفي (72) هالك التباس بين المطاوعة والقراءة الانعكاسية.

(71) انقطع الحبل (\*) عمداً.

(72) اعزل الرجل عن الناس (عمداً)

فإمكان ورود الظرف الإرادي في (72)، لا في (71)، يور الفرق بين المثالين ونظراً إلى أن لاصقة الانعكاس «تمتص» دوراً دلاليّاً، فقد اقترحنا في العاسي (1986 ب)، توحياً لحل مشكل الاشتراك، أن تكون لاصقة المطاوع بمثابة موضوع

(20) يبدأ في العاسي (1986 ب) أن الهمزة فعل جمعي يجب معالجته مثل الأصل الجمعيه المجهيه واقترح أن يكون به معاد السببي في عيه بية السبي مع امتصاص اللاصقة دور المعاد إلا أن هذا التحليل يطرح مشاكاً دور المعاد ليس «شيطاً» في كل مشويات المعاد وبدل الرواثر على أن يسي هناك معاد صبي له. ب. هناك مطاوعات صرعية ليس لها مقابلات سببية (انظر «السر» «أحطاء» الخ.) وأخير فإن معالجه الهمزة يسد مثلي هي مرة حمل ومرة موضوع، وليس هناك ما يدعى على قيام هذه الظبيعه المقويه المردوجه بل هناك م. يوحى بالمكنس. فكون اللاصقة لا يمكن أن تكون منعكس يوحى بأنها لا يمكن أن تكون موضوع. وهذا مردد إلى كون الهمزة محصنه في المعجم بأنها معر

ممص لمور دلالي إلا أن هناك إمكانية آخر استدلتا عليه في الماضي (1988 أ)، وهو أن اللواصق المطاوعة حمول، وليست موضوعات فقد يبا هياك أن الحدود المعجمية غير محصورة مقولياً في المعجم، ولا ترث غنونة مقولية إلا عندما تدخل التركيب، وتدرج تحت مقولة تركيبية معينة هياك تصوير أو س، أساساً. ونظري أن نفس الكلام يسحب على اللواصق كذلك. فالنوع، مثلاً، يمكن أن تكون اسماً، فتكون منعكساً، أو تكون فعلاً، فتكون مطاوعاً.

لاحظ أن الهمزة لا يمكن أن تكون منعكساً. وعليه، فإن لنا نوعين من اللواصق المطاوعة، نوع يكون منعكساً، ونوع آخر لا يكون كذلك. ونظري أن الفرق يتج عن التخصيص أو عدم التخصيص المعجمي وهكذا، فإن الهمزة محصورة معجمياً على أنها ف، وليست النوع كذلك. فنحن الآن في وضع يمكننا من الإجابة عن السؤال الذي طرحناه سابقاً وهو: لماذا لا يمكن أن تكون اللاصقة للبناء لغير الفاعل منعكساً؟ إن الجواب جاهر مسبقاً في المدخل (28). فهذا المدخل يجعل من اللاصقة حملاً بالضرورة. ولأن المنعكس عبارة محيلة، فلا يمكن أن تكون هذه اللاصقة منعكسة، لأنها مخصصة في المعجم بأنها فعل.

وعليه، يتبين أن لا اشتراك في سيرورات اللواصق التي تفحصها. ويمكن أن تقوم اللاصقة بوظائف مختلفة. إلا أن هذا لا يعني أن هياك لاصقة بالنسبة لكل وظيفة، أو هياك تخصيص مقولي في كل مرة. ومن جهة أخرى، فإن كون لاصقة تقبل وظيفة أو أخرى راجع إلى التخصيص المقولي أو عدم التخصيص. وكنتيجة لهذه الصورة، يتضح أنه لا اشتراك في الإلصاق بالمعنى الدقيق وهذا الحل أفضل بكثير من حل يقر بوجود اشتراك فعلي فمن مزايا افتراض الحمل الجهي أنه لا يؤدي إلى القول بوجود اشتراك لفظي بين اللواصق، في حين يضطرنا افتراض الموضوع إلى مثل هذه النتيجة فهي الإنجليزية، مثلاً، يضطر أصحاب هذا الموقف الأخير إلى افتراض أن en- في البناء لغير الفاعل موضوع، بينما هو في العمل المتصرف المنتهي (perfect) حمل جهي. مقارنة يربط فيها بين وظيفتين لنفس الشكل تكون أفضل من مقارنة ليس فيها ربط بينهما. وهذا شيء يمكن تعميمه على الإنجليزية، وهو ما نريد القيام به في الفقرة الموالية.

### 4.3. البناء لغير الفاعل في الإنجليزية

في هذه المقرة، تقدم تحليلاً للبناء لغير الفاعل الإنجليزي معتمدين على الأفكار التي أسلمنا فيها القول ويكون علياً أن ربط بين صورة «المشارك» (participle) المبني لغير الفاعل وصورة المشارك المنتهي (في الباء للمعلوم)، وسنصطر إلى تقديم بعض الاقتراحات عن سق الأفعال المساعدة (auxiliaries) في الإنجليزية، بما أن المساعد يختلف باختلاف المشارك.

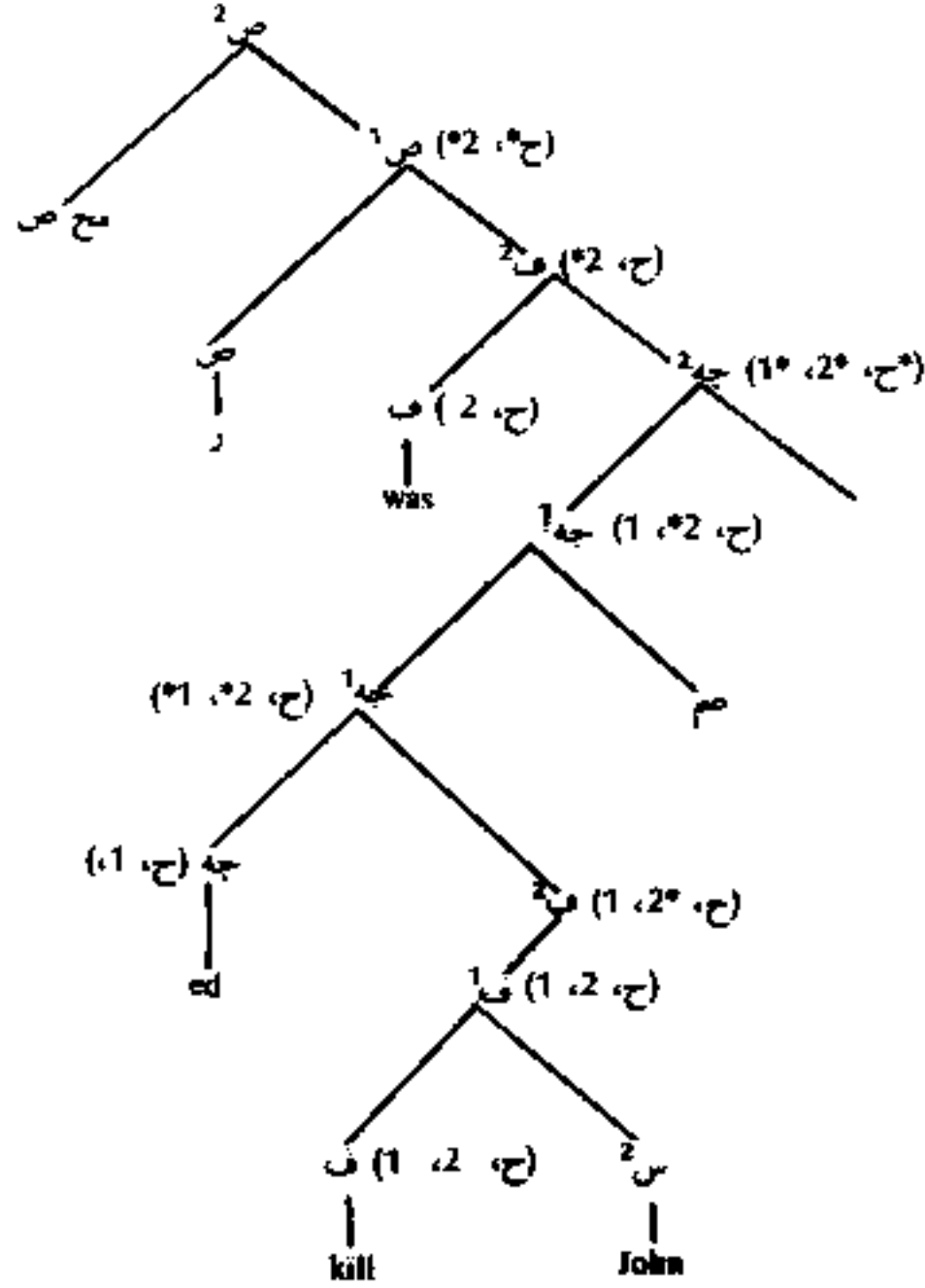
ومحاولة لمقاربة بنية البناء لغير الفاعل في الإنجليزية، لنعرض أن المشارك له بنية مركب جهي وترأس هذا المركب اللاصقة «en» وهذه اللاصقة لها عين المدخل المعجمي في (28)، أي (1، ح). وفضلة جه تشجيرة محورية مسببة لغير الفاعل، ولا نحتاج إلى أن نقول شيئاً خاصاً عن الإنجليزية هنا.

والمشكل الموالي هو معرفة هل المشارك يرأسه إسقاط صرهي آخر فقد افترض «بجر» أن يكون هو ص<sup>2</sup> الجملي ويعتقد أنه ص<sup>2</sup> غير الجملي أو الصفي. ويتجه أبني (1987) اتجاه مماثلاً، إذ يعتبر أن المشارك مركب صفي. فإذا لم يكن هناك إسقاط للرأس، فإن الرأس يكون هو تط.

فإذا كان المشارك عبارة عن إسقاط لتط، فهل كل الموضوعات فيه مشبعة داخياً، بما في ذلك موقع الحدث ؟ لنعرض أن المساعد «be» فعل ينتقي حملاً كفصلة له، وهو يسم محورياً هذه الفصلة. فإذا كانت البنية الموضوعية للعمل be هي (2، ح)، فإن إسقاط المشارك يكون مشبعاً، ويكون فصلة تفرع الموقع الثاني في الشبكة المحورية لـ «be». وأما الموقع ح، فهو مربوط بالرمز. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن بنية جملة مثل (73) تكون هي (74) :

.John was killed (73)

(74)



في هذه البنية، استعمينا عن إسقاط تط للاختصار. ينتقل الفعل kill إلى الجهة (ثم إلى تط) في البنية السطحية. وفي هذه التشجيرة، يتم «إعلاق» إسقاط الجهة محورياً حتى يصلح موضوعاً للفعل be أو was. وأما الفعل be، فإنه ينتقل كذلك إلى الصرفة ليلتصق بالزمن هناك. والزمن هو الذي يشيع أو يعلق دور الحدث في الفعل be. وأما John، فينتقل عبر المحصلات ليرسو في آخر المطاف في محصل ص الأعلى، حيث يتلقى الإعراب هناك من ص (وبالتحديد تط في ص). وهكذا

تنتج الجملة السطحية، باعتماد فكرة أن الفعلين (الرئيسي والمساعد) لهما بيتان محوريان مستقلتين (نسبياً) وما يدعى فعلاً رئيسياً ليس أكثر رئيسية مما يدعى فعلاً مساعداً، بل إن الحمل الأول يمثل فصلة (كسائر الفصلات) بالنسبة للفعل الثاني. ففي هذا التصور، لا تختلف بنية John was killed عن John was sick فالمشارك killed والصفة sick يمثلان إسقاطاً جهياً معلقاً هو بمثابة موضوع بالنسبة للفعل be.

ولنتقل الآن إلى المشارك المنتهي (perfect participle). فإذا أنكرنا أطروحة الاشتراك اللفظي (homonymy)، وجب أن نفترض أن المشارك المنتهي ترأسه أيضاً اللاصقة en، في إسقاط الجهة. فإذا كان الباء لغير الفاعل صرباً من الانتهاء النتيجة (resultative perfect)، يصف حالة ناتجة عن عمل سابق، فإنه يسهل تصور أن المنتهي en والبناء لغير الفاعل en ينتميان إلى مقولة جهية عامة، لسميها منته (PERFECT)، بالتغليظ.<sup>(21)</sup> وريادة على كون اللاصقتين تحملان نفس الـ en، فإنهما تعدان حمولاً. أما فيما يخص المحلات، فإن اللاصقتين تحتلّان. ملاصقة الباء لغير الفاعل لا تنطبق إلا على الأفعال التي لها دور خارجي، كما يينا، ولاصقة البناء للمنتهي تنطبق كذلك على الأفعال التي لها دور داخلي (كما في John has grown، John has arrived. الح) فمن المعقول في هذه الحالة أن نعتبر أن لاصقة المنتهي ليس لها أي موقع سوى موقع الحدث وعليه، نفترض أن البنية المحورية للمنتهي هي en (ح).

نزع إدس أن بنيتي المنتهي والبناء لغير الفاعل، وإن كانتا غير متطابقتين، إلا أنهما تحتلّان اختلافاً طفيفاً. بل إن ما مرع هو أن اللاصقة en تفرز تناوباً في المحلات. وهذا التناوب يماثل التناوب الموجود في أفعال مثل «همر، أعلاه، أو break في الإنجليزية (انظر John broke the pot، The pot broke). وهو يماثل

<sup>(21)</sup> العلاقة بين الباء لغير الفاعل والمنتهي علاقة معروضة (انظر مثلاً بنقيست (1955) Benveniste والمراجع المذكورة هناك). وقد استدل بهم (1982) Boedhans على أن الباء لغير الفاعل صرب من المنتهي. فيما أن الباء لغير الفاعل، يقول يدم، د. يدل على حالة ناتجة عن عمل سابق، والمنتهي النتيجة (perfect of result) يصف حالة حاضرة ناتجة عن وضع سابق، فلا غرابة أن يبنى الباء لغير الفاعل في بعض اللغات إلا من المنتهي. ففي الروسية مثلاً، لا يبنى هنا الأخير إلا من الأفعال التامة (perfective) التي تدل على معنى منته.

أيضاً التناوب الملاحظ في لاصقة مثل الهمزة، بين السببية / التمدي ومضاد السببية الزوم.

وهناك تناوب أقرب إلى هذا في الإنجليزية، يمثلها الزوجين التاليين (22):

(75) أ) It rains

ب) It rains confetti

ففي القراءة اللارمة، يكون للعمل rain «مُطَرَّ» دور واحد فقط، ودور الحدث. أما في حالة التمدي، فيكون له دوران. فهذه المقاربة إذن تمثل رصداً موحداً لللاصقة مع افتراض تناوب فيها مماذا عن الأفعال المساعدة وتوزيعها ؟ لماذا يظهر العمل «be» مع البناء لغير الفاعل، ويظهر «have» مع المنتهي ؟ فباستثناء اشتراك «be» و «have» في كونهما أفعال صعود (raising verbs)، فإن هذين العاملين ليس لهما نفس الخصائص الجسمية والمحورية بالضرورة تقول مثلاً John و John was killed و John has killed، فتعني شيئين مختلفين. وتقول : John was playing، ولا تقول \*John had playing في التدرج. فلماذا هذه المروق، وكيف يمكن رصدها ؟

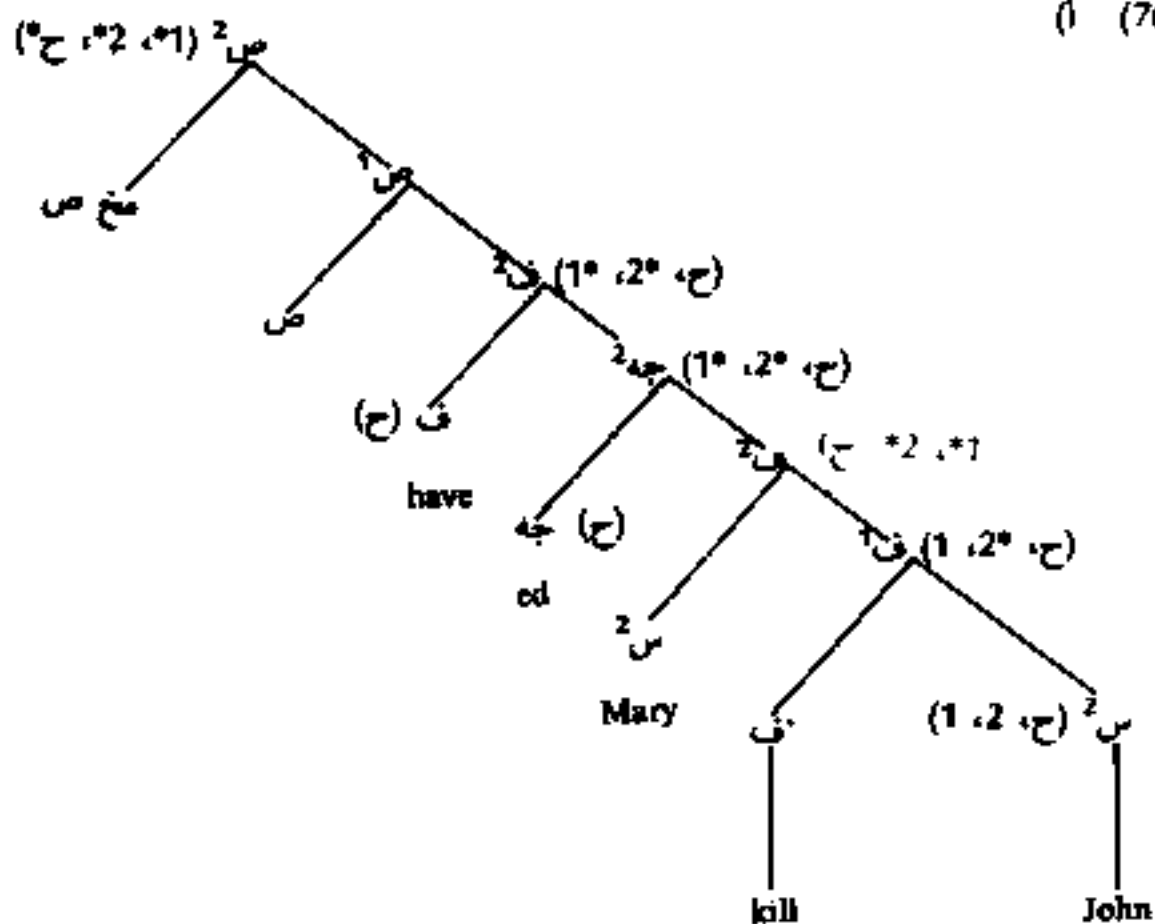
هـب أن الفرق بين «be» و «have» يمكن إرجاعه إلى فرق في البنية الجسمية لهدين العاملين، وفي بنيتهما الموضوعية. وقد تكون الفكرة الغفوية وراء هذا أن «have» يلعب دوراً في قيام تأويل الانتهاء لا يلعبه «be» في تأويل البقاء لغير الفاعل. فالمنتهي مورع نوعاً ما بين have و be، وليس الأمر كذلك في البقاء لغير الفاعل والذي يدعم هذا أن المشارك المبني لغير الفاعل يمكن ألا يظهر مع «be»، إلا أن المشارك المنتهي لا يمكن أن يرد في استقلال عن «have». ولتعميد هذه الفكرة، سنفترض أن فضلة «be» مغلقة (مشبعة)، وليس الأمر كذلك بالنسبة لفضلة «have». فبالحدث في فضلة «be» معلق، وليس الأمر كذلك في فضلة «have» فهذا الموقع يجب أن يوحد مع موقع الحدث في العمل المساعد قبل أن يفرغ. وحتى نكون عمليين، هب أن «have» له موقع واحد في بيته المحورية، هو موقع الحدث، بخلاف «be». فبالنسبة لجملة مثل (76)، فإن التفرغ المحوري



يعمل كما هو مبين في (76 أ) .

**Mary has killed John (76)**

(76)



نقرأ هذه البنية من اليسار إلى اليمين. هي البنية السطحية، تنتقل Mary إلى مخصص ص لتلقى الإعراب هالك. وينتقل الفعل kill إلى الجهة، يمتص ب ed، كما ينتقل have إلى الصرفة حيث يلتصق بالزمن. ويقع توحيد الموقع الحدث في الفعل مع الموقع الحدث في الجهة. ويظل هذا الموقع مفتوحاً إلى أن يوحد مرة أخرى مع الموقع الحدث في الفعل «have». ولا يفرغه إلا الزمن عن طريق الربط.

وكون «have» صلة ليست مشبعة لا يحتاج إلى وصف خاص فهذا ينتج عن كون «have» لها موقع محوري واحد، وكذلك عن المبادئ الكلية العامة التي تتحكم في التفرغ المحوري. فلو كانت صلة have مشبعة، لاحتاجت إلى مسوع لظهورها، ويكون ذلك إما بأن يسمها الفعل have محورياً، أو يقع توحيد موقع

فيها مع الموقع الموجود في have. وبما أن التوحيد لا يعمل على المواقع المشبعة، فإن have يجب أن تسم محوريا هذا الموقع، فيقع إشباع موقع الحدث في have في مستوى و<sup>1</sup> الذي يعلو have إلا أن الزمن الموجود في الصيغة رابط، وهو لا يجد موقعا مفتوحا يستطيع ربطه. فعدم وجود موقع مفتوح صالح للربط يمكن أن يعتبر خرقا للمقياس المحوري، كما اقترح ذلك هكيتيم (1985). ونتيجة لهذا، فإن موقع ح في have يجب أن يظل غير مشبع، مما يوحي بأن الوسيلة الوحيدة لتسوية صلة have هي التوحيد المحوري. وهذه الآلية تشترط بدورها ألا تكون العضلة مشبعة.

وافترض أن have في مقابل be، له بنية جبهة مفتوحة تدعمه وقائع أخرى في النسق الجهي الإنجليزى. لتأمل الأمثلة التالية .

(77) John was playing.

(78) \*John has playing.

(79) John has been playing.

فلماذا نحن (78) ؟ لنعتبر أن العلة في ذلك هي تنازع جهي مالحديث لا يمكن أن يكون منتهيا ومتدرجا في نفس الوقت، لأن الانتهاء يصف حدثا وصل إلى نهاية، بينما التدرج متصل لم يصل إلى نهاية. إلا أن سلامة (79) توحى بأن هذه العلة يجب تدقيقها. هناك سببان في نحن (78). فإذا كانت have لا يمكن أن تدل على المنتهي وحدها، كما افترضنا ذلك سابقا، فإن تأويل المنتهي لا يمكن أن يرد مع have، وإلا نتج عن ذلك خرق للمقياس المحوري. أما عن سلامة (79)، فإنها لا تطرح مشكلا لتحليلا إذا اعتبرنا أن هناك حدثين في (71)، لحدث واحد. فالتركيب انتهاء للحدث be playing، وليس انتهاء للحدث playing. فالانتهاء يكون في be، وليس هناك إلا موقع واحد في have.

وافترض أن فعلا مثل be له موقعان رسميان / جهيان مشبعان تدعمه معطيات العربية ففي العربية، نجد أن الجمل المتصلة للفعل «كان» لها رمزان في بيتها - رم في «كان» نفسها، وزمن في العمل الموجود داخل فصلة «كان».



«هناك» من الصرفة. وأما «كان»، فينتقل إلى الصرفة، وينتقل «أكل» إلى الصرفة المدمجة كذلك فانهم هنا هو أن فصلة «be» مركب صرهي يوجد فيه موقع حدث مشع بالرمز. ويقع تأليف الرمين بآليات عادية للتأليف. ومن المفيد أن نعرف أن هذه الجمل لا تظهر في الإنجليزية. وبحسب إلى مريد من البحث لتحديد أسباب هذا الفرق

#### 4. نتيجة نظرية هامة

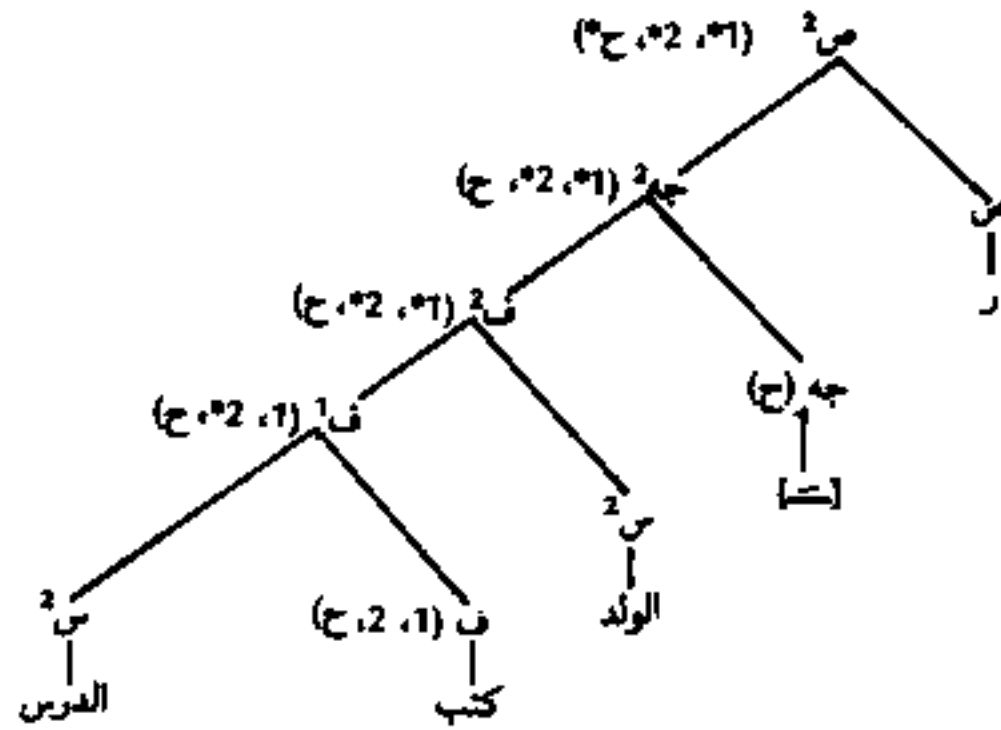
هناك نتيجة نظرية هامة للمقاربة التي تبسهاها إلى حد الآن. وهي أن بوسعا الآن تقديم نظرية لما يسمى عادة بالبناء للمفاعل أو المفعول (Voice) والبناء لمير المفاعل (passive) يعالج على عرار معالجة البناء للمفاعل (active). ويوسعا أن تقدم نظرية للمواضع الجبهة في الأفعال والصفات، وكذلك للأفعال المساعدة التي ترد مع هذه البناءات. وهذه الصرفيات تنتمي إلى طبقة من الحمول الصرفية التي لها بية موضوعية غير مستقلة، بمعنى بأنها شكلاء، بخلاف بية الحمول غير الجبهة، فهي مكفاء. وقد تمكنا من تمييز الأشكل من الأمكر باللجوء إلى الفرق بين أليتي الوسم المحوري والتوحيد المحوري.

لنتأمل مجدداً تبريرنا لوجود مقولة جبهة مستقلة عسوها بجهة البناء (Vasp). ففي المتصرف «كتب»، مثلاً، توجد لاصقة صائنية تدل على الرمز والبناء لمير المفاعل في نفس الوقت. فيما أن الرمز والبناء لمير المفاعل لهما خصائص محتلفة (وأحياناً متضاربة)، وبما أن هناك ما يدل على أن مقولة البناء لمير المفاعل مقولة جبهة، فقد اقترحنا أن نهمل الشكل الفعلي للاصقة، وأن نعرض وجود لاصقة مجردة لجهة البناء. وهذه اللاصقة لها البية الموضوعية التالية : [٣] (2، ج).

وحتى تتم الصورة، نقترح فصل مقولة البناء للمفاعل (ما يسمى بالبناء للمعلوم) عن مقولة الرمز في فعل مثل «كتب». ونمثل للبية الموضوعية لهذه اللاصقة كما يلي : [٣] (ج) عالنسبة لكمة مثل (83)، يقع الإشباع المحوري كما في (84) :

(83) كتب الولد لدرس

(B4)



ففي هذه البنية، تُسقطُ المقولتان (الرمس والجهة) في مستويين مختلفين، على شاكلة ما يحدث مع الفعل المبني لغير الفاعل.

لنقارن الآن العربية بالإنجليزية. في جملة بسيطة مثل John killed a bird، نجد الوضع مشابهاً لوضع الفعل العربي «كتب». فهناك لاصقة صرفية متصلة بالفعل، تدل على الماضي وعلى البناء للفاعل في نفس الوقت. ولكن الوضع يختلف شيئاً ما مع المستهي. عندما نقول John had killed a bird، فإن الرمن يوجد في الفعل المساعد، ولكن الجهة توجد في الفعل المساعد ولاصقة المشاركة في نفس الوقت. فهاتان اللاصقتان لهما بنية موضوعية مطابقة لصرفية البناء للفاعل المجردة، أي (ج).

ومن جهة أخرى، فإن الباء لغير الفاعل الإنجليزي يختلف عن العربي في كون الجهة والزمن يدوران في نفس اللاصقة في العربية، لا في الإنجليزية. فهي قولنا John was killed، فإن بنية killed مشابهة جداً (إن لم تكن مطابقة) لبنية الصفة العربية المبينة لغير الفاعل. فالمشارك الإنجليزي هو إسقاط للجهة (لا للزمن)، والرمز يظهر في المساعد «be». وما يشير الانتباه هو أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الفعل المساعد be له بنية موضوعية ثنائية المحل، على عرار لاصقة الباء لغير الفاعل

فتحليلنا يكشف عن علاقة وثيقة بين الأفعال المساعدة والواصف الجسمية ولواصف البناء. فالعمل المساعد have واللاصقة المنتهية en والاصقة التدرج ing و لاصقة الباء للفاعل في العمل المتصرف أو اسم الفاعل في العربية كلها لها بنية موضوعية شكلية هي (ح). فإذا كانت هذه اللواصف والأفعال تنتمي إلى نفس الطبقة، فلا عراة أن ينوب بعضها في بعض، كما في العربية ومن جهة أخرى، فإن الفعل المساعد be و لاصقة الباء لغير الفاعل en لهما بنية موضوعية مماثلة، ولهذا يمكن دويان الواحد في الآخر كذلك. لاحظ، بالمناسبة، أن الجهة والزمن مقولتان يصعب تمييزهما في لغات ذات برعة جهة مثل العربية. ولذلك فإنهما يدويان الواحد في الآخر كذلك.

## 5 - خاتمة

هناك جانبان أساسيان تختلف فيهما نظريتنا للباء لغير الفاعل عن النظريات المدافع عنها في الأدبيات. فنحن نعتبر أولاً أن اللاصقة حمل، وليست موضوعاً. ثم إن الخصائص الأساسية للبناء لغير الفاعل تعدّ خصائص للتركيب (أو للحمل الذي يرأس التركيب)، وليست خصائص لللاصقة البناء لغير الفاعل نفسها. فخصائص لاصقة الباء لغير الفاعل تكرر فقط بعض خصائص الحمل المبني لغير الفاعل. (23)

(23) يشبه تحليل دي شيلر وولمر (1987) تحليلنا من جهة أن en الإنجليزية تعدّ رأساً لمركب المبني لغير الفاعل، وهو حمل من نوع خاص يسمونه *selector* أي رابط. هذه الروابط تختلف عن الكلمات ذات الشبكية المعنوية للمادية في كون أدوارها الدلالية ليست مشبعة، بل هي «مؤلفة وظيفية» غالباً التاليف الوظيفي المستعمدة نكافئ آلية التمييز المعنوي. وهي آلية اقترحها أصلاً موركان (1984) *Moore*.

ولاصقة البناء لغير الفاعل ترأس إسقاطاً لمقولة صرفية منمصلة آسيهاها جهة البناء فقد تبين أن افتراض الحمل / الجهة له نتائج وصعية ونظرية. فهو يمثل تفسيراً مباشراً لقانون تقدم 1 مرة واحدة. وهو يرصد ما يبدو وكأنه حاصية تحول مقولي في لاصقة البناء لغير الفاعل وهو يحل مشكل الاشتراك اللفظي المزعوم في اللواحق. رد على هذا أنه يمتد بصفة طبيعية إلى لغات مثل الإنجليزية التي تستعمل الأعمال المساعدة في الدلالات الجهمية المختلفة.

وقد يبا أن تحليل الحمل يفضل تحليل الموضوع من عدة وجوه. فمن ناحية نظرية اللواحق، فإن افتراض الموضوع لا يقوم بالتنبؤات الواردة لتوزيع اللواحق في اللغات. وبالمقابل، فإذا ما عولجت لاصقة البناء لغير الفاعل بنفس الكيفية التي تعالج بها لاصقة المنتهي، فإنه يسهل حل مشكل الاشتراك المزعوم.

وبنفس الكيفية، فإن إدراج لاصقة البناء لغير الفاعل صر طبقة الجهيات (aspectuals) يتباً بكون البناء لغير الفاعل مقيد جهياً. وهذا واضح في لغات مثل الروسية والإسبانية، حيث البناء لغير الفاعل لا يتلام مع أية جهة. ففي الروسية، مثلاً، لا يأتي البناء لغير الفاعل إلا من الأفعال الثامة (perfective).<sup>(24)</sup> وكذلك في الإسبانية، نجد البناء لغير الفاعل مقيداً تقييداً جهياً بصفة قوية.<sup>(25)</sup> فإذا كانت لاصقة البناء لغير الفاعل محمولاً جهياً، فإن هذه القيود يمكن رصدها بصفة طبيعية. وبالمقابل، فإن هذه القيود لا تجد وصفاً طبيعياً لها إذا كانت لاصقة البناء لغير الفاعل موضوعاً.

ومن جهة أخرى، فإن معالجتنا للموضوع النحوي في البناء لغير الفاعل «القصير»، أو للموضوع المنزوع في البناء لغير الفاعل الطويل، لا يطرح مشكلاً بالمقارنة مع معالجته في افتراض الموضوع. ففي تحليل بحر، يعتبر الموضوع المنزوع نوعاً من التوكيد بالسبب للاصقة. إلا أن هذا لا يعر لمأدا يوجد هذا

(24) منظر بيدم (1982).

(25) توريكو (في حديث شعبي).

الصر من التوكيد في الإنجليز في صورة واحدة للحرف هي by، ولا يوجد مثل هذا في العربية، مع أن التوكيد أكثر إطراداً في هذه اللغة.<sup>(26)</sup>

وقد اعتمدنا في مقارنتنا نظرية محورية خاصة. فقد وسعنا نظرية هكستم حتى يمكن توليد ما يسمى بالموضوع الخارجي خارج الإسقاطات المحورية أما الإشباع المحوري، فيمكن أن يتم في أي مستوى من المستويات باستعمال الآليات الواردة. وهناك نتيجة نظرية مهمة لهذه المقاربة إذ هناك تمييز مؤسس بين الحمل المحورية والحمل الصرفية. وبالرغم من كون طريقي الحمل لهما بنية موضوعية، فالحمل المحورية وحدها يمكن أن تفرع الأدوار مباشرة، أي بالوسم المحوري. أما البنية الموضوعية للحمل الصرفية، فلا يمكن تفريعها إلا بصفة غير مباشرة، أي عبر التوحيد المحوري ولذلك اعتبرناها بنية موضوعية شكلاً

ومن وجهة نظر مقارنة، فإن من مزايا نظريتنا لنباء لغير الفاعل (وللجبهيات بصفة أعم) أنها ترصد بصفة موحدة التوزيع الصرفي للواضع في أنظمة صرفية مختلفة، مثل الإنجليزية والعربية مثلاً

26، على الرغم من كون تحليلي جيكلبي وبيجر متفاريين وبواجبه مشاكل مماثلة، إلا أن عند لا يصح أنهما متطابقان بل لهما لا يستعملان نفس الآليات. ملاصفه البناء لغير الفاعل تولد على الفعل في تحليل جيكلبي، مما يضطره إلى النص بغير على أن اللاصقه يجب أن تكون بها خاصية معجية مرادية، وهي أنها تنقل الدور الخارجي (انظر ص 592 من المال) ولا يعاني تحليل بيجر من هذا المشكل. ومن جهة أخرى، يذكر جيكلبي أنه في Lieber (1983) في تحليلها للاصقه البناء لغير الفاعل، وأنه يعترض، بعد أن د البنية الموضوعية لكل من الرأس العملي ولاصقه البناء لغير الفاعل نسرب إلى العجرة المعرعة التي ملوهماء (ص 600) إلا أنه يقترح أن المشارك له بيه مثل (أ) دون أن يكون اللاصقه ب ف (أي فعل)، كما يفعل بيبر (ص 273 - 274 من معالها)



ويؤكد جيكلبي بعد بيبر، أن البنية الموضوعية لكل من الرأس العملي والبناء لغير الفاعل نسرب إلى العجرة المعرعة التي ملوهماء، لتسمح ببناء الدور المحوري من اللاصقه إلى المركب الذي ملو by وفي نظرية بيبر يجب أن تكون اللاصقه فعلاً إلا أن جيكلبي يرم أنها لم (ص 592، 6) لأنها تنقل الدور الخارجي وتضمن عرب المعمور وعيه، فإن تحليل جيكلبي يختلف عن تحليل بيبر، وإن كان لا يذكر الفرق رد على هذا أنه لا يرى كيف يمكن أن يتم نسرب خصائص اللاصقه إلى العجرة المعية (إن كانت اللاصقه موضوعاً



## الفصل السادس

### الحد وإسقاطات وظيفية أخرى في المركبات الاسمية

في هذا الفصل، نتفحص بنية المركبات الاسمية في ضوء نظرية الإسقاطات الوظيفية والضرورية التي تبيها في هذا البحث. ومن ضمن الاقتراحات التي سعمل على بلورتها أن المركب الاسمي إسقاط حدي (determiner phrase)، وهو يعكس في بنيته الداخلية بنية الجملة. إلا أن المركبات الاسمية ليست لها نفس البنية الداخلية، ولا نفس الإسقاطات. ومن ضمن المركبات التي سندرس خصائصها هنا مركبات اسمية يرأسها اسم «عاده» (وعبر عامل)، كما في (1)، أو مصدر، كما في (2)، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، كما في (3).

(1) أ) دخلت الدار

ب) دخلت دار الرجل.

(2) أ) ألقني صرب الرجل الولد.

ب) ألقني صرب الرجل للولد.

(3) أ) رجع قاتل السجين.

ب) رجع السجون.

هذه المركبات (ومركبات أخرى) تختلف هي عدة خصائص صرفية وتركيبية ودلالية، مما يجعل تحليلها تحليلاً موحداً أمراً يبدو عسيراً لأول وهلة، إلا أن هذا لا يمنع من تناول بناها وخصائصها على عرار تناولنا لبس الجمل المختلفة التي حللناها في الفصل الثاني، حتى تتمكن من رصد مواطن الاختلاف والائتلاف بينها.

وتحديداً، تتساءل عما يلي: إذا كانت إسقاطات الجملة هي الجهة والرمز والتطابق، فما هي الإسقاطات الصرفية في المركب الاسمي؟ وكيف توازي إسقاطات الجملة؟ تقترح أن في المركبات الاسمية إسقاط للعدد، وإسقاط للتطابق كذلك (في بعض المركبات). وإضافة إلى هذا، هناك إسقاط للاصقة التي تنقل الفعل إلى اسم، من أجل بناء ما يدعى بالمصدر، كما في (2). فبخصوص بناء المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، سندفع عن فكرة أن هذه المقولات تبنى في التركيب، لا في المعجم.

الفصل منظم بالشكل التالي. في الفقرة الأولى، نتناول خصائص المركبات الاسمية، وعلى الأخص المركبات الإضافية. وفي الفقرة الثانية، نتفحص خصائص المصادر، أما في الفقرتين الثالثة والرابعة، فنطبق ما توصلنا إليه في الفقرة الثانية على أسماء الفاعلين والمفعولين. وفي الفقرة الأخيرة، نتخلص النتائج العامة للتحليل المقدمة بالنسبة لنظرية للمقولات التركيبية (أو أجزاء الكلام).

## 1. المركبات الاسمية والإضافة

### 1.1. الاسم وحدوده

قد يكفي عن حد الاسم يذكر أمثلة منه، على عرار ما فعله سيويه، حين قال إن الاسم رجل وهرس. إلا أن الأمثلة قد تطول لاثنتها نظراً إلى تنوعها، ولا نحصل على تحديد بالتمثيل أو الماصدق، إلا على حساب التنظير والتمثل لطبيعة المقولة.

ولحسن الحظ أننا نجد في الأدبيات التقليدية العربية ما يرقى بنا إلى الحد الذي يتوخى المفهوم. فابن السراج، مثلاً، يقر بأن «الاسم مادل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فالشخص نحو: رجل وعرس وحجر وبلد وعمرو وبكر وأما ما كان غير شخص، فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة»<sup>(1)</sup>.

ثم يضيف قائلاً: «وإنما قلت مادل على معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضِر، وإما مستقبل. فإن قلت: إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل، قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زماناً فقط كما أن اليوم زمان فقط. فالיום معنى مفرد للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومع ذلك إن الفعل قد قسم بأنقسام الزمان الثلاثة [...] فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط، فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل...»<sup>(2)</sup>.

ونجد السيرافي يحدد الاسم بأنه «كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل»<sup>(3)</sup>. فالكلمة جنس لأنواع الكلم الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، ودلالاتها على معنى في نفسها احتراز من الحرف الذي يدل عددهم على معنى في نفسه، وشرط عدم الاقتران بزمان محصل احتراز من الأفعال المتصرفة، يجمع الأسماء والمصادر، ويمنع الأفعال المتصرفة. وعليه تكون الأسماء دالة على «الأشخاص»، كما أوضح ابن السراج، أو على الأحداث. ودالأحداث تدل على أزمة مبهمة إذ لا يكون حدث إلا في زمان، ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماضٍ أو غير ماضٍ...»<sup>(4)</sup>.

وبعد هذه التعاريف، يذكر القدماء أشياء الاسم التي يعرف بها، أو خصائصه وعلاماته، كدخول التنوين والإضافة، والألف واللام، وقبول الجمع، والتكسير،

(1) الأصول، ج 1، ص 36.

(2) نفسه، ص 37.

(3) من ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 22.

(4) نفسه.

والتصغير، والسمت، إلخ.<sup>(5)</sup> والذي يتصحّ أشاء تفصح هذه التعاريف والخصائص أنها تنطبق على بعض الأسماء، ولا تنطبق على أسماء أخرى، وتحمل من بعض أجراء الكلام أسماء، والأمر ليس كذلك، بل إن هذه الحدود ترتبط بالتصور القديم لأجزاء الكلام.

حد لك، مثلاً، الفعل غير المتصرف في الإنجليزية أو المرسية (infinitive). هذه الكلمة لا تدل على زمن محصل، كما هو معلوم. «to work» أو «travaillier» هي مثل المصدر «عمل» في العربية في عدم دلالتها على زمن محصل، ومع ذلك فإنه لا جدال في اعتبار هذه الكلمات أفعالاً، لا أسماء أو أفعال، مثلاً، قبول الاسم للتصغير أو للتكسير، هذا لا يوافق المصدر، كما هو معلوم. أو حد الدلالة على الحدث، والفعل يدل على الحدث كما يدل المصدر عليه، إلخ. ولا يريد هنا أن ندعي أن ما أتى به القدماء من شروط وعلامات وحدود لا تصلح البتة في التحديد ما يريد أن ننبه عليه هو أنها غير كافية، بل غير منظمة بالشكل الذي يجعل منها جهازاً وصفاً، أو نظرية للخصائص المقولية للكلمات. ولذلك، فإننا سنعتمد إلى تفحص هذه العلامات، وتحليل دلالتها في إطار النظرية التي نقترحها. فهنا التفحص من شأنه أن يكشف ارتباط هذه العلامات بمستويات بنيوية مختلفة، كما أنه من شأنه أن يعرض في شأن التحليل الأعمى، من صس التحاليل المتعددة المتوارة

## 2.1. التعريف والإضافة

من علامات المركب الاسمي دخول أداة التعريف (أو التكسير) على الاسم فيه، أو قبوله للإضافة. ومعلوم أن هناك توزيعاً تكاملياً بين التعريف / التكسير (وكذلك ما دعي باسم الإشارة) وبين الإضافة، بحيث لا يمكن أن يتواردا في نفس التركيب، كما تبين ذلك الأمثلة التالية :

(4) أ) النار

ب) دائر

(5) يذكر السيوطي في الاشياء والمظاهر أن هذه العلامات تزيد على الثلاثين (ج 2، ص 9).

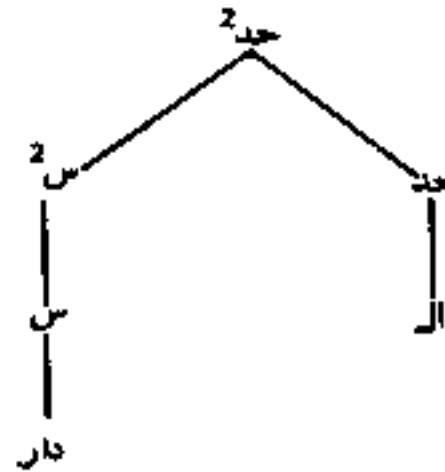
ج) دار الرجل.

د) \*الدار الرجل

و) \*دار الرجل.

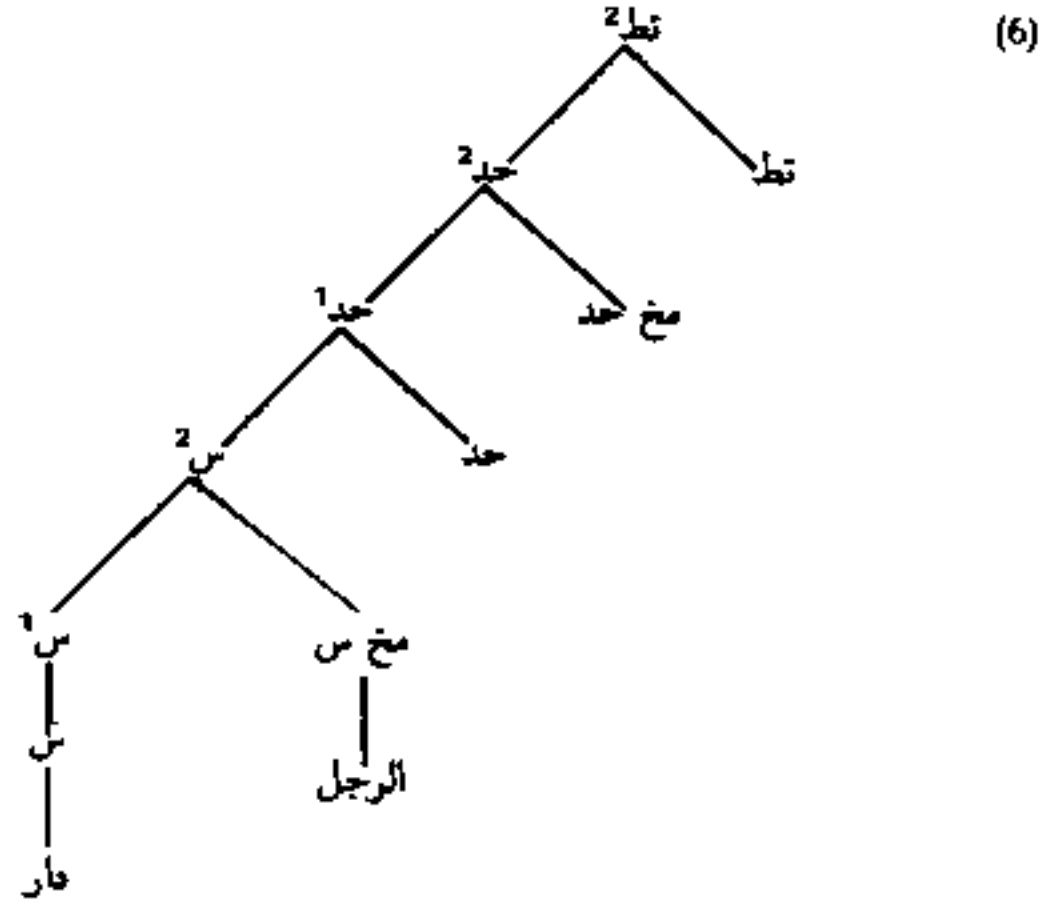
لنسم التعريف والتكثير والإشارة حدوداً (determiners). ولنعتز أن رأس المركب الاسمي التقليدي هي (4 أ) هو الحد (وليس الاسم)، على عرار ما اقترحه أبي (1987) بالنسبة للإنجليزية، بناءً على أفكار واردة عند بريم (1982). وتكون بنية المركب الاسمي في (4 أ) هي التالية :

(5)



فهذا الاقتراح الوارد في العاسي (1987 أ) يخالف ما درج عليه عدد من اللغويين من اعتبار أداة التعريف مخصصاً (أو فاعلاً) للمركب الاسمي. ومعلوم أن مزايا التحليل الأخير أنه يرصد مباشرة التوزيع التكاملي بين الأداة والإضافة. فعلى اعتبار أن المضاف إليه مخصص الاسم أيضاً، فإن عدم إمكان توارد الإضافة والأداة راجع إلى أن هذا الموقع لا يمكن ملؤه بمكوّين. إلا أن الاقتراح الذي سندافع عنه، رغم صعوبته، هو أن الإضافة لها بنية تختلف عن بنية المركب الاسمي العادي مثل (4 أ) و(4 ب). بل إن بنية المركب الإضافي تجسد البنية الاسمية الأكثر

«جملية». وتحديدًا، فإننا نعتبر أن المركب الإضافي إسقاط للتطابق، كما في (6) :



وفي هذه البنية، يعد المركب المضاف إليه في مخصص الاسم أصلاً. وينتقل الاسم الرأس إلى الحد، فالتطابق. وينتقل المضاف إليه إلى مخصص الحد، حيث يتلقى إعراب الجر هناك. ويعتقد أن الحد يسم المركب الاسمي الموجود في مخصصه إعرابياً، كما يفعل ذلك الزمر في الجملة الفعلية التي يرأسها فعل متصرف. وإن انتقال «دار» إلى التطابق تبرره فقط ضرورة التصاق التطابق بصرفية أخرى.

فإذا كانت هذه هي بنية المركب الإضافي، فإنها تماثل تماماً بنية جملة فعلية رتبها ف، فاء، يكون فيها الحد هو المقابل المباشر للزمن. وبهذا يقام التوازي بين بنية الجملة وبنية المركب الاسمي. والتوازي هنا بين الحد والزمن، من جهة، والتطابق في البنيتين، من جهة أخرى.

وهناك عدة عناصر توحد بين الحد والزمن. فهما معاً من الإشارات (deictic) الضرورية للإحالة في الخطاب. والحد يعتبر رابطاً (binder) في النظرية الدلالية لهكسبتم (1985)، وكذلك الزمن، بحيث يشبهان آخر موقع في البنية، الخ.

وأما عن التطابق، فيبدو من الغريب، لأول وهلة، افتراض وجوده في الإضافة، لأن الأسماء عادة لا يفترض أنها تحمل علامة التطابق، بخلاف الحمول. ومع ذلك، فإن هناك ما يدعم هذا الافتراض تجريبياً ونظرياً.

ففي الإضافة إسناد أو نسبة (كما يقول النحاة). وإذا كان من شروط الإسناد وجود تطابق، فإن في الإضافة تطابقاً مجرداً ولو أنه لا يظهر عادة. وتمثل تراكيب الاستفهام مثل (7) وجهاً لهذا التطابق :

(7) أية حكومة قررت هذا ؟

ففي المركب الاسمي الاستفهامي تطابق بين «الحكومة» والاسم الاستفهامي رأس التركيب. ونجد أيضاً تطابقاً بين اسم العدد والمعدود، وإن كان تطابقاً معقداً.<sup>(6)</sup>

(8) أ) ثلاثة رجال.

ب) ثلاث نساء.

فمن الملاحظ أن هذا التطابق لا يخص إلا سمة الجنس، على عرار ما نجده في الفعل المتصرف والصفة ويريد هنا أن نعم مبدأ التطابق على الاسم العادي والمصدر، فيكون التطابق لاصقة تركيبية، إلا أنها غير محققة صوتياً.

وإذا كانت العربية ليس فيها تطابق مطرد في الإضافة، فإن هناك لغات مثل الهعارية والتركية يطرد فيها هذا التطابق. وهي تبين أن افتراض وجود لاصقة تطابق هنا له ما يبرره على مستوى الوقائع في اللغات.<sup>(7)</sup>

### 3.1. التوزيع التكاملي

يما أنقاً أن هناك توزيعاً تكاملياً بين الإضافة وظهور الحد محققاً. وهذا يرصده مباشرة التحليل المعيار للأداة التعريفية الذي يجعل منها مخصصاً لـ س. إلا أن رصداً من هذا النوع لا يوفره تحليلاً، أي افتراض الحد. وليس التوزيع التكاملي، فيما نعتقد، إلا ظاهرياً، لأن توارد أداة التعريف ومخصص الاسم ممكن،

(6) للمزيد من التفصيل بشأن هذا التطابق، انظر الفسي (1981) و (1984).

(7) عن خصائص التطابق داخل المركب الاسمي في هذه اللغات، انظر أبي (1987)، رولكي (1987)، وهوروكس وشيرو (1987).

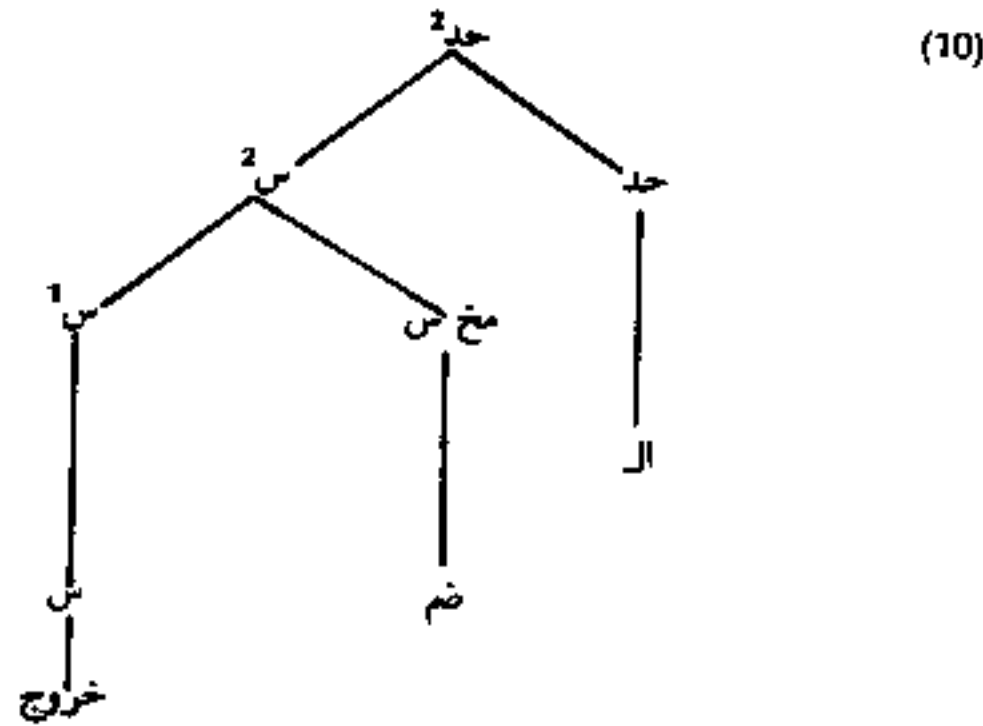
كما بين، وعليه، يجب البحث عن التعميم الفعلي الذي يرصد العلاقة بين الحد والإضافة.

لتأمل الجملتين التاليتين :

(9) أ) أريد إخراج زيد.

ب) أريد الخروج.

ففي الجملة الأولى، هناك فاعل للمصدر هو ضمير المتكلم، ونفس الشيء نجده في الجملة الثانية. وما يهمنا بالدرجة الأولى هو بنية المركب الاسمي في الجملة الثانية، ونقترح لذلك (10) .



فهم هذا هو الصير الخفي الذي يراقبه فاعل الجملة (وممكن أن يكون تأويله مطلقاً) ودخروج تصعد إلى الحد في البنية السطحية. فلا شيء يمنع هذه البنية، فيما نعلم، عما الذي يمنع (11)، ويسمح (12) ؟

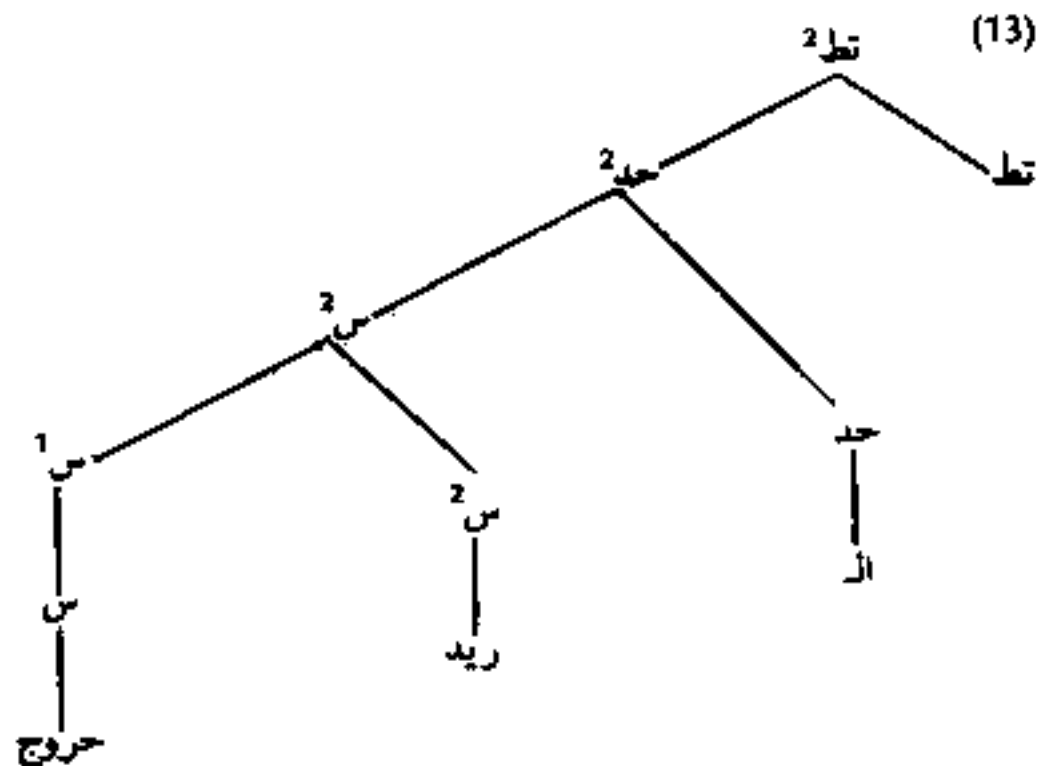
(11) أريد خروج زيد

(12) أريد الخروج زيد.

إذا كانت (10) هي بنية المركب الاسمي في (9 ب)، بمعنى أنها بنية تتوارد فيها



الأداة والفاعل، فإن بنية (12) تكون كالتالي :



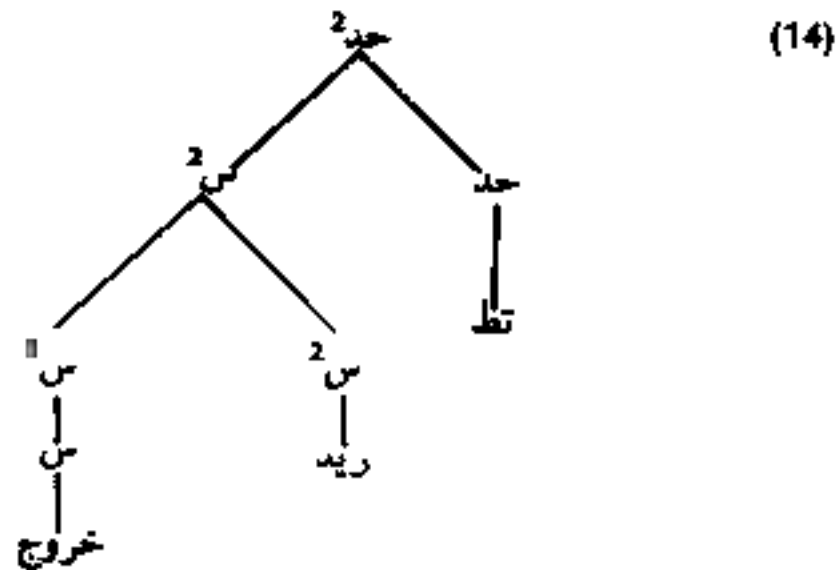
معرفة في هذه البنية محصص أو فاعل س. وهذه البنية مماثلة للبنية (10)، إلا أن فيها تطابقاً. فما الذي يجمع توارد الحد والفاعل ؟

يريد أن تفحص إمكانيات. الإمكان الأول هو أن مثل هذه البنية يحرق المقياس المحوري والإمكان الثاني هو أنه يخرق المصفاة الإعرابية فإذا كان الأمر بالفعل يتعلق بتوزيع تكاملي، فإنه يمكن رصده عن طريق المقياس المحوري. ولو أن التوزيع التكاملي وهمي، لاضطررنا إلى استعمال المصفاة الإعرابية. فهل الحل محوري أم لا ؟

نمرف أن الحد رابط (مثل الرمز)، وهو يعلق موقعاً في المركب الاسمي. فإذا اعتبرنا أن الاسم له موقع، وأن الإحالة تتم بإشباع هذا الموقع، أمكن أن نقول إن «دار» في (4 أ) لها موقع مفتوح، وأن «أله» تغلق هذا الموقع. وبمس الكيفية، فإن المركب الاسمي المضاف إليه في (4 ج) يعلق نفس الموقع، وهو بمثابة الحد. أما لحن (4 د) و(4 و)، فيرجع إلى كون أحد المكونين لا يعرّج دوراً (أو موقعاً)، مما يشجعه حرق للمقياس المحوري. فهل يمتد نفس التحليل إلى (12)، بالمقارنة مع (9 ب) و(11) ؟

هناك فرق أساسي بين «دار» و «مخرج» بالنظر إلى بنيتيهما المحوريتين. فالاسم الأول اسم ذات (أو شخص)، وليس له إلا موقع واحد، بينما الثاني اسم حدث، ويقتضي معناه أن يكون له موقعان، أي (1، ح ) ، موقع الفاعل وموقع الحدث. فإذا كان هذا صحيحاً، فإياه لا مانع من وجود بنية مثل (13). فعزيمه يُشيع فيها موقع الفاعل، وهال تربط موقع الحدث. وإذا تأكد وجود سلامة بنية مثل (10)، فإن الحل لا يمكن أن يكون محورياً.<sup>(8)</sup> لاحظ أن وجود مثل هذه البنى يلغي أيضاً الحل التوريحي، وهو الحل المميّز

فلنتجه إذن إلى النظر في الحل الإعرابي، ولماذا يمتنع توارده أداة التعريف مع المضاف إليه. لقد سبق لنا أن تبيننا في القاسي (1987 أ) تحليلاً من هذا النوع، معتمدين فيه بعض أفكار أبني (1987). إلا أن تحليل العناصر الصرفية هناك مختلف. فالتطابق هناك مولد تحت الحد، لا في إسقاط خاص، وبنية المركب الاسمي هي (11) هي (14) :



«مخرج» ينتقل إلى الحد ليلتصق بتط داخله. والفكرة الأساسية هناك هي أن الحدود المحققة صوتياً لا تتوارد مع التطابق. فالتوزيع التكاملي هو بين هذين العصريين. وما دام التحليل يعتمد إسقاطين مختلفين للحد والتطابق، وما دما قد

(8) سعب كريشو (1987) إلى أن ما يقابل المضاف إليه في الإنجليزية ليس مفعلاً، وإنما هو ملحق موصوع (argument adjunct) بتمهها، أي مبروع بتعيرها وهذا الحل لا يبرر شيئاً في الشكل المطروح. وشارك للمستقبل مرة عد الاقتراح.

سواء بين الرمز والحد في إسناد الإعراب، فإن هذا الحل لا يعتمد مباشرة إلى التراكيب التي نحن بصددتها

لتأمل مجدداً البنية (13)، ولتقارنها بـ (10)، فلنح (13) وسلامة (10) يعودان إلى فرق واحد هو وجود فاعل محقق (أو معجمي) في (13) ووجود فاعل فارغ في (10)، أي فاعل يحتاج إلى إعراب، وفاعل لا يحتاج إليه. وهذا ما يوحى بأن الحل يجب أن يكون إعرابياً

ولتفصيل هذا الحل، نعرض أن أداة التعريف «تنزل» في البنية السطحية لتلتصق بالاسم، حاملة معها الإعراب الذي تتلقاه إلى هذا الاسم فهذا ما يحدث في (5)، وكذلك في (10) فهي (10)، لا يحتاج ضم إلى إعراب، لأنه حفي، بينما يحتاج «زيد» في (13) إلى إعراب، فهي البنية (13)، لا يمكن أن يتلقى كل من «زيد» و«حروج» الإعراب إلا إذا لم يوجد الحد. فالحد يحدر إلى الاسم الرأس، ويضعه من «الصمود» لتلقي الإعراب في التطابق. وعلى كل، فهذه طريقة من بين طرق أخرى لتفصيل الحل الإعرابي. وهو يدل دلالة واضحة على أن التوزيع التكاملي ليس إلا مظهرياً

#### 4.1. اكتساب التعريف والتنكير

معلوم أن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه فإذا كان هذا الأخير معروفاً يكون معرفاً، وإذا كان نكرة يكون الاسم المضاف أيضاً نكرة. وبعبارة، فإن (15) و (16) يكون تأويلهما هو (17 أ) و (18 أ)، لا (17 ب) و (18 ب).

(15) دخلت دار الرجل.

(16) دخلت دار رجل.

(17) أ) دخلت الدار.

ب) دخلت داراً.

(18) أ) دخلت داراً.

ب) دخلت الدار.

من بين أربعة تأويلات ممكنة، لا نجد إلا تأويلين، وهما التأويلان اللذان يتوافق فيهما المركبان في التعريف أو التنكير. فكيف يمكن ضمان هذا التوافق بين المركبين في التعريف / التنكير ؟

افترضنا أن المضاف إليه يستقل إلى محصل حد، وأن الحد خارج. رأس المركب الحدي الرئيسي ليس موسوماً بالتعريف أو التنكير. وبعثد أن هذا المركب يرث هذه السمة من المركب المحصل، لأن مركباً اسماً بدون هذه السمة لا يمكن تأويله (انظر الفاسي (1987 أ)). وبذلك تصبح قيمة هذه السمة في المركب المضاف هي عيها في المضاف إليه، وهو ما يرصد أثر الاكتساب الذي أسلفا فيه الحديث.

ويدعم هذا أن المضاف حين يوصف بالمفرد أو الجملة تظهر عليه علامة التعريف أو التنكير التي توافق قيمة السمة الموجودة في المضاف إليه، مع أن الموصوف هو المضاف، وليس المضاف إليه :

(19) أ) دخلت دار الرجل الواسعة.

ب) دخل دار رجل واسعة

ج) \* دخلت دار الرجل واسعة.

د) \* دخلت دار رجل الواسعة.

(20) أ) دخلت دار الرجل التي احترقت.

ب) دخلت دار رجل احترقت.

ج) \* دخلت دار الرجل احترقت.

د) \* دخلت دار رجل التي احترقت

يعتمد تحليلنا للمركب الاسمي إذن على افتراض أنه إسقاط للحد، وأن الإضافة إسقاط للتطابق وقد يب كيف يسد إعراب الجر إلى المضاف إليه، بواسطة إسقاط الحد، وكيف يمتنع توارد المضاف إليه وأداة التعريف (أو التنكير). وهذه هي المحددات الأولى للاسم، علماً بأن اسم الذات يحتلف عن اسم الحدث في عدد من الخصائص. وذلك ما نتوخى التطرق إليه في الفقرة الموالية.

## 2 - المصادر وبناءؤها

إن مقارنة أولى بين الاسم والمصدر تُبين عن تنوع بنى وخصائص كل منهما. فالمصدر له عدد من الخصائص الداخلية للأفعال، وعدد من خصائص الأسماء الخارجية. فمن صحت خصائص الأفعال أن المصدر قد يسند إعراب النصب إلى مفعوله، وهو ينتهي نفس المضلات التي ينتهيها الفعل، وينعت بالظرف كما ينعت الفعل. فهو يشترك في هذه الخصائص (وخصائص أخرى) مع الفعل المتصرف، ويختلف فيها عن الاسم العادي، إذ الاسم لا ينصب، وليست له فصلات يفرع إليها (على غرار الفعل)، وهو لا ينعت إلا بالصفة (مفعلة أو جملة)، ولا ينعت بالظرف.

ويشترك المصدر والاسم في عدد من الخصائص. فمن ذلك أنهما يردان في المواقع التي ترد فيها الموضوعات، لا المحمولات، فيقومان بوظيفة الفاعل، أو المفعول، أو معمول الحرف، إلخ. وهما يتلقيان إعراباً (حلاً) للحمول، وتدحل عليهما أداة التعريف (أو التكثير)، ويركبان في الإضافة. وإذا أصيبا، فإنهما يسندان إعراب الجبر إلى فصلتهما. فكيف إذن نوضح بين الاسم والمصدر، وكيف نميزهما ؟ إن كثيراً من هذه الأسئلة والخصائص تجد حلاً لها عندما نشير كيف يتم تكوين المصدر، وكيف يمثل لبنى المصادر المختلفة.

فالمصدر أساساً فعل، بل جذر فعلي، يتم بناؤه، حسب خصائصه، في مستويات نحوية مختلفة، عند اتصال هذا الجذر بلاصقة (أو صيغة) المصدر. ففي هذا التحليل، يكون المصدر مشتقاً، لا أصلاً، وكذلك يكون العمل المتصرف، وأسماء الفاعلين والمفعولين. إلا أن المصدر يختلف عن هذه المشتقات من جهة أن صيغته ليست صيغة واحدة، ولا صيغاً محدودة العدد، مثلما هو شأن الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين، بل إن له صوراً متعددة، وحتاج إلى بحوث دلالية وصوتية لتحديد الاطرادات الفرعية التي ترتبط بهذه الصور<sup>(9)</sup>.

إلا أن اختلاف أشكال اللاصقة التي تبني المصدر لا يمنعها من افتراض وجود لاصقة مجردة للمصدر نعوها بـ «صد»، وهي التي تحول الجذر العملي إلى

(9) من الأبحاث الرائدة في هذا المجال بالغة بلاطرات الصوتية، نذكر أصل الأستاذ المعروشي.

اسم وللتوصل إلى الصيغة العملية للمصدر، نحتاج إلى قواعد صرفية وصوتية، على عرر ما أوصناه في الفصل الثاني بالنسبة للمجموع. فقد ييسر ههنا أن التركيب يتعامل مع لاصقة محددة للجمع، دون الدخول في مسألة شكلها، وأن قواعد الصرف هي التي تساهم في قيام الشكل الفعلي للكلمة المجموعة.

إذا صح هذا التحليل، فإنه يمكن أن ندرس التراكييب المصدرية المختلفة، ونحن نأور بأن عدداً من خصائص هذه التراكييب خصائص للإلصاق (affixation). فإذا كانت اللاصقة تحول الفعل إلى اسم، كما أوضحنا، فإن قاعدة الإلصاق ستكون لها آثار مختلفة، بحسب المستوى الذي تنطبق فيه. ففي الفقرة العرعية الأولى، نتفحص بإيجار خصائص التراكييب التي ترأسها المصادر وفي الفقرة الثانية، ندرس خصائص اللاصقة المحورية وفي الفقرة الثالثة، نناقش مسألة المستوى النحوي الذي يحدث فيه التحول المقولي.

## 1.2. مشاكل أولى

على الرغم من تباين التراكييب التي يرد فيها المصدر واختلافها، فإنها ذات طبيعة مقولية واحدة، إذ هي مركبات اسمية فهي تتوزع في عين المواقع التي تتوزع فيها المركبات الاسمية العادية، وهي مرؤوسة باسم يحمل إعراباً.<sup>(10)</sup> إلا أن الطبيعة المقولية الداخلية للمصادر ليست واحدة لتأمل الأمثلة التالية .

(21) ألقني انتقاد الرجل المشروع (بشدة)

(22) ألقني انتقاد الرجل للمشروع (بشدة).

(23) أ) ألقني انتقاده (الشديد).

ب) (بشدة)

(24) أ) ألقني الانتقاد (بشدة).

ب) (الشديد)

(10) من بين أمارات المركب الاسمي التي ركز عليها النحاة النداء عرضوا أن النداء اختص به الاسم دون غيره ولأن المصادي معصوم به هي المسمى أو هي اللفظ (انظر مثلاً مع القوامع، ج. 1، ص. 5). وإذا كان النداء حقاً من خواص الاسم العادي، فإننا نشك أن يكون من خواص المصدر بقول «يازيد»، وما نظر أن «يا صرب عمرو» ينداء معبولة إلا أن هذا الشك قد تكون أسبابه دلالية، لا تركيبية.

في المثالين الأولين تدل صيغة المصدر على حدث. والمصدر يرد مع الموضوعات التي يرد معها الفعل المتصرف. ثم إنه ينعت بالظرف (ظرف الكيف هنا). وهذه الخصائص الانتقائية والمحورية تبين أن المصدر فعل داخلياً. إلا أن هناك فرقاً إعرابياً بين المصدرين. فالمصدر الأول يسند النصب إلى مفعوله، بينما المصدر الثاني لا يسند الإعراب مباشرة إلى مفعوله، بل إن العامل فيه حرف اللام. وهذا يوحي بأن المصدر في (21) أكثر عملية منه في (22)، لأن الأفعال تسند النصب، والأسماء لا تسند الإعراب إلا بواسطة. وسنعود إلى مسألة تمثيل هذه الخصائص المقولية.

وبقطع النظر عن هذه الخصائص الإعرابية والمقولية والانتقائية، فإن المصادر تختلف أيضاً في بنيتها الدلالية. فصيغة المصدر ملتبسة بين قراءة الحدث (process)، كما في (22) و (23)، وقراءة نتيجة الحدث (result)، كما في (23). وهناك عدة روايات لعزل الحدث عن النتيجة، كما سري، وعلى رأسها إمكان أو عدم إمكان النعت بالظرف، كما يتبين من معارضة (22) بـ (23).

وهناك فرق آخر في تراكيب المصادر. يتعلق الأمر بما يمكن تمييزه بالمحافظة المحورية (thematic preservation). ويعني بذلك أن بعض المصادر تحافظ على البنية المحورية للفعل، وبعضها لا تفعل ذلك. وقد يتبادر إلى الذهن، أولاً، أن المحافظة المحورية يحتسب بها مصدر الحدث دون مصدر النتيجة. وهذا صحيح إلى حد. إلا أن الحدث قد لا يحافظ على البنية المحورية، كما يبين ذلك التركيب (24)، في قراءة الحدث. وسننظر في وسيلة لجعل هذه الوقائع لا تطغى في شرط المحافظة.

## 2.2. خصائص اللاحقة المحورية

إذا كانت بنية المصدر الدلالية / المحورية هي حاصل تأليف بنية الفعل المحورية مع بنية اللاحقة، فما هي مساهمة اللاحقة في بناء هذه البنية ؟  
لنبدأ بالمصدر الحدث. لنعتبر أن اللاحقة صد لها بنية محورية فيها موقع واحد، ولنتأمل ما هو هذا الموقع. والمرشح المعقول هو موقع الحدث. فالمصدر

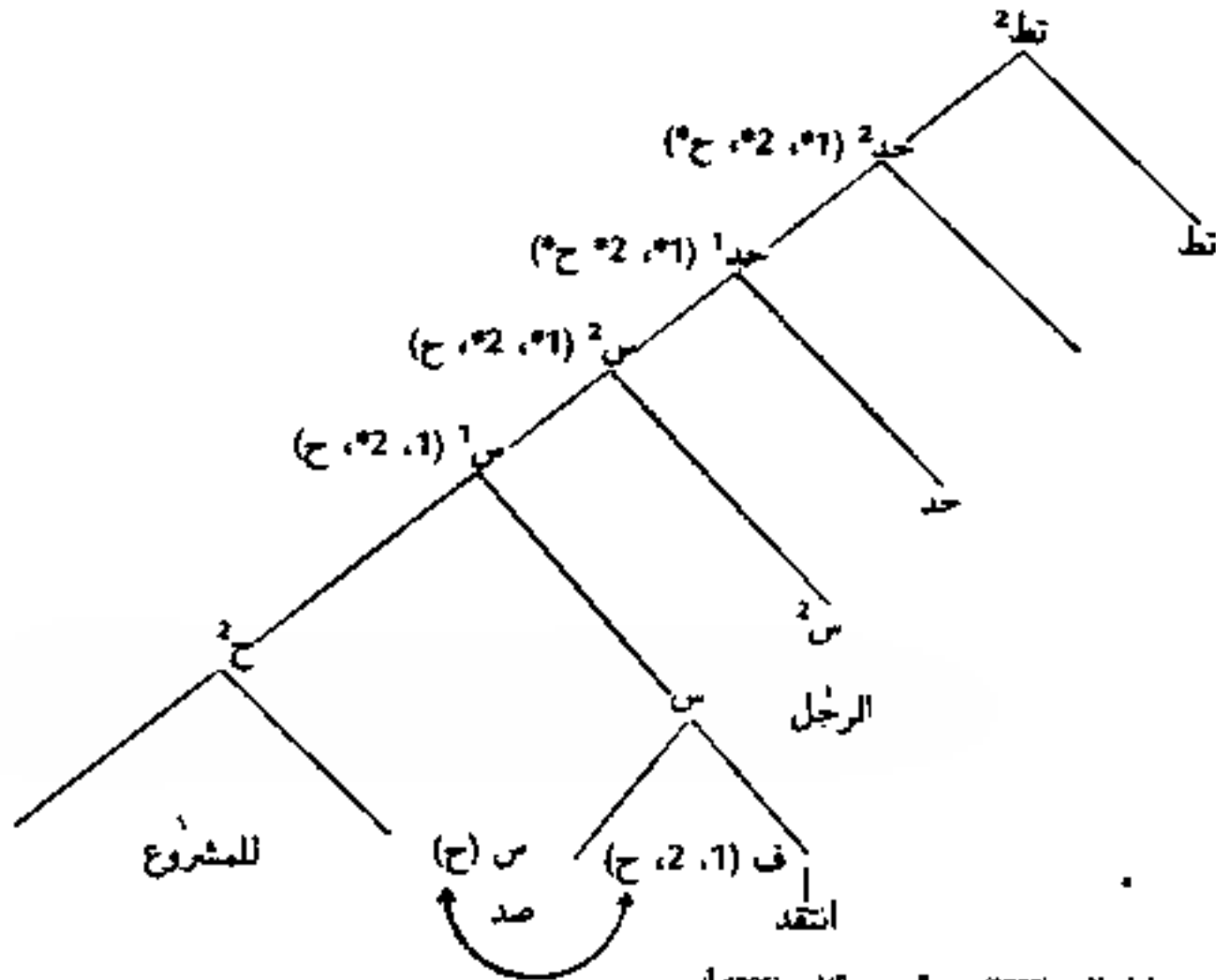
يحول عادة على حدث، ولا يحول على ذات، والأسماء المتمكنة في الاسمية وحدها تدل على النوات، لا على الأحداث.<sup>(11)</sup> فالمصادر في (21) و (22) تسمى الأحداث، ولذلك أمكن نعتها بالظرف فإذا كان الأمر كذا، فإن مدخل اللاصقة المعجمي يكون كالتالي .

(25) {صد} · أ (صد (حدث))

(ب) من

والجاء (أ) يمثل المدخل المحوري، و (ب) المدخل العقولي. وهو يعني أن اللاصقة من طبيعة اسمية وأما كيفية بناء البنية المحورية للمصدر، فتتم عن طريق التوحيد المحوري، كما يما هي الفصول السابقة. وهكذا تكون البنية العميقة والمحورية للمصدر هي (22) كما يلي :

(26)



11 انظر لايسر (1977) بهد الصد، والفاسي (1986) أ.



ففي هذه البنية، يعتبر المصدر فعلاً في مستوى من، ولكنه يحول إلى اسم في هذا المستوى نفسه، يمد أن تلحق اللاصقة به مبكراً. وهذا يفسر كونه لا يسند إعراباً إلى المفعول، لأن الأسماء لا تسند النصب (بل قد لا تسند إعراباً البتة). وأما موقع الحدث في اللاصقة، فيؤخذ مع موقع الحدث في الجذر الفعلي. ونعتقد أن هذا الموقع يُربط بواسطة الحد (الذي يرث سمة التعريف أو التكيف) وأما عمليات الإشاع المحوري الأخرى، فهي لا تحتاج إلى زيادة في الإيضاح.

لاحظ أن خصائص العمل الانتقائية والمحورية محافظ عليها هنا، والأمر يكون عادة كذلك مع المصادر الأحداث. فصفة المصدر لا تدل دائماً على حدث، بل إنها تلتبس بين الحدث والنات (أو النتيجة). ومعلوم أن الحدث يسم موضوعاته محورياً، بينما لا يعمل ذلك مطلق الاسم. وهناك خصائص لكل نوع (منها ما أشار إليه البحاة)<sup>(12)</sup> فمثلاً لا يثنى ولا يجمع من الأسماء (أو المصادر) إلا أسماء النوات، وكذلك لا يصغر إلا هذا النوع. والمصدر الحدث لا يجمع (ولا يثنى)، ولا يصغر.<sup>(13)</sup> وأسماء الأحداث يمكن أن تكون فضلة في بنية مراقبة، ولا تكون هالك دوات. وهذه بعض المقابلات :

(27) أ) تم اعترافه بالذنب.

ب) تمت اعترافاته بالذنب.

ج) اعترافاته غير مقنعة.

(28) أ) حاول الاعتراف بالذنب.

ب) حاول الاعترافات بالذنب.

ج) حاول التعبير عن رأيه.

د) حاول التعبيرات عن رأيه.

(12) يقول عباس حسن في هذا الصدد «الأصل في المصدر الصريح [...] أن يدل على المعنى المجرد [...] المعنى المقني المعنى الذي لا وجود له في غير الدهن [...] فلا يدل بصيغته على ذات، ولا على زمن، ولا إقراره ولا شبهة، ولا جمع، ولا تأنيث، ولا تدكير، ولا علمية، ولا شيء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعاني المجردة كثيرة لا تكاد تحصر. المحو الوافي، ج. 3، ص. 183

(13) انظر الأسماء والنظائر، ج. 2، ص. 157، على سبيل المثال.

ففي هذه الأمثلة، نجد المصدر يأخذ صفة حرفية هي عيها التي ترد مع الفعل المتصرف، كما تدل على ذلك الأمثلة التالية :

(29) أ) اعترف بالذنب.  
ب) عبر عن رأيه.

فهذه المحافظة تجعل من المصدر فعلاً، لا اسماً، أو قل حدثاً لا ذاتاً. ويتعدى حيثما جمعه. فصفة الجمع هنا هي صفة ملازمة للأسماء (صفة ضن دلالة الاسم)، وليست صفة ملصقة على غرار الصفة الموجودة في التطابق. ولذلك فإن قابلية الكلمة للجمع الاسمي تدل على أنها أصلاً اسم، وليست اسماً مشتقاً. وهذا لا يكون مع الأحداث، لأن الأحداث في أصل البنية أعمال، كما افترضنا. ونفس الشيء نقوله عن التصغير. فالتصغير لا يطبق إلا على الأسماء الأصلية، ولا يأتي من الأفعال. والأحداث صرب من الأفعال، ولذلك فهي لا تصغر. وأما المراقبة، فلا تصلح مع الدوات، لأن بنية المراقبة تتطلب وجود موقع محوري مراقب، هو موقع الفاعل. وهذا مالا توهمه بنية الذات، لأن الذات ليس لها فاعل محوري.

كيف يمكن إذن رصد هذه العروق ؟ وكيف يولد مصدر الذات ؟ إذا افترضنا أن هذه المصادر مشتقة أيضاً من أعمال (بالمعنى الذي حددناه)، فكيف يتم التخلص من موضوعات الفعل، علماً بأن المصدر الذات ليست له فضلات مثل العمل ؟ نظن أن الجواب يكمن في خصائص الإلصاق. فمن جهة، نعتقد أن اللاصقة في المصدر الذات لا تقوم إلا بعملية التحويل إلى اسم، وليس لها بنية محورية، وبالتالي ليس لها موقع حدث. فالمدخل المعجمي لللاصقة صد محدود في الجره (ب) من المدخل (25) وعليه، هل يكون هناك توحيد صوري. وفي حالة عدم وجود توحيد محوري، نعتقد أن الشبكة المحورية للعمل لا تسرب إلى أعلى البنية، ولا تصير جرءاً من بنية المقولة المكوّنة الجديدة.<sup>(14)</sup> ومن المعقول أن يقع الإلصاق في المعجم لا في التركيب، لأنه يعبر في خصائص الوحدات التفريقية، ويغرق مبدأ الإسقاط.<sup>(15)</sup>

<sup>(14)</sup> انظر سهرت (1985) Spronk من أجل اقتراحات دقيقة في هذا الصدد.

<sup>(15)</sup> من أجل تصور مخالفه انظر سهرت (2004).

فإذا كان مصدر الذات اسماً في التركيب، وليس له موقع حدثي ولا بنية موضوعية مثل الأفعال، فلا عراية أن تنطبق عليه كل العمليات التي تنطبق على الأسماء الشامة الاسمية. هذه المصادر تُنمّته مثلاً، بالصفات، ولا تنعت بالظروف. وهي تجمع وتنس، ولا يحدث هذا مع المصادر الأحداث. وبالمقابل، فإن المصادر الأحداث تسمح بتطبيق عمليات عملية عليها، وتمنع العمليات الاسمية المحصنة مثل الجمع مثلاً.

لقد اتضحت إذن روائز الفصل بين المصادر النوات والمصادر الأحداث. ويريد هنا أن نعود إلى الروائز الداخلية للقول بفعالية المصدر، وخاصة رائز ورود الفصالات أو الأدوار الموجودة في الشبكة المحورية للفعل. فإذا كان غياب هذه الفصالات شرطاً ضرورياً في المصادر النوات، فهل هو شرط كاف كذلك ؟ بمعنى آخر، هل يُمكن غياب هذه الفصالات من القول بوجود مصدر ذات بالضرورة ؟ لقد أجاب عدد من اللغويين عن هذا السؤال بالإيجاب (انظر مثلاً أندرسن (1984) Anderson، وسهرت (1985)، وكريمشو (1986)). إلا أن هذا الموقف لا تدعمه وقائع العربية. فتفحص بنية أسماء الأحداث في العربية يوحى بأن هذا الشرط غير متوفر دائماً. فهذا يصدق على مصادر أفعال متعدية مثل «قتل» و«أكل» و«ضرب»، إلخ، كما يصدق على أفعال متعدية أخرى. وهكذا، فإن الجمل في (30) تبدو غريبة شاذة لأن فصالاتها غير موجودة، بينما (31) ليست كذلك، مع أن المصدر مؤول على الحدث، ولا ترد معه فضائه :

(30) أم انتقلت.

(ب) بهت

(31) أم لا أريد الانتقاد.

(ب) أريد التنبيه فقط.

فالأمثلة في (31) تبين أنه يمكن الاستغناء عن الموضوعات الداخلية للفعل، ومع ذلك يظل الاسم مؤولاً على الحدث. وهذا يوحى بأن المصدر هنا فعل في مستوى ما قبل ص، وهو يسقط موقع الحدث فقط. فموقع الحدث هو الموقع الوحيد

الذي لا يمكن أن يستغني عنه الفعل دون فقدان طبيعته، لأن الأفعال تسمى الأحداث (أو بعامة الأوصاف)

فكل الروايات والعلامات التي ناقشناها سابقاً تنطبق على المصدر في (31).  
فهذا المصدر لا يمكن أن يجمع، ولا أن يصغر، ولا أن تصفه صفة. بل هو مجرد، ولا ينمت بالظرف. والوقائع التالية توضح هذا :

(32) \* أريد الانتقادات.

(33) أ) أريد الانتقاد الشديد.

ب) أريد الانتقاد بلطف.

ففي كل هذه الأمثلة، يرد الاسم في بنية مراقبة، مما يضطره إلى أن تكون له بنية محورية. وهذا يتنافر والنمت بالنموت الاسمية المحصنة مثل الصفة، ويتنافر والتصريف الاسمي المحصن، مثل الجمع. إلا أنه يتلاءم والنمت بالظرف، كما في (33 ب).

هناك كذا محققين، فإن المرق المحوري الأساسي بين الاسم الحدث والاسم الذات ليس هو ورود (أو عدم ورود) الفضلات التي يفرع إليها المفعول. بل هو أساساً وجود أو عدم وجود الموقع الحدث في بنية الاسم المحورية. فهنا الموقع نفترض أنه يوجد في الجذر الفعلي (أساس الاشتقاق)، كما يوجد في بنية اللاصقة المحورية، طبقاً لما هو مثبت في المدخل (25). وهذا يبين أن المفعول لا يقطع إلا موقعاً واحداً، وهو شيء مخالف لبداً الإسقاط، كما صاعه تشومسكي. وسعود إلى هذا المشكل في الفقرة الثالثة، عدد تدارس خصائص أسماء العاعلين. أما الآن، فنتجه إلى دراسة الكيفية التي تنطبق بها قاعدة الإلصاق، في مستويات التركيب المختلفة

### 3.2. عن مستويات التحول المقولي

من أجل رصد المروق الإعرابية (والمحورية كذلك) بين تراكيب المصادر، سنفترض أن اتصال اللاصقة (لاصقة صد) بالجذر يقع في مستويات مختلفة من مستويات النحو. فقد سبق أن اقترحنا أن المصدر في (22) له بنية مثل (26).



الفعل. فهذا العرق في البنية مع (22) يرصد العرق في الإعراب. أما فيما عدا إسقاط الفعل، فإن البينيتين متماثلتان. فمن ذلك أن إعراب الجر يسند إلى الفاعل «المنطقي» في نفس السياق الشجري، أي مخصص الحد. ومن ذلك أن الفعلين لهما نفس البنية المحورية، ويقع إشباع الأدوار الدلالية فيها بنفس الطريقة.

فالتحول المقولي يحدث إذن في مستوى ف، أو ف<sup>2</sup>، بالنسبة للأحداث، في التركيب. وإذا كانت المصادر الذوات مشتقة أيضاً من جذر فعلي، كما اقترحنا آنفاً، فإن هذا يحدث في مستوى ف في المعجم، إضافة إلى أن التوحيد المحوري لا يلعب دوراً في البناء، لأن اللاصقة هنا ليست لها بنية محورية. فهذا يرصد العرق بين الأحداث والذوات، من جهة، وبين الأحداث فيما بينها، من جهة أخرى. وهناك أمثلة أكثر تعقيداً تبدو مستعصية، وضمتها تراكيب المصادر التي يوجد فيها مفعول مجرور. وهذا ما نتوخى تحليله في الفقرة الموالية.

#### 4.2. إعراب الجر والمفعولات المحورية

هناك نوعان من التراكيب تنض مفعولاً محورياً للمصدر، موسوماً بالجر (عوض النصب). وهذه الأمثلة تمثل لهما :

(35) أقلقني انتقاد المشروع

(36) أ) أريد انتقاد الرجل.

ب) يريد انتقاد نفسه.

فأما (35)، فالمصدر فيها ملتبس بين أن يكون مبنياً لغير الفاعل، أو أن يكون مبنياً للفاعل، ولكن فاعله صم مبهم وحتى في القراءة الأولى، فإن الفاعل في المعنى يكون هو صم المبهم. ولكن العرق بين الافتراض الأول والافتراض الثاني هو أن «المشروع» يكون فاعلاً نعوياً في الافتراض الأول، ولا يكون كذلك في الثاني، بل هو مفعول. فالمشكل لا يطرح بالنسبة لإسناد الإعراب في الأول، لكنه يطرح في الثاني.

وأما (36)، فموقع الفاعل فيها موقع محوري. ومن المعقول أن يكون الفاعل مقولة صيرية فارعة أو صم، ويراقبه فاعل الجملة. ولا يمكن أن تعتبر البنية هنا بنية لغير الفاعل، كما يدل على ذلك وجود (36 ب). فلو كان الفاعل المحوي هنا هو صير النفس، لنتج عن ذلك حرق لنظرية الربط، وعلى الأخص المبدأ أ فيها، الذي يقر بأن صير النفس يجب أن يربط في مقولته العاملة. فالمقولة العاملة لصير النفس هي المصدر، ولا يمكن أن يكون صير النفس فاعلاً فيها، وإلا تحكم مكوبياً في مصدره. نستخلص إذن أن الفاعل هنا محوري، يملأه صم. وبهاء عليه، نتساءل عن مصدر الجر في هذه البنية.

هـب أن البنية الداخلية للمصدر في (36 أ) مركب فعلي، أي أنها مماثلة للبنية (34)، باستثناء أن الفاعل فيها هو صم. فإذا تنقل «الرجل» من موقع المفعول إلى مخصص الحد، عبر مخصص الفعل، لتلقي إعراب الجر هناك، فإن السلسلة الناتجة عن التنقل، تكون غير سليمة من جهتي النظرية الإعرابية والنظرية المحورية. لأن السلسلة فيها موقعان موسومان إعرابياً (موقع المفعول وموقع مخصص الحد)، وموقعان موسومان محورياً (موقع المفعول وموقع الفاعل) وهذا خرق واضح لقيد الأحادية على سلامة تكوين السلاسل. نستخلص إذن أن البنية الداخلية للمصدر لا يمكن أن تكون فعلية إذا كان القلب يحدث في البنية السطحية.<sup>(16)</sup>

وهناك إمكان آخر وهو أن المصدر يتحول إلى اسم مبكراً في البنية، أي في مستوى صم المحوري. وحيث، يمكن افتراض أن الاسم المبني من الجذر الفعلي واللاصفة صد يسد إعراب الجر إلى مفعوله. وهذا الحل يمكن من إسداد الجر دون حرق للمبادئ الإعرابية أو المحورية. إلا أن هناك مشاكل أخرى يثيرها هذا الحل.

لسطر أولاً في طبقة مُسبّدات الجر. فهي الحد والحرف ضرورة، ويضاف إليها الاسم إذا أخذنا بالتحليل الذي ذكرناه. فالحد والحرف، يمكن تصور ما يوحد بينهما. فهما عنصران ينتميان إلى مقولة غير متمكنة في المعجمية. فالحرف، وإن كان قد اعتبر مقولة معجمية، إلا أن الحرف محدود في معانيه وإنتاجيته، مما

(16) المقصود هنا بالبنية السطحية ما يسميه تشومسكي بالبنية من (S-structure) وحتى ولو كان التقيد في البنية الصوتية، فإن ذلك يتلاقى بشكل الوهم المحوري المرجح، ولكنه لا يتلاقى بشكل الإعراب.

يجعده أقرب إلى الصفات منه إلى العناصر المحورية. وأما الاسم، فيختلف عن هدير العصريين في كونه مقولة معجمية مشككة في المفجعة. فالطبقة التي تصم الحد والحرف تبدو طبيعية، هي حين لا تبدو الطبقة التي تصم إليهما الاسم كذلك. ومن المثير للانتباه أن هذا الاختيار يطرح مشاكل وصعوبة. فلو كان الاسم يسند الجر إلى فصلته، والحد يسند إلى مخصصه، لأمكن توارد جرير في حالة مصدر متعدد، واحد مسند للمفعول والآخر للفاعل ومعلوم أن هذا التسبؤ خاطئ. والفاعل وحده يمكن أن يكون مجروراً بصفة مباشرة، عندما يكون المصدر اسماً. وأما المفعول، فلا بد من دخول اللام عليه، كما تبين ذلك المقابلة التالية .

(37) تم هدم العدو للمدينة.

(38)\* تم هدم العدو المدينة

فلحن (38) ليس متباً به إذا كان الاسم باستطاعته إسناد الجر فإذا كان المصدر اسماً في مستوى س، ثم ينتقل إلى الحد، فإن أثر المصدر (أي س) يسند إعراب الجر إلى المفعول المحوري، ويسند الحد الجر إلى الفاعل المحوري. وهذا مخالف للواقع.

وهناك مشكل آخر يطرحه هذا الاختيار. فقد أسلمنا أن لحن جمل مثل (39)، في مقابل (40)، يرجع إلى أن الحد مملوء معجمياً. وإذا كان الأمر كذلك، فإن أداة التعريف «تترله» إلى الاسم رأس المركب، وبالتالي يجد المركب الاسمي الفضلة نفسه بدون إعراب، أو بعبارة، ليس هناك مصدر للجر :

(39)\* تم الهدم المدينة

(40) تم هدم المدينة.

فلو كان الجر يسند الاسم إلى الفضلة، في استقلال عن الحد، لما كان التركيب (39) لاحقاً، لأنه لا شيء يمنع وجوده. فلحن هذا التركيب يوحي بأن الاسم لا يمكن أن يسند الجر

وأخيراً (وليس احراً)، لنعهد إلى اكتساب التعريف أو التنكير في المركب الإضافي. فقد أسلمنا أن المضاف إليه ينتقل إلى محصص الحد، ويترتب منه



التعريف أو التنكير إلى رأس الحد ونفس الاكتساب يحدث هنا والذي يدل عليه أن الصيغة تطابق رأس المركب في تعريفه وتنكيره، كما في الزوجين التاليين .  
(41) تم هدم المدينة الذي نعده العدو.

(42)\* تم هدم المدينة نعده العدو.

والجملة عندما تصف المعروف يدخل عليها الموصول ضرورة، وهذا ما يبين التعارض في المقبولية فإذا ما وسعنا تحليل اكتساب التعريف ليشمل هذه الحالة، أمكن رصد هذا التعارض بسهولة. ولا نرى كيف يمكن أن يكتسب رأس المركب التعريف من المفعول.

فهذه الملاحظات والتحليل تقودنا إلى استنتاج أن الجر لا يمكن أن يسند الاسم من وجهة النظر النظرية والوصفية. واقتراحنا هو أن المصدراسمي، وأن التنقل لا يقع إلا في البنية الصوتية، لتلافي حرق أحادية الوسم المحوري بالنسبة للسلسلة وعليه، لا ينتقل المصاف إليه إلى مكان المخصص إلا في البنية الصوتية وقبل أن يختم هذه الفقرة، نريد أن نتفحص مسألة إمكان (أو عدم إمكان) انطباق الإلصاق في مستوى ف<sup>1</sup>، وكذلك مسألة حكم ظهور الفاعل مع الأسماء.

فقد لوحظ أن الإسناد المحوري يختلف بين الأسماء والأفعال. فالأسماء لا تسم فاعليها محورياً بالضرورة، ولكن ذلك ضروري بالنسبة للأفعال التي لها فواعل محورية. ومن جهة أخرى، فقد اقترح لوبو (Lebeaux 1984)، أحداً بنظرية پرتسكي (Pesetsky 1985) للصرافة، وهي نظرية تنتقل فيها اللواصق في مستوى الصورة المبطنية (LF)، اقترح أن الاسم المشتق في الإنجليزية (ما يقابل المصدر في العربية) بفعل في الصورة المبطنية. وعليه، فإن له نفس خصائص الفعل المحورية. وأما اللاصقة، فهي ملحقة بالإسقاط المعلي الملائم وهو يقترح أنها تلتصق على المستويات الفعلية الثلاثة (ف، ف<sup>1</sup>، ف<sup>2</sup>). فالأسماء المشتقة في (43) لها التمثيلات المبطنية المذكورة في (44) :

(43) أ) the destruction

ب) the destruction of the city

ج) John's destruction of the city

(44) (أ) [the [[destroy]<sub>V</sub> tion]<sub>N</sub>]<sub>N</sub>]<sub>N</sub> (ب)

(ج) [the [[destroy]<sub>V</sub> [the city]<sub>V</sub> tion]<sub>N</sub>]<sub>N</sub> (د)

(هـ) [John's [[destroy]<sub>V</sub> [the city]<sub>V</sub> tion]<sub>N</sub>]<sub>N</sub> (و)

فهذا الاقتراح يمكن لو يو من رصد خصائص الأسماء المشتقة في الإنجليزية، باللجوء إلى فكرة أن الإلصاق لا يقع في مستويات مختلفة في التركيب، بل في الصورة المنطقية. وما يهمنا هنا فقط هو معرفة هل هناك ما يدل على أن الإلصاق يقع فعلاً في مستوى س<sup>1</sup>، أي كما يوجد ذلك في (44 ب).

هوقائع العربية تجيب عن هذا التساؤل بالسلب. فالمصادر قد تسند النسب إلى معمولاتها إلا أنها لا تفعل ذلك عندما تكون حاملة لأداة التعريف أو التنكير (التنوين) كما تبين ذلك الأمثلة التالية .

(45) (أ) \*أقلقي الهدم المدينة.

(ب) \*أريد الهدم المدينة.

(ج) \*أقلقي هدم المدينة.

فكيف يمكن رصد هذا اللفظ ؟ هب أن حمل المصدر لأداة التعريف، وكذلك تنوينه، دليل على أنه اسم في مستوى س<sup>0</sup>. وهنا يرجع إلى أن أداة التعريف تنحدر لثلاثق به، ولا يكون هناك مجال لإسناد النسب، مادام الرأس اسماً، ومن ثم لحن هذه البنى. إلا أن إلتصاق التركيب ممكن إذا دخل حرف السلام على المفعول، مستنداً إعراباً إليه :

(46) (أ) أقلقي الهدم للمدينة

(ب) فإن هدماً للمدينة لا يتم في وقته لا يمكن أن يعطي نتائج

فهنا يبين أن الإلصاق في مستوى س<sup>1</sup> (أي ف<sup>1</sup>) غير ممكن.<sup>(17)</sup>

(17) يروي السوطي أن أبا الحسن بن أبي الربيع ذكر في شرح الإيضاح أن الفاعل يحدف د... من المصدر معاً لمو إتمام في يوم ذي صفة يتبعه بخلاف الفعل فإنه لا يحدف معه، لأن في ذلك نقصاً للمرض لأنه بني للإختيار عه، والمصدر لم يبر لفاعل ولا لمفعول، وإنما يظلهما من جهة المسمى، فكما يحدف منه المفعول يحدف الفاعل، لأن به المصدر لهما سواء، الأسماء والنقائص ج.2، ص.236. فهذا يشكك فيما ذهبنا إليه من أن المصدر إنانوي لا يحدف في المفعول مضافاً. ولكن داليتهم هنا قد يكون متروهاً بالنصب على غير ماورد في «بسمي الكبرى» (انظر القاسي (1986) أ).

بيما إن أن إلصاق صد يطبق في مستويات مختلفة. وهو حاض لِمبادئ النحو العامة، كالمبادئ الإعرابية والمعنوية ومبادئ التنقل. وهذا التطبيق له نتائج مختلفة.

### 3 - أسماء الفاعلين

لم يميز القدماء في صيغة «فاعل» بين الصفة المبنية للفاعل والاسم الذي يدل على الفاعل، بل اعتبروا كليهما اسم فاعل. وأما نحن، فمستدرس هـ اسم الفاعل وخصائصه في استقلال عن الصفة المبنية للفاعل التي أسلفنا القول فيها في الفصل الخامس. وأسماء الفاعل تحيل على الفاعل، بخلاف الصفة، فإنها وإن كانت تحمل علامة الفاعل، إلا أنها لا تحيل عليه.

وليس دور الفاعل الذي يحيل عليه اسم الفاعل محدوداً في النمذ (agent)، كما سنبين، ولذلك يكون من الخطأ أن تسوي هذه الأسماء بأسماء المنفندات (agent nominals) التي نجدها في الإنجليزية.

### 1.3. الخصائص الاسمية والإعرابية

اسم الفاعل له خصائص تركيبية خارجية مماثلة لخصائص الأسماء العادية. تدخل عليه أداة التعريف، ويضاف، ويحمل إعراباً وهذه أمثلة :

(47) جاء قاتل السجين.

(48) سقط السائق الماهر.

وعلى كل، فإن مصطلحات اللغة العالية تختلف ما يجده عند القدماء فهم جوروا التنوين هي المصدر الماض، كما جوروا دخول التعريف عليه. وهذه المصطلحات لا بد لها مثيلاً في اللغة التي ندرسها. يقول ابن السراج «يقول من تلك عجب من صرب ريد صراً إذا كان ريد صاعلاً، وعجبت من صرب ريد صرو، إذا كان ريد معمولاً وإن شئت نوبت المصدر وأصريت ما يمد بما يجب له لبطان الإضافة صاعلاً كان أو معمولاً قلت عجب من صرب ريد بكرة، ومن صرب ريداً بكرة، ويدخل الألف واللام على هذا فتقول عجب من الصرب ريداً بكرة، لا يجوز أن نضع ريداً من أجل الألف واللام، لأنهما لا يجتمعا والإضافة كالنون والنون، الأصول، ج 1، ص 137، إلا أن ابن السراج حسمه يصيب موقل قوم إذا قلت أرهت الصرب ريداً إنما نصبت بإخبار فعل، لأن الصرب لا ينصب، وهو عدي قول حسن (ن.م). موقل قوم إذا قلت أعجبت صرب ريداً فليس من كلام العرب أن يؤولوا... (ن.م). المصدر جبر ما أصيب إليه صاعلاً كان أو معمولاً، ويجري ما يمد على الأصل، وإضافته إلى الفاعل أحسن لأنه [ ] وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتصل وجبه حله (ن.م، ص 138).

وبمن ثم نرى ههنا استقراء منصوص، ولا فيما يقتضيه عليه من أساليب مصادر موزنة أو حافظة للتعريف، وهي فصل النسب، ثم إننا لم نلق مصادر موزنة أو معرفة بالأداة وهي فصل الفرق.

عالمصاف في (47) اسم فاعل اكتسب التعريف من الإضافة. وهو يتلقى إعراب الرفع لأنه فاعل. وأما فضله (وهي معمول في المعنى)، فتتلقى الجر. وأما في (48)، فإن اسم الماعل يحمل أداة التعريف، وهو معنوت بالصيغة. فهذه الخصائص تجعل من صيغة «فاعل» اسماً تاماً الاسمية. وأما الصيغة المبينة على «فاعل»، فإنها لا تكتسب التعريف (أو التنكير) من الإضافة، وأداة التعريف لا تدخل عليها (وإنما تدخل «أل» الموصولة)، وهي لا تنعت إلا بالظروف. وأما اسم الماعل، فإنه لا يقبل النعت بالظرف. كما يبين ذلك لحى التركيب التالي :

(49) \*جاء قاتل السجين بسرعة.

هذه الخصائص اسمية، وتكمل الصيغة تامة الاسمية.

ولنتجه الآن إلى خصائص تصب في اتجاه آخر. فاسم الفاعل قد يسند النصب إلى مفعوله، خلافاً لما يحدث مع الأسماء ذات الاسمية المحضة، كما في المثال التالي :

(50) جاء سالب السجين ماله

ثم إن اسم الفاعل قد يقع معه تناوب بين الإعراب واللام التي تدخل على المفعول الأول، كما في المثالين الآتيين :<sup>(18)</sup>

(51) جاء مانح السجين المال.

(52) جاء مانح المال للسجين

فهذه الخصائص الإعرابية تذكر بخصائص المصدر والصيغة العاملين. وقد افترضنا أن العمل يرأس إسقاطهما، قبل أن يحدث التحول المقولي لاحقاً في البنية. ويعكس تبني تحليل مماثل هنا. إلا أننا، قبل ذلك، نريد أن نتفحص الخصائص المحورية والانتقائية لاسم الفاعل.

(18) اخبر القمحا أن اسم الفاعل «الاسم» يكون بمعنى المعنى وهو طم ويبس فيه مضارعة تكمل لتحقيق الإضافة. وإن الأول ينصرف بالثاني ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام، ونصحه كذا لم يجر ذلك في طبعه (أي في العلامة ريد) أصول ابن المبراج، ج.1، ص. 125 ومع ذلك، اضربوا أن الجر فيه أصله نصب. يقول ابن المبراج (ب.م.ص. 128) «وعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما معنى، قلت هذا صارب ريد وصرو، ومعطي ريد الدرهم أمس وصرو جار لك أن تنصب «صمراً» على المعنى لبعده من الجار فكأنك قلت «وأعطي عمراً» من ذلك حوب سبحانه «وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حجاباً».

### 2.3. خصائص محورية وانتقائية

تكوين اسم الفاعل مطرد، ودلالة الاسم يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من دلالة الحذر الفعلي وهذه الدلالة ليست محدودة في التعبير عن المفعول أو صاحب الفعل «actor»، كما هو الشأن في الإنجليزية.<sup>(19)</sup> بل إن اسم الفاعل يدل على الدور الذي يدل عليه فاعل الفعل المتصرف الموازي، سواء أكان مفعلاً أو غير منفذ. بل إن هناك بعض الأفعال اللانصبوية (unaccusative) التي يبنى منها اسم الفاعل في العربية. وهذه لائحة قصيرة لبعض هذه الأفعال :

(53) سائل، باطن، ظاهر، باقي، ناتج، ساكن، قاطن، عالم، متلقي، متعلم، شاعر، حاصل، ممكن، مستحيل.

ففي هذه الحالات وحالات أخرى، فإن الدور الذي يحيل عليه الاسم يكون «محوراً»، أو «معانياً»، وليس منفذياً. طبعاً، هناك إلى جانب هذه الأسماء أسماء فاعلين تحيل على المفعول أو العلة أو المصدر أو الأداة، كما في اللائحة التالية :

(54) كاتب، سائق، لاعب، مؤرخ، شاعر، حارس، باحث، بائع، مشرع، باعث، متجول، مصور، خالق، مبتدئ، وارث، مستمع، حافر، مبيد، داخل، خارج.

وليس هناك، فيما تعلم، قيد محوري على الدور الذي يحيل عليه اسم الفاعل، بل إن أي فعل يمكن أن يبنى منه مبدئياً اسم الفاعل. إلا أن قيد الحدوث ينطبق في تكوين اسم الفاعل. لا تقول : \*طاول أو \*حاس في الاسم، كما لا تقول ذلك في الصفة. إلا أن هناك عدداً من الخصائص المحورية للاسم تجعله محالفاً للصفة، وإن كانا يشتركان في عدد من الخصائص.

وهناك فرق أساسي بين الصفة واسم الفاعل، وهو أن دور الفاعل يسند في الصفة المبنية للفاعل داخل إسقاط الفعل (أو المركب الفعلي)، بينما يحتل الأمر عن هذا في الاسم. فهذا الدور يستعمل هنا للإحالة على المركب الاسمي الذي يتصبه اسم الفاعل. وفي النظرية المحورية التي نستعملها، فإن موقع الفاعل هو الموقع الذي يلزم أن يربطه الحد. فدور الفاعل لا يمكن أن يعرّج عبر الوسم

<sup>(19)</sup> انظر سهرت (1985) وهب (1984) بالنسبة لدراسة الأسماء المختومة بـ «er» في الإنجليزية.

المحوري مع الاسم، يسم فاعل الصفة يفرغ عبر الوسم المحوري. وكنتيجة لهذا، فإن اسم الفاعل ليس له موقع فاعل محوري مع الأفعال اللأركنية، وموقع مفعول محوري مع الأفعال اللانصوبة، وإلا لتتج عن ذلك حرق للمقياس المحوري، لأن هذه المواقع سيتم تمريرها، ويحتاج الحد إلى موقع يربطه فلا يجده. وكون اسم الفاعل ليس له فاعل محوري يدعاه الثعاص التالي :

(55) أ) زيد قاتل عمراً صنأ.

ب) زيد قاتل عمراً لإشعار الناس بظلمه.

(56) أ) زيد قاتل عمرو صنأ.

ب) زيد قاتل عمرو لإشعار الناس بظلمه.

ففي (55)، يراقب النور المنعذ في اسم الفاعل الموقع المنعذ في الظرف، أو الفاعل الصميري العارغ (صم) في الجملة التحليلية. إلا أن هنا غير ممكن مع اسم الفاعل. ففي البنية (56)، ليس هناك منفذ يمكن أن يراقب الموقع المذكور، ومن هنا نحن التركيبين.

ومرق ثاير بين الصفة التي على «فاعل» واسم الفاعل يتعلق بالمحافظة المحورية والانتقائية. ففي الأمثلة (47)، (49)، (50)، و (51) أصلاه، نجد الاسم يحافظ على البنية المحورية للفعل مصدر الاشتقاق، إلا أن اسم الفاعل يمكن أن يستعمل مع الفضلات التي ينتجها الفعل، أو بدونها، دون أن يتج عن ذلك تغيير في نحوية التركيب، أو في تأويل اسم الفاعل. والأمر يختلف عندما يتعلق الأمر بالصفة. فهذه الأخيرة تحافظ محافظة تامة على بنية الفعل المحورية. وحتى تكون فكرة عن الفرق في المحافظة الانتقائية والمحورية بين المقولتين، لتأمل الأمثلة التالية :

(57) زيد سائق

(58) زيد حارس.

(59) زيد قاتل.

ففي كل هذه الأمثلة، نجد صيغة «فاعل» ملتبسة بين قراءة الاسم وقراءة الصفة. زد على هذا أن الصيغة مستعملة بمعنى فضلات، وإن كان الفعل أصل الاشتقاق

متعدياً. وهذا قد يوحي بأن الصفة لا تحافظ على البنية المحورية، مثل الاسم. وكما يلاحظ فب (1984) Fabb، فإن الأفعال المتعددة المحلات يمكن أن تستعمل لأرمة عندما تدل على الفعل في حد ذاته. فإذا استعملت الصفة على «فاعل» بعس المعنى، فإن البنية المحورية للفعل لا تكون متعددة. لاحظ، مع هذا، أن الاستعاء عن العضلات لا يمكن أن يتم مع أي فعل. فما نتظره هو أن تحترم الصعة نفس القيود المحورية. وهذا هو ما نجده فعلاً :

(60) أ) وهب زيد عمراً كتاباً.

ب) \* وهب زيد.

(61) أ) زيد واهب.

ب) \* زيد واهب.

لاحظ أن قراءة الاسم ممكنة في (61 ب) وقراءة الصفة وحدها هي اللاحنة هنا. فلعن (60 ب) و (61 ب) راجع إلى حرق لمبدأ الإسقاط. لاحظ أن تأويل الاسم لا يتغير، بينما يتغير تأويل الصفة (إد تتغير من الدلالة على «عمل» action إلى الدلالة على «عمل» act). وليس الأمر كذلك مع اسم الفاعل، لأنه اسم، وهو لا يصف وضعاً، وإنما يمي داتاً ولعل هذه نتيجة لكون الاسم، بخلاف الفعل، ليس له موقع حدث، كما سنبين.

وهناك فرق آخر يتعلق بالمحافظة على الشبكة المحورية أيضاً. إنه المعت بالظرف أو بالملحق وكما لاحظنا سابقاً، حينما تعرضا إلى لحن (49)، التي نعيدها هنا في (62)، فإن اسم الفاعل، بخلاف الصعة، لا يمكن أن يبعته الظرف :

(62) \* جاء قاتل السجين بسرعة.

فبما أن هذا الظرف يعتبر نعتاً للموقع الحدث في البنية المحورية، فهذا يوحي بأن اسم الفاعل ليس له موقع حدث.

ويدعم هذا أن اسم الفاعل لا ينصب المفعول المطلق فقد يبا هي العاسي (1988 ب) أن المفعول المطلق موضوع يحقق موقع الحدث وإنا كان هنا صحيحاً، فما نتظره هو أن يكون المفعول المطلق غير ملائم لبنية اسم الفاعل.

وهذا مايجده بالفعل. فالتركيب (63)، الذي يظهر فيه اسم الفاعل مع المفعول المطلق، لاح

(63)\* رجع سائق السيارة سياقة لائقة.

وهذا يحال، مرة أخرى، ما يحدث مع الصفة، حيث لا مشكل في ظهور المفعول المطلق

(66) كان سائقاً السيارة سياقة لائقة.

يسا، إذن، أن اسم الفاعل ليس له موقع فاعل محوري، وليس له موقع حدث، وهو لا يستند بالضرورة كل فصلاته، وحتى يتم الوصف، يجب أن نلاحظ أن إسقاط العضلات مع اسم الفاعل ليس اعتبارياً ولا حراً فاسم الفاعل يمكن أن لا يظهر مع أية صلة على الإطلاق، كما لاحظنا آنفاً. أم إذا ظهر اسم الفاعل مع موضوع، فإنه يجب أن يظهر مع كل الموضوعات التي تشمل هذا الموضوع في البنية الشجرية. لتأمل الأمثلة التالية .

(65) زيد واهب الكتاب لعمر

(66) أ) زيد واهب كتاب.

ب) زيد واهب عمرو.

ج) زيد واهب.

(67) زيد مرسل كتاب إلى عمرو.

(68) أ) زيد مرسل كتاب.

ب) زيد مرسل إلى عمرو.

ج) زيد مرسل.

فهذه الأمثلة تبين بوضوح أن توزيع الموضوعات الداخلية مع أسماء الفاعلين ليست اعتبارية. فاستثناء (66 ج) و (68 ج)، اللذين لا يظهر فيهما أي موضوع داخلي، فإن ورود الموضوعات الداخلية يبدو وكأنه مواز لورود موضوعات الأفعال. وبالسبب للعمل «وهاب»، فإن اسم الفاعل يظهر إما مع المفعولين الأول والثاني، كما في (65)، وإما مع المفعول الثاني وحده، كما في (66 أ) ولا يمكن ظهوره مع المفعول الأول، كما يبين ذلك لن (66 ب). ونفس الشيء يقال عن العمل



«أرسل»، ممثلاً في الأمثلة (67) و (68). وهذا ما يقع مع الفعل المتصرف أو مع الصفة المبينة للفاعل

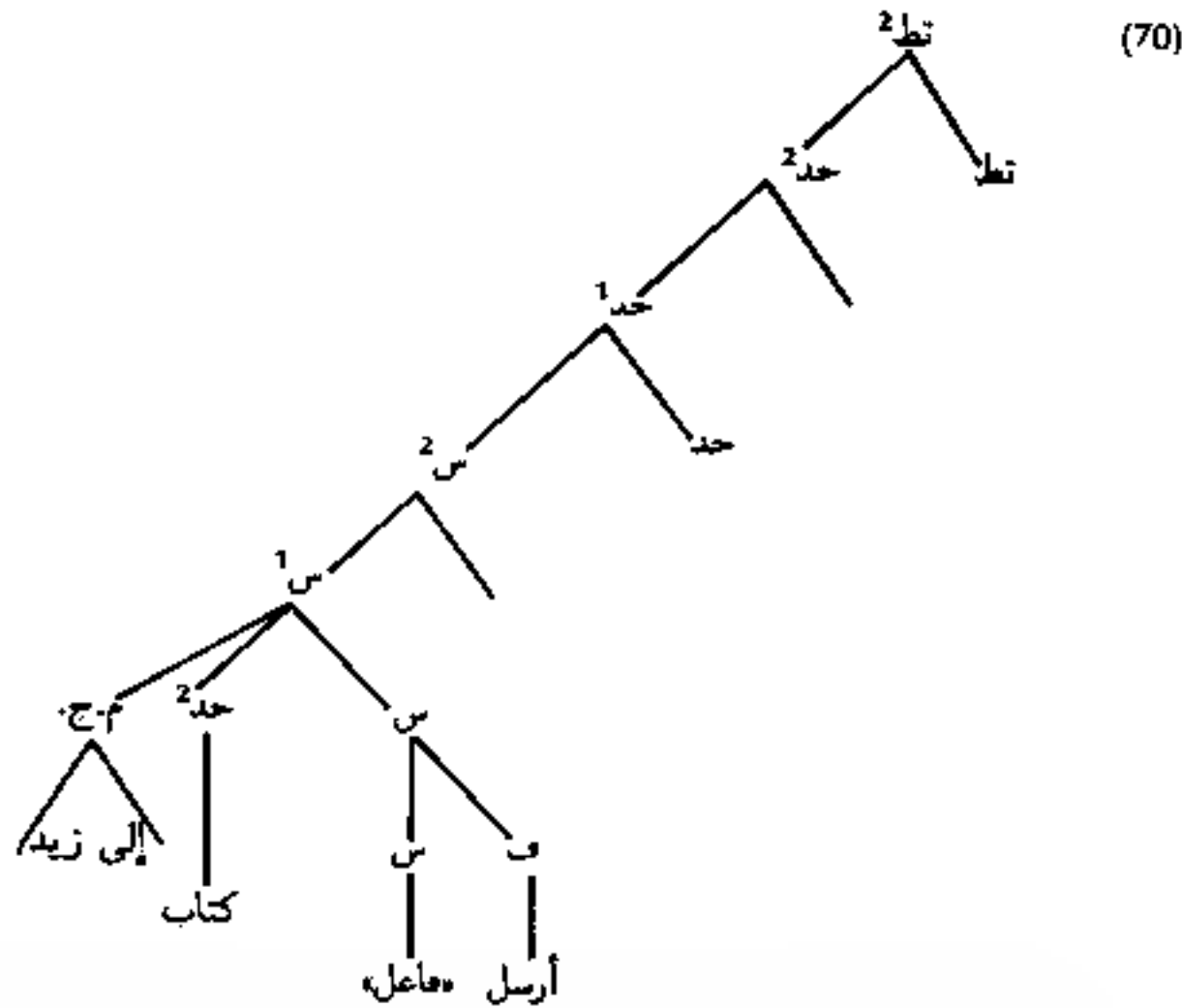
وتعتبر القيود الانتقائية للأفعال المتصرفة محكمة بمبدأ الإسقاط، الذي يقر بأن البنية التركيبية يجب أن تلي شروط الشبكة المحورية للحمل (المحصصة معجمياً) إلا أن الأسماء، أسماء الفاعلين، وإن كانت تحترم بعض القيود على المحافظة المحورية، إلا أنها لا تحترمها بغير الكيفية. فمن الافتراضات المتداولة أن الأفعال تسقط بنيتها الموضوعية في التركيب ضرورة، وإذا لم يوجد في التركيب ما يوحي بهذه الشروط المحورية، فإن التركيب يكون لاحقاً بموجب مبدأ الإسقاط وهذا لا يمكن أن يصدق على أسماء الفاعلين، لأنها لا تسقط موضوعاتها الداخلية بالضرورة ومن جهة أخرى، فإن أسماء الفاعلين لا تسقط موقع حدث. وهذه ليست خاصة لأي اسم، لأن المصادر تسقط موقعاً للحدث، كما ينشأ أيضاً فإذا اعتبرنا أن موقع الحدث هو أعلى موقع في البنية الشجرية للأدوار، أمكن أن نقول إن اسم الفاعل إما أن يسقط دوراً واحداً، أو يسقط كل الأدوار التي تدنو دور الفاعل. فأسماء الفاعلين وفصلاتها تبدو خاضعة للمبدأ التالي:

(69) تسقط وحدة معجمية إما موضوعاً واحداً من بنيتها الموضوعية، وإما أي عدد من الموضوعات من الأسفل إلى الأعلى.

لسم (69) مبدأ المحافظة الصاعد هذا المبدأ يقر بأن اسماً إذا أسقط أكثر من موضوع في البنية التركيبية، فإنه يجب أن يسقط عدداً من الموضوعات من الأسفل إلى الأعلى (تصاعدياً)، وليس بأي ترتيب، وكنتيجة لهذا، فإن الحمل لا يمكن أن يسقط الهدف، كما في (66 ب)، دون إسقاط المحور (وهو أدنى من الهدف). وعليه، فإن مبدأ المحافظة الصاعد يرصد وقائع المحافظة المحورية في الأسماء، ولا يعمل ذلك مبدأ الإسقاط

مبدأ المحافظة الصاعد هو صيغة صيغة لمبدأ الإسقاط هذا المبدأ تدعمه وقائع الأسماء، بما في ذلك وقائع المصادر كما أسفنا. فهو يعمم هذا المبدأ على الأفعال كذلك. نطو أن ذلك حاصل، وإن كانت الوقائع توحى، لأول وهلة، بأن ذلك غير حاصل. ولنعرف ذلك، يجب أن نتفحص أولاً كيف يتم اشتقاق أسماء

المبادئ. لتأمل التركيبين (68 أ) و (68 ج) اللذين يمثلان لشطري المبدأ. واعتماداً على ما ذكرناه آنفاً عن خصائص الاسم المحورية، لعنتر أنه فعل في المستوى 1 قبل التركيبي، وأنه يتم تأسيسه في مستوى 2 من التركيبي. وبما أن اللاصقة هي التي تحولها إلى اسم، لعنتر أن اللاصقة نفسها اسم، وهي ترأس المركب. ويكون السؤال عندئذ هو : أين تولد اللاصقة، وفي أي مستوى يحدث التحول المقوي ؟ لعرض أن صيغة المركب الاسمي هي (67) هي التالية :



فيما أن المركب الاسمي المفعول لا يتلقى نصباً، فمن المفعول أن يفترض أن الإلصاق حدث «مكرراً»، وأن التحول المقولي إلى الاسم وقع كذلك. ويعتقد أن «ريد» يولد خارجاً عن المركب الاسمي لأنه لا يوسم محورياً داخله، ولأن تأويل الجملة تعيبي (identificational)، وليس حملياً (predicational). ثم إن موقع

الفاعل هي بنية اسم الفاعل يجب أن يربطه الحد. وعليه، يتم رسم الموضوع المحور والموضوع الهدف فقط داخل المركب الاسمي. وأما دور اللاصقة، فهو موحد مع دور الفاعل، ولا يتم تفريره إلا بواسطة الحد، ربطاً. واسم الفاعل ينتقل إلى الحد، ثم إلى التطابق، ليرسو هناك. والمفعول «كتاب» ينتقل عبر المحصلات إلى مخصص الحد، حيث يتلقى إعراب الجر، لأن الاسم لا يسمه إعرابياً في المكان الذي يولد فيه هي البنية العميقة. وأما موقع الحدث، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه لا يسقط في التركيب، لأن هذا الموقع يفرع بعد موقع الفاعل، ولأن أعلى دور في اسم الفاعل يعيل عليه هو دور الفاعل. فليس هناك ما يوحي بأنه أسقط.

ونفس البنية الشجرية يمكن أن تصلح للتركيب (68 ج)، باستثناء أن الفعل يسقط موضوعاً واحداً فقط، موافقة للشطر الأول من مبدأ المحافظة الصاعد. وهكذا، فإن تحليلاً تركيبياً لاسم الماعل من النوع الذي قدمناه يمكن من رصد الشفافية الدلالية لاسم الفاعل، من جهة، وحصائص المحافظة المحورية فيه، من جهة ثانية. لاحظ أن بناء الأسماء المشتقة عموماً، وضما أسماء الفاعلين، يعتبر عادةً عملية معجمية، تحت تأثير استدلال تشومسكي (1970)، حيث يجعل كل صرافة اشتقاقية (derivational) تتم في المعجم. إلا أن وقائع اسم الفاعل في العربية تشكل في هذا الحل.

#### 4. أسماء المفعولين

يمثل اسم المفعول طبقة أخرى من التراكيب التي تسلك طريقاً مشابهاً للمصدر واسم الفاعل في اشتقاقها. وما قلناه عن اسم الفاعل وعن المصدر يصدق إلى حد كبير على اسم المفعول، وخصوصاً ما يتعلق بجهاز أو مستوى الإلصاق، وأثره على الطبيعة المقولية والمحورية لاسم المفعول وسنعتني هنا بصفة خاصة بدراسة اسم المفعول الذي يكون اسماً لاصقة، والمستوى الذي يولد فيه، أو يتحول فيه إلى اسم.

وقد سبق أن درسا خصائص الصفة في الفصل الخامس من هذا البحث<sup>(20)</sup> وبما أن التحول المقولي يتم بالإلصاق، فستتمحور خصائص الإلصاق على الخصوص. ومعلوم أن اسم المفعول يأخذ صيغاً صوتية مختلفة (كمفعول ومستفعل ومُفْعَل، إلخ)، ولكنها مع ذلك متباعدة بها ومحدودة فالإلصاق مطرد ومضبوط، ولذلك يمكن اعتبار دلالة بناء الاسم تأليفية، والاكتفاء بالبحث في خصائص الإلصاق

#### 1.4. خصائص اسمية وإعرابية

من خصائص اسم المفعول دخول أداة التعريف عليه، وإمكان تركيبه في الإضافة، وحمله الإعراب. أصعب إلى هذا أنه يقبل التكسير (بخلاف الصفة التي على صيغة اسم المفعول). تقول .  
(71) أصرب المساجين عن الطعام.  
(72) لا أعرف موظف البريد.  
ففي (72)، مثلاً، نجد اسم المفعول يكتب التعريف من الإضافة، بخلاف الصفة ثم إن اسم المفعول يبعث بالصفة، ولا يبعث بالطرف، كما يبين ذلك التقابل التالي .

(73) لا أعرف موظفاً بسيطاً.

(74)\* لا أعرف موظفاً ببساطة.

فعدم قبول اسم المفعول للطرف دال على تمام اسميته، بمعنى أنه لا يولد في التركيب إلا اسماً، ولا يحتوي على موقع الحدث.

وإذا أصيب اسم المفعول، فإنه لا يضاف إلى أحد موضوعاته، بمعنى أن اسم المفعول لا يسم محورياً الموضوعات بعده، وهذا ما تمثله التراكيب التالية :

(75) ريد موظف الشركة.

(76)\* ريد ممنوح المال.

(20) وانظر كذلك التوكاسي (1989) بحدود خصائص اسم المفعول المعجزة

في المثال الأول، نجد اسم المفعول في مركب إضافي فيه إضافة معنوية، ولا يختلف التركيب هنا عن قولنا «دار ريد». وأما التركيب الثاني، وهو لاحق، فإن المقصود منه هو أن «ريد» مفعول أول للمفع، و«المال» مفعول ثان، أصيب إلى «الممروح». وتترك هنا جابياً العلة وراء هذا اللحن، مكتفين بملاحظته، لتأكيد اسمية اسم المفعول.

#### 2.4. خصائص محورية وانتقائية

أسلفنا أن اسم المفعول ليس له موقع للحدث في التركيب، واسم المفعول يدل على الذات المفعولة في المص، وهو «المحور» أساساً. وقد يدل كذلك على الظرف مع الاستعناء عن المركب الحرفي الذي يدل على الظرفية، فيصير اسماً بدون فصلة. وهناك أسماء مفعولين أصلها صفات، ولكنها استعملت استعمال الاسم بكثرة، فصارت تعامل معاملة الأسماء، الح. وهذه أمثلة لبعض أسماء المفعولين :

(77) مكتوب، موروث، مشروح، مبعوث، مخلوق، مبتدأ (به)، ملتقى (فيه)، متسع (فيه)، مفترق (فيه)، مشترك (فيه)، مطلق (منه)، مقبل، معتقل، مسطح، مقعر، مكتسب، معطى، مبهم، مضمر، الح. فهذه الكلمات وأخرى كثيرة لا تؤول، ضرورة، على الوصفية، بل هي وحدات اسمية لا يحتاج المتكلم إلى تركيبها أو اشتقاقها من الجذر والصيغة عندما يستجها أو يؤولها.

وإذا كانت الصفة تلزم عادة المحافظة على بنية العمل المحورية وخصائصه الانتقائية، فإن اسم المفعول كثيراً ما يلجأ إلى الاستغناء عن بعض الفصلات التي يستقيها العمل ضرورة، كما تبين ذلك عند من الأمثلة في (77). وهذه أمثلة أخرى للمقارنة .

(78) يشترك الناس في الإيمان.

(79) الإيمان مشترك فيه.

(80) \*الإيمان مشترك.

(81) المشترك باب من أبواب النحو.

(82) هذا كلام مختلف فيه

(83)\* هذا كلام مختلف.

ولن نتبع هنا أسباب هذا الفرق بين اسم المفعول والصفة التي على صيغة «مفعول». ما يهمنا هو أن نلاحظ أن اسم المفعول لا يحافظ على البنية المحورية مثلما نجد ذلك في اسم الفاعل، ثم إنه لا شيء يدل على أنه يمكن أن يكون فعلاً في أصل البنية التركيبية، مع أنه لا شيء يمنع مبدئياً من ذلك وعلى كل، نقتراح أن يولد اسم المفعول إما في المعجم، أو في أسفل الشجرة، فعلاً تحت س (بعد الإلصاق على مستوى س)، في انتظار بحث يعمق في هذه النقطة بالذات.

### 3 - نحو نظرية جديدة للمقولات

من الأمثلة التي قدمناها في هذا الفصل، وكذلك في الفصول الأخرى، يتصح أن مشكل المقولات (أو أجزاء الكلام) أعقد من أن تمثله نظرية مثل تلك التي اقترحها أولاً تشومسكي (1970)، وثبناها كثير من الباحثين فيما بعد. وتقوم هذه النظرية على أبجدية مقولية مكونة من سمتين هما [س] و[ف]، وتأخذ فيها كل سمة قيمة موجبة أو سالبة، وتكون مصفوفة مع السمة الأخرى وهكذا، فإن هذه السمات تعرف أربع طبقات (أو مصفوفات) مقولية : [+س + ف]، وهي الصفة في منظور تشومسكي، و[+س - ف]، وهو الاسم، و[-س + ف]، وهو العمل، و[-س - ف]، وهو الحرف إلا أن هذا التصنيف ليس كافياً لتمثيل سلوك المشتقات المختلفة، فهو قاصر وضعياً، علاوة على أنه قاصر تصورياً.

مصفوفة مثل [+س + ف] تتطلب خصائص إعرابية ومحورية متناقضة. فالفعل ينصب (أو يسند إعراباً إلى مفعوله)، والاسم ليس كذلك، والفعل يسم محورياً فصلته، وهذا لا يفعله الاسم، إلخ. فالجمع بين الاسم والفعل في مصفوفة واحدة هو في اعتقادنا كالجمع بين النقيضين. ونظن أنه آن الأوان لاقتراح نظرية مقولية أكثر طبيعية وملاءمة من ناحية الوصف، ومن جانب التصور.

لننظر أولاً في المقولات المعجمية، وخصوصاً الاسم والفعل والصفة. نعتقد أن الاسم والفعل هما أساسا المقولة على المستوى المعجمي. وهذه المقولة هي تحقيق اعتيادي نحوي للمقولتين المنطقيتين، الموضوع والمحمول على التوالي. وهناك كثير من اللغات ليس فيها صفات (ولا حروفاً)، ولكنها لا تعرف لغات لا تفرق بين الفعل والاسم.<sup>(21)</sup> وأما الصفة، فهي مقولة معجمية (في بعض اللغات)، ولكنها لا تلعب الدور الأساسي في المقولة. فالصفات طبقة فرعية من المحمول تم صياغتها أو عرلها (في بعض اللغات مثل الإنجليزية أو العرسية)، أو اشتقاقها من الأفعال (في بعض اللغات مثل العربية). وأساس هذا الاقتطاع جهي بالأساس، وليس اقتطاعاً محورياً أو إعرابياً، أو ما إلى ذلك. ولذلك، فإن وضع الصفة يتردد بين وضع الاسم ووضع الفعل، ولكن الدقة العلمية تقتضي أن نبحث في هذا الفرق.

ولننظر ثانياً فيما أسماه بالمقولات الوظيفية أو الصورية. هذه المقولات هي إسقاطات «خارجية» للمقولات المعجمية، وهي التي تحدد عدداً من خصائصها النحوية. ونعتقد أن هذه المقولات تساهم في تحديد المقولة التركيبية. ومن هذه الناحية أيضاً، نعتقد أن نظرية تشومسكي (1970) قاصرة، لأنها لم تنظر إلى الخصائص الداخلية والخارجية للمقولة في نفس الوقت. فعندما نذكر الفعل، مثلاً، فهو ليس مقولة لها نفس الخصائص في كل التراكييب. فالفعل المتصرف هو مركب فعلي في أسفل الشجرة، ومركب رمي في أعلاها، ومركب تطايعي وجهي، ووجهي، ونفيي، الح والمصدر قد يكون مركباً فعلياً في أسفل الشجرة، ولكنه مركب حدي في أعلاها، الخ والاسم قد يبنى في المعجم، وقد يبنى في مستويات مختلفة من التركيب، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الصفة.

ولعل هذه الملاحظات تبين بوضوح أن ليس هناك نظرية مقبولة للمقولات التركيبية، بل إن نظرية المقولات مبنية على السمات المقولية على عرار ما قدمه تشومسكي (1970) ليست صالحة. إننا نعتقد أن المقولات المعجمية درية إلى حد، ولا يمكن تصنيفها بسمات. ثم إن هناك فروقاً في المقولات الصورية التي قد تلتصق بهذه المقولات.

(21) يحدد علم وجود الصفات في عدد من اللغات، أو وجود عدد محدود منها، انظر دكس (1970).





## المراجع العربية

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952 - 1956
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985
- ابن خلدون، أبو الحسن علي الإشبيلي، المستمع في التصريف، تحقيق مقرر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970
- ابن حنبل، يهيا الدين عبد الله، ألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964
- ابن معاء القرطبي، كتاب الرد على النجاة، القاهرة، 1947
- ابن هشام، جمال الدين الأصمعي، مخفي اللبيب، القاهرة (بدون تاريخ).
- ابن يمشي، أبو القماد، شرح المفصل، إدارة المطبعة الميمنية، القاهرة، بدون تاريخ.
- الاسرابندي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب المصرية، بيروت، 1977
- الأبيري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق بهجة الربيطار، دمشق 1957
- الأبيري، أبو البركات، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961
- التوكان، ميمية (1989)، خصائص المشتقات الجبهة : اسم المفعول نموذجاً، رسالة علوم اللغات، الدار البيضاء، كلية الآداب
- حان، تمام (1973)، اللغة العربية : معناها وحياتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
- حس، عباس (1961 - 1964)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة
- الرجاوي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق محمد المبارك، بيروت، 1979
- السروشي، إدريس، (1987)، مدخل للصوائغ النحوية، دار توبقال البيضاء
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 5 ج. 1984
- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984
- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، القاهرة، 1976
- السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- عبد، تلوت (1973)، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت
- عبد، تلوت (1983)، البنية الداخلية للجملة النحوية في العربية، الأبحاث، عدد 31
- الغامي الفهري، عبد القادر، (1985)، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، توفال، الدار البيضاء
- الغامي الفهري، عبد القادر، (1985)، أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، الكرمل، عدد 18
- الغامي الفهري، عبد القادر، (1986)، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، البيضاء
- الفرايدي، الفيلسوف بن أحمد، كتاب العين، تحقيق عبد الله درويش، طبعة ألماني، بغداد، 1967

## المراجع الأجنبية

- Abney S. (1985) "Functor Theory and Licensing Conditions: Toward the Elimination of the Base", ms., MIT, Cambridge, Mass.
- Abney, S. (1987) *The English Noun Phrase In Its Sentential Aspect*, Ph.D. dissertation, MIT, Cambridge, Mass.
- Anderson, M. (1984) "Prenominal Genitive NPs", *The Linguistic Review*, 3.1
- Anderson, S. (1982) "Where's Morphology?", *Linguistic Inquiry*, 13.4
- Anderson S. (1988) "Inflection", in M. Hammond & M. Noonan eds.
- Ayyoub, G. (1982) *Structure de la phrase verbale en arabe standard*, Third Cycle Thesis, Paris VIII-Vincennes.
- Bach, E. (1981) "On Time, Tense, and Aspect: An Essay in English Metaphysics", in P. Cole ed., *Radical Pragmatics*, Academic Press, N.Y.
- Baker, M. (1985) "The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation", *Linguistic Inquiry*, 16.3.
- Baker, M. (1988) *Incorporation: A Theory of Grammatical Function Changing*, The University of Chicago Press, Chicago.
- Baker, M. & K.Hale (1988) "Pronoun and Anti-Noun Incorporation", ms., McGill Univ. & MIT
- Bakir, M. (1980) *Aspects of Clause Structure in Arabic*, Indiana University Linguistics Club, Bloomington.
- Beckham, C. (1982) *The Passive Aspect in English, German and Russian*, Gunter Narr Verlag, Tübingen.
- Bellotti A. (1986) "Unaccusative as Case Assigners", *Lexicon Project Working Papers 8*, Center of Cognitive Science, MIT.
- Bourveniste, E. (1950) "Actif et moyen dans le verbe", in *Problèmes de linguistique générale*, Gallimard Paris, 1966
- Borer, H. (1984) "The Projection Principle and Rules of Morphology" in C. Jones and P. Sells, eds., *Proceedings of the Fourth Annual Meeting of NELS, GLSA, University of Mass., Amherst*
- Borer, H. (1986) "I-subjects" *Linguistic Inquiry*, 17.3
- Bouchard, D. (1984) *On the Content of Empty Categories*, Foris Publications, Dordrecht, Holland.
- Bouchard, D. (1987) "Le temps grammatical et l'inversion du sujet en français", paper delivered at the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco, Rabat, April 21-24.

- Brame, M. (1982) "The Head-Selector Theory of Lexical Specifications and the Nonexistence of Coarse Categories", *Linguistic Analysis*, 8.4.
- Brame, M. (1983) "Bound Anaphora is Not a Relation Between NPs: Evidence for Local-Word Grammar (Without Trees)", *Linguistic Analysis*, 11.2.
- Bresnan, J.W. (1982a) "Control and Complementation", *Linguistic Inquiry*, 13.3.
- Bresnan, J.W. (1982b) "Polyadicity", in Bresnan ed.
- Bresnan, J.W. ed. (1982c) *The Mental Representation of Grammatical Relations*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Burzio, L. (1986) *Italian Syntax, A GB Approach*, Reidel, Dordrecht, Holland.
- Carter, R. (1976) *Some Linking Regularities*, ma., University de Paris VIII.
- Carter, R. (1984) "Lecture Notes", ma., MIT.
- Chomsky, N. (1970) "Remarks on Nominalizations", in R. Jacobs & P. Rosenbaum, eds., *Readings in English Transformational Grammar*, Ginn, Waltham, Mass.
- Chomsky, N. (1980) "On Binding", *Linguistic Inquiry*, 11.1.
- Chomsky, N. (1981) *Lectures on Government and Binding*, Foris Publications, Dordrecht, Holland.
- Chomsky, N. (1982) *Some Concepts and Consequences of the Theory of Binding*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Chomsky, N. (1986a) *Knowledge of Language*, Praeger Publications, New York.
- Chomsky, N. (1986b) *Barriers*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Chomsky, N. (1989a) "Some notes on Economy of Derivational Representation", MIT WPL, Vol. 10, Cambridge, Mass.
- Chomsky, N. (1989b) "Linguistics and Adjacent Fields: the State of the Art", ma., MIT.
- Chomsky, N. (1989c) "Scenes from the Uprising", ma. Jerusalem.
- Chomsky, N. (1989e) "The Palestinian Uprising: A Turning Point?", ma. Jerusalem.
- Chung, S. & Timberlake, A. (1985) *Tense, aspect, and mood*, in T. Shopen ed., *Language Typology and Syntactic Description*, Vol. III, Cambridge University Press, Cambridge.
- Comrie, D. (1976) *Aspect*, Cambridge University Press, Cambridge.
- Davidson, D. (1966) "The Logical Form of Action Sentences", in D. Davidson (1980).
- Davidson, D. (1980) *Essays on Actions and Events*, Clarendon Press, Oxford.
- Di Sciullo, A. M. & Williams, E. (1987) *On the Definition of Word*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Dixon R.M.W. (1970) *Where Have All the Adjectives Gone? and other essays in Semantics and Syntax*, Mouton Publishers, Amsterdam.
- Dowty, D. (1979) *Word Meaning and Morphology: Grammar*, Reidel, Dordrecht, Holland.
- Edmonds, J. (1976) *A Transformational Approach to English Syntax: Root, Structure Preserving, and Local Transformations*, Academic Press, New York.
- Edmonds, J. (1985) *A Unified Theory of Syntactic Categories*, Foris, Dordrecht Holland.
- Fabb, N. (1984) *Syntactic Affixation*, Ph.D. thesis, MIT, Cambridge, Mass.
- Farghali, A. (1981) *Topics in the Syntax of Egyptian Arabic*, Ph.D., University of Texas at Austin.
- Fassi Fehri, A. (1980) "Some complement Phenomena in Arabic, the Complementizer Phrase Hypothesis and the Non-Accusability Condition", *Analyses/Thèses*, University of Paris-VIII Vincennes.
- Fassi Fehri, A. (1981) *Linguistique arabe: forme et interprétation*, Publications of the Faculty of Letters, Rabat.
- Fassi Fehri, A. (1984) "Agreement, Binding and Coherence", in M. Barlow & C. Feghrou

- eds., *Agreement in Natural Language, Approaches, Theories, Descriptions*, CSLI, Stanford, 1988.
- Fassi Fehri, A. (1986a) "A propos du conceptuel et du grammatical", *Hommage à Bernard Pottier*, Klincksieck, Paris, 1988.
- Fassi Fehri, A. (1986b) "Anti-Causatives in Arabic, Causativity and Affectedness", *Lexicon Project Working Papers*, no 15, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.
- Fassi Fehri, A. (1987a) "Case, Inflection, VS Word Order and X' Theory", *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Vol. 1, Oukad Publishers, Rabat, 1988.
- Fassi Fehri, A. (1987b) "Category changing affixes and Homonymy", ms., Faculty of Letters, Rabat, Morocco.
- Fassi Fehri, A. (1988a) "Cognate objects as arguments", ms., Faculty of Letters, Rabat, Morocco.
- Fassi Fehri, A. (1988b) "Arabic Passive Affixes as Aspectual Predicates" ms., MIT, Cambridge, & Faculty of Letters, Rabat.
- Fassi Fehri, A. (1989) "Agreement, Incorporation, Pleonastics, and VSO-SVO order", ms., MIT.
- Ferguson, C.A. (1984) "Grammatical Agreement in Classical Arabic and the Colloquial Dialects", paper presented at the meeting of the Middle Eastern Studies Association of North America.
- Ferguson, C.A. & M. Barlow (1984), "Introduction" in M. Barlow & C.A. Ferguson eds., *Agreement in Natural Language, Approaches, Theories, Descriptions*, CSLI, Stanford, 1988.
- Foley, W.A. & R. van Valin (1984) *Functional Syntax and Universal Grammar*, Cambridge University Press, Cambridge.
- Fukui, N. *A Theory of Category Projection and its Applications*, Ph.D., MIT, Cambridge, Mass.
- Greenberg, J. (1966) "Some universals of grammar with particular reference to the order of the meaningful elements", in J. Greenberg ed., *Universals of Language*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Grimshaw, J. (1987) "Psych Verbs and the Structure of Argument Structure", ms., Brandeis University.
- Grimshaw J. (1988) "Adjuncts and Argument Structure", *Lexicon Project Working Papers* 21, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge.
- Gruber, J. (1965/1976) *Lexical Structure in Syntax and Semantics*, North Holland, Amsterdam.
- Guéron, J. (1989) "Subject, Tense, and Indefinite NPs", *NELS* 19.
- Guéron, J. & T. Hockstra (1988) "T-chains and the constituent structure of auxiliaries", to appear in the *Proceedings of the GLOW Conference, Venice 1987*.
- Haggenan, L. (1986) "INFL, COMP and Nominative Case Assignment in Flemish Infinitives", in P. Muysken & H. van Riemsdijk, eds., *Features and Projection*, Foris, Dordrecht, Holland.
- Hale, K. (1984) "Preliminary Remarks on Configurationality", ms., MIT.
- Hale, K. (1987a) "Incorporation and the Irish Synthetic Verb Forms", ms., MIT, Cambridge, Mass.
- Hale, K. (1987b) "Explaining and constraining the English Middle", ms., MIT.

- Hale, K. (1988) "Agreement and incorporation in Athabaskan and in General", ms., MIT.
- Hale, K. (1989) "Subject Obviation, Switch Reference, and Control", ms., MIT.
- Hale, K. and Keyser, S.J. (1986) «Some Transitivity Alternations in English», *Lexicon Project Working Papers* 7, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.
- Hale, K. & S.J. Keyser (1987) «A View from the Middle», *Lexicon Project Working Papers* 10, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.
- Hale, K. & S.J. Keyser (1989) «On Some Syntactic Rules in the Lexicon», ms., MIT.
- Halle, M. (1973) "Prolegomena to a Theory of Word Formation", *Linguistic Inquiry*, 41.
- Halle, M. (1989) "On Abstract Morphemes and Their Treatment", ms., MIT, Cambridge, Mass.
- Hammond, M. & M. Noonan eds. (1988) *Theoretical Morphology, Approaches in Modern Linguistics*, Academic Press, New York.
- Harlow, S. (1981) "Government and Relativisation in Celtic", in F. Heny ed., *Binding and Filtering*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Higginbotham, J. (1985) "On Semantics", *Linguistic Inquiry*, 16.4.
- Higginbotham, J. (1986) "Elucidations of Meaning", *Lexicon Project Working Papers* 7, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.
- Hoekstra, T. (1986) "Verbal Affixation", ms., University of Leiden.
- Hornstein, N. (1981) "The Study of Meaning in Natural Language: Three Approaches to Tense", in N. Hornstein & D. Lightfoot eds., *Explanation in Linguistics*, Longman, London.
- Horrocks, H. & M. Stavrou (1987) "Bounding theory and Greek syntax: evidence for wh-movement in NP", *Journal Linguistics*, 23.
- Huang, J. (1982) *Logical Relations in Chinese and the Theory of Grammar*, PH.D., MIT.
- Jackendoff, R.S. (1975) "Morphological and Semantic Regularities in the Lexicon", *Language*, 51.4.
- Jackendoff, R.S. (1983) *Semantics and Cognition*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Jacogli, O. (1986) "Passive", *Linguistic Inquiry*, 17.4.
- Kayne, R. (1984) *Connectedness and Binary Branching*, Foris, Dordrecht, Holland.
- Kayne, R. (1987) "Facets of Romance past participle agreement", ms., MIT.
- Keenan, E.L. (1975) "Some universals of passive in relational grammar", *CLS*, 11.
- Kiparsky, P. (1985) "Morphology and Grammatical Relations", ms., CSLI, Stanford University.
- Kitagawa, Y. (1986) *Subjects in Japanese and English*, PH.D., University of Mass., Amherst.
- Koopman, H. (1984) *The Syntax of Verbs*, Foris, Dordrecht, Holland.
- Koopman, H. & D. Sportiche (1988) "Subjects", ms., UCLA.
- Kuroda, S.Y. (1986) "Whether you agree or not", ms., University of California at San Diego.
- Kurylowicz, J. (1973) *Studies in Sentitic Grammar and Metrics*, Curzon Press, London.
- Lapointe, S. (1981) "General and restricted agreement phenomena", in M. Moortgat et al. eds., *The scope of lexical rules*, Foris, Dordrecht.
- Larson, R.K. (1988) "On the Double Object Construction", *Linguistic Inquiry*, 19.3.
- Lasnik, H. (1987) "Subjects and the Theta Criterion", *Natural Language and Linguistic Theory*, 6.1.

- Lamuk, H. (1989), *Essays on Anaphora*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, Holland.
- Lebeaux, D. (1986) "The Interpretation of Derived Nominals", CLS 22, Part 1.
- Levin, B., ed. (1985) "Lexical Semantics in Review", *Lexicon Project Working Papers 1*, Center for Cognitive Science, MIT.
- Lieber, R. (1983) "Argument Linking and Compounds in English", *Linguistic Inquiry*, 14.3.
- Mahajan, A.K. (1989) "Agreement and Agreement Phrases", MIT WPL, Vol. 10, Cambridge, Mass.
- Manzini, M. & K. Wexler (1987) "Parameters, Binding Theory, and Learnability", *Linguistic Inquiry*, 18.3.
- Marantz, A. (1984) *On the Nature of Grammatical Relations*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Marantz, A. (1985) "Lexical Decomposition vs. Affixes as Syntactic Constituents", CLS 21.2.
- McCarthy, J. (1979) *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*, Ph.D., MIT, Cambridge, Mass.
- McCarthy, J. & A. Prince (1988) "Foot and Word in Prosodic Morphology. The Arabic Broken Plural", to appear in *Natural Language & Linguistic Theory*.
- McCloskey, J. & K. Hale (1984) "On the Syntax of Person-Number Inflection in Modern Irish", *Natural Language & Linguistic Theory*, 1.4.
- Mohammad, M.A. (1987) "The Problem of Subject-Verb Agreement in Arabic. Towards a Solution" ma, USC.
- Mohanan K.P. (1984) "Lexical and Configurational Structures" *The Linguistic Review*, 3.1.
- Moortgat, M. (1984) "A Fregean Restriction on Metarules", in *Proceedings of NELS 14*, GLSA, Univ. of Mass., Amherst.
- Mouchaweh, L. (1986) *De la syntaxe des petites propositions*, Third Cycle Thesis, Paris VIII.
- Ogier, N. (1979) *Case Linking A Theory of Case and Verb Diathesis Applied to Classical Sanskrit*, Ph.D., MIT.
- Ouhalla, J. (1988) *The Syntax of Head Movement, A Study of Arabic*, Ph.D., University College, London.
- Palmer, F.R. (1985), *Mood and Modality*, Cambridge University Press, Cambridge.
- Perlmutter, D. (1978) "Impersonal Passive and the Unaccusative Hypothesis", BLS 4.
- Perlmutter, D. & P. Postal (1983) "Some Proposed Laws of Basic Clause Structure" in D. Perlmutter ed., *Studies in Relational Grammar 1*, University of Chicago Press, Chicago.
- Perlmutter, D. & P. Postal (1984) "The 1-Advancement Exclusiveness Law" in P. Perlmutter & C. Rosen (eds.), *Studies in Relational Grammar 2*, The University of Chicago Press, Chicago, Illinois.
- Pesetsky, D. (1987) "Binding Problems with Experiencer Verbs", *Linguistic Inquiry*, 18.1.
- Postal, P. (1966) "On So-Called Pronouns in English", in D. Reibel & S. Schane eds., *Modern Studies in English*, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.
- Postal, P. (1986) *Studies of Passive Clauses*, State University of New York Press, Albany, New York.
- Pottier, B. (1974) *Linguistique générale : Théorie et description*, Klincksieck, Paris.

- Raposo, E. (1987) "Case Theory and Infl-to-Comp: the Inflected Infinitive in European Portuguese, *Linguistic Inquiry*, 18.1.
- Rapaport, M. & B. Levin (1986) "What to Do with Theta-Roles", *Lexicon Project Working Papers 11*, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.
- Rapaport, T. (1987) *Copular, Nominal, and Serial Clauses: A Study of Israeli Hebrew*, Ph.D., MIT.
- Reinhart, T. (1976) *The Syntactic Domain of Anaphora*, Ph.D., MIT.
- Reinhart, T. (1983) *Anaphora and Semantic Interpretation*, The University of Chicago Press, Chicago.
- Reuland, E. (1983) "Governing-ing", *Linguistic Inquiry*, 14.1.
- Ritter, B. (1987) "A Head Movement Approach to Construct State Noun Phrases", m.s., MIT, Cambridge, Mass.
- Rizzi, L. (1982) *Issues in Italian Syntax*, Foris, Dordrecht, Holland.
- Rizzi, L. (1986) "Null Objects in Italian and the Theory of pro", *Linguistic Inquiry*, 17.3.
- Rizzi, L. (1987) "On Chain Formation", in H. Borer ed., *The Syntax of Pronominal Clitics*, Academic Press, N.Y.
- Roberts, I. (1985) *The Representation of Implicit and Deicticized Subjects*, Ph.D., University of Mass., Amherst.
- Rothstein, S. (1983) *The Syntactic Form of Predication*, Ph.D., MIT.
- Rouveret, A. (1980) "Sur la notion de proposition finie: gouvernement et inversion", *Language* 60.
- Rouveret, A. & J.R. Vergnaud (1980), "Specifying Reference to Subject", *Linguistic Inquiry*, 11.1.
- Saad, G.N. (1982) *Transitivity, Causation and Passivization*, Kegan Paul International, London.
- Safir, K. (1986) "On Implicit Arguments and Thematic Structure", *NELS* 16.
- Seghrouchni, D. (en préparation), *Les schémas verbaux en arabe*, Thèse de Doctorat d'Etat, Paris III.
- Selkirk, L. (1982) *The syntax of words*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Schlonsky, U. (1987) *Null and Displaced Subjects*, Ph.D., MIT.
- Sobin, N. (1985) "On Case Assignment in Ukrainian Morphological Passive Constructions", *Linguistic Inquiry*, 16.4.
- Spas, M. (1986), *Adjunctions and Projections in Syntax*, Ph.D., MIT, Cambridge, Mass.
- Sprunt, R. (1985a) "Welsh Syntax and VSO Structure", *Natural Language and Linguistic Theory* 3.2.
- Sprunt, R. (1985b) *Deriving the Lexicon*, Ph.D., MIT, Cambridge, Mass.
- Stowell, T. (1981) *Origin of Phrase Structure*, Ph.D., MIT, Cambridge, Mass.
- Szabolcsi, A. (1987) "Functional Categories in the Noun Phrase", in Kenesei ed., *Approaches to Hungarian*, Vol. 2, Szeged.
- Tenny, C. (1987) *Grammatical Aspect and Affectedness*, Ph.D., MIT.
- Torrego, E. (1984) "On Inversion in Spanish and Some of its Effects" *Linguistic Inquiry*, 15.1.
- Travis, L. (1984) *Parameters and Effects of Word Order Variation*, Ph.D., MIT, Cambridge, Mass.
- Vinet, M.T. (1987) *Empty pleonastics and a parametrized INFL*, ms. University of Sherbrooke.

- Williams, E.(1980) "Predication", *Linguistic Inquiry*, 11.1.
- Williams, E. (1981) "Argument Structure and Morphology", *Linguistic Review*, 1.1.
- Williams, E. (1985) "PRO and Subject of NP", *Natural Language and Linguistic Theory*, 3.3.
- Wright, W. (1989) *A Grammar of the Arabic Language*, third edition, 2 vol., Cambridge University Press, Cambridge.
- Zagona, K. (1988) *Verb Phrase Syntax, A Parametric Study of English and Spanish*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, Holland.
- Zubizarreta, M.L. (1987) *Levels of Representation in the Lexicon and in the Syntax*, Foris, Dordrecht.